

Ms. A. 1. 1. 1.

7701

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٦٦٥١ - ف ١٣٢٧ - ٢٤٦
 الرقم:
 العنوان: نسخة المخطوطات الجاهلية على المصنف
 المؤلف: كوفي - نسخة المخطوطات الجاهلية
 تاريخ النسخ:
 اسم الناشر:
 عدد الأوراق: ٢٤٩
 ملاحظات:



بلیه لکه سنه حربی کفه سستی اولی اولی کفه انده اولان مسلمانلرک ماللرینی غارت ایدوب بیله اولان
 ذمی رعایایه بیع ایلد لاجالاهل اسلام اول اطه فی فتح ایدوب اولی قلندر اول ماللرک اصحابی
 ماللرینی اول رعایا دن طلب ایدوب حجابا لایق مراد ایدکر ندره ویردیکر معنی ویرمیشیم
 دیکمه قادر اولور لوی الحوا اولور

کسه مصطلح الفهم
 عقی

نهایت بلاد اسلامییه اولان بوقلمه یه حربی کفه سستی اولی اولی قلندر قلمه مزبور
 ذمی کفه حربی کفه یه تابع اولوب جزیه ویرمکدن اشتیاع و قلمه مزبور ذمی حربی کفه ایلد ضبط
 ایدوب بعده عکسلا مدن بعضی اول حربی کفه یه تابع اولان کفه دن بعضی استیلا
 طریق ایلد اخذ ایلد لومزبور لری استرقاق و بیعه قادر اولور لوی الحوا
 اولور لوی بلاد حرب اولان رعایا دن فرق لری بوقدر کسه الفهم محمد
 عقی

تولیت و غله سستی اولاد و اقضه مشروطه اولان دکانلری اولادون زید زمان تولیتند
 اجاره معجله و معجله ایلد غمزه ایلد بعد زمان زید فوت اولوب تولیت بینه اولاد و اقضه دن
 بکوه انتقال ایدکره بکر زید ک پجاری الحق کندوز ماننده جایز در دیو اول دکانلری عمر و دن
 المع قادر اولور لوی الحوا اولور کسه سوالهم

سئل عن متحق حصته فی وقف علیه و هو ناظر علیها احرها مدة طويلة و قبض احرها مات
 فی اثناء المدة و انتقل الوقف الی غیره هل ینفسخ اجازتها ام لا الحوا

لا ینفسخ بموت الناظر الموجه وان کان هو متحق
 بانفراد من قاری اهدامه و یبطل ما فقی به المولی المرحوم فی الفقه ظاهره و جواب
 بین ما نقل من فتاوی قاری اهدامه و یبطل ما فقی به المولی المرحوم فی الفقه ظاهره و جواب
 ان طریق المعجله المعهودة فی زمانه امر متحدث یعمل به لغیر المولی مع کونه عقدا فاسد الحد بیان
 المدة فیها و انما یعمل لغیر المولی فیما لا یتضرر به احد و اما فی ضرة التضرر فلا کما فی الصورة الالهی
 افتی المرحوم فیها بالفسخ و لیست المسئلة التي تکلفها قاری اهدامه اذ السؤال وقع فیها عن الاجارة
 الطويلة و هی صحیحة مطلقا عند البعض و عند الجمهور صحیحة ایضا اذ ایشیت المدة و جعلت مستحقة
 علی عقود کل عقد اما سنة او ثلث سنین علی ما بین فی موضع فاذ افسح العقد و لزم فلا یجوز
 للمولی القانی نقضه فی مدة الاجارة و الحاصل ان جواب

كور مفتي الاسكوبى

اسم الكتاب



اسم صاحب الكتاب
ابن محمد بن ابي



| | | | | | |
|--------------|----------------|--------------|-------------------|---------------|---------------|
| كتاب الطهارة | كتاب الصلوة | كتاب الزكاة | كتاب الصوم | كتاب الحج | كتاب النكاح |
| كتاب الطلاق | كتاب الامان | كتاب العتق | كتاب الميراث | كتاب الجهاد | كتاب القتل |
| كتاب اللقيط | كتاب اللقطة | كتاب الابطال | كتاب المفقود | كتاب الشركة | كتاب الوقف |
| كتاب البيوع | كتاب الكفالة | كتاب الحوالة | كتاب القضاء | كتاب الشهادات | كتاب الوكالة |
| كتاب الدعوى | كتاب الاقرار | كتاب الفسخ | كتاب المطالبة | كتاب الوديعة | كتاب العارية |
| كتاب الهبة | كتاب الاجارة | كتاب المكاتب | كتاب الولاء | كتاب الاكرام | كتاب الحجر |
| كتاب المازن | كتاب القصب | كتاب الشفعة | كتاب القسمة | كتاب التزكية | كتاب المساقاة |
| كتاب النكاح | كتاب الاصلية | كتاب الدار | كتاب احياء الموات | كتاب الاشارة | كتاب الصيد |
| كتاب الرهن | كتاب الجنائيات | كتاب الامانة | كتاب الوصايا | كتاب الافراض | كتاب مسائل |
| مسائل حيطان | | | | | |

15

179

قام

مفضل ایسہ

و عبارت الواقع مکنه انبار است

منقول من
الخطوط العرفية
نقبت من ذكر الموضوع فان كان الماء
منفصلا عن الجبل بالأسر لانه يصير
كالجزء المنقطع وان كان متصلا
لانه صار كاقصصه

التي

اعتبروا حجة الماء
فمن لا يتنجس
وبعضهم معه

المفارات

از دفتر علمیه

الحمد لله

صحیح نظر
باب اول فی فصل اول
۱۵

لا غسل البالغ يده من الطعام او لفظا
 هذا مستعمل وان من اوضح
 غسلت من العجين لا الإقامة
 السنة في الاول من ذوق الثاني
 يدعيه

اوصافه

من البحر
فإن كان الطين مغطاة
وكانت رقة الماء غليظة
عليه

مع الفسح على ما ينبغي
ويذكر الله العبد المذنب
عبد الله بن عبد الله بن عبد الله



١٢٤
 على عدم كراهته الى
 لان الامر ورد به من طريق
 لا عتب على من رجع اليه وكان
 لا يوجب عتب على من رجع اليه
 وكان يوجب عتب على من رجع اليه
 وكان يوجب عتب على من رجع اليه
 وكان يوجب عتب على من رجع اليه

المرکز فالتبیت

طاهر

[illegible]

وَأَنَّ
الْمُسْتَدْرِكَةَ
سَوَاءٌ الصَّلَاةُ
الْأَوَّلَى أَوْ السَّابِعَةُ

من جرح ارضه او طعن بان قتل به جاذبة او ليطه تصب اوطنه
برج لازم له او ما بهت لا تقبل لها او احرقة في النار وفي جملة كل قتل
يعلق به وجوب القصاص كان شهيدا او قال لا في لا يكون شهيدا او جرح

من جرح

بان غير عيبا راض غلاما لان هذا قتل اختلف به لا هو المال او القصاص
فانه في معنى شهيد او احد القاتل خطاء او شبه عمد ولما ان وجوب هذا
هذا البدل دليل انعدام الشبهة فصار في معنى شهيد او احد عكاف ما اذا
كان في معنى الظلم في الجرم لا في القصاص

من جرح

اختلف به لا هو مال لان ذلك بعد اماره حقة الجناية لان المال لا يرب
الا عند تحقق الشبهة في القتل فلم يكن في معنى شهيد او احد لان الذي يدل
عن القتل فاذا وصل اليه البدل صار البدل كالباقي من وجوب القصاص

من جرح

خلفه فاجب خلفا في الشهادة فاما القصاص فليس يدل
عن المحل بل هو جزء الفعل على طريقة المساواة فلا تقطعه
حكم الشهادة واما غسل عرو على رضى انهما ارتكبا والاشارة

من جرح

منع الشهادة على ما ذكره صلوة عليه في فصل الشهيد مسئلة في جرحه
في يمينه سبعة سورت ضم اليه سبعة سورت لا يردم او لورحي الجرح
او ان اد اقره في الخلع منها في جرحه او لورحي الجرح
والسنة ما هي لا سهون عليه صلوة فاضحا في فصل فباقيها صلوة
وكرر العاقبة في الاخرين لا سهون في الاولين من الما عليه السهون
لان فصل فيها بالبرق للدم تأخير الجرح وهو لهوة في الاول
لا الثاني اذ ليس الركعة واجبا بالاشارة فانه لو جرح في سورت
بعد العاقبة لم يمتنع ولا يجب عليه شيء بفعل مثل ذلك في الاخرين لانها
قد اتمت مطلقا واصلة لانه العاقبة ليست واجبة فيها فلو تقعدت
بقدر يجب بعد الركعة بل يسقط كل ركعة في باب سجدة السهون شرعا قوله
او ركعة العاقبة مسئلة من خطب فرت او لم يخطب برجم
سبيله قاضه يربن عمره ترجه ليدب عرض ويرد كن حركه
كل من ادل قصده مقدر جمع وادرك كن عمره خطا به شرعا جائن
او لورحي الجرح ————— بو قتل به عمدا اذ في سبيلها ولو لم يكن
جائنه لو لم يكن اذ في سبيلها ما جرحه ولو سبيلها بانه عمدا
بمن كره ولو لم يكن باضوه كفارة عليه فاسد او لم يكن كفو في الجرح
لا جرحه كل من خالف في اذ او دكنه در وضوح ركن اذ او
جرحه در المرأة في النكاح او طهر واليه اشارة في الجرح البكر
فانه قبل المرأة اذا حصلت وحضرتها مكشوف فسد صلواتها وهي حرة
لا بد من كشفه راع والاشارة الجرحه انما حدث صلواتها اذا اذت
وكشفتها في تلك الحالة وفي حالة الوضوء لا تؤدي ركنها من النوازل لانه

من جرح

سواء كان على الفاعل فاعله امانتي جائبه او لور في كيم جبره و زينه مع
اليدن دني كنه جائزه او لور في الحول — او لور و يجوز امانه
الماضي على الجبر والخيبة للفاسدين من صلح وجيز الرخص في باب
ما ينع صفة الاقدار وفي الفضايل و في المصالح على الجبر ثم ام العائلي الاصح
ان يجوز من انا انا في الفضايل في الفضايل السالكين بعد فقه و رفق
في نفي كنه فانه محرم في دين بعد الحول بالكنه و كون و بر مني كنه
كني ما بعد بعضي هلاكه او لوب يا خور و ستره لكان الجملد زيد زكوة

كتاب الزكوة

خلاص او لور في الحول — هلاك نصيب الجود واجبه سعاد ابد
هلاك بعض حصص ابد اما استهلاك تقدير استهلاك و هلاك النصيب
بعد الحول سيط الواجب و هلاك بعض حصص كنه في التهادية في باب ذكر الاول
بجلاف الاستهلاك لانه تعدي كنه في التقي في فصل لا يملك كنه في
قبيل فضل الما و ربه نوعان لا يضمن موعدا غير مطلق اي ان فقير موعدا
في الادوية هلك النصيب سيط في الزكوة ولا يضمن قدره و قال كنه
لا يسيط و يضمن ولو استهلك يضمن لانه النصيب صفة حق الواجب حقا

ما تقدم عليه من الزكوة
و ليس في هذا الجمل
بمعياره العاديه كنه
و ان تلك احوال يرد
الزكوة سقطت الزكوة
في فقره و في فقره
الفضل سقط تقديره فصار
لا يملك نصيب
في الزكوة

الحق نصيب المستحقين معياره في الفقر في باب كنه الا هو ان
ذكر دارين اولاه اشجار من زده ارض غزيرة و ردي و غزيرة و لور في
الحول — او لور و ردي في دارين غزيرة و ردي و غزيرة و ردي
ما اذا كانت في الارض في زكوة في ضيعة في فضل في الغنم

سواء

سواء ارض او لاه و ردي في زكوة و ردي في زكوة و ردي في زكوة
شجر او لور او لور او لور و لور و لور و لور و لور و لور و لور
كان في الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم

سواء

في الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم

و غير الا اذا اتخذ ما شجر فانه يعتبر كذا في الايضاح والا صلاحه
سواء كان على الفاعل فاعله امانتي جائبه او لور في كيم جبره و زينه مع
اليدن دني كنه جائزه او لور في الحول — او لور و يجوز امانه
الماضي على الجبر والخيبة للفاسدين من صلح وجيز الرخص في باب
ما ينع صفة الاقدار وفي الفضايل و في المصالح على الجبر ثم ام العائلي الاصح
ان يجوز من انا انا في الفضايل في الفضايل السالكين بعد فقه و رفق
في نفي كنه فانه محرم في دين بعد الحول بالكنه و كون و بر مني كنه
كني ما بعد بعضي هلاكه او لوب يا خور و ستره لكان الجملد زيد زكوة

ولا يجب من استهلاك ذلك في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
فان جلد انة من عليه في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
من النفقة في مخرج انة في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
و ردي كنه في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
الحول — فانه من زكوة و ردي او لور في كيم جبره و زينه مع
اليدن دني كنه جائزه او لور في الحول — او لور و يجوز امانه
الماضي على الجبر والخيبة للفاسدين من صلح وجيز الرخص في باب
ما ينع صفة الاقدار وفي الفضايل و في المصالح على الجبر ثم ام العائلي الاصح
ان يجوز من انا انا في الفضايل في الفضايل السالكين بعد فقه و رفق
في نفي كنه فانه محرم في دين بعد الحول بالكنه و كون و بر مني كنه
كني ما بعد بعضي هلاكه او لوب يا خور و ستره لكان الجملد زيد زكوة

لو دفع الى ولد له زكوة و ردي في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
لم يكن نفقة و ردي في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
قبل الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم
الحول — او لور و ردي في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
هلال او لور و ردي في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
الاولاه ثم في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك
عن الغنم و ردي في نفقة عليه فيكون النفقة تسقط ذلك

سواء

في الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم

سواء

في الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم

سواء

في الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم

سواء

في الغنم في ضيعة في فضل الغنم في الخطب كنه في الغنم

سواء

وهذا خلاف اذا اباح للمعنى والاشياء لا يباح له على كل حال
 ونظير المستوي شراد فاسد اذا اباح لغيره لا يطيب ولو لم يكن يطيب
 الحاشية في باب موت الحيات **مسألة** زيد بانه عم وفقيه ديني ابلد في ماله
 او ذنبه واجبت هذه ذكونه بعد كد فخرجت اليه حابرا ولو كان
 الحول **مسألة** او لو دخل نجس بنية متأخرة فغسل في شح الحيم ولو فعله بالنية
 ثم نوى بعد فانه كما هو الحال قائما في الغيرة عاروا الا ملامن كنهية في النقي
 الاول في مبحث النية في المباح جواهر فاداه من غير قصد خلاصة تنفع في
 صحة او انه عمل لولاه يؤذن بغيره من ان الغسل لا يحد المصحة من
 فخرج اليه انسان دراهم ولم يخلص نية الكون ثم قبل دفع الكوفة الى الفقير
 نوى الرخوة فانه نجس عن الكون ولو كونه يد الدافع الى اياه نفع الى الفقير
مسألة او لو كونه جواهر كمالا في باب **مسألة** زيد في فقيه
 كوركي عمودك فخر وعلمه عالم او لم يزل ذكوت دفع جازا ولو كان
 او لو رلاه اليه يسهل على حال النية قال الله تعالى **مسألة** واما
 الفقهاء من رأوا عليه ذى النفع اذا دفع الكون الى النكاح في
 الاختيار في فصل واذ دخل المسلم دار الحرب في نزع قول النكاح ونزح
 اهل الدار **مسألة** زيد عمودك دافعا في نفع صيام ابي توكر وك
 يؤتمتع قضا وكفا ذنبه لانه لا يملك كل ربحي الحول **مسألة** صدقني ابيه
 كفارتا كل اية قضا لانه لا يملك كل ربحي نفاق غير كفارة صدقة وال
 اي ابلح الصيام ديني في فانه كان ينفق صدقة عليه القضا **مسألة** او الكفا
 لانه ابلح لعاد الفسق وتقدر اذا كان من غير حصة قضا كالجحش
 ونحوه مما عناه الاغنى وان كان من صدقة لا تعاد فصار كالجحش ولو نذر
 ذلك

وكل ما تشبه به من ليس في مسائل شتى بعينها بالحنفية في الوتر واليات
 نجا اي صيام ابلد ديني في فانه كان ينفق على ديني جيبه
 والنظام في النية ابلح في الصوم **مسألة** صيام اولاده زيد صيام اكل ارضه
 در كوي طوري ابي بلكه صومته ضرر كوردي الحول **مسألة** ضرر عظيم لانه كلور
 هم قضا وهم كفا ذنبه او اخطا كما ابلد زياروا اليه اكل اولور
 الصيام اذا اكل الطير غنما من قبله قضا **مسألة** الكفا لانه لا ينفق اكل
 طيار ارضه لانه الكفا لانه اخطا كما كان حيث لو كان لولا ان كان
 الحاشية في باب الصوم **مسألة** النية **مسألة** صيام في ابلح صوم في ذنبه
 الحول **مسألة** بوز كان مكرامتا اولاده من فصح ابلد بوز بوز بوز
 في ابلد استتار ذوق ابلد كوي او بوز فاداه في النقي لم ينفق لقول
 ابي قاسم قضا عليه ومن استتار فاعطيه لقضا من صوم لدية في باب **مسألة**
 ما جاز لقضا والكفا لانه في غير ما روي في سنن ابن ابي عمير
 في يوم كاه يصوم دعاء بانا وشرع بعلنا يا رسول الله ان هذا يوم كنت
 قال اجل ولكن قيت محول على قبل السر في او عروضا لضعف من الكلام
 الصيام اذا قال لا يسهل صوم لعاد **مسألة** في صوم فاصفاه في الفصل
مسألة زيد بيم شكلين يارب صيام اولاده في نية المساء ولو كونه نية
 المساء **مسألة** صيام اصفاه او ليجي صوم في **مسألة** او لو كان
 اتفق الكفا حرونة اية مبيت جو صوم رمضان هو كسر اعني لا يملك
 لانه كسر اسم الحول في مبيتة بعبا باطرا شرعا كوت ودنكي في الايام
 والنية جميعا ولهذا لم يفسد الصيام على من كان اعلا في الليل ثم صبح واداه
 بعد حضوره لهذا صبح نية الا داه بعد تحقق حرونة في الليل

مسألة في صوم
 في سنن ابن ابي عمير
 في يوم كاه يصوم
 قال اجل ولكن
 الصيام اذا قال
 مسالة زيد بيم
 المسألة صيام
 اتفق الكفا
 لانه كسر اسم
 والنية جميعا
 بعد حضوره

ولم يصح قبله من المتزوج في عتق السبب ^{بمقتضى}
 هو الولد أو ولد أو ولد من طبع شمس عزوباً ^{بمقتضى}
 أكتف حرو أو دون إذا كان أبداً ^{بمقتضى}
 أتمس كركي ويستحب تحيل الاطوار ^{بمقتضى}
 على طمعه عروجه ^{بمقتضى}
 السبب من سبب ^{بمقتضى}
 اشعاً طوري ^{بمقتضى}
 ميانها ^{بمقتضى}
 مسطوره ^{بمقتضى}
 او لور ^{بمقتضى}
 صا ^{بمقتضى}
 مانف ^{بمقتضى}
 وسنم ^{بمقتضى}
 وسط ^{بمقتضى}
 اول ^{بمقتضى}
 اصا ^{بمقتضى}
 مان ^{بمقتضى}
 لو ^{بمقتضى}
 لو ^{بمقتضى}
 لو ^{بمقتضى}

لم تنبه

لم تنب فاة على هذا الا ^{بمقتضى}
 مسطوره ^{بمقتضى}
 فام ^{بمقتضى}
 خفا ^{بمقتضى}
 خفا ^{بمقتضى}
 صا ^{بمقتضى}
 صا ^{بمقتضى}
 فاة ^{بمقتضى}
 والبر ^{بمقتضى}
 ان ^{بمقتضى}
 طام ^{بمقتضى}
 او ^{بمقتضى}
 فم ^{بمقتضى}
 مفر ^{بمقتضى}
 الصا ^{بمقتضى}
 مباد ^{بمقتضى}
 و ^{بمقتضى}
 بين ^{بمقتضى}
 ا ^{بمقتضى}
 فاك ^{بمقتضى}
 و ^{بمقتضى}

الفصل الثاني
 احكام المرحوم
 والموت

الموت

الموت

الموت

الموت

الموت

ان يخرجها من فعله القضا والكفارة وان رويها ثم اعادها
فعله القضا ولا كفارة وبهذا القصة او التي لانها مادامت في
في حال تلبذها واذا اخرجها صارت بحال تعان وكرر في الفصل
الحاشي بن الكاوي الطبري ما صوته اذا اكل لانه كانت بقية في فم
وقت السجود لم يطلع عليه في ذكر الصلوات لارادة لها في الامور
او حفص الكسبي على من رآه كانت لغيره لا كفارة عليه وان كان
لغة فابتلعها مع غير ان يخرجها في فعله القضا والكفارة لا
النية كذلك لو كان واخرها من فم يظن انه يردت فعله القضا دون
الكفارة لانها صارت مستقرة وانه لم يرد والقضا والكفارة لانها
في جوارحه ثم دخل ثانيا وقال عذره بن فضل الجز اخبرني انه كان
لغة نفسه فعله القضا والكفارة في الامور كلها وان كان لغة غير
القضا وقضا من شئ ان وجب في فصل الصوم مستحسنا وان
صا يكره ان ياكله وادنه صفة من يغط او يرد في مطر يوقد رجلا حلقه
سراته وجعل يحدو في ابيه صوته فاما في الامور التي
طهرت حلقه بول او بدم او غيره فاما ما ثبت ما روي
ادله في اخذ قوله وادروا ذكر في التوازل من غسل وجر الماء
اذنه فانه لا شيء عليه الا يصح عليه مستحسنا في حب القضا صام احضر يشي
ان الخلافة وابتلع غيرها ثم دخل في الصلوة وجعل ياكل في فم فابتلعها
لا يفسد لانها اكلت من صائم غرض في فم فابتلعها في برونه الماء
ذكر في الخبر فوجد في صفة فابتلعها صوته لانها اكلت من صائم
جواهر القضا في الباب الرابع مستحسنا في ثوبه كيد روي عن معمر

الشيخ

كسبي

في ثوبه او لونه كان به ذلك تجارة روي عن النبي ان كسري
انما بعضه يتاح كسري بيع زيل من حبة نقي لادم كلوي الحول كسري
من اية هرية اة ولباسه البني فقال رجل يريد الجهاد في سبيله وهو
يريد عرض الدين فقال عليه السلام لا يعمل فاعظم الناس ذلك فقال
لرجل عرس راسه صلى الله عليه وسلم لعلمه في فم فابتلعها فقال رجل
الجهاد في سبيل الله وهو يتبع عرض الدنيا فقال لا يعمل ثم اعادها ثانيا فقال
لا يعمل وفيه دليل على ان لا يسأل الا بغير السؤال الصحيح اعمده
هو انهم كانوا يفتنون له وكان لا يمكنه احد ان يرس يفتن فخرنا ليس
في اعانة السؤال ذلك ليعظم ثم اويل الحديث مرد جبره اة بري
انما روي من نفسه ان يريد الجهاد وعران في الحقيقة صا الما فاما
الكاوي في ذلك الوقت وانه لا يعمل او كسري المودة في على قصه
الجهاد وكنه معظم معصونه فحصل المال في الدنيا لا في الثواب في الاخر
وهو حاله قال ادم وكاف محبة الى الدنيا يصيبها او الى اخره يتركها
فخرجت الى ما يجر له قال للذه استمر على ان يهاد بدينه انما كان
في الدنيا ولاخرة واما اذا سمع معظم معصونه الجهاد وهو يفتن من ذلك الغنية
وهو يفتن في عذبه ما قال الله تعالى عليكم حياء اة تسف القضا من كسري
التي في طريق الحى فكانه هناك لا يحرم ثواب في هذا الحرم ثواب الجهاد
من كسري الكسبي روي عن راسه عرضا وفتن في كسري كسري
كسري حياء من ابي حموي فانه كسري كسري كسري كسري كسري كسري
الولاد وروى قال الكسبي ان قد رآه في ثوبه كسري كسري كسري كسري كسري

انما لا ينبغي ان يفتن من كسري كسري كسري كسري كسري كسري

۴ والفرق في الورد الثاني مسألة في جامع زين مردك في قولك
 وادعاهن فاقدة بعضي عرب وعصوه مولى بعضي سكوت
 آتاكم عمرو قوم هندی زين يزوج ائتم دينك وادعاهن
 بوى زين ايجو يقول ائتم دينك لكاه وادعاهن
 الكول وعمود كاه افعال او زر مهر نفسه او نون
 او نون خلافة البور وادعاهن او اما الى والد المرأة
 الخطبة فعلى المالكيت زوجت دكتما لا يكون لكاه لان
 جمعا او بالخطبة في كلهم منهم وفي لم ليكن في الكاه بعض
 شهرين فلا يجوز الا ان يكون الزوجه حاضرا في عصم
 شهرين او قال بعضهم يجوز الكاه في الكهنة للناس يودون
 بسا اذ سائر المقدادهم ائتم كان من كاه وضيحة في الزوجه
 الثاني وادعاهن او اما الخطبة امرأة في والد ما فقال لا
 زوجت فانصح ان يكون الكاه وعليه النسق انه لا ضرر
 الى جعل الكاه خطبا فعلى المستكم خطبا والباقي شهرين
 خسة الفداوى في فضل زواج الكاه مسألة زين صوى
 هندی كودم عمرو سندر اذ علوكه بنم فزده او لمسه حاله انا
 دقات اذ من حصان عذر بونقة طلبة اكدن عمرو انا صاخي
 اولين كاه اكدن في دار المندرسه شرايه نقة طلبة قاله اولين
 اولين دنه نه انا كد اذ نون عمرو وادعاهن طلبة في اعم اولين
 عمرو في عورنه اخصا اكدن في نون بونقة نه هندی نه
 امير في قول الكاه اولين زين هندی نه الا اذ در صنف حاق بهام

21

[illegible]

۱۲۳



فيكون طلاق و بوب عدة مفضلة و لاه زوجة اولا
 زينة تزوج اقلها من اولاد في الحول اذ لا يرد
 بالانحراف لو اضعف امرأة حبيبا حرم عليه زوجة رده في الطلاق
 الذي نزل ليهامه لانها امرأة ابيه من الوضاعة و حرم
 على زوج النضر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابيه في الوضاعة
 ان كان في تزوج الكمل لا ينجح في فضل الميراث مستطاع زيدا
 جارية و حتى ارض جارية بعد كثر زوجه و ولد كونه
 اوله و الذي مع امه من اولاد في الحول اذ لا يرد
 ثبت اولاد له و ولد له و ولد له و ولد له و ولد له و ولد له
 جارية ابيه فولدت له لا يجوز بيع هذا الولد اذ في الاصل الشبهة
 اولاد له و ولد له و ولد له و ولد له و ولد له و ولد له
 كمن زني بجارية عين فولدت له ثم مكنته لولد يبيع عليه و امة بنتا
 لبيته من مائة تزوج الكمل لا ينجح في كمال الميراث مستطاع زيدا
 كمن زني بجارية عين فولدت له و مكنته لولد يبيع عليه و امة بنتا
 اليه جارية اولاد في الحول اذ لا يرد و كذا لو تزوج امرأة
 امة من زوجها امرأة فزوجته نفسها لم يحرم الميراث قبل ان يولد
 مستطاع زيدا و الذي تزوج و كل امة مكنته لولد يبيع عليه و امة بنتا
 الحول اذ لا يرد مستطاع زيدا و الذي تزوج امة مكنته لولد يبيع عليه و امة بنتا
 رطل لبيته و غيرها من و جهها لم يحرم لانها بصيرة تزوجا لا تزوجا من
 و العز من امة لم يرد ان الرقيق قبل ان يولد مستطاع زيدا
 اولاد في حوزة كذا كمن زني بجارية و ولد له و ولد له

مع النقر
 في الدار

اولاد يكون من اكن ذم عليه في المدة اولاد له نسي ذم
 ثانيا و لو تزوج ثم ردى في الحول عموده اولاد له و ولد له
 عن امة و من نسي امة تزوجت بزوج له و ولد له و ولد له
 و ولد اقلها تزوجته و على الاولاد الاولاد و لا يجوز ان يرد
 الرقيق الى الاولاد و حرم الميراث و لا يجوز شهادتهم له و لو ولد له
 على ماله لا يجوز و في ابي حنيفة انه رجع عن هذا و قال لا يكون
 الاولاد الاولاد و اعانهم للميراث و عليه السوي الى امرأة بلغها وفاة
 ردها فاعتده و تزوجت بزوج و ولد له و ولد له ثم جاءه الرزق
 الاولاد كان اوجه بوله اولاد الاولاد و قال ثانيا اولاد
 لها من نكاح و فصحاه في فضل مائة النسب مستطاع زيدا
 امه جارية من اولى احتياجا و نور شهادتهم عدم حوزي قوله
 جارية و ولد له كذا امة و سيدة اى حرم على امه كذا امة
 و حرم على امه كذا امة و سيدة لا جاع على طلاقه فعلى هذا الاحتياط
 في عدم تزوج مشربة لظهور المكن قبل قولهم لو اشترى امة تزوجها
 احتياطا لا تقول لوضوح المكن في صورة التزويج كان حرام الميراث
 هذا التزويج و له عذر و هو التزويج من الرنا و لو لم يصح المكن في صورة
 عدم التزويج كان حرام الذي اركنه فعل الرنا و لا عذر له في الرنا
 ترك التزويج لانه حرام و على تقدير ان يكون تركه اياه حرقه فحرمه
 الرنا اشد فيها فالا احتياطا في التزويج لا في تركه كمالا يحرم في كماله
 الاصلاح و الايضاح كما ورد في الاثر اذا اجتمعت الحرقان طرحت
 الاصل و لكن في اى اذا اضعف امران في احداهما اصله في حق

فيكون طلاق و بوب عدة مفضلة و لاه زوجة اولا
 زينة تزوج اقلها من اولاد في الحول اذ لا يرد
 بالانحراف لو اضعف امرأة حبيبا حرم عليه زوجة رده في الطلاق
 الذي نزل ليهامه لانها امرأة ابيه من الوضاعة و حرم
 على زوج النضر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابيه في الوضاعة
 ان كان في تزوج الكمل لا ينجح في فضل الميراث مستطاع زيدا
 جارية و حتى ارض جارية بعد كثر زوجه و ولد كونه

لا يرد

مستطاع

الشمار

اشكال ادراك ادلة الوقت شرطا صحة النكاح في الصغير والمجنون والرجع
 لان علة الاحتياج اليه هو وجودهم ولما لم يتركوا الوعد
 التي شرطا صحة النكاح في الصغير وفي عدم اشتراط صحة النكاح
 اضمادهم في علمه قوله فنقدت نكاح حتى اكملت او عاتلة بالمرأة
 كانت او ثيبا بلا والى فانه الحق الكلفة اذا زوجه نفسها فعند الخيف
 والرجع يستلزم في ذواته في الميراث لا ينفذ الا بالوعد عنه كما ينفذ
 هو قولا على اجابة الاولى عند ما كان وفي غيول ينفذه له اي كونه العذر
 في غير الكفو ان شاذل في زنا اجاز بالملازمة واما اذا اولدت
 فليس الا بكونه الفصح كمالا يوضح الواجب مربية كذا في الخلاصة
 وفي ذلك في مبسوط شيخ الاسلام اه المرأة اذا زوجت نفسها من
 كفو فعلم الرجعي بذلك فكسحت حتى ولدت ولدا ثم باله اية فيهم في ذلك
 فله ان يوفى بينهما لانه كسرت اما جعل رضا في حق النكاح في حوالا كذا
 المتكسرة في النهاية ودور عدم حوانه واه الحسن عمن احسنه لانه كسرت
 الكسرية لا يمكن رفعه بل لا قوة به يعني لغيره ان من له الرجوع اول
 الرجوع مستلزم في كذا برب سيرة وتقدم فيه فنفذت اسمها كذا في الرجوع
 القول — اما علة استخراجه احتياجا واتباعه بتكثير اوله وغنيه ولو كان
 معها انه ليس لها ان تمنع احد ذلك لانه يحتاج الى الاستخدام فلا تستغنى عنها
 اما الرجعي في باب نفقة امرأة ابنته فكسرت مع اجاز الرجوع كما في غير اية كاه
 2 الله اربوب وفرغ بيتها وحمل ببيتها **عقلا** لم يكن لها ان تطالب
 ببيت آخر وان لم يكن في الدار البيت واحد لها ان تطالب به كذا اذا استأنس
 به جارة الرجوع قال الطحاوي ذلك لان طاعة غيره له فاعوانه فكل من كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

و جبارة الدرر بهما كذا
والله ان ترجع ان نركب
لله عز وجل ما لا يحيط به
بعد ما لطف الله به
في القلوب فيكون الرجوع استقام
بمنزلة العارفة حيث يرجع
فيها من شأنا فافهم
العلم

الاربع

الفقر

صمغ زعفران

والمفكر في
العلم والفضل
والعقل والقدرة
والجبر والخلق
والصانع والمبدئ
والغني والرازق
والقادر على كل شيء
والخالق لكل شيء
والمتكبر عن كل شيء
والعظيم على كل شيء
والجليل فوق كل شيء
والسبحان عما يشركه

وبعد اعلم ان زواجهم بزوج الارحام
 وفي باب ولاية النكاح قراية ليست
 لا المذكور في الفرائض انه قريب ليس
 منهم ولا عصمة هذه عبارة انهم
 في باب كفالة

زيد ذوى الارحام نور عصمتهم ابو بكر مخرج فقها نك ذوى الارحام
 مراد من غير حق حضانه وفي ولاية النكاح قراية ليست بعصمة المذكور
 في الفرائض ايدى مصر حد ركانى شرح الكثر لابن نجيم واذا لم يكن للصغير
 عصمة يدفع الى ذوى الارحام عند الوصية كالاح والام وعم خاتم وخالي
 فخرج لان لهم ولاية النكاح عند فكذا الحضانه والربط في باب الكفالة
 زيد ذوى اولاد عند ذبيحة طلاق ثلثه ايلد تطليق ايدى جلد بد نكاح
 اولاد عند بعد العدة عمر ذوى نكاح عمر بعد الدخول والموطى طلق
 ويرسد بعد العدة بند ذيله تزوجه قاره او كور **الاول** او كور فقرايه تحت
 طلقها ثلاثا لان وجد الدخول في النكاح صحيح فجميع الفتاوى في فصل في نكاح
 الزوج الثاني المحلل **ب** زيد ذوى اولاد جلد ام ولدى عند تركه
 زيد مالم ينكح عند نفقه تدبر اول ذوى **الاول** جدا يده او نفقه قول
 وارد لكن زوجه الارحام والاحبال نفقه واجب اولاد غنيت مبتكبا لوفاء
 زابل ان لو غير مالم ينكح واجب اولاد كذا وكذا و بوعلى ايدى الله
 موجود تتبع اول ذوى ياخوذ شيخ الاسلام حفر لم يندى من اجبت اولاد
 المنيان حاصل اولاد قد نصت على اولاد ولا نفقة للموتى عنها زوجة ولو
 كانت حاملا او حامل الا اذا كانت ام ولد ذوى حامل فلها النفقة من جميع المال
 كذا في الفتاوى وانما لم يجب نفقة الموتى عنها زوجة لان ملك الميت مال
 الى الورثة فلو اوجبتا حافى ملكا لغير وهذا لا يصح من المذاهب
 عند مطلقه زوجه ايدى كذا نصه معنده او لما سن اعاد المسمى بقدر
 اول ذوى **الاول** طلاق اول ايلد تزوج ثلثى بنى ايدى اقل ايسار الو
 والا تصديق اولها المطلقه اذا تزوجت ثم قال كنت معتلة بنظر اكل

قراية نكاح
 ودفعت
 اسم الذى طلقها
 طلاق

بين طلاق الاول وتخرج الثاني اقل من ثمنه بصدقة فكذا نكاح
 كان ثمنه في فم لا يصدق صحيح النكاح من نكاح الحلال في الفصل الثالث عشر
 وفي نحو خوله زاده من نكاح **الاول** زوى هند ايلد بخصم نكاح ايلد
 هند زوى بقرطبات بوشم ايلد زوى اكر بن من زوى دكر كى اسم بوشم اول
 ديسه زوى صالح كنده او كور هند كرى و كنده عارى ويرى لكش نكاح
 بوشم اول ذوى **الاول** او كور في الطامع الاصغر قال النفقة ابو جعفر اذا نكح
 المرأة لزوجها شيئا من السب نحو قرطبان وسفله فقال ان كنت كالت
 طالق طلقت سو كذا في الزوج كالت اول لم يكن لان الزوج في الغالب
 لا يريد الا ان يوفى بما بالطلاق كما اذنت وقال الا كاف فبين قالت يا قرطبان
 زوجهما ان انا قرطبان فالت طالق نطق وان قال اردت الشرط بعد نكاح
 وبين استسما ونحو معنهم على ان ذوى اهل بخار على الجازاة من الزجر
 من طلاق ابن الحام **ب** زوى اولاد زيد كنده اول ذوى نكاح جلد عورتى
 بوشم زوى كنده كنده زوجه نيم بوق ايدى ويحسد طلاق خلا طلاق
الاول او كور فتوى مشاك ابو يوسف وامام مجنون روايتى اذ ذرى وروى
 هشام عن ابى يوسف ومحمد بن ابي اسد اهل الزجر طالق وهو من اهل الزجر
 اهل الدنيا لاهل او قال عبيد اهل الدنيا لاهل الزجر لا يطلق ولا يصح الا ان يوفى
 لان لا يريد امراته وعينهم عادة وبداخذ عصم بن سحر وعبد الفتوى وروى
 عن عمرو بن طلق وفتح وبداخذ الشداد لانها من سنة العالم وعبيد بن طلق
 الرضى في باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع في فصل من **الاول** زيد ذوى اولاد
 زوجه هند من زوى جلد ايدى بعد نكاح كذا وكذا عبيد جلد اولاد زوى
 بند طلقه قاره او كور **الاول** او كور رجل مات فوحيه امراته مع حاجز

الطلاق
 من كذا
 الى مصر

ولم يدخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل الاول في قول عامة العلماء قال
 سعيد بن المسيب كل من طلق بشئ من عيانتها لم يدرى اهل الفراق وان
 قول جمهور خلاف الاجماع حتى لو طلقها لا ينفذ قضاءه ووافقي هذا
 ولم يشترط الدخول فليد الحنة اسد والملايكة والنساجين كذا قال
 اصدور الشهيد من طلاق الخلاصة في الفصل التاسع في الجن الثاني
 زيد نفقة هذه طلاق ويرد كاه متصلا اسد سيد كذا قال
 نه ايدوكين بليموب ياخود ييلوب كذا تصدى لفتنا اولوب بكذا ابتاع
 اولس شرعا طلاق واقع اولوروي **الحل** او كما ز فصل مسائل الاستفتاء قال
 لها انت طالق ان شاء الله وهو لا يدري امر شي ان شاء الله للبيع الطلاق
 لان الطلاق مع الاستفتاء ليس بايقاع بعد ذلك علم المرأة وعدم علمه
 ككوت البكر لا جعل رضا في الزرع لم يقع الفرق بين علمها وجهلها وكذلك
 لو وقع الاستفتاء وكان من تصدق الايقاع لوجود الاستثناء حقيقة قال الشافعي
 ابن كيم اخذت انا وخلف بن ايوب في هذه المسئلة فاجبت الاستفتاء
 صحيح والطلاق غير واقع وخالف خلق بن ايوب لم ريت ابا يوسف
 في المنام فقلت له مسئلة فقال كذا قالته عن هذه المسئلة فقال كذا
 فقلت له لم قال اريت لو قال لها انت طالق تجزي على لسانه او غير طالق
 اكان يقع الطلاق فقلت لا فهذا ذكر سوك من طلاق تمت الفتاوى
 زيد بيانه اكد زوي هند **الحل** او كما ز فصل مسائل الاستفتاء قال
 زيد بن طلحة قادر اولوروي **الحل** اذن حكم الزرع اليه اوليجي اولور
 فاذ تبلى للفايكة في الادن لها بالهندانة بعد فرضي القاضي النفقة
 لها لانها صارت دينا بغيره اجاب بان فائقة الا بالهندانة للزوي

كذا لم يكن على قسده
 ٢٥

ص ٢٥

ان يكتفي

ان يكتفي اجابة الزعم على الزوج يعني من غير دفع الزوج فلما اذ كانت
 بالهندانة بغيره القاضي كانت للطالبة عليها دن الزوج كذا في الفتاوى
 النفقة **الحل** زيد دسبك زوي هند ملاه كذا كذا زيد علم عري
 اولوب ابا اندك هند عري ملاه زوج اتمك استركه بلا عري واخيه
 قادر اولوروي بونه هند عدت لازمه اولوب مدين ونفقة من الماغة
 قادر اولوروي **الحل** عدت لازمه اولوروي طلق المخرج ولم يكن له الزوج
 كذا في الدرر في العدة وقت زوج جابندين شرح بالاحاديث لا بد
 كد مدين ونفقة من اداره واذ كانت المرأة هي التي اسلمت في الزوج
 ان يعلم ففرق بينهما كاذ عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة لان الزينة
 حلت بسبب من جهة الزوج وهو ابد الاسلام وذلك عند نفقة الاسكن
 بالمعروف تعين الترخ بالاحسان والاحسان في الترخ كذا في نفقة
 عدتها من كاح بسوط الرضي في باب نفقة اهل الذمة زيد زوي
 هند دسبك بائز طلاق بوشاد في قبل انقضاء العدة عري سلم عقد كاح
 ايسه شرعا فخرج مرتوم صحيح اولوروي **الحل** اولوروي بعض شايخ قولي اوزر
 اما ابو حنيفة قولي اوزر ووجي كورينيه وطى مباح او طار والنفق اذ ابا
 لمراته الدنية فنزوحها سلم اوزر من ساعته ذكر بعض الشايخ ليحوز له
 كاحها ولا يباح لها وطىها حتى يتيقن بها بحقيقة في قول ابي حنيفة وفي قول جابر
 كاحها باطل حتى تعتد بثلاث حبس وروي ابا اسد الامالي عن ابي حنيفة انه لا يفرق
 عليها وقال بعضهم يجب العدة الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالحديثين
 بخلاف ما اذ كانت الدنية معتلة من سلم لان تلك العدة فورية تمنع النكاح
 من كاح قاضيان قبيل فصل في فرار احد الزوجين **الحل** زان حفي اولاد

٢٧

ص ٢٥

ما انفك الا اذا انفك بسبب استفتاء
 من المدة فلو طلق في المدة لم ينفك
 فلو انفك في المدة لم ينفك

ما انفك الا اذا انفك

هند وضع على انكفركم زوجي طلاق و بئس هند وضعه او لم ينفى جفته
كلوب معة مديكور محله عذقي شهر ايلد منقضية اولوري **الحجاب**
اولماز ممتد الفكه اولانك كوك رمضان وكوك سبب آخر ايلد اولمور
قد ايسه وار ميخيد بولد انتقال ايفر والمختن طهرها فعدتها بالحيض لئلا
يالم يدخل في حد الاياس يالم يقع الياسر الاصل لايجوز المصير الى البلد
المحيط السرخسي في اويل كتاب العدة والمختن طهرها فعدتها بالحيض لئلا
يالم يدخل في حد الاياس يالم يقع الياسر الاصل لايجوز المصير الى البلد
انكفون كوك بالنسب بياض ومعر او كوك قطعوا كسبه او ولد في جلد
كندويه وذو جده لخر لئلا اولان اولادته زبور بالنسب نفقة نفقة
اندر مكد قادر اولور **الحجاب** اولور صبي ودرش من اتمه مالا ولد اب
معر فحتاج فنفقة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان للاب اولاد من
اخرى يكون نفقة هذه الاولاد في مال هذا الصبي الذي ورثه واندر
الاب اذا كان معر الحق بالاموات فاذا كان ميتا يكون نفقةهم على
فكنا ههنا من سائل نكاح احكام الصغار **الحجاب** زبور زورك عنده طلاق
ديوسوال اولند فعدت بئله انارت امك طلاقه حكم اولور **الحجاب** ولز كل
ايسد اولما قدر لوقيل لرجل طلقت اوارتك فاولي براسد اي نعم ينيوان
لا تطلق كافي العتق واما طلاق الاخرى تقع بالاشارة وخرج جامع
الفصولين **الحجاب** زبور زوجه هندی زوجي طلاق بوشا دقل ففكره ووزر جمع
اندم ويمسند اعتبار اولور **الحجاب** عدتلك ايسد تصديق اولور
والا اولما ز بوجا للصدق مقاله لئلا اولان سائل كندر اذا
قال رجل لامرئته كنت راجعتك اس ينظر ان قال ذلك وهي في العدة

منه فعدتها بالحيض لئلا
يالم يدخل في حد الاياس
يالم يقع الياسر الاصل
لايجوز المصير الى البلد
المحيط السرخسي في اويل
كتاب العدة والمختن طهرها
فعدتها بالحيض لئلا

منه فعدتها بالحيض لئلا
يالم يدخل في حد الاياس
يالم يقع الياسر الاصل
لايجوز المصير الى البلد
المحيط السرخسي في اويل
كتاب العدة والمختن طهرها
فعدتها بالحيض لئلا

لما انه اخر في حال يملك لا ابتداء فكلد كيكك الخروا اما الايام يكن في العدة
فانه لا يصدق لئلا اخر في حاله الخروا اما الايام يكن في العدة
وان قال كنت راجعتك اس صفا ان كان في العدة بعد لئلا اخر يملك
لمتينا انه فلا يكون شهما في الاخبار ولم يصدق اذا قال ذلك بعد انقضاء العدة
لئلا اخر يملك لئلا يملك لئلا يملك لئلا يملك لئلا يملك لئلا يملك لئلا يملك
والكذب فاذا كان يملك مباشرته في الحال ينتفي تهما الكذب عن
واذا كان يملك مباشرته يمكن تهما الكذب في خبره وهو كوك كل
بالبيع اذا قال قبل العدة كنت بعد من فلان يصدق خلاف بعد
فان صدقة المرأة في اخباره بعد انقضاء العدة كان مصدرا لان الحق
لا ينفذ واما تصادقها على الوجه كتمها على اصل النكاح **الحجاب** **الحجاب**
بسوط السرخسي في باب الرجعة في الورق الثاني **الحجاب** زبور زوجه هند
طلاق ويرد كوك بويشده اولاد زولج في هند رضا على استناب لئلا
زيد ارضاعه زيني اجاره ايل طوندي ولدين هنده ابر فو قدر
اولوري **الحجاب** قادر اولما ز حوضانه انكدر بياشده اخره وان
الام ان نوضه بعد انقضاء العدة كان على الاب الاستاخر المرأة
وتضع عند الام ولا ينجع الولد والام **الحجاب** قاضيهان في فصل
في نفقة الاولاد في الورق الاول **الحجاب** زبور زوجه سني نكاح وطي
ايلدك نكوه زوجي طاهر اولدته عدت لازمة اولور **الحجاب** غير
نكوه سني ابرو كتي بلدين ايسد اولور وفي طلاق القناري الصوري نكاح
نكوهه الخبر وهو لا يعلم بذلك ودخل بها تجب العدة فان كان يعلم انها
نكوهه الخبر لا تجب العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج الاول واليهما
من العاوين

منه فعدتها بالحيض لئلا
يالم يدخل في حد الاياس
يالم يقع الياسر الاصل
لايجوز المصير الى البلد
المحيط السرخسي في اويل
كتاب العدة والمختن طهرها
فعدتها بالحيض لئلا

منه فعدتها بالحيض لئلا
يالم يدخل في حد الاياس
يالم يقع الياسر الاصل
لايجوز المصير الى البلد
المحيط السرخسي في اويل
كتاب العدة والمختن طهرها
فعدتها بالحيض لئلا

في الفصل الرابع عشر **في رد زوجه** مسمى طلاق ثلثة ايلد تطلقوا ^{نكاح}
 هند كفوى اوليان **عنه** تزوج ايدي بعد الدخول **عمر** طلاق **ويزجك**
 زيه حلال اولوي **قول** عتار حلال او عتار مقدر **ويعتار** اتفاق
 اولاد **بو قول** عمل ايدي عمل بالاحتياط واجدد ولو زفت نفسها بلا
 اذن الولي **من غير كفوى** يفتي في زمانا بروان **للمن** في الامام **ان لا يجوز**
 النكاح لان كل قاض لا يعدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل دفع يدفع **ويزج**
 فكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طلقها ثلثا فترجعت غير كفوى
 ودخل بها الزوج الثاني لايجزى للاول **لانه** ليس بنكاح صحيح في الثاني **صالح**
 الاسرار **قول** محمد بن الحسن **ان** الذي ايقن ان الفتوى **في** حلال **النكاح**
 بكر اكانت او شاعا **قول** الامام الاعظم **لعونه** دليل الامام فلا يقضون **ان** **مال** **الدين**
 ازوجوا **الآية** من نكاح الزانية **يسل** الفصل **الكل** واذا تزوجت غير كفوى جاز
 للاولياء التعريق بينهما **وحتى** تزوجهم **ان** يطلبوا ذلك **في** **الحق** **العادر**
 غير الكفو **وهذا** يدل على ان نكاحا صحيح باق مع احكامه الى ان ينفق القادر
 ازوج **ان** **غير صحيح** وفي كائنه هذا القول **اصح** واحوط **والخيار** **للتقوى** في ما
 اذ ليس كل من **حق** **الرافعة** الى القاضي ولا كل قاض **يه** يعدل **فد** **هذا** **البناء** **يكون**
 اسد وفي المقاييس المطلقه ثلثا لو زفت نفسها **من غير كفوى** ودخل بها الزوج الثاني **في** **طريق**
 لايجزى **على** الزوج الاول **على** ما هو المختار **هذا** مما يجب حفظه **من** **نكاح** **الحل** **لان** **الكل**
زيد **زوج** **سي** **عنه** **سك** **او** **زركم** **الدين** **يوش** **اولوي** **دي** **سك** **الملاك**
ان **نكاح** **رقبة** **سن** **مرار** **المسك** **بعنه** **تصدق** **او** **نكاح** **اولوي** **دي** **سك**
 وقضاء **فد** **كل** **امراة** **اتزوج** **عليك** **منه** **طالق** **وعنه** **بقوله** **عليك** **رقتك**
 صح **ديانة** **وقضاء** **من** **مختار** **الحيط** **في** **كتاب** **الحيل** **في** **باب** **الحيل** **في** **اليمين** **الميث**

العرف

العرف الذي يحمل عليه الاغلاظ انما هو المعادن السابقه من المتأخر ولذا يقولون
 لا عبرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات **وهم** **يعتبر** **في** **التعلق** **بشيء**
 على عومه ولا يختص بالعرف وفي آخره **للسوط** اذا اراد الرجل ان يعيد نكاحه
 ارادته **فقال** **كل** **لغيره** **فقال** **كل** **جارية** **لشتر** **بها** **فهي** **حره** **وهو** **يعني** **كل** **سنة** **جارية**
 عملت **شئ** **ولا** **يتبع** **عليه** **العتق** **قال** **اسد** **قال** **وله** **الجواب** **للمشائير** **في** **الكتاب** **الام**
 والمراد **العتق** **فان** **اذا** **نوى** **ذلك** **عملت** **شئ** **لانها** **طالعة** **في** **هذا** **الحال** **ونيت**
 المظنوم **بما** **يخلف** **عليه** **معترة** **وان** **حلفت** **بطلاق** **كل** **امراة** **اتزوجها** **عليها**
 فليقل **كل** **امراة** **اتزوجها** **عليك** **منه** **طالق** **وهو** **يعني** **بذلك** **كل** **امراة** **اتزوجها** **علي**
رقتك **فقل** **شئ** **لان** **نوى** **حقيقة** **كل** **امراة** **من** **الاشباه** **والنظائر** **في** **الفق** **الاول**
 في **القاعدة** **السادسة** **العامة** **مكلمة** **زيد** **زوج** **زيد** **مكلمة** **ابن** **ابن**
 دار الحيد **الحق** **اولوي** **عن** **جمدة** **قد** **زفي** **زيد** **بن** **دار** **الحيد** **داخل** **الكل**
 سنون **باني** **اولاد** **ديوب** **وارعونه** **فاد** **اولوي** **الجواب** **اطار** **بخصوصه**
 فاني **لقد** **ايد** **نكحت** **اسي** **سائر** **كثير** **العقد** **وهذا** **القول** **لكن** **كانت** **المسئلة**
 تكون **مسلم** **او** **نفي** **لا** **يبطل** **النكاح** **لان** **ما** **لك** **ملك** **النكاح** **محم** **من** **نكاح** **بسوط**
 الرخي **في** **باب** **نكاح** **اهل** **الحرب** **كما** **قال** **في** **الدرر** **والخير** **ولا** **يستج** **فد** **جم**
 لان **الفرج** **لا** **يجزى** **الا** **بملك** **ولا** **ملك** **قبل** **الاحراز** **كانت** **الا** **اذا** **اوجد** **للمالك**
 اوام **لان** **او** **مديونه** **لانهم** **ما** **ملكوه** **من** **الحق** **في** **باب** **المسئلة** **من** **كلما** **لا** **يفسد** **النكاح**
 بينهما **هانك** **لا** **تفسد** **هنا** **الا** **ان** **يكون** **مولاها** **الحزني** **قد** **وطئها** **من** **الحل**
 للزوج **ان** **يطلها** **حتى** **يسهر** **بها** **بحيضة** **وان** **كانت** **حره** **فوطئها** **الحزني**
 لم يكن **لزوجها** **ان** **يطلها** **حتى** **تعتد** **ثلث** **حيض** **لان** **ما** **كان** **من** **الحزني** **في** **الاول**
 سعي **الوطئ** **بشئ** **فالتاويل** **الباطل** **منهم** **معتبر** **بالتاويل** **الصحيح** **في** **الحكم**

مهم

مهم

مهم

معنى الرضى بهتمد فالقوى الباطل منهم معتبر بالتأويل من شرح السيد الكبير
 قبل بابر اثبات النسب من اهل الحرب من السبايا اذا سلم من اهل دار الاسلام
 حيث ما يكون كما في البر في باب يختلف فيه اهل الحرب **باب** رضى طلاق بوش
 اولاد منكر رضى بوش عنى تعلم اولاد من وفات السيد عند وافته اولاد
باب اولاد قال والتوارث كما بين الرجل والمعدة من طلاق رضى لا
 المراجعة بينهما فائمة والماتى بالوت وهو سبب التوارث ويسوى فيه
 المطلق والمطليقتان **باب** طلاق بسوط الرضى في باب الرجعة **باب**
 رضى مطلق من اولاد منكر رضى كونه من اولاد سببين اخلق اولاد
 ورضى رضى اولاد من رضى تمت ايدى رضى ويرى قال
 قالت قد سقطت سقطا سببين اخلق او بعض للخلق صدقت على ذلك لانها
 سلطنة امينة في الاجبا رضى رضى قال اسما ولا يحل لى لى
 ما خلق الله في اجامته والنهى عن الكتمان امر بالاطهار وقال ابن كعب
 رضى الله عن الامانة ان توفى المرأة على ما في رضى فاذا اخرجت بذلك
 وكان محققا وجب قبول اجزائها من غير رضى وان اتهمها الزوج حلفها
 من طلاق بسوط الرضى ولا في حنفية ان المرأة امينة في الاخبار فانقضت
 العدة فان اتهمها في هذا الباب قال الله تعالى ولا يحل لى لى
 ما خلق الله في اجامته ان توفى بانه واليوم الآخر الله تعالى
 التغيران الذى والجلى منها رضى الكتمان والنهى عن الكتمان امر بالاطهار
 ان النهى عن الشئ امر بفضله والحر بالاطهار امر بالقبول ليعرف فائدة
 الاطهار فليدفع قبول قولها وجرها بانقضاء العدة وفرضه قبول اجزائها
 بانقضاء العدة من طلاق البدائع في فصل وامانة **باب** الرجعة **باب** رضى

في الرجعة
 في الرجعة

في الرجعة
 في الرجعة

في الرجعة

في الرجعة

في الرجعة

رضى من اولاد منكر رضى بوش اولاد منكر
 بوش اولاد منكر رضى بوش اولاد منكر رضى بوش اولاد منكر
 طلاق واقع اولاد منكر رضى بوش اولاد منكر رضى بوش اولاد منكر
 بود رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 اذا علق عاقلة لم ينفى فوجد الشرط ونما اذا كان مجبوا فانه ينفى بينهما
 بطلها وبقى طلاقها اذا كان عتبا بوجمل بطلها فان لم يصل فريقتها
 بطلها ونما اذا سلمت وهو فريقتها وبواى ابواه الاسلام فانه ينفى بينهما
 رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 ونسخ الارار وكره رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 اولاد منكر رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 بين اولاد منكر رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 ايدى كيف فناء وان مغوس اولاد بسوط رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 اليه غابت ظاهرا عورته سأل من عاجزه اولاد رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 صوره فادى اولاد منكر رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 كما يصاد الاصل وان كان يصدق على القيام بخلف والذى يقتضى حوائج
 البيت وهو يلقى لا يكون فاما لان الاشياء فاما يخلو عنه وقبل اذا غطي ثوب
 خطوا من غير ان يسمع بغيره من صحيح حكمها والافهم رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 عجز رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش رضى بوش
 كالقيام للبول والغائط وتبلى الرضى من لا يصدق على ان المصلحة
 وتبلى من لا يصدق ان يقوم الا ان يقيم غيره وتبلى فلا يصدق على الشئ الا ان
 بين اثنين واختلفوا في المتكول والمفكوك وامثالها تبلى ما دام يزاد ما فيها رضى

في الرجعة

والا فهو صحيح وذكر محمد بن مسلم ان كان لا يزوج بوجه بالتدليك فهو ينفذ **صحيح**
 وقال المصنف ان كان يزاد ابدان فهو يرض وان كان يزاد حرة ويقبل اخرى
 فهو صحيح وقد ثبت هذا المعنى ونوجه الملاك في غير المرفوع من الريلو في باب
 المرفوع فانما الاسكنه المقيام بما في البيت لا في خارجه فالصحيح انه يرض هذا
 في حق الزوج اما المرأة فاذ لم يكتسبها المصود الى المصالح فهو يرضه **باب**
 طلاق المرفوع وكذا في الاصلاح نقله في الخبر ويعتبر كونه صاحباً من الريلو **صحيح**
 المخرج المصالح الخارج من طلاق البرارية في الفصل الثاني في نوع في حد
 للريلو وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا كان
 المرفوع بجلاء اضماء المرفوع حتى صار صاحباً من الريلو **صحيح** في المصالح
 الخارجة ويزداد كل يوم مرضه فيعلق حق الآخر على الملاك لان الغالبية حاله
 فان اطلق في هذه الحالة يكون فلان وان كانت المرأة مريضه قال بعضهم ان
 كانت لا تقدر ان تقبل فلان ولا تذهب الى المخرج فخير معين كانت صاحبه
 فرائي يعتبر في جانبها المخرج والمصالح الداخلة وفي جانب الزوج المخرج
 المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويصحى كل يوم فهو كما لصحيح وطلاق
 قاضيهان في فصل في المصنف **صحيح** زيد بوقى تزوج ابنته بجماع الملاك
 في جبهه بزوجين بربوبية بعد اوج طلاق بوشا يوجب بين المصنف مراد الملاك
 حله شرعيه ونكره تزوج خلال اولور **صحيح** كسبه او لما يجدها جاع قبل ان
 ايدوك معلوم او لما زوال المرأة المفضاة بمصا الدخول انا جلي للدوا حلت
 ليعلم ان الوفاق في قبلها وطلاق الريلو في فصل فيما جلي به المطلقه
صحيح اكل زوجته اولان بزوجي عمر واهل عرف برخصه من شرط يوجب
 عورتك اوج طلاق بوش اولور **صحيح** بركه زيد بوش يمين ايدوب

عبارة الاصلاح هكذا
 ذكر في الخبره وقال هو الصحيح
 هذا في حق الرجل فانما المرأة لا تخرج
 من البيت في خواجها فذا يرضه المصنف
 في حقها وكذا اذا كانت تحت زوجها
 المصود الى المصالح فهو يرضه

في جوابه ويصح

وثبت

وبيت انه يرض طلاق بوش اولور **صحيح** شرعاً طلاق واقع اولور
صحيح بوش يعرفه وكل ايسه معروفه بوش اولور ايسه دوش خور ايسه
 زيد بوش بيا ايسه اما بعض شايخ فتنه ايسه دوش اولور يرض
 بوش يمين اتدح بوش ايسه رجل قال احراره طالق لم يسم ولم يولد فهو
 طلقت لمراده لحنان فان قال الى احراره اخرى واما عانيت لا يتقبل
 الا ان يسم البينة ولو قال احراره طالق ولم يولد انا كذا معروفه كان ذلك
 يعرف الطلاق الى انما شاء **صحيح** فاضح في الورق الا ان قال احراره
 طالق ولم يولد انا او قلت بطلن وحين ولما في المخرج خيار البين هو الصحيح
 عاقل يقع على كل واحد منهم طلاق والصحيح هو الاول ذكره الريلو في الخبر
 ايسه الا يلاءه وطلاق المصنف يميل كناية الطلاق **صحيح** بوشه مندي
 باين طلاق بوشا يرضه ودي ايجده بوشه باين طلاق بوشا يرضه
 طلاق بوش اولور **صحيح** باين باين ملحق اولور واقع اولور
 كناية اولور باين باين لفظي ايه واقع اولور طلاق بوشه ولفظ
 للمباينة استطلق باين يقع عليها ويلغو قول باين ويصح قول طالق فيهما
 كلاكه ولو قال لها ائتنيك بتطبيقه لا قالوا الغينا قوله ائتنيك بوقى قوله
 بتطبيقه فلا يقع شيء من طلاق تنقذ الفتاوى بتميل فصل في مسائل
 المصنف قال للمباينة استطلق باين يقع اخرى ولو قال انت باين لا
 اخبار خلاف الاول ولو قال ائتنيك بتطبيقه لا يقع من طلاق البنا يرضه
 في الفصل الاول في نوع في فصل **صحيح** اكل زوجته سي اولور بوشه داره بوشه
 سقده او ليجق زبم لوى داره او لوى داره او لوى داره او لوى داره
 قادر اولور لوى **صحيح** بزاريه حتى على حده داره بيتد بوشه اكلدار

لان الكفاية انما هي في
 ريلو في حق الرجل فانما المرأة لا تخرج
 من البيت في خواجها فذا يرضه المصنف
 في حقها وكذا اذا كانت تحت زوجها
 المصود الى المصالح فهو يرضه

لا يقع

صحيح

صحيح

لهام

ضراير وده منافرت او فردي وديو ملتقط صدر الاسلام نقل المثلث انما فتاوى
شهوره و من مفرس اولان عدم فدر كرم كرم اكثر فتاوى افاضوا كذا
ايضا كذا هدايه وده اهل ذكرى ذوم راسملى اولدو غنم ساعد الخيا
وبدايع و قنيه وده بقر حج ودى اولفند آبت ان سكن مع احماد الريح
و كسوت ان فرغ لها بيتا لها غلق عا حنه و ليس فيه واحد منهم لا تمكن من
مطالبة بيتا و ذكرى ملتقط صدر الاسلام اذا جمع بين الخاين و دارى
على حقه لانه لا يفر على كل منها حتما الا اذا كانا لها دار على حقه بخلاف
الرايه مع الاجماع فان المناق في الضراير و او فر من كذا في البراينه في الفصل
التكر في النوع الثالث فصل على الزوج ان يسكنها في دار مفره لزوجها
احسن اهل الا ان تختار ذلك لان السكنى في كفايتها يجب لها كما لنفقة
وقد اوجب الله تعالى نفقة و اذا وجبها لغيره ان يتركها
فيها لانها تنقير بدناها لانها من على مناعها في تنوعها كذا المعاني
زوجها و من الامتناع الا ان تختار لانها قضيت بانقاضي حتمها و كان
ولد من غيرها لير له ان يسكنه معها ما يتنا و لو سكنها في بيت الدار
مفره و له غلق كفاها لالعصود قد حصل فطرد الهذا في باب النفقة
قوله ليلى ان يسكنه معها بل الا ان يكون نسبا لا بغيره كذا
و انما و لو اراد الزوج ان يسكنها مع غيرها او مع احمادها كالم الزوج و
وينتد من غيرها و افاضه فابت ذلك عليه ان يسكنها في منزل مفره لانها
توزيها و يفر من في الساكنه و ابوها دليل الاذى والضرر و لا يتركها
الان يجاسها و يعايرها في اى وقت يتفق ولا يمكن ذلك الا كذا
حتى لو كان في الدار يوت ففرغ لها بيتا و جعل بينهما غلقا على حقه

ما يعلق
منه
من الطلاق

ان ليس لها ان تطالب بيتا آخر من طلاق البين في فصل و اما شرائط وجوب
هذه النفقة قوله ولو اسكنها في بيت من الدار مفره و له غلق كفاها
على الطلق فافادته و ان كان الحلاء شركا بعد ان يكون لغلق حصه
وليس لها ان تطالبه سكن آخر و بد قال القضا الامام لان الضرر بالخوف
على المتاع و عدم التمكن من الامتناع قد زال و لا بد من كون المراد كون
الحلاء شركا بينهم و بين غير الاجانب و لا يفرج الخنا و لو كانت في
الدار يوت و ابت ان سكن مع غيرها او مع احد من اهل الدار بيتا
مرافق و غلقا على حقه ليس لها ان تطالب بيتا و لو سكنت ان يفر منها او يوت
ان علم القاضي ذلك بجرم و ان لم يعلم يثاله من جبراه فان لم يوفق بهم
كانوا يميلون اليه ان اسكنها بين قوم اخيار يعتمد القاضي على خبرهم
من ابن الهام **س** زيد دعي زوجته عنى اوج طلاق يوت و قد نصت
صلى و يري عورتي كى مقرر انما سكنك عن راضيه او لم يرض استناع
ايدهك حكم الرعي فزني ايدهك حثا بد محتاج **ا** اولور و اذا
لحق النكاح اهلته ثلثا ثم اقله عليها فزاعته الى السلطان فو قى منها
لانهم يعتقدون ان الطلاق مزيل للملك و ان كانوا لا يعتقدونه مخصوص
العدد في سكة اياها بعد التطلقات الثلاث فلم منه و ما اعطينا الوجة
لنقررهم على الظلم ارايت لو اختلفت بالمكان يدعه يتقوم عليها وقد
لستوى منها فاما اذا تزوجها بعد التطلقات الثلاث برضاها فالان هذا
و نكاح الحرام سواء لان الثلاث توجب حرمة الحلي بخلاف الشرع كالحريمه
و هم لا يعتقدون ذلك و حرمة الحلي بهذا السبب تمنع الابدان فكذلك الحريمه

ما يعلق
منه
من الطلاق

ما يعلق
منه
من الطلاق

ما يعلق
منه
من الطلاق

فيا ذكرنا من التوقيعات من كتاب بسط الرق في باب كتاب الذمة كل كتاب جاز
 بين المسلمين في جاني بين أهل الذمة وما حرم على المسلمين من العقوبات
 منقمة في حقهم فاضد بين المسلمين لنقد تركه ككتاب بغير شهود وكتاب
 المنة في حقهم في قول أبي حنيفة حتى انما لو لم يقرأ على ذلك
 وقال زفر النخاس فاسد وقال ابو يوسف ومحمد في كتاب بغير شهود كما قال
 ابو حنيفة في كتاب المنة من الغير كما قال زفر انما لا يقران عليه بعد الامام
 فاما كتاب الحارم والحرام بين حنيفة وسفيان وكتاب الاخير فهو ظاهر
 بالاجماع في حقهم هكذا ذكره القدوري ثم قال ابو يوسف يفرق القاضي بينهما اذ علم
 بذلك سواء ترافعا البنا اذ لم يترافعا فقال محمد اذ ارضى اهلها بكتابها وفتح
 اللعن الى القاضي يفرق بينهما وقال ابو حنيفة لا يفرق بينهما سالم يترافعا البنا
 طلق الذي احرأه ثلاثا او اقلها ثم اقام عليها فانه يفرق بينهما وان لم يترافعا
 من الجريد في الفقهاء الشيخ الاسلام الاجل السيد الشافعي والشيخ ابو بصير
 جال الاسلام زين الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرماني صاحب الانصاف
 هو شرح القدوري في كتاب النكاح في باب كتاب الذمة **باب** في نفوت اولاد
 ام الولد اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 بقدرهم فنقد زنا بكتاب **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 وعدة ام الولد ثلث حتى اذا اعتقها المولى اومات عنها فاذا كانت لا تحيض
 فثلث شهرا وقال الشافعي حيضة والقبض قولنا لما روي ان مارية البطيقة
 لم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته بثلاثة اشهر ولان المولود في رحمها
 بالعتق كما ملئت رحمته وعظمت منزلته لانه ثبت نسبها بحبسه لا يتغير فيه
 كالماء الذي في رحم الحرة المنكحة فيجب له ان يثبت له اولادها والولاية حرة

منه

منه

واحيانا

واحيانا في صيانتها كافي الحرة ولو حرمت مع مولاه بالمصاهرة ثم ماتت لم ينفك
 العدة لانه سبب الفراغ فيلزم وهو مكره اليقين فانه فيلزم مقام الفراغ وتوقع شغل
 الوتم بالماء ثابت فاما مات زال سبب الفراغ فيجب العدة صبيته اليه في غير ذلك
 في كتاب العدة في الورق الاول **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 ربه ربه منقلا عن غيب اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
باب في نفوت اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 مالك يقع لان شرط تحقق اولاد من غير زوجة استلزام ابرأ على لسان التعلق
 ولما ان مشيئة ادم على وفاء غير معلومة فلا يقع مشيئة كالمعلق في مشيئة
 غيب لا يوقف عليه والحارم على لسانه تعليق لا تعليق من طلاق ابن ملك
 شرح الجمع في فصل المشيئة في التعليق بمشيئة ادم اعدام وابطال له عند زوج
 ومحمد وقال ابو يوسف هو تعليق شرط الا اذا الرضا لا يوقف عليه فلا يقع
 كما لو علق بمشيئة غيب اذا بلغه وشاء في مجلسه **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 منه طلاق ويؤكد له ان يثبته اولاد ولد في عند جدام او ليحيى او لغيره
 المغنقار او لغيره **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 او برص وخصف العدوى امكر كون الاب اولى لقوله من المجدد من نزاره
 من الاسد وقوله لا يوردهم لا يوردهم عن علي معصية ويجوز بقاء حضانتها ويجوز
 بقاء حضانتها لقوله لا يوردهم لا يوردهم من الجمع بين الاحبار على ان ذلك
 لا يحصل بالبيع كاعتقاد الملققة والجاهلية وان جاز ان استلزامه يخلق
 ذلك المرض عند الحياطة من القواعد والقواعد في رهنها قواعد متعلقة
 بالناكحات وهي اربعة عشر في المار بغيره **باب** في نفوت اولاد من غير زوجة
 البسحق ايجون طلاق در دكن نصله زبد وفات ايلدكون هند زبد وفات

منه

منه

منه

ديوميرات طلبت قاره اولوى **فاز** اولفه بشي خصلت بولفق كوك
 وارايه اولور ومذخولنه تعند مات بينهما ضعيفا لم ترضه فموت
 الصغير في بد للضعيف وهو متعلق مات وهو المطلق وبغير اي دفره
 مجرر بواو رب ويجوز رفعه على الابتداء وسوغه الوصف وهو غير الجبر
 وقد جمع البيت ما ذكر صاحب الشف وتقدم صاحب الفوائد في اربع ابيات
 وصورة ما قاله صاحب الشف والفرار لا يكون فارا لا يخشى خصال احوها
 ان يطلق لمراده المدخولة فهم ذكر من قول ومذخولة قال والثاني ان يطلقها
 طلاقا بانيا وفهم ذكر من قول بينهما قال والثالث ان يطلقها في قوله
 مات فيه ولم من قول مات ضعيفا بد قال والرابع ان يموت قبل انقضائه
 عندها علم من قول تعند قال والخامس ان لا يكون فيه فعل من المراته وتعلم
 من قول لم ترضه قال واذا طلق الرجل امراته مع هذه الخصال فانه المراته
 توت ولا ينفعها ما فعل انتهت عبارته من طلاق فرج ابن دهبان **فاز**
 زيد زوجه منعه باشك ان لم يخلد بكز ديوب ظهار لازم كذا كذا
 كفارت ظهار ابايوب وطلاقه في ويرسيوب شوي طوقه طهانه لازم
 كلور **حكم** التزويج ضرب وياخوذ جله تعزير ابر طلاق ويرد
 باكتاوت ايدي بيز وطي اسكر اسكر بغير المرفوعه زينا ظالم اولور
 وبالضرب اوبالجس عتبه مظاهر اذا لم يطلقها الى ما يكره وهو مرفوعه ان
 المظاهر اذالم يطلق او يكره عزوه القاضى بالغير اوبالجس الى ان ينفصل
 احوها وصاحب الفوائد تفي هذا الفرع في سجين وغراها في زوجه الى فقه
 الناطق ولتقر برحقى قال ولم اقف عليه في غير الرضه اقول قد ذكر
 هذا الفرع ظهير الدين البخارى في آخر النوع الثاني في الظهار وقال

نوك

نظر

المظاهر

المظاهر اذالم يكره دفع لوه القاضى بحسب القاضى حتى يكره او يطلق من
 طلاق شرح ابن دهبان وان اسكها بدن وطي في ام ايضا لانه اسكر
 بغير المعريف وهو ظالم لما يكره حق من الجاه وكل يكلف اصر على فعل محرم
 وليس في ذكر المنع حد ولا قصاص ولا كفارة فالحكم بزوجه عن ذلك اما بغير
 اوجس من شرح ابن دهبان في البيت المرفوع من عليه حق اذا استنع عن قضائه
 فانه لا يضره وكذا قالوا ان الدين لا يضر في الجس ولا يقيده ولا ينفذت
 الا في نكاح اذا استنع عن الانفاق مما قوبل كما ذكر في النفقات واذا لم يتسم
 بين سائمه ووعظه فلم يرجع كما في الفرج الوجاج من التسم واذا استنع عن
 كفارة الظهار مع تزويجه كما صرحوا به في بايد والعلة الجامعة ان الحق يفوت
 بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا تنقذ الويب بقطع بعض الزمان
 وحقها في الجاه يفوت بالتأخير لا الى خلف من قضاء الاشياء والنفاذ **فاز**
 زيد زوجه منعه ايل جده اختلاف اير شمس لور شيا ايلوب كوك
 لازم كلور **فاز** ولا توبد من ايل معلوم ايل او ما يحق كنف اولور
 ولو اختلف في الحب فاعتد فانك يرد رجل فان كنت علمه يد بالمتى من
 رد توبد لك كنف وان لم يتيقن الا بكثرتها كنفها للمفردة من ابن همام في باب
 الصنين ولو قالت هو محبوب والزواج ينكر فان كان يعرف حقيقة
 بالمتى من غير عشق من رد التوب من غير كنف مودة وان كان لا يعرف الا بالمتى
 بيلر القاضى امينا لمنظر المهوره فيجب بحاله لان النظر الى المهوره يبيع
 عند المفردة من طلاق غنيته الففاد في فصل الصنين **فاز** للصغيرة عند
 وابر حرا دوت العت اسكر الولد عا ولا تنفع او العت الولد عا **فاز**
 وعلى اي الام ثابى اى تنفع من الحضانة ونظامه بالاجر ونفقة الولد في التفاح

نظر

صاحب

صاحب

صاحب

صاحب

السفر

ان يكون على الكبرياء من تملك الوصايا في فصل الدارث فان لم يكن للصغير
 ولا جد اب الا ب ولا يستحق فاجره ودم محرم من الصغير وكان الصغير في محرم
 جاز لا بد بملك ثاوي في ملك جارته فان كان الصغير محرم في محرم فاجره ودم
 محرم آخر وهو اقرب من الدارث فان كان في محرم محرم في محرم فاجره ودم
 في قول الجوزي ولا يجوز في قول محمد ولا يجوز في قول محمد من محرم من محرم في محرم
 ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولد في المقر في مال الدارث الصغير
 ما كان لصاحب المحرم ان يقبض للجد وليس له ان ينفق على الصغير الا في مال
 ووضعها لاجرة رقيق الصغير وولده وعقاره لانهم يملكون البيع فيمكن
 الاجارة وليس لغيره ان يملك الصغير في محرم ولا لاجرة عبد الصغير وعقاره
 محمد جوز ذلك الحاننا قال الله يملك لاجرة نفس يملك لاجرة ماله وعقارها
 من كان في محرم له ان ينفق على الصغير من ماله من جارات قابضات في فصل
 لاجرة الوقت ومال اليتيم **مسألة** زيد غاييك مالى ابو بن فقير بن يده او
 اكل المولى يا هو اجني يده او بن اذ حاكس دفع اليه نقد اجني زيد
 هكذا تغميش قادر اولوى **مسألة** اولد اجني يد ولو كان للابن الغائب مال
 في يد ابو يد وانفق منه لم يغننا لانها غنونا حقها وان كان ماله يد
 اجني فانفق عليها بغير اذن القاضي ضمن بخلد ما اذا هو القاضي لا يلزم
 لغوم ولا يند واذا ضمن لا يرجع على القاضي لان ملكه الصانع فظهر انه كاتر
 هذه الجملة في الحديث من احكام الصغار في مسائل **مسألة** يهودي اد الصغير
 سلم اولد ثراشي زيد حتى حضانه يندريد وطلب اليه لخرق ثراشي
 يندريدوب الغد قادر اولوى **مسألة** اولد قال ابو ج لاحق للعصبة الا ان
 على دينه والصبي اليهودي اذا كان له اخوان يهودي والقرم

السفر
في المحرم
في الجوزي
في قول محمد

فاليهودي

السفر
في المحرم
في الجوزي

فاليهودي اولد من تجريد النقبة باب الحضانة ومنها اتحاد الدين فلا حق للعصبة
 في الصبي الا ان يكون على دينه كذا في محرم وقال هذا قول ابو حنيفة ويكره لانه
 لا يثبت الا للعصبة واختلاف الدين يمنع التقصيص وقد قالوا في الاخير ان كان
 له من اسما والاخر يهوديا والصبي يهودي ان اليهودي اولى للعصبة لان
 من البدائع في الحضانة **مسألة** صغير كذا ان اقواسي اجني يد من جرات او لحي
 حكم المولى ويؤكد كونه يوقد اجني يد **مسألة** كبري يولد كذا دفع
 ابد وسئل محمد عن الشك اذا اجتمع ولين اذاج قال يضعه الحاكم حيث
 شاء لانه لاحق لمن مضار من لا يرايه له من البدائع في الحضانة **مسألة**
 عند صغيرك قرتا شوي وار كبر جاك الزرع بونلو مامون دكلور
 ديو ائتم و بوسوب اجني يد ويريد قادر اولوى **مسألة** اولد لور
 عدله اميد يد لحي املك كوك فان كان للزوج لغيره وجب ان يده
 لم يكن له يباحق لان في كفا لست لها ضرر اعلمها وهذه ولاية نظرها
 مع الضرر حتى لو كانت الاخوة والاعام غير ثلثين على نفسها وماله
 لا يتم الدم وينظر القاضي من المسلمين امرأة فقد عدله اميد فيلما بها
 الى ان يتلف فتزل حيث شاءت وان كانت بكرا من البدائع في الحضانة وكذا
 لا تدفع الى الام التي ليست بمأمونة ولا بعصبة الفاسق ولا الى مولى العاقبة
 عن زاء الغنم شوح الكنز لاني جلم ولا يدفع صبي وصبيته للعصبة فان
 ولو كان في المحرم في شرج نقابة لولا لجد قوا **مسألة** زيد زوجه عند
 كبر مراد ايد يوب بن بوشام ويوكي نصرك حكم الشرع خير او باق شرعا
 اما في جلال اولوى **مسألة** اولد مكي ماضي دز جرات ابيه في اعالى ابي اذ قال
 لها طلقك اذ قال انت طلق واراد الجرح ماضي كذا يفسد فيما بينه وبينه ان يمكن

السفر
في المحرم
في الجوزي

السفر
في المحرم
في الجوزي

قوصا في

وان لم يرد به الجرح فاصح واداء الكذب اولى برود في طالق قضاء ودين ركنه اولا
 اردت المهر طلقته تضاد وديانة ركنه في العتاق من طلاق تعد الغنائم والنفقة
سنة زيد ام الولد عند طلاق ايلدك فذكره عند زيوه اولاد وهو صغير بابا الولد
 شهود اخر به كتور مكر قادر لولور **سنة** اطار ديس لام الولد او اعتقها لولها
 تنجج بالولد من المهر الذي فيه ابوه من كذا تعد الفتاوى في مسائل الحضنة **سنة**
 زيد زوي عند ايلد مهر ونفقة عند اوزر مخرج ايلوب عند نفقة عند تنجج ايل
 ايلش كبر الطلاق بين طلبة قادره اولور **سنة** خلعه مذكر ايلد اطار
 دكل ايلد برتري صله دكلور اولور واما نفقة الفتاة ان كانت مذكورة في المخرج
 سقط وان لم يكن صح قائم وقت الطلج لانها عيب شي فنيش فلا يقع البراءة
 عنها وان تطا في الطلج فالطالع انعقد غير موجب للنفقة فسقطت بشرطها من
 طالق عبط الرخي في القسم الثالث في الطلج في بارعونة الطلج في الورد ال
 اخلفت مهرها ونفقة عند صاحب وان لم قبل النفقة بعد مهره في طلقها
 بنج كسج الزرب جاز بعا للارض وان كان مجهولا وفي شرح المحامد خلاصا
 على نفقة **سنة** ولا يجب النفقة بخلاف ما لو ابرأت الزوج من النفقة في
 المستقبل حيث لا يصح وفي التمهيد ان ابرأت عن نفقة العدة بعد الطلج لا يصح
 ولذا بعد الطلج المخلد وتيل يقع وهو التمهيد من طلاق الزانية في الطلج قبل نزع
 آخر بالثبوت **سنة** اذتو **سنة** منه ندي زيد ابو خوش طو تر كن عند زيدون
 جكل بدخل طلق بيمه بالنزير برك شرعا جائز اولور **سنة** اختيار طلق مكرور
 لان اختيار الطلج مكرره لقوله في المختلف من اللعين من السائق والطلاق
 واخذ الزيادة عند تنوزها رجا ان يفيها ويخرجها ذلك في الاقدام عليه كوخا كل
 عند تنوزه لم يبق ذلك في الاقدام عليه من طلاق محط الرخي في القسم الثالث في الطلج

العمل

العمل

في الورق

في الورق **سنة** زيد روي عند من بند بوشن بركه اوج وشغل لخلد الكلد
 ايجي ايلد عورتون بكا اثار رت ايلد شرعا عند زيدون اوج طلاق بوشن اولور
سنة اطار مكر بوشن روي ديش اولاد لمرأة قالت لزوجها طلقني فاشا اليها
 بثلاثة اصابع واراد بذلك ثلث تطلقها لا يقع **سنة** ايلد ايلد ايلد ايلد
 وقع بالغير والطلاق لا يقع بالغير الا انك اذ رجلا قال لا اريد انك ايلد ايلد
 بثلاثة اصابع واراد بذلك ثلث تطلقها لا يقع **سنة** ايلد ايلد ايلد ايلد
 هذا من طلاق التخييس والمزيد في الورق **سنة** ايلد ايلد ايلد ايلد
 واثار ثلث اصابع يفيد العلم بالعدد عرفا في شرا اذا تزنت بالاسم للمهر الم
 الشهد عكدا وعكدا عكدا واثار باصابع المشرقة يفي ثلثين يوما فلا الشهد عكدا
 وعكدا وعكدا وجس ايلد في الثالث يفي تسعة وعشرين يوما واثار بالواحدة
 طلقت واحدة واثار بالثنتين طلقت ثنتين والاشارة تقع بالمشورة منها
 دون المضمونة للورث والسنة ولو روي الاشارة بالمضمومين صدق **سنة** ايلد
 وكذا لو روي الاشارة بالكف لا يجزئ لكنه خلاف الظاهر ويقل اثار
 بظهور ما بنا المضموم منها وهو ان يجعل كلف ايلد ايلد ايلد ايلد ايلد
 وقيل ان كان بغير كلف الى العمل في المعرة للمشر وان كان الى الدفوق في المعرة للمف
 وان كان بغير كلف في المعرة للمف والمفريق بين ثم ونشر وهو قال انت طالق
 باصابع ولم يقل هكذا فهي واحدة لان الاشارة تغير العدد بالمهر ولم يجرى ثلث
 فيكون العامل بنية قوله انت طالق وهو لا يحتمل العدد من طلاق الربيع في فصل
 ولو اشرها بيمينه بانك طالق هكذا بشرط الاصبغ بعد سقوط يقع للقد
 المشهور او المصوب من الاصبغ ويقع بما ذكره مشير الظاهر بعدد المضموم فانه
 اذا اشر بالاصبع المشهور فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب الخافض فيغير عدد

في الورق

احرته وان الى فرق بينهما كان ذلك طلاقا عند المذاهب ومحمد بن الحنفية في باب نكاح اهل
سنة زينة منكم زوج عند ملاه مكلوب زينة ملاه عن اوليها ابا ابي بكر حكم
 تفريق ائمة شرا طلاقا بله تفرق اولو زينة بغير طلاق فتميز **الحكم** اوج ولمحمد
 قولهم اوزره ملاه فترقد ولو سلم احد الزوجين فدار الحرف في المدة فنفق
 على بعض ثلث جيف فدا امضت ونفت الفترة واذ لو في النكاح الاسلام على المرأة
 فلبت ففرق بينهما كانت فترة بغير طلاق ولو فرق بينهما بلاء الزوج والطلاق في
 فترة بطلاق في قول الجاهل ومحمد وقال ابو يوسف في فترة بغير طلاق ولو ارتد
 الزوج عن الاسلام في فترة بغير طلاق في قول الجاهل وداود يوسف وقال محمد
 في فترة بطلاق من غير الفقة في باب نكاح اهل الذمة **سنة** زينة زوج عند
 مرتين اولو زينة باني او ليجو زينة نكاح رضا ويوجب قاضي في جهلا
 جبر ايد **الحكم** قاضي ايدو رر وبعض شايخ بلخ وسمرقند ائمة في جهلا
 بعدم الفترة ضمما لاحيا لها على الاطلاق بأكبر الكفاية وعامة شايخ بخارا
 ائمة بالفترة وجبرها على الاطلاق وعلى النكاح مع زوجها الا في الحظم بذكر محصل
 وكل قاضي اذ يجتهد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بدنا رضى لا ولا تغفر
 محمد بن يوسف من ابن الهمام في كتاب النكاح **سنة** زينة زوج عند بوءه ومجاهد
 الجهمي الا بكونه بوطلاق فقد يدرى بالثبوت طلاقا بكونه اولي سمه بغير طلاق
 شرعا عند بعض اولدح ريو ابره فاده او لكر **الحكم** او لا زال لا جامع في السنة الا
 مرة ففقدون استغناء اثبات اولو ايله قاده ايله تغرس اولو لكن
 برون دياره الجهمي لم يمكنه الى كفتى الا غير معانسه تلتف ايله **قاعدة**
 لا يفتله من النكاح اثبات ويسكن عليه واسد لا جامع في السنة الا مرة
 نفقت السنة ولا يجمع اصلا فان قضيت الفقة عند ائمة حيث لا يفتى

من السهل
 في السهل

السهل
 في السهل
 في السهل

المرة فيجب الجلاء مرة ووجه عدم لفت ان المقصود باليمين ان لا يزور على الواحدة بفتح
 ذكر الى العرف يجعل الابعلى غير ومنه لو قال لا لبست ثوبا الا الكتان فيقع
 عاريا فنفذ العامة يلزمه كفارة ويحكم عليهم ما كفونه وجوابه ان الة في الخلف
 انقلب عرفا الى معنى الصفة منى سوي وغيره قال لا لبست ثوبا غير الكتان
 فلا يكون الكتان مملوكا عليهم فلا يفر تركه ولا لبس ومنه لو قال ليس لي على غيره
 الاخرة وهي فقة فانه قبل لا يلزم شي لان النكاح الاول بوجه المجموع المستثنى
 والمستثنى منه وذلك غير الاخرة وهي فقة فانه قال ليس لي على غيره ووجه الدفع ان
 النكاح ليس لم يتوجه الا في العشرة ثم الاستثناء بعد ذلك من النكاح ليس فكان اثباتا
 للنفقة والتحقيق ان ان نفقت فلا شيء وان دفع فقة من التواعد
 العوايد **سنة** بعد ذكر زوج زينة اشرا فذن اولو عند في شايه ابي ابي
 زيارت مرارته كره زينة نكاح اكره بأكبر اراد لغيره اكره بأكبر
 ائمة من اسان اكره زمان زمان فقتد اكره من سنى النكاح كتمى فويلم ديوب
 عفتده بايده وباسيلاك وارمردن منعه قادر اولو **الحكم** اولو كمال ابن
 الهمام ولان يمنع والديها ولدها من غير اهلها من الدخول عليها لان المنزل
 ملكه فله حق المنع من دخول ملكه فلا يمنعهم من النظر اليها وكلامه في ان وقت
 لغار والمالية من قطعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر وقيل من الدخول والكلام
 وينعهم من القرار لان الفتنة في القرار البت وتطويل الكلام وقيل لا يمنعها
 من الخروج الى الوالد من ولا يمنعها من الدخول عليها في كل حق وفي غيرها من الحرام
 التقدير سنة وهو الصحيح من الهداية في باب النفقة ولا يملكها معنى في هذا النظر
 البهاد الكلام متى شأوا ولا يمنعهم الزوج من ذلك لما فيه من قطعة الرحم وليس
 عليه في ذلك ضرر ولا دخوله عليها بلا اذنه فانه لا يجوز لان البيت ملكه فله المنع

في السهل

لا يمنعهم

في السهل

البت

من السهل

من الدخول فيه والقبول الاسم من خرجها الى الوالدين وان دخلها عليها كل
 جمعة ودخل حج غير كل سنة تولد الصحيح احراز من قول محمد بن مقاتل فانه يقول
 لا يمنع المحارم من الزيارة في كل شهر من الدرر والغزير في باب النفقة وللزوج ان
 يمنع اباه وامها وولدها من غيره ومحارمها الدخول عليها لان المنزل منزله مكانه
 له ان يمنع من شاء وليس له ان يمنع من النظر اليها وكلامها خارج المنزل لان ذلك
 ليس بحول الا ان يكون في ذلك فتنه ياد بخلاف عليها النساء وقد ان يمنع من ذلك
 ايضا من البدائع في النفقة تبيل في فضل واما بيان مقدار الواجب وتبيل فيها
 من الزوج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة ظاهر الخلفه ان
 في كل جمعة يتصل بكل من خرجها ودخلها فانه قال في الفتاوى للزوج ان يقرب
 الزانية على اربع خصال وما هو في الاربع ترك الزينة والزوج ببرها وترك
 الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة في ردايته والعسل والحرج
 من البيت اما لا تمنع من زيارة الابوين في كل جمعة وفي زيارة غيرها من المحارم
 في كل سنة وهكذا اذا اراد ابوها او قريبهما ان يجيئ اليها على هذه الجمعة المستمرة
 انتهى فتولد هو الصحيح لخرار عما ذهب اليه ابن مقاتل من انه لا يمنع الحج من
 في كل شهر وعنه الى يوفى النواور بتقييد خرجها بان لا يند راعا ايتاها
 لا تندب وهو حق فان بعض النساء لا يثق عليها مع الحج وقد يشق ذلك
 على الزوج فتمنع وقد اختار بعض المشايخ منعها من الحج اليها وقد
 اشار الى قلد في شرح المختار والحق الاخذ بقول ابو يوسف اذ كان الابوان
 بالصنعة التي ذكرها لم يكونا كذلك ينبغي ان يافوا لها في زيارتها في الحايض الحايض
 على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد فاذ في كثرة الخروج فتخرج بالقنينة
 خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوي الغييات بخلاف خروج الابوين

فان كانا يقدرا على ايتائها

فانه

ما السار في
 السمع الطلاق

ان كانا قاورين
 والاولاد

فانه اسرى من اللحم ولا يمنع من زيارة الابوين واولادها الذي من زوجها
 الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وكذا الواراد ابوها
 واولادها المحرم اليها لا يلى الزوج للمنع وعلاهما الكتاب ان كانا قاورين
 فاذ ربن على الايتان لا تندب وان لم يقدر اذن له الزوج بالدخول في كل
 ولو كان لها اب رتب وليس له من يقوم عليه الا في الزوج بمنعها من المخاض
 تعصى زوجها وتقوم عليه سلا او دنيا وللزوج ان يافوا لها بالحج الحج
 مواضع زيارة الابوين وعيادتهما وتغريتهما او ادعاهما وزيارة المحارم كانت
 فانه او عتقا لهم اهلها على احدى او عليها لا يخرجت بلا اذن ولا بالحج
 وبما عداه من زيارة الاجانب وبما اقمه والوليمة لا ولو ياذن وان اذن
 الزوج كانا عاصيين في ادب الكتاب ان يفتق عليها التمسك غير الابوين والذين
 احتوا في الذخيرة والسير الكبير وادب الكتاب ان للزوج ان يمنعها عن ابويها واولادهم
 يزورونها في كل جمعة بخفة الزوج وله ان يمنع من التمسك عندها وبين ذلك المشايخ
 ولما منع من المحارم ولا يخرج الى العلم بلا اذن وان كانت لها نازلة في الدار لاجلها
 الزوج ولا يخرج والاخرجت وان ارادت تعلم سائل المبادى والزوج بما عليها
 قال استسقى واما هلك بالصلوة وكان ياراه بالصلوة وان كان لا يحفظ المسائل
 انهما اصبايا وان لم ياذن لشيء عليه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقع لها
 نازلة في العبادة ولو اذن لها بالخروج الى المجلس الوعظ لكان في غرضه لا بأس به يكون
 بالخروج الى المجلس الذي يجمع فيه الرجال والنساء وبه من انكرت كالتصديقه
 ورفع الاصوات المختلفة واللعب في المجلس بالقاء الكرم وفيه الرجل على المنبر والقيام
 عليه والصعود والنزول عند تكلمه المذكر مكروه فلا يحضر ولا ياذن لها
 فان فعل يثوب استسقى وفي الفتاوى لما خرج تبيل بعض المهر في المحارم وزيارة الاعا

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and includes several lines of verse or prose. The page is numbered '٢' (2) in the top right corner. The text is written in black ink on aged, slightly discolored paper. There are some red markings or underlines at the bottom of the page.

روح الطهر

الحمد لله

البركة

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

صحة النظر في ما الحسن علي بن محمد
منه في القناع

قبل الخلق رجع المولى عليه وعقود استقامتها وكان كنهها سده لم يرجع الى ما دون
 جهنم بالادب منكم الاول في قوله ان ادب يقتصر على المجلس لانه تحير وفي قوله اذا ادب
 لا يقتصر لانه اذا استعمل الموت بمنزلة حق والمداية في باب الحق مما جعل **لو ان اخر المال**
 اجرة لكم على قصد رضى العبد ومعنى الاجارة فيه في ما هو الحق في ذم المبيع وذل
 الاجارة وغيره ان ينزل قابضا بالتحليل بينه وبينه بان يكون بحيث لو بقي له اخذ
 وهذا فحق شبهه الاجارة الحكم ان يحكم بانه يقتضى هذا اذا كانت العوضات
 اما لو كان خيرا او رجوا لاجماله فاحتمل كما لو كان ان اقيمت الى كذا اخر الاول
 فاستخرج فاذى ذلك لا يخرج على قوله ما لا ينزل قابضا الا ان افذه فاختار ان العلم
 ينزل قابضا بالتحليل يرفع المال بين المال والمولى سواه بقدر ما يقتضى دليله
 في الاجارة ما هو المعنوي عند الثمن من الاكراه بالعرف والمجلس **محرر**
 كسب انك ما الى ذم في دفعه رضاسى يوقد كسب جبراً يورثه المولى
 اولو روى **اولو** من ترك ذلك او لم يترك وفي الحقيقة انما زود ما تقتضيه يعلم السيد
 لو خطفه منه قبل ان ياتي به جاز ولا يقتضيه له من اداء المثل ولو علم ان يلبس
 المصنوع جعل في شريح ولو ادى البعض بغيره مرفوع كترقيق بالمكن ضرر المصنوع
 لكن انما بالابداً بولنديين تحت عقد بقبض المكنوع مرفوع اذ روى
 وحكم قبض المكنوع اولو روى يوصف حقيقة قبض مرفوع شواهد روى
 سطور در والتقا بغير الماد بالقبض في هذا العقد القبض بالبرام بالتحليل
 من اصلاح ولا يصلح في اول كتاب العرف قوله ولا بد من قبض العوضات قبل الا
 باجاء المقتضى في قول المولى الماد بالقبض هنا القبض بالبرام بالتحليل يورثه
 من العلم في كتاب العرف **الم** المولى يقيى به مقدار **در** حق يقتضيه ثلثه المولى
 المولى من كسب بغير تقييد ثم تقييد ما اذا قال بعضهم علم تقييد الفن وهذا غير سديد

ان يترك

لا يترك

في قوله المولى
 في قوله المولى
 في قوله المولى

في قوله المولى
 في قوله المولى
 في قوله المولى

فانه ذكر في الف سيرة يعنى ما يقصد التدبير خصوصاً في الزيادة في باب المدة
 المجهول وذكر الشيخ الامام عا القدر في قوله تقييد ثلثا بعد الفن لانه منفعة
 المولى والسعاية باقية ومنفعة البيع زائلة وبهذا ما اوله ثلث قيمة الفن وذكر
 شيخ الاسلام في كتاب الدعوى في تقييد المدة اختلاف للشيخ قال بعضهم
 نفس قيمة الفن لا يقبل التدبير كان نوعاً منفعة البيع وما شاكله ومنفعة
 الاجارة ما شاكله وهذا اذا اريد ما هو البيع وبقي الاخر فالتأويل ان الليث ذكر
 وبه يفتى وبعضهم قالوا تقييد المدة ينظر كم يستفاد هو مدة عمره من حيث
 الحزب والفقير وما قال شيخ الاسلام هو الاصح وعليه المستوى قال القدر
 برهان المدة والدين في شرب الفناوى لم يبق معرفة تقييد المدة بول المولى
 ان العلماء لو اتفقوا على اجازة بيع المدة بغير تقييد هذا ان المولى الحق في
 دون رقتة وعلى ان يعتق بوقت فان قالوا بما يوجب ذلك المدة والتقييد
 في قول العتاق **زيد** قولنى مدين ايتى بينه وبينه سدد بعد قادر او كلنه
 تدبير تدبير اولو كنه سن مكنه بولو نزر كنه سن ريكه اولو
 لو اذ ان يدور عبد على وجهه مكنه يقول اذا انت انا انت في مكنه فان
 يكون مدين مدين يملكه بعه وازمات فهو مكنه عتق وعتاق العتاق والمدة
زيد جارية هند اجوز اكر بعد عتاق اولو رسم صفارح الكوفعة ذكر
 باقيد اولو كنه در وسد قبل الموت بقدار اولو **اولو** اذا قال
 اتي ان احقت الى سوما ايسوا وان بقيت بعتق في حق فباعها جاز كلنا
 اقيمت المصنوع بمرقد من شدة الفناوى في قول العتاق **زيد** مرفوع
 بكون اولو بكنه مدين ازا ايله بمرق او زكده مدين مدين ريد قول المولى
 ازا المصنوع على مبلغ مرفوع ريد من المدين قادر **اولو** اولا قول المولى ازا

في قوله المولى
 في قوله المولى
 في قوله المولى

المولى

المولى

اوله عنان طلاق كى وكدر بدل اشرا على اجنبى به جازى در ملك من قال لغير
 عن سم اعق عبدك على الف درهم كفعل للبرية شىء ديتع العتق والمساوية طلاق اذا
 عن سم قال لغيره طلق لغيره تكدر على الف درهم كفعل حيث يجب الالف على الترانة ط
 البطل على الاجنبى في الطلاق جازى في المتاق لما جرد وقد قرناه من قبل ط
 المدية في باب العتق على جعل **سم** ريزكر قولى عذر مدبر او لغيره ولو دى نجا
 مدبر او لوب ريزكرت او لغيره اوله في ارادى **سم** او لغيره مدبره تك
 اوله تدبر مطلق او لوب تدبر وقتها حاصل بولوب باخود مدبره حاصل **سم**
 البس بعض نجه هداه ده وولد المدبر مدبره دى **سم** وكما اورد كتر شرح
 تشرى بيور مشكور ريزكرت وولد المدبرة مدبره يتحقق بوقت سيد الله والمراد
 ولد المدبرة المطلق اما ولد المدبرة بتدبيره متبدا فلا يكون مدبرا هذا هو الحق
 من الشيخ وفي بعضها ولد المدبر مدبره ليس بصحيح لان الولد يتبع امه لا اباه
 زوج المدبر لو كانت حرة كان ولده حرا او امته فولدها عبدا كآبوه حرا
 عبدا مدبرا اوله ثم المراد الولد الذى كانت حاملا فيه وقت التدبير او المدة حملت به
 بعد التدبير اما ولدها المولود قبله فلا يصير مدبرا بتدبيرها اما الذى كان حرا
 بنا لا جاح كما لو اعتقها هى حامل واما الذى حملت به بعد فنى قول اكثر اهل العلم
 وهو ولد من غير **سم** عتق العتق والرهن والبصر وشترى وشترى والورق
 دى جاهد وقادة وعطا وطاس والحى برصا **سم** وما لك واحد والشافى فيه قوله
 قال الحق وعطى ذلك لاجل العتق **سم** يعنى الاجامى السكونى فانه دى **سم**
 عمر وعثمان وريندين ثابت وجابر وابو سعور ولم يرو عن غيرهم خلاف
 ولا يخفى ان سريان التدبير الى الولد على خلاف القياس بالاجامى فلا يقبل فيه
 اشكال مما ذكره من طرق الشافى من عتاق ابن الهمام في باب التدبير بوضوح

تدبر
 المدبر
 المدبر

مطلق

مطلق المدبره او لان مفسدك ولدين خفاف او لوب مولى قبله او كان
 جازى بعت او لاسن او عايله ريزكرت فبشكبه **سم** قوله **سم** كذا
 بينى ايله ولو اختلف المولى والمدبر فمولى ولد بافصال ولدين قبل التدبير وفات
 بعد ما انفصل للمولى لانها تدبر حق العتق لولدها ولو اذعت نفسها كان
 القول للمدبر بمعية فاوله ما كذا كذا البينة بنيتها لا بانهما زيادة حق العتق واما
 انه اذا اختلف المدبر على العلم لانه كيف على عمل الغير وهذا ادعى **سم**
 بعد التدبير ذكره **سم** البسوط في باب الشهادة في التدبير محل المرقوم **سم**
 زيد كمال صحته قوله عتق فرق كون وفا قدن مقدم از او لوب ريزكرت
 زيد ريزكرت فرق كون صك وفات نفس او جوى عتق كذا او لغيره كذا
 معبر او لوب بوقت كلى بالذن او لوب فرق كون مقدم از او لوب ريزكرت او لوب
سم قوله صحح فرق كون مقدم از او لوب ريزكرت او لوب ريزكرت او لوب
 اربعة قال في المسنن الاحكام ثبت بطرق اربعة الاقتصار كما اذا اختلف الطلاق
 او العتق ولا نظاير حجة والاعقاب وهو انقلاب باليسر بعدة كذا او عتق
 الطلاق والعاقى الشرط فمعه وجود الشرط بطلب باليسر بعدة كذا والاستناد
 وهو ان ثبت في الحال ثم يسند وهو اربع بين وبين والاقتضار وذلك
 كالضمانات تلك عند او ارضان مستند الى وقت وجود السبب وكما انضاب
 فانه يجب الزكوة عند تمام كحل مستند الى وقت وجوده وكما انضاب المستحقه والمنتم
 تنقضى عند خروج الوقت وروية المستند الى وقت الحدث ولهذا قيل
 لا يجزى المسح لها واليسين وهوان بطله في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل قول
 في السوم ان كان زيدا في الدار فانت طالع وتبين الغد وجوده فيها طالع الطلاق
 في اليوم وبغيره انما العتق منه اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالع

الحال تنقذه سويده حاث او لم يشترك تعين جابره وكذا الابوين
اما بولي وصيت اليه باطله او لم يجرى تعين مشترك في الايمان حلف لا يكلم
مولاه وله اعلون واسفلون فابهم فلم حث كان المبسوط بطلت الرصبة
للمولى والحالة بينه كان في الهداية وغيره في كتاب الوصايا في باب الرصبة
لو كان له معتق بكسر الهمزة ومضى تحتها بطل الرصبة لانها بين الكفا
ذلك في حيوة لان اسم المولى مشترك بين الاعلى والاسفل فلامعوم له ان
للمنفرد في حث الجاز في الورق الثاني **في** يد الوهاب لا يحتم بوشن ارسون
اكر شراب ايجر سم ويد شرط ان يكون صكره شراب ايجر بوجه بعض
بوشن اوله قد بينه نكاح ايجر صكره شراب بوشن اوله **الحال** اوله
مكر نكاح اوله قد بينه بوشن اوله ما غصب بودر كنه نكاح اوله بوشن اوله
بعضه فتن شرط باطل اوله صكره على ان يجره له فجه ويد شرط ان يجره له
نكاح ثمين وآخر طلاق واقع اوله ولو قال كل ارادة ان تزوجها فهي طالق
فتزوج اداة يطلق بوجود الشرط ولو تزوجها ثانيا لا يطلق ولو تزوج اداة
اخرى يطلق لا يطلق تزوج عموم الاسماء ولا يوجب عموم الافعال وكذا
مر ايمان حكمه التقاضي في الفاطميين **في** زيد بلعام ايلد بر دخ سوله يلم
ويبين ايلد شرعا فصح لازم اوله **الحال** بلعاما خير حاث اكون
كثارت ويرك واجب اوله ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي
اوله يكلم اياه او يفتن فلما ينبغي ان يحث نفسه ويكر عن معصية لعوله على الام
محلف على بين ورأى غير ما خيرتها فليأت بالذي هو خير ثم يكر عن معصية الحديث
ولان في كنهه تنويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية في صفة من الكفارة
في فصل في الكفارة وجب البر الى حفظ معصية او معصية فالحث الى حث لا يحفظ معصية في

وتفسر ما عارضة الهمزة
وتنوع ما عارضة الهمزة
اعقود فلو صيغة باطله

الاسفل

فان كان المحلف عليه زنا
كفره والله لا يصون

ادام

او غيره خيرا اي ان كان غير المحلف عليه خيرا كما اذا حلف ان لا يصلي
تطوعا يبرج الحث لقوله عليه السلام من حلف على بين ورأى غير ما خيرتها
فليأت بالذي هو خير وليكر عن معصية او ما كما اذا قال لا اكلم
فان لم يبرج البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية في صفة من الكفارة
ومن حلف على معصية ينبغي ان يحث اي يجب عليه ان يحث لما روي
ولقوله عليه السلام لا تذر ولا بين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية ولا في تطيعة
رحم رواد النساى وابوداد وهو محمول على نفي الوفا بالمحلف عليه ولان
معصية ايضا كانت له من حمة الاسم محب المصير الى خيرا انما وهو الحث لانه
مخصص له شرعا بارونيا وما يلزم من المعصية في البر ليس مخصص له فلو جاز
بالخص ولان في حث فوات البر الى جابر في البر لزوم المعصية ملاجا فمحجب
لان الفوات الى حلف كفالات من المعصية في كتاب الايمان في الورق الثاني
زيد وجرح معصية الكرسك انفسه بوقصبة دن جرح سم اوج طلاق بوشن اوله
ويد شرط ان يكون نصكره اول قصبة دن جرحه قد عذر اذن ويريد من جرح
بوشن اوله لم يدعوى اليه كنه زيد في اية جرحه سن ادعا اليه ليقول
فتنكث **الحال** زوجه رطل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج من بغداد
الا بما فيها ثم خرج فقالت لم اذن لك قال قد اذنت لي كان النول بول
من الكفارة في فصل في الكفارة زيد في خصوصه يدا وبطل الامام بايعت ابي
كثارت لازم اوله **الحال** اوله واذا حلف الكافر ثم حث في حال الكفر وسماه
فحث عليه لانه ليس اهل للدين لانها تقدر لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظما ولا محمدا
لانه عبادة من اهل الهداية من فصل في الكفارة زيد في خصوصه يدا وبطل الامام بايعت ابي
بين سكره سم اوج طلاق بوشن اوله ويرك من حث في سكره سم اوج طلاق بوشن اوله

الحال



سويل سم جاريم اراد اراد ارسون ديد كه نكته هنده زنده سويلين زنده
 هنده سويله شرعا هنده يدون بوش ادر ادر اولماز سويله حرة ده زنده
 هنده سويله كه نكته سويله رنده رنده و ما جله اربعين ان حله على كلام تطلق
 وعنى حرة هذا السؤال بكتاب الايمان وصورة جل خلف بطلان ان لا يكلم امراته قبل
 ان تكلم وحلفت ان لا تكلم بغير ان يكلمها فكيف الحقة في الحكم ولا يثبت واحد
 منها و اجواب ما حكاه ابن سماعه عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه قال جاز لي
 ابى حنيفة فقال انى حلفت بطلان ان لا اكلم امراتي قبل ان تكلمى وحلفت انى
 بصدقة ما تكلمه ان لا تكلمى قبل ان اكلمها فكيف اصنع فقال ارجع ارفع نظرها
 ولا تلت عليها فذهب الرجل الى سنيان فاجره في سنيان الى ابى حنيفة فوال
 شيخ الزوج فقال ابو حنيفة وماذا فقال سنيان هذا الرجل خلف كذا انما قال
 كلها ولا حنت عليك فقال سنيان من اين فقال ابو حنيفة وماذا فقال
 سنيان هذا الرجل خلف كذا انما قال ارجع كلها ولا حنت عليك فقال سنيان من اين
 فقال الزوج وماذا فقال سنيان هذا الرجل خلف كذا انما قال ارجع كلها ولا حنت عليك
 فقال سنيان من اين فقال الزوج لما شافته باليمن بعد ما حلفت باليمن كانت مكانه اباه
 فوجده فبطلت يمينه فقال سنيان انك تكشف ما كنا عنه فابدين كذا فذكر ان الزوج كان
 من المشاهيات من آخر القادسي ومضى معدودة من قبل الامام في حشره ابن عباس في
 فصل العيادة **زنده** زوجى حنفى من بوش سن اكر داره كير سكر في ديه هنده
 اول داره كير بوش اول مر **زنده** كير زابيه ده اول مر لو قال انت طالق وان طلق
 حلفت لخال ولا يصح بنية القبلين التوا في مشقة النجتي وان كيد لا يقتضى بغير ان كرم احاك
 وان اذا ك اعطه فلما دارها وان دخل دارك الى عطف درهما ولم يدخل نصار كانه
 انت طالق وحلفت لدارام لا ازالها من تحت ارجلي في باب يصح النجى **زنده** كير او ده كير

شرح
 انظروا
 من المشاهيات من آخر القادسي ومضى معدودة من قبل الامام في حشره ابن عباس في

عذرت اوج طلاق بوش ارسون و بوش ارسون و بوش ارسون و بوش ارسون و بوش ارسون
 اول مر **زنده** اولماز ايكسنة ده كير نجه و اوج من بوش ارسون و بوش ارسون و بوش ارسون
 فان جمع حرف العطف بان قال ان دخلت الدار وهذه الدار لا يصح الا بدخول الدارين
 سواء قدم الشرط او اخر او كان متوسطا ويستوى الجواب بان يدخل الدار المذكورة
 او لا والثانية لان خوف الواو يطفى الجمع ويعطف الشيء على جنسه فيكون الشرط معطوفا
 على الشرط لا على الجزء وان عطف حرف الناء فقال قبل ان دخلت هذه الدار هذه الدار
 فانت طالق فالتام دخل الدارين على الترتيب بان يدخل الاولى ثم يدخل الثانية
 لا يثبت لان الناء للجمع على سبيل الترتيب التعقيب بل انصل ويستوى الجواب بان
 عدم الجواب لعدم الشرط وتقدم الجزء او توسطه ولو عطف حرف ثم فقال ان دخلت
 هذه الدار ثم هذه الدار فالتام دخل الدارين الاولى ثم الثانية بعد عمه او اكثر من ذلك لا يثبت
 لان حرف ثم للترتيب على طريق التأخير من ايمان تحفة النعماني في الباطن **زنده**
 بر داره كير مكر طلاق ثمانية بوش طلق ايمان اول دارك اشكته بر ما غن وضع تمكلم
 حانت اول مر **زنده** اولماز بوش طلق اشكته بر ما غن وضع تمكلم
 على اسكنه بايها تحت الطان ان كانت الاسكنه تحت الواو على ايا كانت الاسكنه
 خارجة لا يكون حاشا وان كانت داخله كان حاشا ولو دخل احدى رجله لا يكون حاشا
 فنزل هذا اذا دخل ونما خرج مساويين فاك ان اخل الدار من بطنها فدخل احدى رجله
 كان حاشا لان اكثره يصير حاشا فقال الشيخ الامام عيسى له الشري انه لا يكون حاشا
 ولو عطف ال لا يخرج من هذه الدار فارضى شخص شجرة له سقط في الطريق لا يثبت اذا كانت
 الشجرة في الدار ولو عطف ان لا يدخل فاقبل رأسه ولم يدخل قدومه لا يكون حاشا
 وكذا لو دخل في الدار واخذ من شاة الدار ولو دخل رأسه واحد قد يكون حاشا
 وان حمله انسان وادخله فيها فان كان الحائل لا يتدبر على الاتساع لا يثبت في نفسه

مع السمل

الصحيح
 سقط

فان كان يتعد ولم يتبع وهو ارض بقالبه خلت فيه الصحيح انه لا يثبت مردى ذلك
عن ابي جهم في فصل الدخول **زيد** عروى شوا و توبرم اوج طلاق
بوش اولسون ديكه نضكه عود متخذه دن اولوب كلوب كرد كده كرده بيلك خلاص اولور
اولور متوقفا در اولايكچي عين نهيه نه در ولو حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار
ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النهي ولو كان قد عدل على النسخ فهو على النسخ
جميعا او علقه شرطه وفي بويور ولو قال لا ينه ان تركتك مع فلان فكذا
فان كان الابن كبير لا يتولى الاب منعه فكذا المتولى الفصل جميعا ما ان تملكه دي
في فصل مسائل الدين على العقود في الورث **زيد** عروى فلان شجر فلان شجر
ايده ديوانه ويرد كنه عروا يسه يا خود بن ايده يم ديونين الميكون الميكونه شرعاً لازم
اولور **بوسوله** يسه صادق اولور يسه معصيت كبره ايده دي نضج او نضج
لا يجوز ان ينال لغير فلانا فعل كذا فان في بال شرط و برني يسه يكون كبره ولا يسه
وينبغي ان يثبت نفسه فيه لان التعظيم لا يجوز الا لاله تعالى الله عما يشركون
روى البخاري عنه من حلف فقال في حلفه باللات التري تخيف دروي شديد
و هما صفتين فيقتل لاله الا الله الاله فيسب لوجوب ان كان حلفه بهما لكونهما
معبودين لانه صار كافرا اولدنب ان كان حلفه بغير ذلك علم ان الحلف
بالاصنام لا ينعقد فيما اتفقوا لكن عند ابي حنيفة كفارة لان الله تعالى اجبت
على المظاهر الكفارة لكون الظاهر منكراً من التوكل و زورا و الحلف بالاصنام
كذلك وقال الشافعي لا كفارة فيه بتحسين بظاهر الحديث لانه لم يذكر فيه
كفارة ولو كانت واجبا لذكرها انما يثبت في الباب الاول **زيد** عروى
زيد زوجة شي اكر بكا بكون مهر كي عصبه ايلز سك اوج طلاق بوش اول
ديركن عصبك بيا سي دفي اكر سن بكون زين مهر كي عصبه ايلز سك اناك

ابان هو
مع السر

بالقول وان كان
الاية جعبرا يقوى
الاب منعه فتعبره

وما لك

السر

هون

بذل اوج طلاق بوش اولسون دي شرط ايلز شرعا بولور دن بر بكت
زوجي بوش اولونه چاره و اريد **الحال** وار در امام اعظم و امام محمد اصطلاحي
اوزره ريزا بين انعادي الحون وجوب قس تقصير بر شرط در المرفوع جيك
بودر كه اول كون بيا سي بر نوبه صدقن مصالحه اليه قال محمد رحمه الله العتيبة
الدين من عليه الدين لا يكون قضا الدين لان النفا فعل المطلوب والمحبة
استطال الدين من الطلب لا يتحقق القصاص فيطلب الدين اذا كانت موقفة فاراه
قبل الوقت لان النفا لا يتصور بعد البراءة فصار نظير من حلف بغيره
الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ما فارق قبل الليل على ما بينا من قبل شجها و حلفه
الي يوسف بناء على ان قصور البر وقت وجوبه شرط عند ما لانعا و اليمن غنن
ليس بشرط ويخرج على هذا الاكل سأل منها اذا حلف ليقضين دينه فاقضا
اليوم او حلف لتقل فلانا غدا فاقضا اليوم او حلف يا كلن هذا الرغيف غدا
فاكله اليوم ومنها اذا قال ان رأت فلانا ولم اعلمك فعدت حذرا فاقضا
لم يفتق العبد عنها ولم يثبت في الكل وعند ابي يوسف يعقن ويثبت في الجميع
ومن حلف فزعمها اذا قال رجل لامرأته ان لم تنهي اليوم صدائك فانت طالق
وقال ابو يمان وجبت له صدك والكل طالق و اجمعه في هذا حتى لا يثبت ان الصلح
ابو يمان شرب فاذا مضى اليوم لم يثبت واحد منهما اما الاطلاقها ما وجبت الصلح
لزوج واما الزوج فلانها عجزت عن الحبة في اخو النهار لا الصداق سقط
بالصلح ذكر في النهاية في او اخر ما بين في الاكل والشرب مما كان الرمي
الى ابين في الشر **زيد** عروى بطلب الميدين فاضيك تخلفه اعبار
اولور **الحال** او فلان فاضيك غير دين تخلفه معتبر اوله و غير كنه كذا في
جامع الوصول في آخ **كتاب الحدود** زيدك اعل عروى لوطه

وقد قال في العبد الذي
ان اعاقب او حلف بغيره
في طلب الدين فكلية قد ان قلنا بانها

شك

انفکدیت لازم ظهور بر بقیه رای حاکم علیه نه قدر زیاده اولو که باک الی و می
ضرب اید تعزیرک اکثری لایم اعظم فوی او نیز طعن در انا امام یوسف دن ظاهر
نیش شد روایت اخذ و یکس طعن در ابو یوسف فوی اید ضوی و بر یک اختیار شد
اشدی بود تب در اکا داخی قریب اولان بر نه شدید در ضربک حکم اولی علیه دخی
اولور ما دیک بر عضونه جاحت اولیه یا قریب یا غیر جستن ضربک حاکم رای
ایدوب مضروبک گناه کوره و عرض کوره و محله کوره اقامت اید جبک دخی
دخی رای حاکم منو صد احتیاج اکلا دخی صداری جس اید احتیاج فیم اید
جاق توبه سی و صلاحی ظاهر اولی جس اید و یوز دن زیاده تعزیر دخی صدر
اولی یوسف بیت المال نصف دیت و دشر ابن سماعه عن الی یوسف فاضل
ما تفرع جلا مانه مات قال لا ضمه لانه قد ورد ان اکثر ما عر زوامه فان راوی
مات ففصل الی بی بیت المال لان ما زاد علی ما تفرع ما دون فیه فصل العمل بصل ما دون
فیه و بصل غیر ما دون فیه فیضمن نصف الدیه محدود و محط الحشر علی التور
اری اولیان صد که حملی ظاهر اولد دن اگر اه اولی من دعوی بطل حد و طام
اولور **محرر** اولور و اختلاف فی المرأة اتخه نظر لها حمل و لا زوج لها و کلاک
الامة التی لا تعرف طار و ج و لا اصولی موف بوطنها و تنقل اکرمت او وطن
بشبهه فقال اوجسده السامع و لعمری فی اظه الروایتین لا یجب علیها حد و عند روایتی
انه دلالة علی الزنا و قال مالک اذا كانت مقيمة بغربة فانها تحکم و لا یقبل
الی غضب او وطن بشبهه الا ان یظهر ذلك بحیثما مستغنیه او شبهه ذلك مما یظهر
صدقها محدود و انصاح فی باب حد الزنا **مسئله** زیاده زوجی عند جاریه
زینی و طئه اجازت و بر مکه طلال اولور **محرر** اولور بالانفاق
و اتفقوا علی انه لا یجوز للرجل ان یطأ جاریه زوجته و ان اذنت له بالانصاح

السل

الانفس

الانفس

باب حد الزنا **مسئله** زیاده یا خود شرب خمر یا زنا ایدوب شرع حد اجرا اولی
حکم فای لاحق اولد دن مکره قبل الحد باو سلطان قرا دن رجوع ایدوب شرع حد اجرا
محرر اجرا حد دن فراغت اولور جبر مقبول اولوب طلاق اولور فان
المقر عن قراره قبل اقامه الحد فای وسط قبل جبر فای سید حد و الحد
فی یقین کما فی غیره و من قر شرب الخمر او الکرم رجع لم یجد لای خاص حق سیکل حد
باب حد الشرب **مسئله** زیاده و منافق و یومئذ لازم ظهور **محرر** تعزیر لازم ظهور فان
او انت منافق یوز محدود و الغیبه فی التزیر **مسئله** زیاده یا یکن موت و طلاق
خبر کلیدین عروقی زوجی بنی الی الی یکتک دارندن چهار یک کفاح المشرع
عروقه لازم اولور **محرر** حد حد لازم اولور تا توبه سی یا بخر و او نجه او نمان
رجل خلع امرأه انسان و اوجا و زوجه من غیره او صغیرة یحبس الی ان یجد توبه
او یموت لانه سبع فی الارض الف و کذا فی قضاء الوالی **مسئله** زیاده و غلونه
حد تعزیر اولور **محرر** حد او نماز تعزیر و فی الغیبه ان الی یز او شتم و دن
مع کونه لایحدله محدود و الاشباه **مسئله** حد او نماز ایدوب تعزیر
اولی من نذر **محرر** فیه ده او غلونه حرام زاده و یسه یا تعزیر اولور
و میشل اما ابن همام دن مفهوم اولان حد لازم اولی یکن تعزیر الطریق الاولی
اول در لید و کینه باعث ابن نجیم اخذی و ابن ماک قولی کور کور
مس شبهه دخی زیاده دکلدر قبیح اولی و لا یجب الدفین و دن و لکن لانه
عقوبه و لا یستحق عقوبه الوالد لاجل المولد لان التایف لما حرم کان
الحبس حاکما لانه فوقه و لدا لایحدله اذا قذف و لا یقتض منه اذا فسد
اما اذا امتنع عن الانفاق علی فانه یحبس و کذا اکل من وجبت علی فیه
فان عن الانفاق اما کان او اما او حد الان فی ترک الانفاق سبعا

عقوبه

السل

السل

السل

مع السطر الأول
الحمد لله

الحمد لله

مجلس

المالك

ابن الليث وبعض ائمة بخلافوا الحجة القوية في جنس هذا بل ان قائل مثل شيخنا
له ادواتهم ولا يعتقدون كذا لا يكونوا معتقدين كما رافق طلبة بنا على اعتقادهم
كولانه لا اعتقد المسلم كما افند اعتقده دين الاسلام كذا ومن اعتقد دين الاسلام
كذا كفر من جامع المصنوع الى الورق الباع كذا في البراءة في الفصل الثاني من الموضع
في الاقرار بالكنز والعمادية في الناطق الكفر في الفصل في الورق **السرقة**
اعني اولان زبد سرقة الملبس شرعا فلع بد لا نزم كل من **التوب** امام اعظم قد في الدنيا
كله وكي بسوء ما سرقة مستور در قال ابو حنيفة في الاثم اذا سرق لم يقع
بجمله بالغيره وخبر غيره لانه لا يهوى الى معرفته يقين من سرقة السرقة بل باب
ما يقع فيه **سرقة** زبد عرو دون سرقة وعوى ايدوب المرفعة اخذ اذرب عرف
المك ايدوب ابل عرف في بر قاج زجاج ايدوب اذل صكر زبانه فوسه
اعترف اتمك اكون عرو فعد يد في حرف ايدوب زباندن كذا في التوب
بماك اوله اذل صكر سرقة اذمان مال غير يدن طاهر اوله فعد عروك زبانه
زيدون ديت وغا من طلب ايدوب المرفعة شرعا فادر اوله **سرقة** اوله لور
رجل ادعى على رجل سرقة وفدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه
فصر السلطان مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يعرف فاف الجوس
من التعذيب الضرب فصعد الى السطح ليترسسط من السطح فمات وندخه غرامة
في هذه الحادثة فظهرت السرقة على يد رجل كان للورثة ان اخذوا صاحب السرقة
بدية ابيهم التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل تسببه وهو متعدي في هذا الباب
بكذا اذكر في مجموع النذال قبل هذا الجواب يستقيم في حق المرأة اصبه كذا السعاية
غير مستقيم في حق الدية لانه مفعلة السطح باختيار ومن يستقيم في حق الدية ايضا
لانكره على الصعود والوارس حيث المعنى لانه انما قصد الخوار خوفا على نفسه من التعذيب

عصر
عصر

[illegible]

او بسلام من بعد من الابوين وان سبي ليس معاد الابوين فانه لا يحكم باسلامه
 ايضا حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما بتعاليد او يقسم الامام الغمام
 او يبعثه في دار الحرب فيصير مسلما اما اذا كان من قح في شهر او اثنتي عشرة
 فلما اشكال فيه لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية لدار امارا اذا
 المشتري ذنبا او كان اعطى الذي يطابق الرضخ من الغنيمة فذلك الجواب
 في انه يكون محكوما بالسلامة حتى اذا حصل عليه ويخرج الذم على بيعه لا صار محرزا
 بفتح المسلمين بالذم انما يملكه في هذه المواضع باحوال المسلمين بالانصاف والام
 بالقبضه والبيع نظير تمام الاحوال بالافراج الى دار الاسلام ولو سبي محبوا فماتا
 ثم اخرج الى دار الاسلام وليس معاد ابو جين ماتي في دار الحرب فخرج هو
 من ان يكون بتعاليم التبعية بالوفاة في دار الحرب فاما حصل هو وحده في دار الاسلام
 بسلامة اذا اخرج الى دار الاسلام او قسم او بيع ثم مات من الابوين فانه لا يحكم باسلامه
 حتى يصفى الاسلام بنفسه لان اوان الحكم باسلامه وقت الاحوال فوجد احد الابوين
 في ذلك الوقت منع الحكم باسلامه ثم بموته بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم بغيره والذم
 اذا مات ابواه وبقي وحده صغيرا في دار الاسلام فانه لا يحكم باسلامه حتى يخرج
 الى دار الاسلام بسلامه بغيره الى دار الاسلام او استولى اهل الشرك على
 اهل الحرب من اهل الكتاب فسبوا سبا باصفار بغير ايمانهم فالانتمى
 الصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فانهم لا يتحولون
 الى شرك السبي ولو سبي اهل الاسلام صبيانا من اهل الحرب هم بعد في دار الحرب
 فدخل اباؤهم في دار الاسلام واسلموا فانما هم صنادق مسلمين بسلام
 اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم تنقطع احوالي
 اذا دخل دار الاسلام ذنبا ثم سبي بغيره لا يصير لابن مسلما بالدار الثانية

قسم لان ابويه
 ٩٠

الاب باقية نصا كان الابن سبي مع الاب رجل دخل دار الحرب
 بايمان وسبق في صيا فخرج الى دار الاسلام فالصبي يصير مسلما
 بعد ما اخرج الى دار الاسلام ولو اشتري هناك صبي فخرج الى دار الاسلام
 كان هو على ذنبه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان جريا
 دخل دارا بايمان وله عبيد صغيرا مسلم احوالي فابعد كان مسلم وكذا
 لو لم يلم المو ولكن باع من مسلم لانه كان كافرا في دار الاسلام
 فلم يوجد منه سبب الاسلام اهل الحرب اذا اسروا اهل الذمة من المسلمين
 لا يملكونهم لانهم احوال قوم من اهل الحرب فخرجوا في دار الاسلام فماتا
 اسلموا في دار الحرب لو انهم المسلمين في قول ابي حنيفة جازي
 في فصل استبداد اهل الحرب **مسألة** زيد صالح فسقه فكف عن اهلها ربه
 كوروك فادركه ولد وغيلة نهي شكر انه ذك في نقد برجه قتل او نهي ظنون اكن
 التمس حازه او لودر وعمر غار نيك غزاد عسكر اسلامه كذا خاك بغيره
 اولد قذون كذا يا كذا كذا في القاد باس واربدر بوجسه من بدران
 حتى حل وعلا كذا لا تقفوا بايديكم الى التهلكة قول شريف في داخلان اوكوب
 انتم اولد اربدر **جواب** مني منكره مطلقا باس بوقدر اما عدوه وحل
 نفسى القاجوازي كذا رن بعضن قتل باجرح باهزم اميد يله او بجي والا
 حلال الذمة وذكر عن البراء بن عازب ان رجلا سأل عن التهلكة ابو جليل
 اذا ما التقى اجمعان فحمل فقاتل حتى يقتل فقال لا ولكن الرجل ذنب لم
 وهو لم اجمعين قوله تعالى ولا تقفوا بايديكم الى التهلكة فوقع على كل
 ان من حمل جماعة من الاعداء يكون ملقبا بنفسه في التهلكة فيبين له البراءة
 ان الملحق نفسه التهلكة من ذنب ثم لا يتوب فانه يصير مرتدنا بصنيعه

من اهل الذمة

عارب

فاما من حمل على العدو فهو يسي في اعزاز الدين ويتعرض للشهادة التي تفيدها
الحجة الالهية كيف يكون بقاء نفسه التمكنة ثم بين الله تعالى بالاس
بان يحمل الرجل ووجهه ولذئ ظن انه يقتل اذا كان يرى انه يصنع شيئا يقتل
او يخرج او يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله عليه السلام
يوم احد ودمهم على ذلك قبل ان يهرى الم تر ان سعد بن حماد لما اتى اعداء
حمل قتال حتى قتل والى يدين الى التمكنة فقال كلا وكان اول اية من آيات تعال
ومن الناس من شرب نفسه ابتغاء مرضات الله فاما اذا كان يعلم انه لا يملك فيهم
فانه لا يحمل له ان يحمل عليهم لانه لا يحصل بجملة شيء مما يرجع الى اعزاز الدين لكنه
يقتل فقط وقد قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم وهذا بخلاف ما اذا اراد ان يهني
نفسه من شاق المسلمين عن فكره وهو يعلم انهم لا ينعون به بهيمة وانهم يفتكروا فلا بأس
بالاقدام على ذلك وهو الغلبة وان كان يجوز له ان يرفض الكوت لان القوم يترفع
هناك بعتق ون ما يأمهم به فلا بد من ان يكون فعلة موثرا في باطنهم فاما الكفار
غير معتدين لا بدعوهم اليه فانه طان يكون حمله بحيث يملك فيه ظاهرا فاما اذا كان
لا يملك منبذ افما هو المقصود فلا يسعه الاقدام عليه حشره اليه الكفر بالاسم الصريح
في باب من كل له الخمس الصدقة **س** ذمك اكرهه على الامم حشره
اجواب اوله فاضى فانك حرمه تخصيص يدوب ذمك انما زيد
صحيح وكل ابد وكفى شبح الاسلام متعاليه كما بافاده الى يوم القيم استداما
واسناد العالم حشره في حشره وختمين بيشردور فاك كذا اسلام الكفر
ان كان حريا وان كان ذميا لا يكون سلاما انتهى هذه المسئلة مما تعودت على كتاب
من يستدبر ليس يصح وقد ذكر على الصواب هو صحة اسلامه مطلقا في كتاب
الاكره وهو لو افنى لساير الكتب المشهورة على انه لو وضع هذا الزم ان يحشر

لا يكون

حربي لما قتل فان حشر الكفرة بلا قتل اتفقا وقد اسفله في الاكره وهذا اللازم بالاسم
وجه ثم ان صحة اسلام الذي يصح بهاني حوانه الاكل الحيط الصريح والاضح
والشف في شرح الجمع وقال في حوانه الاكل في موضع اخر ذكر في الاكل
اذا اكره على الاسلام يكون اسلاما استحسانا ولو عاد الى الكفر بحرب على الاسلام ولا يملك
الارادة بحس لم يصح ما قلنا في الكتاب حنا بني على عتدا وذكر في القائل
الحربي لو اكره على الاسلام فاسلم ثم ارتد بقتل ولو كان ذميا لا يقتل لان في صحة اسلامه
خلاف الشافعي ربح فاودت شبهة في ردنه انتهى ولم اجمع في غير فان شئت
الرواية بذلك صحيح ان يكون منشاؤه لعدم الذي وقع فيها من حشر
حربي زان ولو اكره الذي على الاسلام فاسلم يصح اسلامه استحسانا
وقال الشافعي رحمه الله لا يصح قبسا في الحربي حتى يقتل على الاسلام فاسلم يصح اسلامه
بالاجماع وهو كره على الاسلام بالنقل وجرت النيات ان ركن الاسلام هو الاعتقاد
باللسان والاعتقاد بالجان واعتقاد بحمل ترويه بين الوجود والعدم والظاهر
من حاله انه اجري على سانه ونشأ لا تحبها وتصديق فلا يحكم بالمانه بانك حشره
فولسه شكا وكذا اسم من في السموات والارض طوعا وكرها فقد سمي الكفر على الاسلام
مسلا ولان اسلام الحربي يصح مع الاكره فكذلك اسلام الذي لانها بغيره فان
عن تصديق واعتقاد لان التصديق بالجان امر باطن منكم والبواطن
لا يصح مناط الربط الاحكام بها وانما الاحكام مبنية على الظاهر فاجترنا على انه
عن اعتقاد ومناط لترتيب الاحكام عليه ترجيحاً جانب الاسلام على جانب الكفر
واجباً لا يتصور لقوله عليه السلام يعلموا ولا يعلموا وهذا لو كان احد الابدان
مسلا والاخر كما تراكم باسلام الولد ترجيحاً جانب الاسلام فكذلك هذا
ولو اكرم كرامته رجح لا يقتل لكن بحس يرجع الى الاسلام لان في اعتقادك

9

[illegible]

بالأتمام إذا أتى المسلم من العدو ولا يطيقه ولا بأس بالصبر أيضا بخلاف ما بقوله
بعض الناس أنه القاء النفس في التهلكة بل في هذا تحقيق بذل النفس لا تنفاد
مرضات الله تعالى فقد فعله غيره واحد من الصحابة منهم عاصم بن ثابت حتى ألدروا نبي
عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فمها من لا بأس والله الموفق مرجع البر
كتاب الفوائد الخفية **مسألة** زيد صاحب الفلك يرى زراعته صالحة أكن
أكن صاحب الرض بغير فخراج الرض طلب فادور **موجوب** اولور
بور باره النان الكثر فخراج مقاسمه الكثر عشر اخذ اولدو في الكثر عشر اطلاق اولدو
برخه شريك سباهي مصري وكلمه زراعته قدت اليه فخراج وخرينه كالباب اولدو
اصول فروغ بر مشرق ميندره وان عظمها صاحبها فعليه فخراج لان كتمه كان باثنا
وهو الذي فوته قالوا من نقل الى اخشى الامر من غير فخراج فاعليه فخراج لان لا يولد
ضيق زيادة وهذا يعرف ولا ينبغي به كليا فخر في الظلمه على اخذ اموال الناس **بجته**
مسألة يدبر في كمال السير في العشر فخراج **مسألة** دار اسلام مسلم فانه اولاد
يا ذنباك مستأمنك سوس اولوب سر مسيني دار جوع اولان كغوبه
اعلام انه لري ثابت وظاهره ديجي مرندون شرعا فقل لازم اولور مركب
جواب اولان لازم اولان جمله من عقوبت وذي به جرس في مستأمن
بلانا خبر دارينه رد في لازم كلور اما مستأمن ما بين بقوله ف واما ك
مشروط او بجي فقل لازم كلور فذكر في صديق مشروط واداو جديون
رجلا من غير الاسلام عينا لكس على المسلمين كتب اليهم بعد اتم فاذ ذلك طوعا
ما لا ينقل وكل الامام بوجع عقوبه وهذا اشار في موضعين في كلامه الامام عليه
لا يكون مستأمنه فانه قال من خرج عن الاسلام وقال بوجع عقوبه ولم يقبل بغير وقينا
انه في حق المسلمين يستعمل لفظ الغزو في هذا الموضع واما يستعمل لفظ النقط في حق

فان لم

غير المسلمين الا ان قال لا ينقل لانه لم يترك ما يكتف باسلامه فلا يخرج من الاسلام الا اذا
ما لم يترك ما دخل في الاسلام ولا انما حمله على صنع الطمع لا خبث الاعتقاد
وهذا احسن وجهين وبه فاما قال استأمنوا فاقبلوا احسنه ومال السلي عليه السلام
لا تظن بكلمه خرجت من في احبك سواد انت تجد لها في الخير محملا وسند عليه
جديت طالب من يتبعه فانه كتب الى رئيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزوكم فخذوا
خذركم احدث الى ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هلك فيكم فقل الله فقل الله
على اهل بده فقال اعدوا ما يستقيم فخذوا غفرت لكم فلو كان هذا كافر استوجب مثل
ما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم بديا كان او غير بديا وكذلك لزمه النقل بهذا اذ ترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نية نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحذوا عدي
وعدوكم اوليا وقد سماه مؤنا وعليه دل قصه الى لباير حين استشار نبوخذ نصر
فانما اصبعه على حلقه فخر بهم انهم نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نزل قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تحذوا الله والرسول كذلك لو فعل هذا في فانه يوجب
عقوبه ويستوع السجون ولا يكون هذا منه نقضا للعهد لازم لو فعله لم يكن يا نقضا
ايانه فاذ فعله لم لا يكون ناقضا لانه ايضا لا يترجاة لو قطع الطريق فقتل واخذ المال
لم يكن يا نقضا لحدود وان كان قاطع الطريق محاربا لله والرسول بالضرر فاولا ذلك
لو فعله مستأمن فبانه لا يصير ناقضا لانه بغير قطع الطريق الا ان يوجب عقوبه
في جميع ذلك لانه انكبت بالجلد وقصد بغير الحاق الضرر بالمسلمين فان كان حليل **الامام**
قال له المسلمون قد آتيناك ان لم تكن عينا للمسلمين او آتيناك على انك ان خيرت
اهل احب بعودة المسلمين فلما ان كنت المسلم بجاهلها فلما اسقطت لان المحل لشرط
مكون معدوما قبل وجود الشرط فقد علح امانه ههنا بشرط ان لا يكون عينا فاذا اظهر
عين كان حرجا لا امان له فلما اسقطت وان راني اليه صلبه حتى يعبر غير فلا بأس

بذلك ان راي ان يجعل نيا ولا يقبله فلا بأس به ايضا غير ان لا يشرع الا ان لا
 ان يتركها هنا يستحق عزا فان كان مكان الرجل امرأة فلا بأس بتركها ايضا لا يفتقر
 الى ان الضرر بجماعة المسلمين ولا بأس بفعل الحربة في ذلك حاله كما اذا كانت الآلة
 يكره صلبها لانها عوف وسرا عوف اولي وان وجد اعلاها لم يبلغ هذه الصفة فاجعل
 فيها ولا يقبل لانه غير محاط بملك يكون فعله جنائيا يستوجب القتل بها بخلاف المرأة
 وهو نظير الصبي اذا قاتل فاخذ اسير لم يجر فقه بعد ذلك خلاف المرأة اذا كانت
 فاخذت اسيرا فانه يجوز قتلها والشيخ الذي لا قاتل عن ذلك صحح العقل بمنزلة المرأة
 في ذلك لكونه محاطا وان جرد المسافر ان يكون فعل ذلك وقال الكتاب الذي وجدوه
 معه انما وجدته في الطريق واخذته فليس ينبغي للمسلمين ان يقتلوه من غير حجة
 لانه آمن باعتبار الظاهر فلم يثبت عليه ما ينبغي امانه كان حرام القتل فان وجدوه
 بغير قيد او حبس حتى اقر بأنه عيب فاداره ليس بشيء لانه مكره واقر ان لا يطلع
 سواه كان الاكرام بالجلوس القتل ولا يظهر كونه عيب الا بان يقترب من طوع او شهيد
 عليه شاهدان بذلك وتقبل عليه بذلك شهادة اهل الذمة واهل الجوارح في بيت
 وان كان سنا وشهادة اهل الجوارح على الحربي وان وجد الامام مع مسلم
 او ذنبي سنا من كتابا فيه خطه وهو مودع الى ملك اهل الجوارح بغيره بعد ان
 المسلمين فان الامام يحب له لا يضر به هذا القدر لان الكتاب يحمل فاعلم
 والخطا يشبه الخط ملا يكون له ان يضر به مثل هذا المحتل ولكن بحسب نظر المسلمين
 حتى يستبين له امره فان لم يستبين خلق سبيله ورد المسافر الى دار الجوارح
 ولم يدعه يقيم بعد ذلك في دار الاسلام يوما واحدا لان الرية في امره كانت
 ونظيره دار الاسلام من مثل من اباطة الاذني فهو الى حرمه الجوارح
 لكس في العيز بصلبه لمون **مسألة** كثره دن عنة النان كذا في كس شرعا

العز

في لازم كلور **مسألة** كثره دن عنة امره لشره وكل من مصلح الكس في كس عليه
 الامام عنة وصالحه على ان يجعله منته فيها ان ليس قد يمتنع من الصلح فيها
 وامر وان يجعله مسكرا للين في ان يهدى بها وكذلك كل قرية جعلها الامام مسكرا ولو
 عطل الامام في المصروف كوا اقامه ليع والاعياء والحدود فيه كان اهل القرية ان يكونوا
 ما شأ لانه عاقبة محال كانت كافي سير البوايع في اخر فصل والبيان بالقرية
 اهل الذمة **مسألة** كثره دن كوني اوله من قرية لربن سونا وطول سيرة الامام
 ايرسني وجور لربن من لازم كلور **مسألة** كثره دن كل قرية من قري اهل الذمة
 او مصر او مدينة اطرد فيها الفسق مثل الزنا او ايمان النوحش التي يكونون فيهم
 فانهم ينعون من ذلك كذلك المزاير الطائفة والطبول والعا وكس شيا من ذلك لم يحن
 ولا ينعون في الرستاق والسواد من سواهم احدث الكنايس وينعون من المزاير
 والعبدان واللعب الحام فيظر في السواد من سواهم في كس الشرب **مسألة** سباهي
 بما روي ويريمن صله ميرا ج ميرا **مسألة** صله ميرا وكى تبين وخروج بيان
 اجرة احمالي بوقته لان الاستنجا على الجوارح باطل كما في شرح السير الكبير
 في باب الجوارح **مسألة** بر سباهي رعايا سندن عشر الدفن صك سكر كيلة
 بر كيلة الدغ سباهي جلال اولور **مسألة** ارض خواجه اولور طاف كثره
 اذن سلطان اولور ارضي بيت المال دن ليه في رعايا رضالي اولور
 شنه وير كلة لور نقبل ان يذلل اولور قالوا ذهابه الطاعة ان يبلغ الواجب
 الخارج لا يرد عليه لان التقصيف عمن الانصاف كما في سير الخدي في العشر
 واخراج **مسألة** زيد كافرون جتن جارية في الويت على ان يترك اسكركه اطلاق
 وضعه قاور اولو كجي ينكح ك **مسألة** اسكركه اسكركه وصليوب بن بونك اوزر نيم
 ظنم سكا في بونك اوزر نيم او اسكركه ديوب ال في نيم عيك كفايت ايدر

على الامام عنة فقد اتفق المسلمون
 فينعون من العلة فيها وامرهم ان يقدروا
 مسكن

مسكن

مسكن

مسكن

مسكن

وتو قال الماسلم وهو وصف الاسلام فاني ان يصفه فانه ينبغي للمسلمين ان يصفوا
الاسلام ثم يقولون له انت على هذا فان قال نعم فهو مسلم وان قال لا فليس على هذا
او قال ما اعرف هذا الذي تقولون فهو لال الدم المالا ان الدليل ان يقولون لا الامام
اتوصل في هذا الذي دعوناك اليه فان قال نعم لم يقبله وكان نيبا وان قال لا فليس عليه
وبهذا الفصل تبين الجواب في مسئلة الرقبة والجماعة اذا استوصفها الاسلام فلم يحسن
ان يصف ينبغي ان يصف الاسلام من غير ما يقول انما على هذا وطني بل انك
على هذا فاذعالت نعم فذلك مبني ومكون من كل منها وطنا بالانحاط والملك في البر
في ما يتكلم بالرجل فيكون اما **مسألة** ردد في الترحي في مرض او يوب
عمله فادرا ولاه لكن غني او يوجب جزية سي النور **الجواب** انما شرع في كل بلد
زمان او لك في استرله ولو مرض الذي اكثر السنة وهو موسر لا يجب عليه
لان الصحة شرط وقد فقدت في اكثر السنة ولا اكثر حكم الكل ولو اسلم الذي اذات
كان استغلت جزية خلافا للشافعي في لقوله عليه السلام ليس على مسلم جزية في وجوب
الجزية على المسلم مطلقا ابدا وبقاء ولا في تاييد بقائها بعد الموت والاسلام لانها
شرعت رجاء لهم عن الكفر وحملهم على الاسلام والرجوع لاجل تحقيق بعد الموت
والاسلام فاعلمت النهاية المطلوبة من اخذ الجزية فيستطوع ان التماس في وجوب
المال على الذم لانه لم يصدر منه سبب وجب المال عليه فان التارك كائنه وان جزية على
فاداعي اخذ ما عن الغاية المطلوبة وهي الرجوع الى الوجوب مستقبلا بقضية القيا
ولو مضت عليه سنون لم يؤخذ الاخراج السنة التي هو فيها عند الى جزية لان
واحد لا يصور في الثاني وانما يتحقق الرجوع عن الكفر في المستقبل وعندها يؤخذ بالبيع
من السنين لا ليس للشداد الذي تاشير اسقاط الواجب سائر الويون الواجبة
في آخر كل سنة في السد في الجزية **مسألة** سرده اولان ريد سبائك

السدر

كتاب الترمذ والمال

في الفصول

الم

ويكن عروذ بك رعايا سنك ترك من كل اديب لكن عشرين الو بقبض اقرب
زيد كلج رعايا او زكورد طور سون ييد سزده عروك جبر شوع وارزج
تعرشن اوج اي سكن فوت اوله ورثه سي ذكر اوان عشرين الباقية
او لور زمر يوقه قبل القبض فوت اوله صلور وديويت المال ان يملك في
الجواب في سنين خراج مفا سز اوله يوقه مسني اويجي واخر سنة فوت
اوله بخدمين ايفا انش اويجي ورثه سنة وديرك اوله لور قال من مات
في نصف سنة ثم عن العطا يعني من مات من اقليم بمسح المسلمين كالنصف
والعراة ونحوهم لا يستحق العطا والعطا اسم لما يصرف اليهم لانه صلا على
قبل القبض كالمائة اذ ماتت لها نفقة مفروضة في ذمة الزوج واما العطا في
عن الصلة واما قال من مات في نصف السنة لانه لو ما في ذمة السنة يستحق في
لانه ذمنا عا وبصرف اليه يكون اقرب الى الوانام الموعر في كل سنة في كل سنة
مسألة دار الجود ريد كاف جكن عروك قبل لود بعين ايامه مطلوب اسماه
جند من عروك رثه سي دم وديت دعوا سة فادرا لور رور **الجواب** اوله لور
اصلا في الهداية وزعم في الغاية والباغ اقل العادل لاجب الضمان عندنا وبان
وقال الشيخ في التذيل انه يجب الضمان وعلى هذا الخلاف اذ مات الرثة وقد
نفت او لاله انكف بالامعصوما او قتل نفسا معصومة يجب الضمان
اعبارا بما قبل المنعة ولنا اجماع الصحابة رواه الزهري ولانه انكف عن ثقل
فاسد الفاسد ملحق بالصحيح اذا ضمن اليه المنعة في حق الدرع كما في منعه
وتما ويهم وهذا لان الاحكام لا بد منها في الالتزام او الالزام لا عفا والاباحة
عن تاديل ولا التزام بعدم الولاية لوجود المنعة والولاية باقية قبل المنعة وعند
عدم التاديل ثبت الالتزام اعتقا والخلاف لان لا لا شعت في حق

ولا التزام

وكانت البراءة في الزمان
فانما هو في الزمان
فانما هو في الزمان
فانما هو في الزمان

في الجنس الذي هو في البراءة وجرا **زيد** صوفي ثم شيعه يكون
صلى صبحي كعبه معطوره ادا بدوب مكان كاطي اولور بلكه زين بكسر عا
نه لازم كلور **الحال** خطر عظيمه بوجرات قبيلن اولوب بلكه خاصيت سول
عليه السلام ليدرك بغير حد حش عظامدن كوايدو كنه قابل واردر جديده
ونكاح ليسون حاصل وسال الرعواني عن نريم انه رأى ادهم يوم التروية
بكوفة وراه ايضا في ذلك اليوم بلكه قال كان ابن عباس بكفه ويقول ذلك الجرا
لا من الكرامات والانا فاجله لا اظن عليه الكفر وقال محمد بن يوسف بكفه
وعلى هذا ما يجله جمله خوارزم ان فلانا كان يصلي سنة النحر خوارزم ورضه
بلكه وقد ذكر علماء ان ما هو من تجرات الكبار كاجيا المولى وقيل العصابة وانشان
الفر وانشان الطبع من الطعام الطليل وخرج الالبين على الاصابع لا يمكن اجاوه
بطريق الكرامة للمولى وطى المسافات من قبل التجرات لعل عليه سلام رويت الى الارض
فلجوا زلجرا ايضا لم يبق فاني التحصيل اولانه كالا سراجا بلكه وذلك خاصية
لكن في كلام الله الامام **زيد** الى كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس بكنز البراءة
في كتاب التاثير لكونه سلاما او كونا قبل على المتوفات ومن العجب ما روى بعض
اهل السنة حيث قال فيما روى عن ابراهيم بن ادهم انه كان بالبصرة يوم التروية
وفي ذلك اليوم بلكه ان من اعتقه جواز ذلك كونه الانصاف ما ذكر التنس جيل
ثم يحكى ان الكعبة تزور واحد من الاولياء بلكه المتيقن ان انقض العادة
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جازية عند اهل السنة فلما صدقوا في الزمان
عمار وبن ابراهيم ادهم انه روى بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم بلكه فاجاب
ان ابن عباس كان يقص الى انه لم يمتنع جواز ذلك ويقول ليس ذلك الكرامة
اما من التجرات لانا فاجله لا اظن عليه الكفر وقال محمد بن يوسف المعروف

زيد

صلى الله عليه وسلم

بالي حشيه بكونه في القادسي في الفاظ الكفر في نوع آخر **زيد** عوده اليه
تور ترويس وكون تور تروين بلكه شرعانه لازم اولور **الحال** عود اول زمان
معصين اليه كافر اولوب تجديدايان ونكاح لازم اولور الكرامه تعاين
خوف او تنجي اوده وكل اليه سنة لازم اولور قال الاشعري الله تعالى لايل
كان ان في معصية خذره وعنده فقال ذلك كنه وان في امر لا يخاف من الله تعالى
فيه لاس البراءة في كتاب الفاظ يكون سلاما او كونا في الفصل الثالث في النوع الثاني
رجل قال لاخو الاشعري الله تعالى لايل كونه وقال الامام الفضلي ان كان في معصية
خذره فقال لا اخاف بكونه وان في امر لا يخاف من الله تعالى كونه في كتاب
الفاظ الكفر في الفصل الثاني في اول الجنس الثاني **زيد** على وجه الهزل وان عظيم
وات ايدنه لازم كلور **الحال** كنه لازم اولور قراءة القرآن على وجه الهزل
اوتي وقت ضرب الدف والقضب كنه في كتاب الفاظ الكفر
فيل كتاب الكرامه **زيد** عوده اليه سلام عرض اولوب في
اسلامه كونه تغير لازم اولور **الحال** بر فاج كره اولوب في اول ما روى الشيخ
ورث كره اولوب بكونه سلاما او كونا في ضرب جيل بوقدره بوقدره او بوقدره
ما قبل سيرة توبه طلب التوبة سلاما على كنه منبول اولور ما به ضرب شد وجيل
اولوب خشوع توبه سبي ظاهروا به راجح اطلاق او نماز بوقول ذرة
التمار امام اعظم بن برروا ينده او بطن دخر جيل بوقدره وارو من ارث
اي ترك ملة الاسلام ونعود العباد بانه فهو منقول مطلق مستدر العين عرض
كل يوم عليه السلام وان كونه ذلك في النوار على اصحابا انه اذا لم يمتنع
ضرب ضربا لم جيل الى ان يظهر توبته وخسوعه انما قال او بوقدره سباني على انه
كنه مستدر في كلامهم في الحط انه لا يمتنع عرض الاسلام عليه ثم قال او بوقدره جيل

زيد

زيد

زيد

ایدوب کن تجدید فاعدن ابا یدیک نه و جملہ جبر اولیٰ و ثانی **الحال** حبس
تا کاخند راضیه او لایحه اطلاق اولیٰ و ثانی ارادت و العبادتہ تعالیٰ
واخذت دین النصارى حوت علی زوجها فان کلت وابت تجدید النظام
فانما لازم حتی تجد النظام فان لم تجد النظام لا یكون توبتها صحیحہ بتجسس
قبل رجوعها الا اذا رخصت بالزوج لان ارتضاع النظام حکم الردة فاذا
عن تجدید العقد فی غیر تائبہ مصرعہ علی الکفر بتجسس الی ان سرب وذلک
بان ترخصی بتجدید العقد جواهر الفارسی فی کتاب النظام فی الباب الاول
مسئله نور و زکوة فی تعظیم ایدوب اول کون تنعم ایدوب سیر
کیدن کسند لہ شرعاً لازم کلور **الحال** اول کون تعظیم کر ایدوب کون لای
مصرحد تجدید ایمان و نظام لازم کلور رجل اشترى یوم النیر و شبایم کن
فی غیر ذلک البوم ان اراد تعظیم ذلک البوم کما تعظم الکفر یكون کون او ان
ذلک لاجل الشرب التعم لا تعظم یوم النیر و لا یكون کون او ان بعد یوم النیر
الی ان شبایم لم یرو تعظیم ذلک البوم و اما ذلک بنا علی عادات الناس
لا یكون کون او غیر ان لا یعمل فی هذا البوم مالا یعمل فی ذلک البوم ولا یعمل
و یختر عن تشبه بالکفر و عن الامام ابی حنیف البکر و اجد الرجل کسین
ثم جاز النیر و اهدی الی بعض المشرکین بیضه برید تعظیم البوم فقد کفر بانه
مرحہ حران فی کتاب البیرو فیصل بالکون کون المسم و مالا یكون **مسئله**
صلی کانت فی ارباب لو کن جمیع ذکار و عبادتدن عرض اصل قبل سوره ان
تفرغ و جناب قدس توجیه در و یوب خواطر آخه لربن اراله الحشر او اوجنت
اوزن ذکر جری بهدایت ایدوبت ذکر ایدوبن قلبدن متاثر ایدوب
بحسب الاستعداد هر بری از و اوج روحانیه ایدوبت مذکور و تحصیل اندک اندک سکون

لان التوبه تظهر

السر

بینه

السر

نکته

فی الجملہ حرکت متشوق اولوب بر مقدار و فی تواجد ایزین اوله قدری حاله ذکر التوبه
اوله لربانیه اخبار لری سلب و کل اکین دوران اتقوا ایدوبت لایحه قویه
تقسیم بیکه کفیر ایدوبت زید امامه شرعاً لازم کلور **الحال** دوران
رقص حکمده در رقص مباح در دینی بعضی علما دن اکفار نقل اولی و ثانی
اما عبادت در دین کافر اولی و ثانی ظاهر و رقص مباح اولان امامه نوایدن غیر
منه لازم اولان رفیع الصوت اما ان یكون فيه فائده اولان انی باطل بالکفر
والا اولان باطل ایضاً لانه اما لا سماع الرب وهو باطل لاستدراک احد و ثانی
منه عن جسم و المكان و اما لا سماع غیره و سور یار و الربا مذموم لا یلحق
بالمشایخ ان یفقدوا السمع فی الربا من ذکر التوبه من و رایت فوی شیخ الاسلام
السید جلال اللہ و الدین الکلی فی ان سخی فی الرقص کاف و لا علم ان حرمته بالاجماع لزم
یسل ان یکفر سخی من البرازیه فکنت بالفاظ الکفر قبل کن بالکفر اینه **مسئله** زید عمر
کور و کده جان لوی کور مشه و و نرم دیه شرعاً لازم کلور **مسئله** کفر نه الا
بمشترک لایمان قصد ایدوبت کفر نه استنباه یوق علی کل حال احتیاط
تجدید ایمان لازم ر قال لہ رؤیتی ایاک کر و یه ملک الموت فخطا عظیم
و احتلف فی کفره من الفصولین **مسئله** زید بر حجابده احکام شرعی
بیان ایدوبت کن عمر و استنباه مباشرت ایدوبت نه لازم کلور **الحال** احکام
شرعی استنباه کفر و کافر اولان نه لازم کلور کفر نه و الاستنباه حکم شرعی
کفر من العادیه قبل الفصل ۳ بصحیفه **مسئله** زید مصلح عالم اکین جسم و زید
کور و کده همان طوکوز کور مشرک اولور مدمیکه عمره شرعاً لازم کلور
الحال کفر خوفی وارد در و مشرک و اذ قال لرجل مصلح دید از و ثانی
چنانست که دیدار خو کجایف علیه الکفر من الظاهر و کن بالفاظ الکفر الفصل ۳

الفصل الثامن والستون

السر

لم يصدق على نقض البيع كذا في فتاوى المسعودي من الدرر والغفران في الابواب
مسألة يشترط في دفع المدة وكيفية الويلولة بوجه تأخير في الويلولة في الويلولة
 والرسالة في رجب ايد بوجه صبر ايد در لرسه حال حاكم الشرع علام ايد وبسعي فتح
 ايد وبمقتضى الوراء ايد بعد البيع وقبل القبض خيرة المشتري ايد فالمشتري خيران
 شاء صبر حتى يرجع الابواب او رفع الامر الى القاضي فيفسخ العقد حكم عمر بن الخطاب عن النبي
 ذكره في الكافي في باب الصرف في الرهن من الدرر والغفران في ابواب الابواب
مسألة فاجتنبوا قول ايد ايد وبصاحبه كونه شرعاً معذوراً لازم
 اولو **الاول** رداً يجوز اخذ المدة وكيفية استهادته ايد ايد بوجه كونه من كونه
 فرق درهم الكسرة صانعة لازم اولو رداً او غول واحد الزوجين باو مكيل
 ايد باخذ ما باو ساير اقارب اولو من في العالدين وكل ارباب ومن رداً الابواب
 على مولاه من مائة ثلثة ايام فصاعداً وله عليه جعله ربعون درهماً وان رده
 اقل من ذلك فحسابه وهذا القياس ان لا يكون له شيء الا بالانظر و
 قول الشيخ ثم لانه متبرع بما فقهه فاشبهه العبد الصالح وان الصحابة يوافقون على
 وجوب اصل الجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجبه ما دونها فاجبنا
 الاربعين في مائة السفر وما دونها فاجبنا ما دونها وتوفيقاً وتقليداً لان الجاهل
 يجعل اصله حامل على الرد اذا كتبه نادراً فيحصل صيانة اموال الناس ولو كان
 الراد اب المولى وابنه وسوفي عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل لان
 هؤلاء تبرعون بالرد عادة فلا يتناولهم اطلاق الكتاب الابواب ولو كان
 الراد اب المولى وابنه وسواي كل واحد منهما في عياله فظاهر ولم يذكر جواباً
 اذا لم يكن في عياله والقياس ان لا يتحقق لكل واحد من ذوي الرحم المحرم الجعل
 اذا لم يكن في عياله ان تحسن فقيل اذا وجد عبد ابيه وليس في عياله فلا جعل لان رداً
 الابواب

السابق على اليه من جهة الحجة واحدة الباب مستحقة عليه فلما جعل على ذلك وأما أدلة
 الباب عبد الله وليس في خياله فله الجعل لأن خدمة الابن غير مستحقة على الاب
 وقوله ولا يتأولهم إطلاق الكتاب إلى القدوري وهو قوله ورد السابق على
 مولاه من مسيرة ثلثة أيام من العتاة ولموصله خبر لقوله لا ياربعون إليه أي
 أراد السابق إلى مولاه سواء كان السابق عبدًا أو حرًا أو مملوكًا أو أم ولدًا لا يخص
 مملوكًا ولا حرًا فيحصل إجماع المالكية من هذا الوجه بخلاف المكاتب لأنه أحرى بمكاتبه
 لأنه غير مملوك بداعيها من مدة سفر أو أكثر متعلق بالموصل ياربعون ورساؤ
 لم يعد لها أي وإن كان قيمة أقل منه إن استبدانه أحده للرد وإن لم يستبد فلا شيء
 من الدرر والعز في كتاب السابق **مسألة** غائب أولوب جبان وتما السعد
 ما معلوم أولان زيدك رزقي وما لي أقر بأبي ينده أو ليحيى بعض كسنة لزيدني
 حتى دعوى أيدوب ورئيس يوزينه بينة أقامت ابنة لرساؤا استماع أو
المراد غائب حتى دعوى ابنة التفات أولنا زفان ادعى أحد على المفقود
 حق من الحقوق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه بينة من الدرر والعز في كتاب السعد
 المفقود **مسألة** زيد غائب أوله قد حاكم الشرع زيدك منقولاً من تف أولان
 خوف أول نور ديوبي صحيح أو لور **المراد** مكانه معلوم أو ليحيى أو لما زكود ريبك
 قابل إليه رسالة وفي مسأغ وارد في اللقا ولاية إفراض اللفظ من الملقط ذكر
 في أحاديث أول اللفظ الملقط أن يعرض ال غائب لحي على شئ الإسلام في باب
 ما لا يكون فيه خصوصية من كتاب الشهادات وفيه أيضاً اللقا أن يبيع منقول الغائب
 إذا خاف التلف لكن إنما يبيع إذا لم يعلم مكان الغائب أما إذا علم
 مكان الغائب فلا لأنه يمكنه أن يبعث إلى الغائب إذا خاف التلف فمكنه
 حفظ العين والمال جميعاً وهذا يدل على أن اللقا أن يبعث مال الغائب إلى الغائب

اذا خاف على القوي والتف من التمه في ادب القضاء في فصل ولاية القائي
كتاب الشركة زيد ابد عمر وما يتد مشتركا اولان لكن زيد منصوصا ويرى
 ونهجه بين ديوننا ابد كد مشتركا طلب ابد حاكم جبر ابد رضى **الموا**
 جبر اولنا ز شريك سن ابد بعد حصه سنه رجوع ابد نور ذرع بين رجلين
 قال احد هما لا اسقى ولا احصد لا يجبر وقال للشريك انفق ثم ارجع في حصته من
 ثمانية امان في كتاب التزاعده في فصل للشرفات **مسألة** زيد عمر ابد شريك في
 شريك ابد عمر زيد غيب ابد سنه طر ابد وكي بيع عمر وعده راضى وكلهم
 قادر اولو **الموا** اولنا باب ما يجوز لاحد شريكى العائن ان يعمل بالمال للكل واحد
 منها ان يبيع بالنقد والسنة من الجريد **مسألة** زيد يكسش يوزا فخر وعمر وشور
 ابد شريك اولد قلنده رجك قد بين بيان ابد بين الاشرط صرف اولون
 ابد يكسش زياده اولد قلنده رجك جبر اولو ابدى نه وجهه فتمت اولو **الموا**
 بالبرية كوره اولو زير اشركت فاسده درو منها ان يكون الرج معلوم
 فان كان مجهولا فبفسد الشركة لان الرج هو المعقود عليه وجماله المعقود عليه
 يوجب فساد العقد كافي البيع والاجارة وغيرهما من ترك البدائع في فصل والمبا
 شرايطها من انواع في اوابه **مسألة** زيد ابد عمر وما يتد مشتركا اولان لكن
 خرابه شرف اولو غلبه ويرمدن قلده بدمعه كل حصه من خرابه او زه نعم ابد لم يدكه
 اسم ابا ابد وبما جود خبره بولمق ابد زيد نعم ابد بعده عمر ودان ابد وكي
 حصه من الماغه قادر اولو **الموا** شريكه جبر اولان مساعده اذن قاض الماغه
 اتفاق ابد وكن الماغه قادر اولو والابا فتمت ما رجعت ابد من الابا والظاير
 في الفصل الاول في القاعدة الخامسة الضرب بال بعد ورق تخمين الحكم او الطاحونة
 التي بين شريكين اخدم وصار محرا لا يجبر على العارة وان اخدم البعض بغير الاي

المع

المع

في فصل الشركة
 في فصل الشركة
 في فصل الشركة
 في فصل الشركة

على العارة وان اخدم البعض بغير الاي على العارة وان كان الشريك معسر اقبال
 للشريك انفق حتى يكون دينه على الاخر والزوج بين الشريكين اذا ابا احد هما سقيه
 قبل بخر وقيل لا يجبر ولكن اقبال سقه وانفق حتى ترجع في حصته بصفه بالنفق
 وعن محمد في حمام من اثنين اخدم حاططيت وابي شريك من المرمه لا يجبر
 وبقال للشريك الاخر ان شئت فانفق في المرمه ثم اجد وخذ النفقة من الاجرة ثم
 تتساويان وفي الدواب للشريك بخر كل واحد منهما على عماره اذا خرب سفل رجل
 وعلو الاخر اخدم لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلو انها ان شئت
 صاحب السفل من الاتفاق حتى يودي قيمة البناء وقال الخفاف حتى يودي النقي
 الفصل من البرازية في كتاب الحيطان في الكا في الحائط وعمارته **مسألة** زيد باياي عمر
 ابد برعلا مباشرت ابد وب اول عله كسب ابد كبرى مالى باياي زيد ووبروب
 او غلب باياي سنه مالى اولنا ويكده قادر اولو **الموا** اولو وقعا على
 ابدى اولان على ابد م قبلدن عدا اولن ذرا ب وابن كيتسان في صفة
 واحدة ولم يكن لها شئ فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب كونه
 ميعتلا لا يرى انه لو عرس شجرة تكون للاب من البرازية في كتاب الدعوى
 في الفصل الثالث العشر في نوع ادعياء ابد كذا في الفقيه في امر كسب الشركة **مسألة**
 زيد عمر ابد شريك معا وضعت من ابد قلنده حكره عمر وكره نفسه كسب ابد
 زيده وفي كفات بالنفس لازم كلو **الموا** كلو بوانفاقه كفات بالماله لا تخلف
 واذا راحد المتقاضين اذا كفل بالنفس لا يلزم صاحبه بالاتفاق وفي
 الكماله بالمال خلاف عندهما لا لزمه وعنده لزمه من التمه في الشركة في الورق
 الكسب زيد ابد عمر وشركت عقدن ابد وب معاملة وزه ابدى عمر وكره
 ككره د يوب عقد شريكى مرمه وقت د لرسه فخر قادر اولو **الموا** اولو

في فصل الشركة
 في فصل الشركة
 في فصل الشركة
 في فصل الشركة

وعان الفقيه كذا
 اب وار كيتسان في صفة واحدة الم يكن
 فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب كونه
 الا ترى ان لو عرس شجرة تكون للاب

المع

شرك عقد لازم دكله راكن شركتكن حضورى يا خود علمى شرطه رواك كى فصل
واما صفة عقد الشراكة فى انه عقد جائز غيب لازم حتى يفرد كل واحد منهما بالفسخ الا ان
من شرط جواز الفسخ ان يكون بحضرة صاحبه اى بعلمه حتى لو فسخ بحضرة من صاحبه
جاز الفسخ وكذا لو كان صاحبه غائبا وعلم بالفسخ وان كان غائبا ولم يبلغه الفسخ لم
يجز الفسخ ولم يفسخ العقد لان الفسخ من غير علم صاحبه اضرار لصاحبه ولهذا لم يصح
عزل الوكيل من غير علمه من الدايغ فى كتاب الشراكة **مسألة** زيد وعمر وبرد وداره
شركا اولوب برى اخره دارى بيع المدة اخر حصصه من طلبه قادر اولور مى
الحال شركت كماله ليجى قادر اولور برى برندن وكيل اولوق شركت عقد
الشركة ضمان شركة اموال وشركة عقود وشركة الاملاك العين برنهار جبران
او بشراينها فلابجوز لاحدان بنصرف فى نصيب الاخر الا باذنه وكل واحد منهما
فى نصيب صاحبه كالا جنسى من الداية فى كتاب الشراكة **مسألة** زيد وعمر وبرد وداره
شركا امكن زيد حصصه سن عمر وكن اذنى بوقا امكن بكبره بيع ايمانك شرعا جاز اولور
الحال اولور خطا اختلاط صورتى دكل البه ويجوز بيع احد هما نصيبه من شركة
فى جميع الصور ومن غير شركة بغير اذنه الا فى صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز
الاباؤه وقدين الفرق فى كفاية المشتري من الداية فى كتاب الشراكة فى الورق الاول
وكذا فى غيره شركت شركت كى وكيل اولور وكنى كفى بولى او لوب برينه بوجى
اولور سه برندن طلب اولور **الحال** شركت عقد دورت وجهه اوزيرة
مفاوضه وعنان وشركة الشرايع وشركة الوجوه وتنفق على الكفالة والوكالة
من الداية من كتاب الشراكة **مسألة** زيد وعمر وبرد وداره برابره شركا
اولوب زيد اخبره كد كد حسرو وبرد شريكى دنى شركة قبول ايدوب
رجك ثلثك ثلثى بزم اولوب اول ثلثى بزم ثلثى بزم ثلثى بزم ثلثى بزم
ايدوب

السنة
وقد راجع
عقد الشراكة

في عقد الشراكة
والشركة
والشرايع
والوكالة
والكفالة

السنة

ايدوب زيد ويوب بو حال اوز رينه عمل ايدركن زيد كلوب ساك اولوب قسمة
اولوب بشروخى بونر ز ايل اولوب بعده بشريان ايدوب باخو
مالى استهلاك اندكده زيد بشركا برينه نصيبه قادر اولور مى **الحال** اولوب
على ايدوب شركته رضا اولمشدرو فى النوازل ثمنه نفر استهلاك اموال معلوم
شركة صحى على قدر رولس اموالهم فخرج الى ناحية من النواحي لشركتهم
ان الحاضر بن شكارا رجلا اخر على ان ثلث الربح له والثلثين بينهم ثلثه
الحاضر بن وثمنه للغائب فعل المدفوع اليه بذلك المال سبيل مع الحاضر بن ثم
جاء الغائب فلم يجز له شي واقسم ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال
او استهلكه فاراد الغائب ان يضمن شركته قال الربح على ما استرطوا ولا ضمان لهما
وعلمه بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة فى كتاب الشراكة فى الفصل الاول قبل
جسمل **كتاب الوقف** **مسألة** دنى مالى احاطه ايلمن اولان زيد مريض داره
وقف ايلوب فوت اولسه وقف اولور مى بوخه داسر نفقة قادر
لرسيد **الحال** دارى ببيع اولوب وقف نفق اولور مريض وقف
دار او عليه بن يحيط بماله فانه يباع الدار وينفق الوقف من قاضى حال
فى كتاب الوقف فى وقف للرخص **مسألة** بر مسجدك وقفى فاليوب بائس
دنى نامعلوم اولوب اسكوب خراب اوله فذه اهل محله اول مسجدى ببيع ايدوب
دنى اخبره ايدوب مسجد اخر بنا ايلك مشروعه **الحال** مشروعه بوبى
جائز كرون قول اوزره فصل اهل المسجد باعوا غلة المسجد وبعض المسجد اذا اشترى
المسجد عن ذلك باعوا القابض لان القاضى هذه الولاية بغير امر لا يجوز لانه ليس
لهم هذه الولاية ونظيره مسجد عتيق خراب لا يعرف بائنه وبن اهل المسجد مسجدا
جديدا باعوا المسجد العتيق واستغاثوا بثمانى فى بناء المسجد كد جاز على قول

السنة
الطائفة

السنة

السنة

من يرى جواز هذا البيع ولو كان مكان المسجد وقفا لم يجز بيعه الا بالمر القاض وكذا لو كان
 بجنب المسجد ارض وقفا على المسجد واراد ان يزيد شيئا منها في المسجد جاز بامر
 القاضي وبدونه لان الولاية للقاضي وقال محمد ٤ اذا كان الطريق واسعا
 ففيه فيها اهل للحد مسجد وهو لا يضرب بالطريق ولا يمنعهم احد من المسلمين لا بائني
 لان الطريق للمسلمين وذكر ابو الليث في نوازل ولا حصل المسجد ان يهدم
 المسجد ويكبد وابناه ويعلقوا القاديل من مال انفسهم وليس لهم ان يفتروا
 ذلك من مال المسجد الا بالمر القاض وذكر ابن سماعه عن محمد في رجل بنى مسجدا ثم مات
 فاراد اهل المسجد ان يفتروه ويبيدوا فيه فلم يملك ذلك وليس لورثة الميت
 منعهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم وفي النوازل مسجد
 بنى اراد رجل ان يفتقه وبينه ثمانية احكام من الاول ليس بذلك
 لانه لا ولاية له عليه من تحيط الشرع في باب تصرف الموقوف **مسألة**

زيد متولا مال وقف ابيه وقف ايجون الدوني دارى بعده بيع جاز
 اولو رضى بوجه وقفية لمحق او لمصلحة جاز ولو كانت **المسألة** اختلف
 نتائج واراد قول اصح جاز او لمصلحة الموقوفين مال الوقف دارا
 للوقف اختلف فيه المشايخ قبل بلحن بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز
 وسوال اصح لان في محنة الوقف والشرائط التي يلزم بها الوقف كلما كثيرا
 ولم يوجد منها من الفضولين في الفصل الثالث عشر بعد الورقين **مسألة**

تختل كذا في دفع الوسائل في مسائل الوقف في مسئلة هل يجوز ان
 يشترى من علة او قاف المسجد **مسألة** زيد بر مسجد جواز ايجون
 بر مقدار اربعة وقف ابيه وقف صحيح اولو رضى **المسألة** اولو
 بطريق الحبسة من اعطى دراحهم في عمارة المسجد وفي مصباحه **مسألة**
 ولا اجماع

هذا هو الوجه في جواز بيعه
 في النوازل مسجد بنى اراد رجل ان يفتقه وبينه ثمانية احكام من الاول ليس بذلك
 لانه لا ولاية له عليه من تحيط الشرع في باب تصرف الموقوف

عبارة انفع الوسائل
 وذكر في دفع الوسائل في مسائل الوقف في مسئلة هل يجوز ان
 يشترى من علة او قاف المسجد

الحبة وان لم يعج بطريق الوقف من جامع الفضولين في الفصل الثالث عشر
 في الورق الثالث **مسألة** شروط وقفه سماعة شهادت جاز او لو
المسألة اولو رضى بالمر القاض وقال محمد ٤ اذا كان الطريق واسعا
 ففيه فيها اهل للحد مسجد وهو لا يضرب بالطريق ولا يمنعهم احد من المسلمين لا بائني
 لان الطريق للمسلمين وذكر ابو الليث في نوازل ولا حصل المسجد ان يهدم
 المسجد ويكبد وابناه ويعلقوا القاديل من مال انفسهم وليس لهم ان يفتروا
 ذلك من مال المسجد الا بالمر القاض وذكر ابن سماعه عن محمد في رجل بنى مسجدا ثم مات
 فاراد اهل المسجد ان يفتروه ويبيدوا فيه فلم يملك ذلك وليس لورثة الميت
 منعهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم وفي النوازل مسجد
 بنى اراد رجل ان يفتقه وبينه ثمانية احكام من الاول ليس بذلك
 لانه لا ولاية له عليه من تحيط الشرع في باب تصرف الموقوف **مسألة**

زيد متولا مال وقف ابيه وقف ايجون الدوني دارى بعده بيع جاز
 اولو رضى بوجه وقفية لمحق او لمصلحة جاز ولو كانت **المسألة** اختلف
 نتائج واراد قول اصح جاز او لمصلحة الموقوفين مال الوقف دارا
 للوقف اختلف فيه المشايخ قبل بلحن بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز
 وسوال اصح لان في محنة الوقف والشرائط التي يلزم بها الوقف كلما كثيرا
 ولم يوجد منها من الفضولين في الفصل الثالث عشر بعد الورقين **مسألة**

تختل كذا في دفع الوسائل في مسائل الوقف في مسئلة هل يجوز ان
 يشترى من علة او قاف المسجد **مسألة** زيد بر مسجد جواز ايجون
 بر مقدار اربعة وقف ابيه وقف صحيح اولو رضى **المسألة** اولو
 بطريق الحبسة من اعطى دراحهم في عمارة المسجد وفي مصباحه **مسألة**
 ولا اجماع

١٢

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

ذكر الرغباني في الشهادة في الوقف
 على اهل التسامع من بيان لمصلحة الوقف
 انه وقف على هذا المسجد او الفقير او ما اشبهه
 حتى لو لم يذكر ان الشهادة منهم فبينة لا تثبت له

مسألة شاهر ساعد ولا يسهل نصريح ابيه لم يقبله اولو

اولو ولو شهد بالوقف وصرح بالبيع قبل من جامع المصولين في الفصل
عشر في الورق الثاني **مسألة** برو وقفة ساكن اولان زبد عصفه وقفة
اندوكي بناركي نه نيته اندوكي بناركي وفات اندوكي متوا وقفة كافا

اولندي ديورنه سنة دخل ندر حكمة فادر اولو **الحال** اولما اجبيده
مسند متولي به مخالف للموا اذ ان في عصفه الوقف ان كان من مال الوقف يكون الوقف

وكذا من مال نفسه لكن في الوقف فان بنه لنفسه ان شهد كان له وان بنه ولو بنه
كان للوقف بخلاف الاجبي من وقف الكل منه في الفصل الرابع في الورق الثاني

وكذا في المصولين في الفصل ٣ في الورق العاشر تحت متولي به عصفه الوقف
فما ان البناء للوقف فبصرف غلته الى مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف

او مال نفسه ونواه للوقف او لم يثبت وان بنه لنفسه وان شهد عليه كان له ان يثبت
نفسه والاجبي اذ ان بنه ولم يثبت فله ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفا كذا

العرس يعني انه كان في جميع ما ذكرنا من الدرر والغرف في فصل بيع شرط الوقف
مسألة محمد وفي القذف اولان زبد متولي اولمق جابر اولو بوخه قضا

وتوليت برابدين اولمق اليه اولما **الحال** جابر اولو رتاب اولوب
امين اولمق لا يولي الامين فادر بنه وبنايته لان الولاية مقيدة بشرط النظر

وليس من النظر ولاية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجل لان المقصود
لا يحصل لطلبه ويستوي فيما الذكر والانت وكذا الاع والصبير وكذا المحدث وفي

وهذا ايضا في الفصل
تقبل المتولي على التملك بالوقف
وكذا استنباط الرجاء في الوقف
وكذا الاستنباط ببيع الوقف

وعبارة المصولين
اربع والذين هم
المتولي في عصفه الوقف لو بنه
الوقف فله الوقف وكذا لو بنه مال
نفسه ولو لم يثبت كان للوقف
بصرف اجنتي بنه في ملك غيره ولم يذكر
شيئا فانه لو بنه مال على ما ذكر

العرس

موت

موت في الاقداد اولو **الحال** اولو ركاواشري دارا و وقفها ثم جاز
الشفع كان له ان ياخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف من فاضل خان **مسألة**

الوقف في فصل وقف المرحوم **مسألة** مستحقه صرف يكون وفك حاكم الاول
المرحوم اليه استدانه جابر اولو **الحال** اولما الاستدان على الوقف لا يجوز

الا اذا اخرج اليه المصلحة الوقف كغيره وسر البذر فجو زبدر طين الاول
الحال ان ان لا يبرر اجابة العين والصرف من اجرتها كما حره ابن وهبان

وليس من الضرورة الصرف على المستحقين كما في القبة نقل من الاشياء في الوقف
زبد براويته وقف اندوكي قرالينه بعده ام ولد لارينه بعده فقرايه وقف

ويولدون بركاكه تزوج ابدها كاسكن اولما من شرط المتشركين زبد كزني
عمرو تزوج ابديوب بعده زوي طلاق ويروب ياخود وفات ابديوب كزني

حتى عودت ابديوب **الحال** عودت ابديوب كزني في شرط المتشركين اولو
ان من تزوج منهم فلا سكن لها سقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود حقها

او طلاق الا ان يشرط ان من مات زوجها او طلقها عاودتها في السكن **الحال**
في باب الوقف علم بيته في فصل في وقف داره على السكن **مسألة** زبد اويوب مسجد

جراغي باغنه وقف ابديوب تسليم المتولي في المتشركين بعده رجوعه فادر اولو
الحال اولما وشرعي وكذا رجل قال حجرتي من المسجد ولم يزد

على هذا صارت الحجة وقفا للمسي كما قال حتى لو اراد ان يرجع لا يملك بريد بعد
ما سلم المتولي على اخيرا للفقوى وليس للمتولي ان يصرف الى غيره من لانه

٨٩

منها مسجد ثم يتركه لغيره
صفت شرعية

العرس قويا كذا في الباب

العرس

في شرط استبدال الوقف **س** زيد واقفك حال حياته وكال محمد
 انه وكل وقفك باعك سدن ومنه ثابت اولان دين او لغيره
الحل اولنا زولو كان على الوقف دين لا يوفي من ثمن ثمنه الوقف لا يبيع
 في باب الوقف في ابواب البئر **س** زيدك وزرته موديني وسائر يوفى
 موجوده يمكن حال حياته وكال محمد ومنه اولان دين جمله من حيطه يمكن
 انه وكل وقف نافذ اولور في **الحل** اولو اما مسئلة الانسان اذا وقف
 وقفا وعليه يوفى قصد منه للماطلة هل يصح ام لا ذكر في الرضيه رجل عليه
 ديون وله صيعة تاوى عشرة الاف درهم فوقها وشرط غلاتها الى
 نفسه قصد منه الى الماطلة وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف
 وجازت الشهادة اما جواز الوقف فلم يصادف فيه ملكه وجاز الوقف
 مع هذا الشرط قول ابن يوسف رحمه الله على ما قبل هذا واما جواز الشهادة فلا
 صدق لان الرقبة خرجت عن ملكه فان فضل شيء من قوته من هذه الغلات
 فلم يملكه ان يافذ وامنه لان الغلات بقيت على ملكه قلت قوله
 وجواز هذا الشرط قول ابن يوسف معا شرط جعل الغلة لنفسه لا قوله
 قصد منه للماطلة لانها لا تخص بابي يوسف بل او وقف على جهة
 اخرى غير نفسه قصد منه للماطلة صح عند الكل من اتفق الوسائل في المسئلة السابعة والعشرين
 مسائل الوقف **س** زيد وقفك قول للرنية ضعف يا بعض حال
 عارض اولوب غلدين فله قدره منولى بيج ايدوب برينه اخر الموع
 جائز اولور في **الحل** اولور ولو وقف دارا يجمع ما فيها وفيها حمامات
 يظن اوبيا وفيه كوارات عمل يدخل الحمام والنخل نعال الدار والعسل
 كماله وقف صيعة وذكر ما فيها من العبيد والذوايب واللات الخ

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

فانما تصير وقفاً فعالها وان لم يحجر اصاله كالأموال والاطراف
 في بيع الاراضي والعبد ونفقته من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف
 ولو ضعف بعضهم عن العمل يجوز للفقير بيعه وشراؤه غلامه له وكذا الدواب
 والآلات يبيعها ويشتريها ما هو اسلم للوقف ولو زوج الحاكم جارية الوقف
 يجوز وعنده لا يجوز ولو من امة الوقف لانه يلزم له المهر والنفقة ^{في الاسعار}
 في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز في الورى **الاول** زيد باب اسناد
 فرقته من امة سكناسن يا غلته سن وقف اندوكي دارك وقف
 ثمة سنة تركبه بابا فرقته من امة كسب فداويه ولسان عربي مخالف
 ومعلوكس حاله دينكوكي اجلدن حاله دوقيد اندوكي وشه بعده
 استحقاق وجهه مرقوم اليه ادعاه المكدكه واقف جازده اوليوب يات
 فائل دكدر دوق عرف عالمه عباد اوليوب مندي منع ادوب بعده
 اوليول لاغته شرعا قادر اولور **الحال** اولاز وقف ووصاب فمين
 وافارده الفاظ عرفه منية در آن الفاظ الواقفين تني على عرفهم كما في
 فتح القدر وكذا الناذر والموصى والكالف وكذا الاقارب ينسب عليه الا فيما
 تذكر من الاسباه والتظاير في الفن الاول في القاعدة **السابعة** زيد ^{في النسل}
 منولي وقف او في سموده رهن وضع ادوب عمر واول اوده بخه زمان
 ساكن اولوب بعده منولي سموده سن وقف اوده ساكن اولدك اجمكن
 ويرد بود عوى المكدكه سمود بود مقدار اجاره دكدر دوق وبرمك قادر اولوك
الحال اولاز ولا يصح ان يرهن القيم بدلين لانه يلزم منه تعطله فلور رهن
 الفهم وادامه الوقف وسكن المهنين فيما قالوا يجب عليه اجرتها سواء كانت
 معتدة للاستقلال او لم يكن احتياطي في امر الوقف وهذا بناء على قول
 المتأخرين

نقطة

في النسل
 على قول المتأخرين

المتأخرين من الاسعاف في باب الولاية على الوقف في فصل في بيان ما يجوز للمسلم
 من النصف وبالايجوز **زيد** كديونك ديونك بالني محط المكن دارك وقف ادوب
 بعد زمان فوت اولدك دابيلز زيد بدلين اولدك خالان اولان ونفس فتول
 ايلر زيد يوب فخر قادر اولور **الحال** زيد مريض كمن اوليوب
 حجر وخر اولدك ديونك اولاز **الحال** في خلاف الوقف المديون الصحيح عليه
 ديون تجب باله فان وقفه لازم لا ينقصه ارباب الية بون اذ كان في
 بالانفاق لانه لم يعلق ختمه العيس في حال صحته من تمام في الوقف قوله
 ولو وقف في مرض الموت **زيد** منولي وقف اولان عقار مرقوده جازده
 ايلر مريض كمن بعد رتبة ارضه ضرر من حوني ميتين او جمع مدت اجازده
 اجازده فسخ اندر مكد قادر اولور **الحال** اولور ولو بدلين ان المتأخر
 بخاف على رتبة الارض فسخ الفكا الاجارة ويجوز من ذلك خلاف باب ^{في النسل}
 اجارة التومر ارضه في الوحدة الرابع **زيد** مريض مريض مديونك ارضه
 وقف ادوكي صحف مريض بعد حكوت الوقف دعواه خصم مريض مريض
الحال مريض اولور اولور **زيد** مريض وقف مريض مريض مريض
 اهرام ارض مريض وقفا مريض الا بالذلك المسد طرانه ولان الطريق
 ولانها السبل يعرفون فيه جاز في قول الامام ان في رتبة السبل ان يفتح
 ولو وجع كان لكل واحد من المسلمين حصته فيه جاز رتبة الوقف ^{في النسل}
 قبل نوع من العقود **زيد** مريض مريض مريض مريض مريض مريض
 ادوب اول مريض مريض مريض مريض مريض مريض مريض مريض
 تلكه قادر اولور **الحال** اولدك اول مريض مريض مريض مريض مريض
 رجل جعل صانده وعلاه وقف لا تنافي في تحلية تغيير اهلها واندر السبل مريض

الوقف

في النسل
 في النسل

لا الورثة بل لكل المالكين اذ افرق الى هذه الحجة وفي محمد بن هذو بن المسجد
 اذا افرق ما جوزه يعود ملكا والفرق ان السبي لا يمكن نقله الى موضع اخر وهذا
 يمكن نقله لينتفع الناس به من محيط السبي في الوقف في باب ما يعود ملكا
 الوقف **س** زيد دارني عمرو بعد فقره شرط ان يدوب عمارته مال وقف
 بالمعروف كمن اولان المصلحة شرط الميثاق كمن عسروا كمن اولوب لكن بعد الميعين
 محتاج اولي شرعا ولو لم يكن كرك **الحال** اجاره به وبريوط بغيره ولو لم يكن كرك
 ولو وقف داره وجعل ملكا بالانطلاق ما دام جازم الفقراء وشرط العادة
 على صاحب السكنا فاني صاحب السكنا ان يعمرها فانه يراجه الدار منه او من غير يورث
 العقدة الى العماره استحسانا لانه ما لم يورث الدار لا يمكن لصاحب السكنا فكأن الملك
 صيانة حقه في المستقبل فصار السكنا يورث من العماره فان اجر التميم والنوع
 الاجرة في العماره فملك العماره المحدثه يكون لصاحب السكنا فكذلك التبع
 يكون له واقعه انما اجر الاجله فان التبع السكنا كمن في الصالحه في العماره ثم
 فان كانت العماره شيئا قايما فهو لورثته وان لم يكن شيئا لورثته بل كذا
 اذا شرط الواقف العماره في الوقف وان لم شرط العماره في الوقف بعد العماره
 استحسانا لان الواقف قصد الوقف ان يبايد ولو لم يبايد بالالعماره استحسانا
 فصار الواقف شرط العماره دلالة للقيم ان يعمر البناء الكلي ويريه لان العقدة
 والمنفعة تصل الى الوقف عليهم يجب ان يكون العماره عليهم
 فيجب ان يكون العماره عليهم ليكون فواج بالانطلاق فصار كالعبد المورث في بيت
 رجل وكذا نسيه لآخر تفقته على الموصي له بالخدمة لان المنفعة
 فصل السكنا فلهذا محيط السبي في الوقف في باب الرقب
 يقف ارضه في القسم الرابع ولو امتنع من السكنا ان يورثها

حيث

في السكنا

لان الاجرة بدل المنفعة
 وملك المنفعة كانت
 مستحقة لصاحب السكنا

في السكنا

في الوقف
 في الوقف

آخر ما قلناه من اجزائهم اذا استفتت الى من السكنا في السكنا في باب
 الوقف على مينة في فضل وقف داره على سكنى **كتاب البيوع**
 زيد مسلم عمرو مدين حمر اشترى ايدوب ايجد كده ممن وضمان لادم
 كلورمي **الحال** كذا اشترى كذا في حمر او شره بالجزء الثمن ولا يجره
 الضمان لاطلان الشراء والشرب باذنه وقد ذكرنا ان الاول في العقد
 البطل معتبر للبرائة في كتاب البيوع في الفصل الثالث قبل الرابع وكذلك القنية
 في كتاب العصب باب في مال ايج الضمان بالما واذا اشترى مسلم مدي
 حمر البشره بافانته باطل الضمان على الشري ولا يجره عليه وانما يجب الثمن
 لانه مسلم ولا يجره للمسلمين الحمر ولا ضمان عليه لانه انما يجره الذي لانه
 لا باعها فقد سلطه على ما افها ومن انفق مال اخر باذنه لا ضمان عليه كمن
 قتل دابة غيره باذنه لا ضمان عليه وكمن قطع عضو انسان باذن صاحبه
 فلم تضمن كذا يجره لما ولو شر مسلم حمر مسلم لا ضمان عليه لانه لو انفقها بغير اذنه
 لا ضمان عليه ولو انفق مسلم حمر مدي بغير اذنه ضمن عذنا وعليه قيمتها
 وقال الشافعي لا ضمان عليه بوجه العلماء **س** سباهي يا خذو عائل
 لمترم رعايا ذمتهم اولان اعشاري رعايا به مركب مقدار معين
 او زره بيع ايدوب رعايا قبول الميثاق كمن بعد زمان ممن طلب
 اول ذمتهم تركه او جوز او لمعين رعايا بيع مرقوم باطله رد يورثه
 مثلن ويركه فادراو لورمي **الحال** او لور لمحت بيعه مجلس عقده
 ممن قبض شرطه رجل على اخوانه ممن من الحصة فباع منه قبل القبض ان
 قبض الثمن في مجلس العقد صحيح البيع لا يكون اقرا قاعين دين يدين
 لانه منهى من بيع جوارر القناوي في اخوانه **كتاب البيوع** زيد مسلم

في السكنا

وعبارة العقد كذا اشترى حمر مدي
 عليه ولا يجره

في السكنا

عمره قبل الذبح برنج صغير ينك دبره كوسه و بعر و يكون شرا
 انك كرسكه زيد بوغز بوب سليم انك كده عمر و عقد في نسخ ايد و عدم قبوله قاده
 اولور **الحال** اولور و بيع الجدد والكوش قبل الذبح لا يجوز ان يزع و لم
 لا يقلب العقد جازا من بيع البرازيه في الفصل الثالث في مسائل تواليح ^{السفر}
 البيع **بوصف** بوغز ينش اكن مسلو في بيع صحيح اولور **الحال** اولور
 اما شترى مخير ذبح شاة ثم باع مسلوها او كرسها صح و بخره تسليم
 و بخير المشتري من بيع البرازيه في الفصل الرابع في نوع من بيع الشئ بالشئ ^{السفر}
زيد عمر و دن اشترى ايد و كى جارية ده عمر و غايب اكن عينيه
 مطلع اولد كده استخدام اتمو صك لكن جارية مرقومه عمر و حاضر اولدين ملك
 او ثوبه نقصان عيب ايد رجع اتمو بوب ملكه تمام ضمن الماخذ و جهر شري
 ندر بيان اولسه **الحال** عدل قنده و ديجت وضع اولنوب بايعه
 رة ايد قاضي قضا اتمك ايد اولور ظهر عيب مبيع الغايب عند القاضي
 فوضه عند عدل فملك كان اي الملاك على المشتري الا اذا قضى بالرد على
 البايع يعني شترى جارية من رجل و غاب البايع فاطلع المشتري على عيب
 الحاربه فرغ الامر الى القاضي و اثبت عنده الشك و العيب فاخذ القاضي
 و وضعها على يدي عدل فماتت في يده و حضر البايع ليس للمشتري ان يترد الثمن
 لان الرد على البايع لم يثبت لكان غيبه فكان الملاك على المشتري قاله الملاك
 قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البايع بل اخذ ما منه
 و وضعها عند عدل اما اذا قضى على البايع بالرد فينبغي ان يملك ما البايع
 و يترد المشتري الثمن لان اقصى في الباب ان هذا قضاء على الغايب
 من غير خصم و لكنه ينفذ في اخذ الردائين عن اصحاب من يبيع الدرع باب ^{السفر}

جواب

خير العيب في الورق الثالث **زيد** عمر و دن برد كرس اشترى ايد كده
 طاش شري داخي بيده بخير ذكر داخل اولور **الحال** اولور جهر اسفله
 نزاع يوق بنا ايد ملكه مركب را علسي داخي قياس او كرس ايد اشترى نا
 اولور و لو اشترى رجا او طاحونه تدخل ماله ما كان ملصقا بالبيت ^{الالة}
 من غير ذكر و الخ اسفل يدخل لانه مركب بابنا و الا على لا يدخل قياس
 لانه مركب بابنا و يدخل استحقاق لان التي اسم بيت فيه جهر بستره
 دارة و الدارة فيه الخ اعلو ولا يدبره من البكرة من المحيط الرخسي باب ^{السفر}
 عند البيع **زيد** عمر و دن اشترى ايد و كى جارية ده عمر و غايب اكن عينيه
 اعلام اتمك جاز اولور **الحال** اولور حتى بعضه لربا يردن عدل ايد
 مردود الشهادة او ماسه قائل او لشرد رجل اراد ان يبيع شيئا فيه
 عيب و هو يعلم بذلك ينبغي له ان يبين العيب ولا يكتس فان باع ولم يبين
 قال بعضهم بصيرة فاسقا مردود الشهادة و العيب انه لا يبيع مردود الشهادة
 لان هذا الصغار من قاضي جان في البيوع في اول فصل في الرد في العيب ^{السفر}
زيد صفقه واحدة ايد بيبك ايد يدعي ابي تو لك برب عيب جهور
 رد انك كده حصه سيلة ايد ريدو يدايه و غير يد مسطورا و لادن مراد من رد
 رجوع ايد **الحال** ثمن يرد بتمتدنية تقسيم او تمتد اولور نه كم مشتري
 بعضي سخي جعفر و عي سكه و من اشترى عشرين بصفقه واحدة و قبض
 احدها و وجد بالاد عيب فانه ياخذها او يدعيها لان الصفقة تم بقبضها
 فيكون تقسيم قبل التام و قد ذكرناه و هذا لان القبض له شبهة بالحقه
 فالتفريق ليس كالتفريق في العقد و لو وجد في المقبوض عيب
 اختلفوا فيه و يروى عن ابى يوسف رحمه الله انه يرد ما منه و الا صح

السفر
 في البيع
 في الرد
 في العيب
 في الصفقة
 في التقسيم
 في القبض
 في التفريق

انما يخرجهما او يردهما لان تمام الصفقة تعلق بقبض المبيع وهو اسم لكل نصار
 كبس المبيع لا تعلق بزمانه باستيفاء الثمن لا بزمانه دون قبض جميعه
 ولو قبضها ثم وجد باحدهما عيبا يردّه خاصة خلافا لفرع وهو يقول فيه تعيق
 الصفقة لا يعي عن ضرر لان العادة جرت بضم الجيد الى الرد في فاشية ما قبل
 القبض وخيار الرؤية والشرا ولما انه تعيق بعد التمام لان بالقبض يتم الصفقة
 في خيار العيب وفي خيار الرؤية والشرا لا يتم به على ما علم ولهم الاستحقاق احدهما
 ليس له ان يرد الاخره المردية في باب خيار العيب **مسألة** زعمه مردود مبيع يرد
 عبدا كمن قبضه بكري وكيله ليكرهه وادون قبضه انكره صكره زيد بكون
 طلب انكره تسليم ادعا ايدوب ضياع ودفعه قول بكره انكره زيد مال
 واصل اوله مثل لكن عبدا كمن قبضه قديم فلهو را بطله مرداد انكره دلست
 فقيس من حكم اوله **مسألة** برينه رجوع او نماز وفي تمام الفاضل الصغرى
 باع عبدا وسلمه وكل رجل باع قبض ثمنه فقال الوكيل قبضه وضاع او دعت
 الى الامر وجد الامر كله فالقول للوكيل مع ميمنه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجد به
 عيبا و رده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه
 لا عقبة بينهما وانما هو ليس في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه قال
 رضى عنه وعرف به اذا صدق الامر الوكيل في الدفع رجع المشتري بعد الرد بالعيب
 بالثمن على الامر دون القابض من مبيع الغيبة في باب احكام الرد بالعيب **مسألة**
 زيد سلم عبدا واشترى او قبضه انكره صكره بكونه بغيره بكونه بغيره
 مردود زيد يائنه انكره اوله ان عيشه واقف اوله قد مره بغيره ردا ايدوب
 مقابلة بغيره ويرد في ثمن اشتراؤه قادر اوله **مسألة** اوله رطل اوله
 عاقدين كما قران اوله مردود مسكه يرد في اشتراؤه بغيره ثم ثم ثم ثم
 بر

مسألة

مسألة

مسألة

عبدا لا يردّه وان رضى به البائع لان في الرد عليك المردود فله ان يردّه لان
 بيع جديد في حق المالك وحرره بذلك المخرج للشرع فاقهره بما جدد في حقه وان صار
 خلافا لبقا الا اذا رضى به البائع لانه يثبت عنده بجيب او لانه يثبت فلو اورد
 والمجوزة فيما يطلب منه الخلافة عيب ويرجع بنقصان العيب في الحالين
 فتعذر الرد وكذا انضرب ان تباعا فخر او تقبضا لم اسلامه وجه المشتري في الرد
 عيبا لا يردّه ويرجع بنقصان مبيع سوع الكرش في باب مبيع الرد **مسألة**
 زيد عود من اشتراؤه انكره صكره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 نقصان عيب ايدوب رجوع انكره صكره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 مردود في مبيع فله ان يردّه او لور ولو اشتري جارية وقبضها واعتقها ثم وجد
 ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بغير ذلك طلاقا بانها كان
 لبائع ان يردّه من ماله اي ليس من النقصان من فاني فان في المبيع في فصل ما يرجع
 بنقصان العيب في الورق ان **مسألة** به بون اوله انكره بغيره اوله
 دينه اجدون دفع ثمنه انكره صكره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 اوله مردود اذا قضى اجدون ما عليه لا يرجع الدين على القول ذكره **مسألة**
 في ماله من المبيع بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 ثمنه بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 حتى ان في البيع الفاسد بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره بكونه بغيره
 على البائع ردة عين ما قبض اذا انقضى البيع بينهما ولا يتعيب فيما ينقص بعد العيب
 وفي ثمنه الفاضل والعرف لعدم القبض في ب الصنف واوله ب الصنف
 انه يتعيب وهو الصحيح من انتمه في ب الصنف في فصل ما ل الصنف **مسألة**
 مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

زيد عرو و بر جاريه امته المذكوره مكره عروايله عبي واردر ديوغمايه ايدوب
 بعده خصوصي نجو ايام ترك ايجش اكن بيه خصوصت ايدكره عرو و عروم سن عبي
 عالم اوجش اكن نجو بوقدر زمان امك ايلك ديكره زيد كوره يم زائل اولوكي
 ديو طوتم ديسه زيدك بوقدر او توري خصوصت تركي مشرعا عبي
 رضا اولوركي **الحوا** اولماز رجل امته جاريه و قبضتها و خالص البايح
 في عيب الجاريه ثم ترك الخصومة اياها ثم خاضه فقال له البايح لم امسكتها
 طول المدة بعد ما طلعت على عيب فقال المشتري انما امسكتها
 لانظر انه مال يزدول العيب ام لا قال الشيخ الامام هذا ترك الخصومة لهذا
 لا يكون رفا بالعيب و له ان يرد بها على بايها مرقاضان في كتاب
 البيوع في باب الحب رافى في فصل في البيوع في الورق الثاني تخفيف
زيد و لاله بيج ايله ديو و بيلان اسبابي زيد مثل مؤجل ايله بيج اكن
 ياتشدن هاجنه ايقس و يردوب بعده مشترين الدوعى كندونك
 او ملق اورنه اكن مشري مخلص اولوب مال ميارع ملك ادمق لازم
 كلكره زيد بيباع اسباب هاجنه و يردوكي ايقس سى طلب ايدوب
 المنه مشرعا فاكرا اولوركي **الحوا** فاكرا اولور بيباع عنده
 و دايح اناس و بيايعهم امروه بيوغما فبا عبا ثمن مؤجل دستم
 المبيع الى المشتري و عجل الثمن لا يرباب الاموال من مال نفسه بياخذ الثمن
 بعده ذلك ثم المشتري يكون له فافلس المشتري قبل اداء الثمن و توى ما عليه
 كان للبيوع ان يستر من اصحاب الاموال ما عجل لهم من مال نفسه
 لانه انما اعطاهم بشرط ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم الشرط كان له ان يستر
 البعير مرقاضان في كتاب البيوع في فصل في تفوات الوكيل **الحوا** عروش
 اذنه

فرقه اكن زيد عروان بيبك عروش استعاضا ايدوب سكتا حقيقه
 ادا ايله بيبك عرو اول زمانه من فرقه خوجله م ايدوب حالا سكتا ايدوب
 ديدوب بيش بوز عروايله عفتش فاكرا اولوركي **الحوا** اولماز مثل اذ
 لازم اولور و ذكر في المسوقا في مسئلة الاستعاضا من و بولغت او رخصت
 فعليه رة المشل بالاعتاق م رجع الف و في كتاب البيوع في فصل في مسائل
 القرض **زيد** عروه بيش بيبك اذ ذكر قول برون اوج بيبك ايقس ايدوب
 عروش زيد فاق ايدوب قول قبض ايميدوب زيد ينده اكن فوت اولور
 عرودم سكتا بيبك قبل القبض فوت اولور قبض و يرد يلك فاكرا اولوركي
الحوا ثمن ساقط اولور و يردوكي ثمن الما فاكرا اولور قبض اولوركي
 فقوله برون عروه بيش بيبك ايدوب بيش برون و كذلك لا يبيع بالاعيان
 المتضمنه بغير ما كالمبيع في باب البيوع لان الضمان ليس واجب فاذا اهلك
 العين لم يقض البايح شيئا كلف يسقط الثمن و يرد حق البايح فلا يصح
 البعير مرقاضان في كتاب البيوع في كتاب البيوع في باب ما يجوز ان يرد
زيد زيد عروان امته ايدوب كي قول قبض القبط فاكرا ايدوب زيد
 مشرعا بيبك ايدوب و يردوكي ثمن المنه فاكرا اولوركي **الحوا**
 فاكرا بيبك ايدوب فاكرا اولور زيد مرتين اذ نزل من امته ايدوب
 اكن غير در اوقات امته صبر حتى يهلك الراهن البعير اذ البعير على
 مشر ف الزوال وان ساق رجع الامر الى القاض و القاض الى البايح لغوات
 القدره على التسليم و ولاية العتق الى القاض لا اليه و صار كذا ابو العبد
 امته قبل القبض فانه غير امته ايدوب اذ فاكرا ايدوب في كتاب البيوع في باب القرض
 في البيوع كذا في عروا **زيد** بيبك فاق ايدوب الدوعى عبي باينه كسب

ايمش كن ردانكده باج كس داني طلبه قار اولور **الحا** اولور
 و نقت در قاض خليه اشترى عيدا عطا قاسم فقبطه و كسب عنده
 ثم ردة رد الكسب مع لان دفع الباج لم يقطع من الاصل و ملك الرتبة وقت
 حدوث الكسب فيكون الكسب عند ردة الاصل من جميع النعماء و في البسوع فصل
 في مسائل البيع الثاني **س** زيد عرده مع ابلك قولي كرك
 ابح اولي كس نقاشي انه كل من صكره زيد بعد الاخذ و كس ادعا
 ايوب عر قسله او كس ادعا ايوب جانيه من مينه داني فانت
 او منة فني جانيك اولي و **الحا** زيدك اولي و رجل باع عبدا
 على من رجل و نقاشي انه كان آتيا فقات الباج بعتك في الباقه و قال المشتري
 بعتي بعد ما اخذته كان القول قول من يدعي الحق و كذا البسوع في خلاصة
 انه اشترى عبدا ماصرا خلا و قال الباج للبل بيعته حين كان فخر كان القول
 قول من يدعي الحق و ان اقاما البينة كانت الشهادة على بيع العبد بعد
 الاخذ و على بيع الحر بعد ماصرا خلا و كذا في البسوع قاض في قبيل
 فصل باج الوقوف **س** زيد عرودك جارية سن اشترى انكده و قلته
 في قيمت كوپه اس و او زروده اغرها لا قفت نرس ابلك تسليم اوله و غن
 عرودك و ب سكت اولش ايكن بعد عرودن جارية بيع ايد و **س**
 حقه من بيع اقدم ايس و بود عوي ايس استرداد اولور **س**
الحا او نماز بونه و ان سكوت اترادن عدا و نده و في ظلي بونه
 مصلو و رالت باع جارية و عليها حتى و قرط و لم يشترط
 ذلك للمشتري لكن سلم المشتري الجارية و ذهب بها و الباج
 سكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحلي لها كذا في الظلي بونه و البسوع
 و الظلي

و انظر في الف الف الاول قبيل الف الثاني ثلث و روق في القادة ان يمش
 لا ينسب فكل الى سكت قول **س** زيد عرودن اشترى و كس جارية من
 يندی يني اول كون بهايه كسب ارته مي عردي او لعين كذا بن فسح ايدو
 بلا استبراء يندی تصرف ايس تصرف في زينه حلال اولور **الحا** اولور
 اما كذا يني حانده حيف كورس اول حيف كفايت ايد و صاقت الدندن صكره
 و في قبض اقدم باج العدة ايكن حيف كورس اول حيف كفايت ايد و كذا
 قبض ايد كن صكره استبراء لازم در ابو السعد **س** زيد اشترى ايد و كس
 جارية يني كذا بته كسوب بعده جارية عاجزه يم ديوفح انكده زيد استبراء
 خلاصه لاس حيد سلك اصلي و اريد **الحا** و او و و كذا كاتب
 امه ثم عرنت و ارتهت عن الاسلام ثم اسكت او زوجها و طلقها الزوج
 قبل الدخول فلا استبراء عليه من تحريم الفقه في كتاب البسوع في باب
 الاستبراء و ان كانت ان يكاتبها ثم يامر بافاذا عرنت نفسها صارت ثمة و لا استبراء
 عليه لانه سقط بالكتابة و ان سقط لا يعود و هذا الدجالين باسلا طين و الا
 من جامع الفنا و في فتاوى من بوره مرحوم ابو السعد اخذت كس كور كس يني
 بر دني و بر كده نقول شمع او ننه قاضي حانده و اما ر فانه داني او ينجي بونكده
 انما و صايت مفره اولدي و لو اوقت الجارية المسكنة الى دار الحب
 ثم اخذت الى دار الاسلام بجنينة او شر او فاخته بالمولي قال ابو حنيفة
 لا يجب عليه الاستبراء و قال صاحباه يجب هذا الذي ذكرناه اذا خرجت
 عن ملك المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج عن ملكه و كسها خرجت منه يده
 ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء و صورة ذلك اذا كاتب امه ثم عرنت و ردت
 في الرق لا يبرم الاستبراء اما ماض خان في آخر البسوع في باب الاستبراء

في السور تجريد في الفصول الكما

اوقت جارية اسم

فباع الجاز بكثر ما سحر جاز ببيع من قاضيان في كتاب البيوع في فصل
فيما يخرج من الضمان ولا يبيع حاكم لقوله عليه السلام لا تسروا فان الله سول للمع
القابض الباطن الرارقي الا اذا تعدى الارباب اي ارباب الطعام عن القيمة
تعد بافتش بان بيع فقير ابانة وسو شري تحسين وغير الحاكم عن صيانة
حقوق المسلمين الا بالتعريف بشورة اهل الرأي والظر فاذا فعل فعدي
رجل عن ذلك فباعه ثمن فوق اجازة القاضي يعني للحاكم ان لا يحل لعقوبة
اذا رفع اليه هذا الامر ولا بالتعريف بل بغيره فان بيع ما فصل عن عقوبة فوته وفوت
اليه على اجازة السعة ونهاه عن الاحتكار ويعظه ويرجعه عنه فان رفع اليه
ثمنيا ففعل كذلك وهذا وان رفع اليه ثالثا حبه وعزوه حتى
يتمتع عنه ويترك الضرر عن الناس ولا يبيع الا اذا ابوا ان يبعوا الا بعض
فاحس ضعف القيمة ومن باع منهم با قدره الحاكم صحح وقالوا ان كان يخاف
اذا انقض ان يضره الامام لا يحل للمشتري ذلك واجله فيه ان يقول
له يعني بما يجب في ما يثني بانه يحل ولو اصطاح اهل بلدة على سعر الحنكر
واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم حنكرا بدينار
فاعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه
بالنقصان اذا عرف ولو خاف الامام على اهل مصر المصلح اخذ الطعام
من الحنكرين وفوفه فاذا وجد وارده وامنه من الغاية للوقاية في اف
كتا الامية **مسألة** بدار اولان قوله غلام باره ايدوكي بلدة وكي
عمره ببيع جائز اولور في **جواب** عمره انك لم تعصيت ابده حكمي معلوم اليه
جائز اولاز مكره ودر زير معصيته اعانته ولو اطاع معصيت عظمى ايدوكي
نص قرآن عظيم اليه ثابت اوله وغذ ان ما عدا رسول كرم عليه السلام
ان اخوف

ان اخوف ما اخاف على امتي على قوم لوط ويوسف وشركت اصوله قياسه
مثال كوتور وكري قياس اوله ده موافقة رد بلكه رد بلكه ببيع الارز
من فاسق يعلم ان يعصى به لانه اعانة على المعصية من قاضيان في كتاب
البيوع في فصل فيما يخرج من الضمان في بيع الفاسد **مسألة** بركنه قول
يا جارية اشتري ابدا كده رقة انقاد لري سيدن اشتراؤكش ايكن بعدة حرة
دعوا حسن اثبات ايدوب حكم اوليجي شرعا فانه كدن حكم اولور **جواب**
قول السني بده كنه شكره اوليجي شوندن حال وكل بايع حاضر اولابا فاسد
اولا غيبت معروفة ايدوب غيبت منقطعة ايدوب اولوب قده ايدوكي
نامعلوم اولالا كرا حاضر با حود غيبت معروفة ايدوب غائب اليه بعدة شي يوقى
منقطعة ايدوب اليه شري عبده عبد بايعه رجوع ايدوب قال ومن اشترى عبدا
فاذا اسوحر رجل مال لاخر اشترى فاني عبدا فاشتراه فاذا اسوحر فلا يجاوز امان ان يكون
البائع حاضر او غائبا غيبة معروفة واما ان يكون غيبة منقطعة لا يدري ابره
فان كان الاول فليس له على العبد شي وان كان الثاني رجع المشتري
على العبد والعبد على البائع وان لم يقبل اشترى او قال ذلك ولم يقبل اشترى
على العبد شي في قولهم من الغيبة في كتاب البيوع في باب الاستحقاق **مسألة**
زيمرو دن اشترى ايدوكي سندي عمره ملكي اولوب مستحق وار ايدوكي عالم
ايكن اشترى ايدوكي شكره مستحق دعوى ايدوب يدندن الحج عمره دفع الله
نمى رجوعه قادر اولور في **جواب** اولور استحقاقه علم صحت رجوعه منع
ايمن العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا اشترى ثوبا من رجل يعلم
انه ليس ملكه بل غيره فبعده استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري
برجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالاستحقاق صحة رجوعه الا في قولهم في كتاب البيوع

79

السر

السر

في باب الاستحقاق في الورق الاول **مسألة** زيد عروه بيع المذكي طوارى
 قبضه قابل بركه كورش اكين عمرو قبض المذكي زيد يانده طوارى بها اوله
 فقبضه **در الحاشية** عروه در اذا اخلى البائع بين البيع وبين المشتري كيب
 بملك المشتري من قبضه بغير اشتري فابها للبيع حتى لو ملك قبل ان يقبضه
 حقيقة بملك عليه من فاضحان في كتاب البيوع في باب قبض البيع **مسألة**
 بيع بات المذكي وفاد عروا سنده قول فقتك ولو رو بينه كيد وشر **الحاشية**
 قول بيع بات ادعا او كد ربيع وفاد عجب سنده وشر وان ادعى احد هما بيع الوفاء
 والاخر بيعا بائنا كان القول قول من ادعى البيع البات والبيته الوفاء لان بيع
 الوفاء اما ان يعتبر رهننا كما قال البعض او بعا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر
 بعا فاسدا كان القول قول من يدعى الصحة وان اعتبر رهننا كانت البيته بينه البيع
 الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول
 من نكر البيع من فاضحان قيل فصل في البيع الموقوف **مسألة** زيد عروه بيع ابد
 اوين بر زمانه صكوه در دولدن حكم اخراج ابد وبيع رهن وبردوم
 و بود عروا ابد بعد زمان بيع وفا ابدوم و بود عروا ابد استماع اولو **الحاشية** اهل علم
 ابد اولما ز رهنه بيع وفا في فروق الترخوا من ابد اولو رهنه عادله سي او ينجي
 ابو استود دكر الجواب **مسألة** بينه سندن بيع الوفاء بينه سي اولي در بيع بينه سي
 بينه سندن اولي در ابو السعد و احمد ادعى المشتري بعا بائنا البائع بيع الوفاء فالبائع
 وان اقاما البيته فالبيته له في الوفاء بينه العادى والبيع اولي من الرهن لانه عطفان
 الكه صوف ومعنى والرهن لانيته الاعن الملاك معنى لاصوف فكان البيع
 اولي فكذا البيته بشرط العوض من الهدية في كتاب الدعوى
 في باب ما يدعيه الرجلان **مسألة** زيد عروه ودين اشتري المذكي

مسألة

فصل في أحكام البيع
مسألة

مسألة
در البيعة المذكية
در الرهن

مسألة

ب

بكره وعا شاعل قوم لوط ايدر جقدن عيب عد اولنوب رد اولنور
الحاشية مجنا و برسه اولنور ايه اولكاسنه دلالت المذكيون اجان المذكيون
 اولما ز ولو وجد العبد جعل عمل قوم لوط ان باجر لا يرد وان مجنا يرد لانه دليل
 بخلاف الجارية اذا كانت زانية حيث يرد مطلقا لانه يخل بالفرش **مسألة** في كتاب البيوع
 في كتاب البيوع قبيل الفصل السابع في اختيارات **مسألة** قولن داغ او ينجي عيب
 عد اولنوب رد اولنور **الحاشية** اولنور والكي عيب لانه من الداء
 الا ان يكون ستمه كافي الدواب **الحاشية** في كتاب البيوع في الفصل السابع
 في النوع الثالث قبيل النوع الرابع **مسألة** دعيت اولان زيد باع عن جد
 تصرف ايدوب الكوب ويوجب سباسبه عشرين او ايدر كن سلطان قدن
 حق فراري ايجون بر مقدار اربعة الوب اختاري ايله فراغت ابد كباغ
 و باع اولنور شروع اولور في **الحاشية** تصرف شرعيا مطلقا في **مسألة**
 اما ملك شرعيا و اخل اولاسي مراد ايله عاليل عليه بركه شرع اولنوب
 بهاسي خربة عامه به سلم اولند قدن صكوه مشردين اشتري اولنور كركان
 اراد السلطان ان ياخذ الارض لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري
 من فاضحان في كتاب البيوع في باب البيع الفاسد في الورق الثاني **مسألة**
 زيد عروه بيع المذكي عبدك اباي عادي اولد وعي مفر او ينجي عروقه ابا
 واقع اولاد من زيد مفر او ينجي رده فاد اولور في ما خود اباي واقع اولو
 قبل العود من طلبه فاد اولور في **الحاشية** اولما ز واما شرط معاودة العبد عند
 المشتري لان الله تعالى فاد ر على ان الله تلك الالفه فلا بد من المعاودة من
 شرح الجمع لاسي كتاب البيوع في فصل في خيار العيب
 وذكر في الفوائد البر ما يشترط ليس للمشتري ان يطالب البائع بالثمن

مسألة
في الفصل السابع

مسألة

فلاخو فان

مسألة

في فصل في الاحراز عن الربو **مسألة** زید عمره سبک اقبه ببيع المذکور
 ثمنه طوئة برمناع دفع ایدوب بعده دارة مستحق جفلة منه عمره سبک اقبه
 طلب ایدکده زید مناع طوری بوزن اول اولدی دیوتا عنی و بوزن
 قاده اولور می **الحاق** اولان عقدانی باقیدریکی و برور و عز و استقام
 شفعه ده مصر حد راوشی ای الدار بین قال کالف مثلاً و دفع ثوباً و ثمنه
 عشرة برای بقایه الثمن فالشفعة بالنسبة لانه عقد اخو و الثمن هو العوض
 عن الدار و هذه حيلة نعم الشركة و الجوار فیستقر المثل الذي قيمته ثلث و علی
 عن الالف ثوباً و ثمنه عشرة لكن المثل اذا استحق يرجع المشتري علی البایع
 بالالف لبقاء العقد انما یقتصر البایع علی الدرر و العز فی کتاب الشفعة **مسألة**
 فی باب ما یكون من **مسألة** زید اولاد صفاریک انما لیدن اتعال ایدین عقار
 ببع اندکدن صکره اولاد بالعلز اولد قلنده بابا لریک ببع لرین نقض ایدوب
 عقار لرین الماعه قاده اولور می **الحاق** بابا لری عند الناس محو و یستور
 احوال و لو ببعده عنی اولان یحیی مطلقاً قاده اولان لری کرافاسی ایه
 ببعده یخیرت اولان یحیی قاده اولور لری جلیع عقار او وضعه لولده الصغیر
 بمثل القیمة او یعین سیر قالوا ان کان الاب محو و اخذ انکس او سورا جاز
 ببعه و لا یكون للولد ان یبطل ذلک البیع بعد البلوغ و لكن یطلب الثمن عن والد
 فان قال الاب ضاع الثمن او انقفت علیک و ذاک لشفعة مثله فی تلك الدة
 یقبل قوله وان کان الاب فاسقاً لا یجوز بعه و لا ابن ان یفرض بعه ادا
 بلغ الا ان یكون البیع خیر للصغیر لان الاب اذا کان محو و او سورا کان
 ظاهر انه مباشرة البیع علی وجه الخیر بخلاف اذا کان فاسقاً یسوق فاسقاً
 فی باب ببع غیر المالك **مسألة** زید عمره سبک طوئة می اولان جاریه سن
 اوز

اذنی یوق ایکن نواح اندکدن صکره قبل الاجازة عمره وفات اندکده اولی
 بکر لجازنی الیه نواح می **الحاق** اولور کرجه کیم ملک موقوف ملک بات
 طاری اولی حق موقوف باطل اولور لری بوضوئده بصفه ملک بات طاری
 اولاد و غی ظاهر و رو به السبب ان الملك بات اذا طرئی عن الموقوف
 و هو ملک المشتري و الفضولی یبطل للموقوف و لهذا الوتر و جبت انه و طرئی
 سولاً بغير اذنه فوات قبل الاجازة می توقف النواح الی اجازة الوارث
 لانه لم یطرح ملک بات لوارث فی البیع لیبطل و هذا یوجب تعقید الوارث بكونه
 من الاولاد بخلاف فی غیرهم ابراهیم فی البیع الفضولی و لو ملک المالك لابنفة باجازه
 الوارث فی الفصل ای فیما کان الثمن و نیباً او عرضاً لانه لو وقف علی اجازة الوارث
 نفسه و لا یجوز باجازه غيره و استشكل بما اذا تروجت انه لرجل قد طلبها بغير اذنه
 فوات المثل قبل الاجازة و ورثها ابنه فان النواح لو وقف اجازة الابن فان اجاز
 مع و الا فلا فیهذه تفویض و موقوف علیها علی اجازة الوارث واجب بان یعم
 انه وقف بطریان المثل ایات علی المثل الموقوف لانه یبطل و هذا لیس لوارث
 حل بات مکرهنا قیام مقام الوارث حتی لو لم یکن موطوء و الاب یبطل لخاصة الموقوف
مسألة زید عمره دارنی ببع ایدکدن صکره عمره ایدکدن صکره زید و دار
 ببع ایدکدن صکره عمره و طلب ایه المنة قاده اولور می **الحاق** اولان نواح و دار
 غیره جود فسخره و فی اخره رجل باع داره رجل فانکر المشتري الشراء
 فباعه آخر جاز لان جود ما عدا النواح فسخ م جمیع الف و می آخره کما یبوع و یصلح ما عدا النواح
مسألة ثراء فاسق لیدن ان یسک کل حلال اولور می **الحاق** کل حلال اولان
 اما کل اولد قد صکره حرام کل لیدر و فی دینکر ایدوکی تحقیق او نکر
 و اذا عرف ان سبب الثمن او يرجع الی البیع کان البیع فاسقاً و نفس علی الفی فی النواح

می السکر عنه سراج
 و در الاجازة فی الوارث
 الی الدار تحت

الضحية ونقص على ان لا اكله وقد قبضه لا ياكل ان اكله لانه اكل ملك
نفسه الا انه ان لم يترك ما امر به من الكيل فكان هذا الكلام صلا في سائر المبيعات
بيعا فاسدا اذا قبضها فملكها ثم اكلها وتقدم انه لا ياكل اكل ما اشتراه شرعا
فاسدا وهذا ينبغي ان ليس كل ما لا ياكل اكله اذا اكله ان يقال فيه اكل حراما
من اكله في باب المراكمة في فصل قوله وفي المراكمة في الورق الثاني في ثبوت
في شرح قول المداية وفي المراكمة في فصل قوله ولا معتبر بكيال السباع
سنة زيد بربا كيري عمده مع اليدوب عمدا كيري قبض اياه من غائب اليك
مستحق جوب اثبات اهلك استدكده مستحق حاضر وكل اكل اكل استماع
اول نورى **الحال** او نماز ما دام كمشري حاضر اوليس وفي المبيع قبل
قبضه لا تسمح بنية المستحق بالم كغير السباع والمشتري اذا ملك المشتري
والسيد للسباع فتبطلها البنية فصارت كحوى الرمس وبعد قبضه
شتر كالمشتري لا السباع والاخذ بالشفعة نظرا لاحتحاق كذا وفي قتل
للمشتري ولاية الدعوى على السباع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب
والمشتري غاصب الغاصب وان لم يكن العين في يده لانه يدعى الفعل
وقامه في آخر الفصل ويأتي جنبه في فصل شتر الطامحة الدعوى من خارج
الفصلين في الفصل الثالث في الورق الاول وفي قوله وقال ذو النعمه
من فدان وكان ملكي وهو مجوس فايدى ثمنه وبرس لا يبيع لانه اقر بائنه كان
ملك فدان فقم فلا يملكه اذ اوج نفسه من ان يكون خصما ثم اتم الفصل بذكر
سنة زيد عمدا بربا كيري اشتري اليدوب آخيره كنه كنه برك استحقاق
اثبات اليدوب حكم اوله قدره صكوه زيد عمده ثمن ايله رجوعه ملكه كنه
عمدا شراجه باخو وكره ان اشترا سن او عايدوب بنية اقامت ايله كنه

بيد
بالسعر
الاولى
مكتبة
بائع ايله
مستحق
حضره
وصح الدعوى على القاص

شراجه حاضر وكل اكل زيد بربا كيري اشترا سن او عايدوب **الحال** اول نور
المشتري عايدوب بنية اراد الرجوع ثمنه فبرس بايعه على شراجه او على ثمنه
من المشتري بيع او نحوه لا يشترط حفره المشتري لسماع البينة من في فصل
من يصير خصما لغيره من جامع الفصولين في الفصل السادس عشر في الورق
ان في ثبوت ولو استحق المبيع من به المشتري بملك مطلق ورجع المشتري على بايعه
بالش فبرس بايع على الشراجه او على مود اليه من جهة المشتري بيع او نحوه
وان الحكم للمشتري باطل وليس كسما الرجوع على من قبض بنية البينة بغيره
المشتري اختلف فيه ما شراجه ومشترا حفره كمواد لا شراجه كمواد كذا فقط
وفي نجم المختار ان حفره شرط ولا نصيب القاص من المشتري لسماع هذه البينة
يدفع سجدة الى المشتري حتى يبرأ المبيع من المشتري لم يجر **فصل** قال الغنى شراجه بان
هذه البينة تقبل بغيره المشتري وان في **سنة** انها لا تقبل وكنت اكل كالمشتري
انبا على كذا دون التينة فلا قبل على قول **سنة** الاخر بشرط حفره المشتري
وعلى قياس قول **سنة** الاول لا يشترط حفره وهذا القول ظاهر واستشبه
من جامع الفصولين في الفصل الثالث في الورق الثاني في ثبوت **سنة** زيد بربا كيري
نه دونه اهلك كنه كنه عقد صحيح او كنه الدون حلال او لا **الحال** مستحق شرط
يد يد جنسي بيان او نقي كرك بغدادى كني ارب كني نوعي بيان او نقي كرك
صولي بربا كيري صون بربا كيري صفتي بيان او نقي كرك كرك كرك كرك كرك
كني معادى افي بيان او نقي كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك
معلوم او لا زمان دافي بيان او نقي كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك
الكل او كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك كرك
معدارى بربا كيري شرط مطلق بعبده كني كني كني كني كني كني كني كني كني كني كني

استحق داره
الرجوع
سنة
سنة
سنة

مسلم فيه كذا في حق من لم يثبت له حكم في مكان واحد معلوم كرك
 ورأس مال مفارقت ابدان بولم يثبت له قبض او لم يثبت بقا منكم شرط
 كذا في الهدية وغرها وشرط صحة بيان الجنس كبر وشعبه والنوع كسقية
 ونخبة والصفة كجدة وردى والقدر كحوله الكيل لا ينقص ولا ينسب
 والاجل واقلة شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر يوم وقد رآه
 في الكيل والوزن والعدد في معنى بشرط بيان قدر رأس المال وان كان في الية
 العقد على مقداره كالكيل والوزن والمعدود المقارب كالجوز والبعض وقال
 لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بكتابة حتى لو قال لغيره ائمت اليك كذا البتة في كذا
 من الزعفران ولم يرد قدر البتة لا يصح عنده وعند ما يصح واجمع ان رأس المال
 اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالكتابة ومكان ايقاعه كالحلوة مؤنة والاشي
 وان لم يكن مؤنة فيؤن في حيث شاء وهو الاصح لان الامكن كل سوا ولا وجوب
 في الحال كذا في النسيئة الموقلة بان يبيع عبدا حاضرا بغير موصوف
 الى اجل حيث يشترط بيان مكان ايقاعه والقيمة بان اقتصد دارا
 وشرط احدهما على صاحبه شيئا له حمل ومؤنة كزيادة غرس او بناء
 في نصيب بشرط بيان مكان الايقاع والاجاب ان استأجر دارا
 او دابة بالحملة مؤنة دين في الذمة بشرط ان كان الايقاع وشرط
 بقاها اي بقا صحة السلم قبض رأس المال قبل الاقرا في فانه
 ينقض صحيح ثم يبطل لاعتق قبضه في الدرر والنور في كتاب البيوع في باب
 السلم كتاب البيوع يحتاج الى معرفة شرط صحة السلم
 ونقصه وركنه وشرطه واحكامه اما شرطه فانه السلم مشروع
 استمنا لانه عليه سلام مني عن بيع ما ليس عندك من ثمنه

في السلم
 ولا يجوز السلم عند ان حلف الا ببيع
 في العقد جالس معلوم كقوله
 او شجرة او ثمر او نوع معلوم كقوله
 سقية او نخبة وصفة معلومة كقوله
 جنة او ردي ومقدار معلوم كقوله
 كذا كذا كذا او كذا او كذا
 واجل معلوم والاصل فيه ما روي
 والصفة ما يتحقق العقد على مقداره
 اذا كان ما يتحقق العقد على مقداره
 كالكيل والوزن والمعدود وشمسة
 المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له حمل
 ومؤنة

الصلح

الخ واما تفسيره فالسلم لغة وشريعة عقد يثبت به الملك في الشئ عاجلا وفي الثمن
 آجلا ثم سماه اسلاما وسلفا لان اقل ما فيه من ثمنه رأس المال حاله وانما
 ان يقول لا فاسلمت اليك عشرة دراهم في كرسنة او اسلفت ويقول
 الاخر قبلت وينتقل السلم بلفظة البيع في رواية الحسن وهو الاصح
 الخ واما شرطان فاحدهما ان يكون معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر
 اما الثاني في رأس المال احدهما ان يكون معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر
 بمعيارة في الكيل والوزن عند الي حنيفة وسفيان الثوري ومالك بن
 النخعي وعندهما به البس بشرط ان كان معينا لانه صار معلوما بالكتابة
 لانه المنع اسباب الاعلام الخ والثاني ان يكون الدراهم والدينار متقنة بشرط
 صحة السلم عند الي حنيفة وعندهما ليس بشرط لان عنده ترك الانتقاد ويجوز
 الي السلم الخ والثاني ان يكون رأس المال متكاملا في مجلس العقد بشرط الجواز
 الخ واما الثالث الا التي في السلم فيه احد ما اعلم المسلم فيه بيان حبه كقوله
 حنطة او شعير او نوعة كقوله سقية سهلية او جبلية وصفة كقوله جيدة
 او رديّة او وسط ومقداره كقوله انة كرا او قنبر لان الجمالة المتفضية
 الى المتارعة لا ترفع اليها وانما في الجمع البديلين احد وصفه بالفضل
 وهو القدر او الجنس كالسلم النوب الدردي في الدرود او اسلام
 المكيلات في المكيلات كالحنطة في الشعير او الموزونات في الموزونات
 نحو الحميرة في الرصاص او بيع المكيل في الموزون بحنيفة يكيل او موزون
 موصوف في الذمة دينارا لانه حله لا يجوز وهذا الا في الاثان فانه يجوز
 اسلاما في الموزونات كما جاز ان يثبت ان يكون السلم فيه ما يتبين بالتعيين في لا يجوز
 السلم في الدراهم والدينار لانهما قاط لا يكونان بيعا بل خلفا لهما والمسلم فيه

مطرد

زيد عمرو بن قيس اشترى ابنة بكر اجنبي فولد رآل ديمك
 الدفن صكره قول من الاصل جقدته زيد منور ايمن بكره ثمن
 ابيه رجوع فذكره لورم **الحا** اولما ذكر في باب الاستحقاق
 من الجامع الصغير رجل اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد لشره
 اشترى فاني عبده فان كان الباي لا يدرى ان هو يرجع المشتري على العبد
 ثم يرجع العبد هو على بايه ولو قال اجنبي اشترى فانه عبده والمسئلة
 بحال لا يرجع على الاجنبي بحال من الهامية في الحاشية عشر
 يند زيد بن برننه اشترى ابنة بكره اختلاف واقع اولوب يند بن
 زوج عمرو ايكون رسالت طريق ابنة الدم وارثني انن ال ديسه زيد بن
 بيع انتم ديوب انفس يند دن طلب ايمه شرعا قول فقيدك
 وبينه كيمه دوشتر **الحا** قول يند كيمه بينه زنده دوشتر اخرا اشترت
 من رجل شيئا ثم اختلفت المرأة كنت رسول زوجي ايكن كان البيع
 على وجه الرسا لا ليس المن على وقال الباي لا بل بعته منك ولي عليك
 المن كان القول في ذلك قول المرأة وابينة للبايع من فاق في البيوع
 قبيل فصل الاستبراء **زيد** ينيك حاكم الشرع فتر من غير فخر
 بيع ايوب اشترى ابنة عمرو بن ارحا ايدوب بعده زيد بايع اولوب
 الدقه عمرو بنانك قيمان كيدن طلب ايمه **الحا** بيع كيمه دن طلب
 ايمه من فني خمس مائل لا يرجع بغيره الباء عند الاستحقاق احد ما السفه
 وهي ما ذكرنا والثانية القسمة وهي ما اذا اتسما والاضفين وبني كل
 في نصيب ثم استحققت الدار لم يرجع احدهما على الآخر بقية الباء
 وان لثة الجارية الماسورة اذا اشترى رجل من اهل الحرب

ثم جاد المالك القديم واخذها من يده واسترد باقم استحقاقا رجل لم يرجع بقية الولد
 على الذي اخذ من يده والاربعة الاب اذا وطئ جارية ابنة فعلق منه ثم
 استحقاقا رجل لم يرجع بقية الولد على الابن لانه اخذها منه جبراً بغير اختياره
 فلم يصح الماخوذ منه غاراً ملتمسا للسلامة وحقا من روى ابن رستم عن محمد
 قاضي باع دار البيتم في ساي الفابانية فبني فيمما المشتري ثم ادرك الصغير
 فانه يرد البيع ولا يرجع المشتري بقية البناء على احد من محيط السر خسي
 في كتاب الاستحقاق في الورق الاول **زيد** قوله وجارية ده لكاح
 عيب عدو لنور في **الحا** اولنور الكناح عيب في الرجل والمرأة جميعاً
 في باب السبايا من اهل الحرب من الزناوات وفي شرح القدوري الزوج
 للجارية عيب والزوج للعبدة عيب وعدة الجارية عن الطلاق الرجعي
 عيب وعن الباي لا من النعمة في البيوع في فصل ما يلعب
زيد اشترى ابنة بكره من رجل اشترى من رجل اشترى من رجل اشترى
 انك بولد قد رقه فادد اولور من **الحا** اولور جامع ديوب بيع اولور ايب
 تمة الفتاوى مصر حرد رجل اشترى مصحفاً على انه جامع فاذا فيه
 او آيات ان ساقطة كان له ان يرد من بيع قاضيه ان في فصل
 في الجواب في الورق الثاني وفي المستقل اذا اشترى مصحفاً فوجد في حرد
 سقطاً او اشترى على انه منقوط بالنجو فوجد في نقطة سقطاً فخذ
 يرد به واما اشترى مصحفاً على انه جامع فاذا فيه آيات ان ساقطان
 فخذ عيب يرد به من تمة الفتاوى في فصل ما يلعب **زيد**
زيد وعمره بكره يكون بيبك فمشتاع ومشتري جفان وارايكن
 عمره بكره من حصص تقاضى ابنة بكره زيد عمره من حصص كميل اول

شرعا كذا قال من قهره او كرهه **الجواب** او لما ذكرنا ان الدين على رجل
 فكفل احداهما لصاحبه حصته لم يجز لانه تعذر صحيح الكفالة **نفسه**
 لان سنة الدين قبل قبضه لا يتصور وتعذر صحيحها بنصف شائع لانه يصير
 كفيلا لنفسه لا متى قبض نصف الدين كان للكفول ان يأخذ من ذلك نصف
 لان المقبوض من دين مشترك يقع مشتركا ومتى قبض نصف ما قضى انقص
 من اصل فيما قبض لان الواحد لا يصح ان يكون قاضيا ومقبضا
 فصار كانه لم يقض الا ما بقى في الكفول فيكون نصف ما بقى فيه ايضا
 لانه من دين مشترك ثم هكذا الى الجوز الذي لا يتجزى ولا يتصور ذلك
 في الاوصاف متى حلت الكفالة في نصف شائع صار كفيلا لنفسه فلا يصح
 من كفالة محيط السرخسي في باب ما يجوز به الكفالة في فصل يجوز الكفالة بغير دين
 وقد انت **مسألة** زيدك عبد ملوكي اولادك عمره زيدك بكرة دينه زيدك
 اذن ابيد كفيلا او لم يصح **الجواب** اولادك وزيدك دين اولادك
 صحيح بعد التقى الذنب مولاك رجمه داخل فادرك اولادك وكفيل
 المملوك مولى باذنه يجوز ولو اداهوا فيه في البيت ما نزل نظر صاحب
 وعزاه الى المبسوط فاكتب على البيت ان ربه موب وقد ذكره في باب الكفالة
 عن الصبيان والمملوك صورة الاولى لو كفل المملوك مولاه بامره
 وهذا سوال كانت كفالة النفس او المال فان صاحب المبسوط وان كفل
 يعني المملوك بنفسه باذنه فهو جائز لان المانع من صحة التزانه في المال هو مولا
 دون حق ماله لان الكفالة بالنفس لا تلاقى في محل حق النفس فلهذا انقضى
 منه باذن المولى سواء كفل عن المولى او عن الاجنبي وهذا لان اكثر ما يجب
 بهذه الكفالة جبه اذ لم يحضر نفس المطلوب وذلك بوقوع كفلولة بين المولى

دين

وبين خدمته فلهذا اجاز باذن المولى فان كفل عنه ماله باذنه وليس عليه مال
 فهو جائز لان الحق في ماله لم يزل له وهو يملك ان يجعل مشغولا بالدين بان
 برضه او بغيره بالدين فلهذا كذا اذا اذن له حتى كفل عنه من كفالة مشغولة
 ابن وصبان **مسألة** زيدك عبد ملوكي عمره زيدك اجازك ابيد زيدك بمقدار
 اربعة دينة كفيلا للمال او شرعا كذا قال جازة اولوب دايين او لا كذا
 اربعة دينة دون طلب ابيدك فادرك اولوب **الجواب** اولوب عمره كذا
 وفي قيمته قدر كفالة وغيره دين ديني يوق ابيد ولو اذن المولى بالكفالة
 فان كان عليه دين لم يجز لان اذنه بالتمتع لم يصح وان لم يكن عليه دين جازت
 كفالة وتباع رقبته في الكفالة بالدين الا ان يفديه المولى من كفالة البدائع
 فيفضل واما اشتراط الكفالة بالف درهم باذن سيده وقيمة الف ثم كفل
 بالغاخرى باذنه لم يلزمه شيء حتى يقضى الاول لان رقبته صارت مشغولة بالدين الاول
 والكفالة الثانية صادقتها وهي مشغولة بحق الاول فلا يتعلق بها الدين
 الثاني فلم يصح في حق الاول فاذا زال حق الاول بالقضاء يؤخذ به الاول
 فان عتق قبل ان يقضى الدين لزمه لانه زال تعلق الدين برقبته لان
 الدنة مشغولة بدينه فينفذ تلك الكفالة من محبط السرخسي في باب
 كفالة العبد ولو كفل المملوك مولى باذنه يجوز ولو اداه حرا فيدره
 من منظومة ابن وصبان في الكفالة **مسألة** انت حرد زيدك جرح ايدن عمره
 نفسه بغير كفيلا ويركون صله زيدك فادرك اولوب جرح ايدن عمره
 بوقه كفيلا ولا يكون في **الجواب** كفيلا طلب اولوب كذا كذا كذا
 يوق ابيد رضا ايدن ويرجىك بالاجماع صحيحه در كفيلا مطالب اولوب
 ولا يجوز الكفالة بالنفس في كفو والقصاص عند ابي حنيفة معناه لا يجبر

كفل

استيقظ بالحق لا يمكن استيفاء الدين منه وقتة وفي التعلق
 ولا ضرر على الاول ولو جاز ان في رقبته

ص السد

ص السد

عنده وقال لا يجوز في حد القذف لان فيه حق العبد بخلاف الحدود لخالصة الله تعالى
والا حنيفة قوله عليه السلام لا كفارة في حد من غير فصل والان مبني على الحد في الكتاب
الاستيثاق بخلاف ما يفتقرون لانها لا تذكر في بابها فيلحق بها
كما في التعزير ولو سحت نفسه بفتح بالاجماع لانه امكن ترتيب
موجبه عليه لان تسليم النفس فيها واجب فيطالب به الكفيل
فيتحقق الضم من الهداية في كتاب الكفارة في الوردى الشئ وكذا في غيرها
ومقتضى هذا التعليل صحة الكفارة اذا سمح بها في الحدود لخالصة
حقا لله تعالى لان تسليم النفس واجب فيها لكن نفرة الفوائد
فيما ذكره والثابت عليه ان ذلك في الحدود التي فيها للعباد حق كحد القذف
لا غير كما ذكرناه من قريب ولانه معارض بوجوب الدرء في الهام
بوصلة زيد عمر كفيل بالمال ولد قدن صكره دابن زيد بن دابن
زيد واخ عمر رجوع ايدر اكر امرى ايدر كفيل او شارب والآ رجوع قادر
اولما ز ايدر هدايه وغيره بغير امره من رضى المكفول عنه لا يرجع الكفيل عليه
اذا ادى من محط الشئ في باب كفارة العبد **زيد** زيد قولى عمر وكبره زيد
اذنى بوقا ايدر كفيل ولد قدن صكره زيد عمروى اعناق ايدر كفارة حبيل
مواخذ اولور **باب** اولور والابحوز كفارة العبد بالنفس والمال بغير اذن المولى الا
ان يعقوب فمواخذ بخلافه لابن ابي ليلى وكذا الصبى الماذون لا يختص
واصطناع في حال لانه تبرع بمنافع بدنه لان التسليم انما يتاقي
ومنافع بدنه بمنافع مملوك للمولى او باقراض ماله واكابه وانما حق المولى والمولى
ما رضى بالتبرع بمنافعه او بماله فلا يصح في حقه الا باذنه من محبط الحرى
في كتاب الكفارة في باب كفارة العبد والمكاتب وكوفيل للمولى

في النفس
خاصة في العبد

ما يعلقه القدر
ابن بون العبد
عزله في الكفارة
الحق

اولور
زيد
ابن بون العبد
عزله في الكفارة
الحق

في كتاب الكفارة
في باب كفارة العبد
المكاتب
وكوفيل للمولى

بأذنه يجوز ولو اذناه حراً فيهدر في البيت من كل المسئلة الثالثة ولو كانت
الكفارة بغير اذن السيد لم يصح ذلك من قوله بأذنه قال في البسوط ما صوته
كفارة العبد التاجر او غير التاجر عن سيد بماله او بنفسه بغير اذنه
بالمال كما لا يصح عن سائر الاجانب قالوا انما يعقوب بهذا انه لا يطلبت
في حال رقة فاما بعد العتق فهو مأخوذ بذلك لانه مخاطب من اهل المالك لانه
في حق نفسه انتهى وسبب هذه المسئلة بعد ان شئت الله تعالى من كفارة
شرح ابن وهبان **باب** زيد عمر بن شريك كيت قورقه ويكلمه عمر وكيدوه
اول بولن حرامى اولوب عمر وكيدوب اول بولن حرامى عمر وكيدوه
ايدر كيدوه عمر وكيدوب سن بنى مغرور ايدر كيدوب ايدر ديو ضايع اولانى قضينه
قادر اولور **باب** قادر اولور قال له اسلك هذا الطريق فانه امن
فلك واتخذ لا يضمن ولو قال له لو محوفا واخذ مالك فانا ضامن
والمسئلة بجالها ضمن فصار الاكل ان المغرور انما يرجع على الغار فحصل
المغرور في ضمن عقد المعاونة او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور بضمان
من جامع الفصول في الفصل الثالث والثلاثين في الوردى الشئ تخي
زيد زيد عمر وكيدوب بكره اول حقل بنون اليا بن سكا نيليم ايدر بم وكيدوب
كفارة اولوب زيدون طلب اولور **باب** اولور اذنا زالا مكر اولور
ايدر ايدر بن وريم ويمش اولور الذهب الذى لك فلان لانا دفعه او
اسم اليك او قبضه منه لا يكون كفارة ما لم يقبل لفظا يدر على اللزوم
كضمت او غفلت وهذا اذا كان بنحو انما اذا كان معلقا بان قال ان لم يرد
فلان فلان اذ دفع اليك ونحوه يكون كفارة لما علم ان المولى اعيد بك
صور التعليل يكون لازمه فان قوله انما ايج لا يلزم به شئ ولو علق وقال

لا كفارة تبرع
دون التبرعات فلا يصح منه الكفارة بالنفس
والحال عن المولى بغير اذنه
مع العمل

السلامة
في الشهور
١٣٥٠

101

في القدر الفصل
في الضمان من سلكه
في الدور في انوار
عند شرح قوله و
في آخر حجاب زواجر

مسافر

201

نفس لا فارق

في الفصل الخامس عشر
في الفقه

الحمد لله

اريد تسليمه قادر او لا يحجج مالك صفاته ايله حكم اولور و لو كان ايله **جواب**
 فصوله بونور رويت يوقدر اما لايق اولان برى او مقدر و بشي كفى بغير
 على انه حق طالبه بغيره سلم اليه والا فهو ضامن بدينه فوات المظلم فطالبه
 فحوالا رواية فيه و ينبغي ان يبرأ المظالمه بعد موته لم يصح فلم يوجد ان شرط
 فلا كفاية بالمال ولو قال لم يعطك فلان مالك عليه فاما ضامن لك
 فاما بركة الوفاق ضاه او مات فلان قبل تقاضيه من جامع الفصولين
 في الفصل الثلثين في الورق العاشر تحت **مسألة** زيد عمره بربيه و كفى
 اوله سيل و در ايله كفاية من حق **جواب** عرفه به طريق ايله كفاية
 سيل و در ايله فتراه اولور **جواب** قال عمر الائمة لكانى قول ابي يوسف
 انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الالبام الثلث و لا يطالب بعده شبه
 يعرف الناس من قاضيان في كتاب الكفاية في الورق التاسع **مسألة** **جواب**
 زيد عمره و نفسه و هو طلب اوله قد مجلس شرع شريفة احضارنه كفى
 اوله قد صكه الان بزه عمر و لازم اوله قد عمر و غائب اوله بمكان معلوم
 او ليجي زيد بول بول بول كيف اولور **جواب** اوله قد مكفول عنه
 معلوم المكان مقدور الوصول كرك بول ديكه فان غاب و لم يعلم
 مكانه لا يطالب به لانه عاجز و قد صدقة الطالب عليه فصار كالمدين اذا
 ثبت اعماره من الزيلع في الكفاية و كذا في جميع الفتاوى **مسألة**
 زيد عمره برضا راي قرض و يروب برسته معاملة شرعية
 ايدوب باقيل نه اتمش امكن يا خود هج معاملة اوله شرايكن ربح مانه
 الدقنى عمر و معاملة اوله ان سنة لازم كلز ديو اصله حيا به
 اولور **جواب** اولور راجل ارض عشرة دراهم و طلب على ذلك

ربحا و اخذ فلكم تخر ان يحسب ذلك من الاول من جواهر الفتاوى
 في كتاب الكفاية في الورق الاول **مسألة** زيد مسلم عمر و ذميك
 جزية سنة كفى اول كفاية مرقوم شرعا صحيح اولور **جواب** اولور
 و يجوز ان يشترى المسلم ارض خارج من الذم اعتبارا بالبر اما كذا و قد
 منه خارج لالزامه ذلك دالة و يجوز ان يلزم المسلم بالالزام بالبر
 ابتداء كما لو كفى بالجزية عن ذمى من شىخ مختصر القدر و كذا
 العالم العلامة ابو الحسن البغدادي **مسألة** زيد ذكر منه بغدادى الى كبرى
 ذكر منى اولان عمر و ك سوزن ايله قود سنة قود قد و كذا صوليه
 هلاك اولان زيد عمره تضمينه قادر اولور **جواب** عمر و بول بول
 قود يدى قادر اولور قال لا حرج اسك هذا الطوقا فانه اسك
 و اخذوا ماله لم يضمن ولو قال ان كذا محوفا و اخذ مالك فاما ضامن و يا لمسته
 بحالها ضامن و صار الابل الى المغور انما يرجع على الفار اذا حصل المغور و
 المعافضة او ضمن الفار صفة السلامة للمغور رضاحته لو قال الطحان
 لصاحب كخطة اجعل كخطة في الدلو قد ذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء و الطحان
 ان كان عالما بضمي لانه صاغرا في ضمن العقد بخلاف السلامة الاول لانه
 السلام حكم العقد و ههنا العقد يقتضى السلام كذا في العارية عن الدرر و الغرض
 كتاب الكفاية قبل فصل العارية على **مسألة** زيد عمره عارية و يردوكى ما على سلمه
 بركفى اوله قد صكه زيد بركون طلب ايك برك عارية اما تدر اما تدر
 صحيح و كذا ديو بسلخه من انك قادر اولور **جواب** اوله زمار كفاية
 اصله مستدر برى بونه كفاية تدر بوطلقا جازية در صحيح او ليجي برى
 و ايا عيانة كفاية تدر بود ايا ايك نوع در برى عيانة مضمونه كفى اوله مقدر بول

في هذا الموضع

بنوت التي على الميت في عينة ورثة الميت ام لا بد من الدعوى على الوارثين **اجاب**
الميت او كانت تركته في بلد مائة واراد اصحاب الديون اثبات ديونهم
والورثة كلهم غائبون عينة منقطة او صفار فالقاضي ينصب وصيا على
ورثة الديون ويدفعه الى اربابهم بعد استخلاصهم وان لم يكن الغيبة منقطة
لاستعنتهم الى ان يحضر الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا ويثبت الدين عليه
ويقضي دينه عنه بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا ثبتهنهم ولم يتروا للميت
ولم يحالوا بدوهم على احد ولم يعطوا حوائجهم ولا عن شيء منه ثم يقضيه لهم من التركة
من قاضي المحلة **مسألة** زيد عمودون حضور حاكمه دعوا على ابنة عمه
بطوعه مقوا لم تكن حاكم الشئ حكم ابنة عمه فادوب غائب لم اقرار له
قاضي غيبته حكم ابنة عمه جاز اولور **اجاب** اولور بالاتفاق
وذكر الحضاف اذا غاب المدعي عليه بعد ماسع القاضي عليه البينة او غاب الوكيل
بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل في عدات تلك البينة
وقال ابو يوسف يقتضي ثلث التركة للحاكمي وهذا ادق بالنسب ولو
اقر المدعي عليه ثم غاب يقض عليه باوارة في قولهم من ما يخفى ان كتاب الدعوى
في الباب الاول في فصل فيما ستر حتى على القاضي فبذلك في الدعوى
مسألة زيد عمودون حضور حاكم الشريعة احضار ايدوب حتى دعوى ابنة عمه
منكر اولوب زيد بنية عا دله اقامت ايدوب عند الترس ظاهر اولور
حكمه امتناع ما خود تاخير ايدوب بلكه اوزر يمه لازم وكل ديس حاكم
مرفوعه شرعا نه لازم كلور **اجاب** امتناع وماخير ايدوب اثم اولور نفقة واجب
كومحده كفر خوفي وارعره وتغزير مستحق اولور ديسر والا صلوة ان البينة
اذا اقيمت عند القاضي يجب على القضا حتى لو لم ير على نفسه يكون ولو اخره

ولو كان ج

مجلس

ينفق

القاضي

ينفق من المصنف في المنظومة في كتاب ادب القضا في مقالة ال حسنة
فان القضا واجب عليه بعد ظهور عدتها حتى لو امتنع عنه او اخره ما نفق
ولو لم يزوج القضا على نفسه كغيره حتى العزل ويعز من ان في تلك الاشياء
في فضل الرجوع **مسألة** فبكر شرعدن وصي ارايكن مال يتعد ما في تصرفه
قد اراد ان يورث **اجاب** او لم يورث لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود
وصية ولو كان منصوبه كما في بيع القنية من الاشياء والنظاير في
كتاب الوصايا **مسألة** حدود في القذف او لاك شهادة او لاك شهادتي مقبولا او لم يورث
ايدوب حكم فامض اولور في حق اولور في قضا سنك حاكمي **اجاب**
قضايا اهل اولور لا غشهادة اهل اولور في كل ايدوب في جميع فتاوان مسطور در
محدود في القذف او لاك قضا سنك عدم جوارب بوزن منفرهم اولور
بعض معتبر ان تصرح وادعي او تشدد وذكر في البدايع قالوا انما يصح
للقضا فاصلا حجة للقضا فانما شرط منها العقل والبلوغ والاسلام
والحرية والنظر والسطو والسلامة عن حد القذف فلا يجوز تفكيك الصبي المخرج
والكافر والعبد والامر والاخرس والمحدود في القذف وذكر في فتاوي قاضي
فتا القضا الاوارة معونة اهل القضا فاهله من يكون اهل الشهادة ومن لا يكون
اهل الشهادة كالعبد والصبي والامر والكافر لا يكون اهل القضا ولا الحدود
من انفع الوسايف في نزل القضا **مسألة** زيد عمودون برضا عا ايدوب
عيسى وارديور داتك استكلا ادر عيبه راضي اولور ودفعة شرعا بخير در دي
حاكم الشريعة **اجاب** ويرد رت رده حاكم خصمه ميز وبر مدعي سوال
المر ايسر بر يور اربعة اشياء يحلف القاضي لخصمه فيها قبل ان يسأله
المدعي احدها الشفيع او اطلب الحكم بالشفقة يحلف بالان لا طلبت الشفقة

لا يكون

حين علمت بالشر وان لم يطلب المشتري ويقول ابن ليل عندكم لا يحلفه
اقول لا يدل على ان الشاهد في الشفعة على طلب المواتية ليس بشر لازم
وتأثيرها البكر اذا بلغت وطلبت التفرق من القاضي يحلفها لقد اخبرت القوطة
حين بلغت ولم يدعه الزوج وتاكتها المشتري لو اراد رد العيب يحلف القاضي
انه لم يرض بالعيب ولا عرضة على البيع منذ رآه ورأى بها المرأة لو لم يرض
ان يرض لها الشفعة في ما رزقها الغائب يحلفها انه ما اعطاك نفقته
حين خرج ويجب ان يكون مسئلة الشفعة خدعهم وفاق من جامع الفصلين
في الفصل الخامس عشر في الورق الرابع **تخيما** **مسألة** شهود كفار اولادهم
بولتمهم اية تركه كفارون اولي جاز اولادهم **جواب** اولادهم اولادهم
مسلمون كفاركم فيلحق عدوهم لذن سوال اربوب بعد ان يكون كفار
اولادهم تركوا والشهود الكفار بعد طعن المسلمين فان لم يعرفوا كمالهم
المسلمين عن عدول المشركين يسأل اوليك عن الشهود من لا خيرة فيهم
وكذا في يعقوب باشا في كتاب الشهادات في باب القول وعدمه وانما تقدير
الكافر الى المسلمين فان تقدير الكافر الى الكافر لا يجوز ثم يسأل اوليك
عن الشهود انتهى وقد غاب ما ذكره التقدير ان تقدير الكافر بالمسلمين ان
والا فيسأل من عدول الكافر من شرح الكفر لابن نجيم **مسألة** قاضي لا يشهد
اوليك وقف ايجون متولي نصب ايلك جاز اولادهم **جواب**
مسألة اختلاف في القاض اذا نصب متوليا في وقف ليس ولاية
لا يصح وان كان الموقوف عليه في ولاية احاب ركن الاسلام
انه يصح اذا كان المقضي عليه حاضرا او قال شمس الائمة لخاله ان يعثر المرافعة
والخطام وهذا قريب من الاول وما يوافق هذا في جميع النوازل قال قاضي

في حاشية
قاضي المحظوظ
المسلمون فان لم يعرفوا كمالهم
يسأل المسلمين عن عدول المشركين
ثم يسأل اوليك عن الشهود

بان كان ولاية العلم اولا
او سجدا في حقه ولم يكن صبغة
الوقف في ولاية فتح

نصب

نصب قضا في محدد وقف بجارا والمدعى عليه سمرقند صح الدعوى **السجل**
من المحلصة في القضاء في الفصل الثاني من قبيل نصب القضا ولو نصب
متوليا في وقف ولم يكن الموقوف والموقوف عليه في ولاية قال شمس الائمة
اذا وقع المطالبة في مجلس صحة النصب وقال ركن الاسلام لا يصح
وان كان الموقوف عليه في ولاية ولم يكن الصبغة في ولاية بان كان
الموقوف عليه طلبه العلم او باطلا او مسجدا في محدد ولم يكن صبغة الوقف
في ولاية **مسألة** اذا وقع المطالبة في مجلس صحة النصب فكل
ركن الاسلام لا يصح وان كان الموقوف عليه في ولاية ولم يكن الصبغة
في ولاية بان كان الموقوف عليه طلبه العلم او باطلا او مسجدا في محدد
ولم يكن صبغة الوقف في ولاية قال شمس الائمة يعثر الخطا والاستعداد قال
ركن الاسلام اذا كان الموقوف عليه حاضرا يجوز وذكر في مجمع النوازل قاضي
سمرقند قضا في محدد وقف بجارا والمدعى عليه سمرقند صح الدعوى **السجل**
ورأت بخط بعض المشايخ القاضي اذا نصب قضا في تركه ليست ولاية سمرقند ولاية
لا يجوز وهو صواب في محدد مشايخ مرو وقال الامام الخليلي يجوز والعبرة بالخصومة
وذكر رشيد الدين في فتاواه البشير اذا كان بجارا لا يجوز نصب الوصي من قاض
ولو كان الموقوف عليه سمرقند والمتولي المدعى عليه بجار راضح حكم قاضي بجارا
بانه وقف على فلان ويكون المتولي قاضيا مقام الموقوف عليه ويكتب
القاضي سمرقند ليلم الى المتولي من فصول العبادي في الاول قريب من الفصل
الثاني **مسألة** دين ايجون جسر اولاد زيدك وايضا عمر وغائب اولادهم
زيد يا آخره كسنة زديني ويرد زجره ديو حاكم الشرع الحاج ايلك كونه
حاكم نه ايلك كرك **جواب** ويلزم الواب يدركه وضع ايلك ديلك

سجل

الاختلاف وبين تلك المذكورة بعينها في كتاب الوكالة في الفصل **السادس**
 زيد خصم او لا عرف قاضه شيئا كونه سروب دعوت ايله كنه نوله وان يرد
 اما واراسه شرعا عقوبته مستحقة او لودى **باب** اولو بوند اوج شكل وار برى
 صريحا امتناع برى واقاس كنه حاضر او لم يجرى بوايكيس وان برادر زيرا سكوت
 موضع جواب امتناع دعوت اولين مذن برادى والدين ديمه واما مقدر
 قول مذكور داني قولنا انقياد فعلا وكلا بوند وان جينا يتدركن او يكيدن ووند
 ويمثل عقوبتي دني دون اولور وان كان المدعي عليه غائبا بعيدا عن المقر لا يخصه
 القاضى عالم بيق المدعي البينة على ما ادعاه فاذا اقام قبلت بينة للشخص لا للقضاء
 وان سأل المدعي ختما لا حضرا خصمه اعطاه القاضى فاذا ذهب الى الخصم اراد ذلك
 واخبر انه ختم القاضى للمدعي في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك اشهد عليه كنه
 فاذا اشهد بذلك عند القاضى يستحضر القاضى باعوانه ان قدر والاب والوالى
 ان يستحضر ومائة الشخص على المقدور وهو الصحيح وقيل بيت المال فاذا حضر
 بحجب القاضى عقوبته وكذا اذا سكنت المدعي عليه بعد ما رأى الختم ولم يرد لانه
 لعنته وكذا اذا وعد ثم خالف من قاضى حاكما واشهد واعنده على كل كتاب الرالى
 ان احضار هذا الرجل لان في هذا احياء حقوق الناس والى انما نصب لاجل
 حقوق الناس فكان للقاضى ان يستعين به في احضاره ثم يترك صاحب الكتاب ان
 مؤنة الشخص على من يكون اختلاف العلماء فيه قال بعضهم يكون على بيت المال
 وقال بعضهم يكون على التمر وهو الصحيح لانه لا ترة فقد تحقق منه سببا جوب
 ذلك عليه كالك ارق وكذا اذا قطع فان نفي الدهن الذي يحس العروق
 يكون كله عليه كذا حضرا فاذا احضره امر المدعي ان يعيد عليه الشهود
 على ما صنع فاذا شهد عليه الشهود في وجهه برادى تمام وانما من حضور غرضه

والصواب ان يكون
 على القاضى ان يقرر
 كنه

لانه لا ادب فيما صنع فاستوجب التور فيعوزه القاضى بايراه اما بالقرينة
 او بالضعف يعني برفع الصوت او بلجس على قدر ما يراه او يسمع منه الغضاضة
 اختفوا في ذلك فيعوزه القاضى بايراه تور اتموتا ويا اقاله كذا ان اراد
 فاشهد عليه انه يدعوه الى القاضى في وقت كذا وكذا ولم يقبل شيئا او حضر
 اول اجتهاد الا انه لم يحضر معه في الوقت الذي وقت له فهذا الاول سواء لان السكوت في جميع
 يكون امتناعا عما دعي اليه فتعين على انه قال لا احضر وكذا لو قال احضر ولم يحضر
 فهذا الاول واحد لانه انقاذه قولوا ولا انقاذه فعلا فكان جائزا
 لكن الاول غلط واشد وهذا دونه في الجاية فكان دون في استحقاق العقوبة
 كذا في ادب القاضى للخصم في **باب** التثنية **مسألة** زيد حضور حاكمه عمر وكذا
 اولاد ادى ملكه عمر وكذا زيد بغير حق طور رديم دعوى اليسوب ببنه اقامت ايله كنه
 ش بدار شهادت ايله كنه بيلوز اول دار زيد ملكه لكن حدوده كنه كنه
 بلمز اما او زرينه وارستى حدودين بيان ايدوب زيد ملكه اولوب عمر وك
 يدنه اولد وغير بيلوز ريب لربوشادات ايله حاكم حكم ايدرمى **باب**
 بعد التعديل قاضى مدعى مدعى عليه ايله ايكى ميز كونه روك انر بائنه شهادت
 ايدوب كنه بودر حدوده يدبر لرايب امينك كلوب انر واقف اولد كنه حدود
 اسكنه شهادت ايله كنه صكر حكم ايدرمى ايشهد شهود راجل يدان في يد كنه
 فقالا نوقف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها كنه لا نوقف اسماء
 حدودها اذا انتبنا اليها نبتين حدودها ونوقف انما لهذا المدعي ونوقف
 بهذا المدعي عليه فان القاضى يقبل ذلك منها اذا عدل فيسعيها القاضى المدعي عليه
 وامينين ليقف الشهود على الحدود يحضرهما فان اوقف اعلمها قال لا
 يلى حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعي فنهذه تلك الدار وحدودها

وكنت

فبينة كنه قول

مسألة

لعله شيب

مولانا ولي عليك جدا لاجار واقام البينة على ذلك تقبل من البينة بقبض
 بالعتق في حق الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر العتق لا يفتق
 الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حدا كاملا وعلى الغائب
 عتقا لكن لما كان العتق سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر والغائب جميعا كانت
 شهادته ان شهدا على رجل بالقتال المشهود عليه بها عبدان واقام المشهود له
 البينة ان مولاهما اعتقهما قبل هذا وهو عليهما تقبل هذه البينة وثبت العتق
 في حق المشهود عليه والمولى لان العتق لا ينفك عن ولاية الشهادة الثالثة
 رجل قتل رجلا عدا اوله وليان غاب احداهما فادعى الحاضر على الغائب ان الغائب
 عتق عن نصيبه وانقلب نصيبه بالاولى القاتل واقام البينة على ذلك يقبل
 ويقضى بها على الحاضر والغائب فان قيل يدعى على هذا با ان كان العتق
 حاضرا وغاب فادعى على الحاضر منها ان الغائب اعتق نصيبه وهو موثر
 وادعى قصر يدى عن نصيبه بغيره مكانا عند ابي حنيفة فاقام البينة
 على الحاضر بذلك لا تقبل هذه البينة اصلا واعاق الغائب نصيبه بسبب
 لقصر يد الغائب عنه لا محالة فكيف هذه الشهادة لا تقبل عند ابي حنيفة
 لا لعدم الخصم عن الغائب بل لجهالة المقضى عليه بالكتابة لان الالك ان اختار
 تضمين المقتول فان العبد يصير مكانا من جهة المقتول وان اختار
 الاستعانة يصير مكانا من جهة الالك فكيف المقضى عليه بالكتابة مجهولا
 فلم يقبل لهذا من تنمة الفتاوى في كتاب القضاء في فضل من يلقى القضاء
 على الغائب كذا في البرازية في القضاء في الثاني من في روع القضاء على الغائب
 في الورق الاول زيد بابا بن عمود بن حقن دعوى ابيلك دعوى اقرار
 ابيك شرعا بابا او غول ديني ايجون جسر اولنور في **اجواب** تمردي

لان تحمل الحد لا ينفك عن العتق كمال
 فعتق بالبينة في حق الحاضر

غائب

في حق الغائب لا تقبل هذه البينة اصلا واعاق الغائب نصيبه بسبب
 لقصر يد الغائب عنه لا محالة فكيف هذه الشهادة لا تقبل عند ابي حنيفة
 لا لعدم الخصم عن الغائب بل لجهالة المقضى عليه بالكتابة لان الالك ان اختار
 تضمين المقتول فان العبد يصير مكانا من جهة المقتول وان اختار
 الاستعانة يصير مكانا من جهة الالك فكيف المقضى عليه بالكتابة مجهولا
 فلم يقبل لهذا من تنمة الفتاوى في كتاب القضاء في فضل من يلقى القضاء
 على الغائب كذا في البرازية في القضاء في الثاني من في روع القضاء على الغائب
 في الورق الاول زيد بابا بن عمود بن حقن دعوى ابيلك دعوى اقرار
 ابيك شرعا بابا او غول ديني ايجون جسر اولنور في **اجواب** تمردي

ايجون

ايجون اولنور رجل على ابيه مهر لاقم او دين آخر فاقر واقام البينة فانه لا يسر
 ما لم يتمد على الحاكم فاذا غر عليه يجسر وهذا بخلاف فتنة الاول الصغير
 فانه يجسر فان فيه شيئا من المجتهد من قضاء جوارم الفتاوى في الباب
زيد صغير بابا بن واراكن فاضح بابا بن سندن زيد بن الويد
 جده سي مند زوج اجنبي ينفذ وجه ايكين الكا ويرس بوقدره كتب قباويه
 مخالف عمل ايدن فاضح ينفذ لازم كل **باب** بابا بن غير مشفق
 اولوب جده سي وزوج صغيره مشفق ايدن كنه عالم اولمغير ايدن راي
 كتبه مخالف وكلد مشاب اولوب كان حكم القاضي يحكم على الصغرى كما امكن
 كما في شهادته فاضح سندر القاضي الامام اقر الدين الكوفي عن صغيره اب
 غير مشفق ولجدة ذات زوج وبجدة وزوجها مشفق على الصغير الى من
 يدفع قال ان رائي القاضي الدفع الى الجدة اصلح دفعه اليها من اخبر
 قضا جوارم الفتاوى **زيد** وكذا غير ذلك في السراف انه وكنه كور
 حاكم الشرح تلفظن خوفا يدين الغائب اجنبي سندن ثق به ويرك مشر وعبد
باب مشر وعبد الاب اذا كان فاسدا مسرفا يندرك الامار
 فلتقاضه ان ياخذ مال اليتيم من يدين ويضعه على يد عدل الى وقت
 حاجة الصغير او الى وقت بلوغه من تنمة الفتاوى في القضاء في الباب
 في فضل ولاية القاضي **زيد** فاضح طر يقيد قضا ايدوب يحكمه قضا
 قضا ايدوب كنه غرنا وتور موب باصد وبخه طيانوب آداب قضاي رعايت
 ايل شرعا زيد غر كنه ستنح اولور **باب** ذكر اولينا نلرون سندن
 لازم كل طريق واسع اولوب دمه صايقة ويرميك فقود ايدوب كنه سندن
 بوقدره كنه دمه فاهم ايجون اولوب سندن بوقدره ال بوقدره واركه اركضا

في السراف

ولي

في السراف

في السراف

واكر فتوى طوعا بغير اجور و بغير تقويم ايد اولمى افضل ايد و كى مسطور
 و اما بغير سفين مر و يد و لا بغير بان يقعد في الطريق للقضاء اذا كان
 الطريق لا يضيئ بالماز و ان كان لا يضيئ بالماز و ان كان لا يضيئ بالماز و ان كان
 بل يقف في ناحية الطريق فيظفرها اذا كان الطريق لا يضيئ بالماز و ان كان
 يضيئ على ولا يقف ماشيا لانه يتفرق رائه و يتجمل فيه و لا بغير منك لان التكا
 يزيد في الفهم و الرأى لان راحة النفس في التكا و اكثر من الراحة في الجوس و يا و هذا
 لا يبطل حيا كالحية بالالتكا و الا ان القضاء يستوي للجوس افضل تعظيلا للقضاء
 و روى الى يوسف انه استفتى عن مسئلة و هو مثل فاستوى ارتد و نعم نعم
 افع تعظيلا لامر الغيب من محيط الرخص في باب صفة الجوس **مسألة**
 محيط رخصتك اوب قضاء من باب صفة الجوس متكا و يمكنه و يمكنه
جواب نعم اذا جالس امكن امكن اكثر من كل امكن جوسه و يمكنه
مسألة زيد فاضلك عمو ايد برخصه و دعوا اسي او لعدا كذا
 نائب ايد و كذا منه به مر افع اول لشرعا نائب حكما فذا و كذا
جواب اولما زنايك قضاء سي بنفس قضاء اولمى مسطور
 اكر چه كم مسئلة اخلا فيدر امانا زمانا اولما مسي جاني ايد افع
 ارجح ايد و كى جيدر بوقوله و سلطان دن قاضي اخر طلب اولمى
 باخود رضا ايد ايد حكم نصب ايد اكر جاز اوله لولا قاضي خصوصه في ضم
 عند خليفة فقضى له و عليه قيل نقذ و قيل لا من الفصول في الفصل الاول
 القاضي اذا كانت له خصوصه على ان لا يتخلف خليفة فقضى به
 على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائب كقضاء بنفسه و ذلك غير جائز و تشهد
 باذكر محمد ان من وكل رجلا بشئ ثم صار الوكيل قاضيا فمضى لموطه في تلك الحالة

السور
 في باب
 السور

لم يحل لانه قضى لمن و لاه ذلك فذلك هذا القاضي قال و الوجه لمن ايدى بمثل
 هذا ان يطلب من السلطان الذي و لاه ان يولي قاضيا اخر حتى يختصما
 اليه فيقضى فيجوز او يحاكم الى حاكم حكم و يترضا بقضاءه فيقضى بينهما فيجوز
 من جوابه القاضي في كتاب القضاء في اول الباب الثالث للقاضي خصومة
 مع رجل حكم فيها خليفة القاضي له او عليه اخذ في قضاة من الزمان في اوب
 في الفصل الرابع في الورق الاول و يجوز قضاء القاضي للامير الذي و لاه و ذلك
 قضاء القاضي الكسفر للقاضي الاعلى و قضاء الامير للقاضي الكسفر من عتبة من عتبة
 في القضاء في الورق الثاني كذا في القاضي في كتاب الدعوى في فصلها يجوز
 قضاء القاضي في الورق الاول **باب الشهادات** زيد عمو و كذا
 افع دعوى ايد و كذا عمو و كذا ايد و ب زيدون بينه طلب او لعدا بر شهاد
 سكر يكس افع به بر شهاد ايد و كذا افع به شهاد ايد لير مقبول و كذا
جواب اولما زنايك قضاء سي بنفس قضاء اولمى مسطور
 و لم يوجد من شهادات قاضي خارج في باب من الشهادات التي يكذب المدعي
 شهادته **مسألة** زيد عمو دفع ايد و كذا ايد و كذا ايد و كذا ايد و كذا ايد
 بينه اقامت ايد و كذا عمو و مضارب طريق ايد و كذا ايد و كذا ايد و كذا ايد
 ايد بينه نكث نقض ايد عمو و كذا ايد و كذا ايد و كذا ايد و كذا ايد
 كذا شهادته ايد بال مضاربة فالبينة مدعى القرض لانه امكن العمل بالبينة
 و التوفيق بينهما بان يجعل كانه دفع مضاربة ثم اقرضه لان القرض يرد على المضاربة
 و المضاربة لا يرد على القرض و لان بينة القرض اكثر اثباتا فانه لو ثبت
 الضمان و بينة المضاربة بنفسه و ما كان اكثر اثباتا اولمى بالقبول من محيط
 السر حتى في كتاب الشهادات في باب البينة فاما على سبيل التوفيق

السور
 في باب
 السور

و اما في
 و اما في
 و اما في

في فصل
 في فصل

السور
 في باب
 السور

مسند قال اسعيل الشك اذ على امر على مورثه وشهدوا ان كان له على الميت دين
 لا يقبل شهادته حتى يشهدوا ان مات وهو عليه من القينة وفي المحيط خلافه واقته
 برهان الدين هذا الجواب مقتضى ما رجع عنه بقوله انما يقبل اذا شهدوا انه
 مات وعليه هذا الدين من نصيب مخرج عنه يظفر في اول الشهادة من المحيط
 من معتبر الحكم في الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادات **مسند** بيع
 شهادته ان كان يشك في شهادته با مقداره اختلاف عليه لشهادته وتكرار مقبوله او لم
جواب اولها وان اختلفت شهادته في جنس الدين او في مقداره
 لا يقبل كما لو اختلفت شهادته في البيع في جنس الثمن او في مقداره من شهادات
 ما ضمنها في فصل شهادته التي تكلف المدعي في الورق الثالث تخميناً **مسند**
 كذب اللمعروف ولا كونه توبة ابيحك شرعاً شهادته مقبولة اولها
جواب اولها توبة يرضى كفي وكذا زور الكذب اللمعروف ولا كونه
 صدق توبة سندن معلوم اولها وفي البدائع كل فاسق تاب عن فسقه
 قبلت توبته وشهادته الا المحذور في قذف والمعروف بالكذب لان من صار
 معروفاً بالكذب واشتهر لا يعرف صدق توبته بخلاف الناس اذا
 تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل من شرح الكثر لانهم
 في كتاب الشهادات في باب من تقبل في الورق الاول والمعروف بالكذب لا يصدق
 ولا تقبل شهادته ابداً وان تاب لان من صار معروفاً بالكذب واشتهر
 لا يعرف صدقه في توبته من البدائع في كتاب الشهادات في الورق الثاني **مسند**
 يبرح ومن ايجبه اشهاد لازم اولها **جواب** اولها من شهد الاشهاد في المراجعة
 والبيع فوض على العباد لانه يخاف التلف في احوال تلف الابدان وحرام
 على الرجل اتلاف البدن الا اذا كان لا يخاف بان كان حقيقاً متمسكاً

البيع

او يحق

او نحوه من الواقعات لحسنه باب الشهادة بعلامة السيف قبل الدعوى
مسند زيدك يدعيه اولان وادعى قرضاً في حقه اياه بالبرهان
 انتقال ابلدي ديو دعوى ابلدي فكرهه بكر ابلدي هندك زوي خالدي بينه اقامت
 ابلدي ارحاله كشهادته في زوجه سي حصه سندن في المحيط اولها
 ايكسند بله من **جواب** ايكسند بله رد اولها ويدعي بانها خافه
 مصر حدر سندر علي بن احمد عن اخ واخت ادعيا ارضاً على اخ واما ما
 بينه واحداث هدين زوج المدعية هل رد شهادته في حصه زوجته ام
 في حصه ما فقال اواردت بعض شهادته بردها من ما رجان في كتاب
 الشهادات في الفصل الثالث في بيان من تقبل شهادته **مسند** هند زوم
 زيدك باين طلاق وردى ديو دعوى ابلدي زيدك او يلجى عمر طلاق
 رجوع به بكر باليه شهادته ابلدي لشرعاً شهادته اختلاف اولها
 اولها لزم **جواب** اولها لزم اصل طلاقه اتفاقاً في دار در رجوع
 اولها اوزر مقبوله در شهدا حدها بالطلاق الرجوع والاخر بالباين
 يقبل على الرجوع لانها اتفاقاً على اصل الطلاق وتقدوا حدها بزيادة صفة
 وحل البيوت فيثبت ما اتفاقاً عليه ويبطل ما تقدر احدى من محيط **مسند**
 الشرعي في باب الشهادة في الطلاق في الفصل الاول **مسند** زيد
 عمر ضرب ابنه كد حاكم فوت اولها وادعيا زيدك ضربه كد حاكم
 اولها قال قايوم فوت اولها ديو بينه اقامت ابلدي لزيد بنم ضرب عبد بن
 اولها قال قايوم حجت بله قون حاكم مضي خرون فوت اولها ديو بينه
 اور زينه اقامت ابلديك بونكر ققتك بينه سي اولي در على سندر
 بيان اوله كد علماء عطا مدن بر حصه برى برينه مخالف فتوال

البيع

كورينثوس **الجواب** زبدك بينة هي اولى در ناسد كنيزه در غور كنفتنه
 مغرور اولور لكن اول نقصان اوزن در اما محيط بر هائيك نقتل
 غايت في نظير و على التفصيل در ادعى على اخر انه كنز ابن ومات بلكره
 واقام على ذلك بينة واقام على الضارب بينة ان اباه قد صرح من كره وبرئ
 من مرضه فقتل قبل هذا دفع له الدعوى المدعى عليه وقيل ايضا يجب ان يكون
 بجواب على التفصيل ان كان المدعى عليه ادعى انه كثر كره ومات غر تلك الكره
 وشهد به شاهد كذلك فهذا دفع له الدعوى المدعى وان كان ادعى انه كره ومات
 من كره فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى وان كان ادعى انه كره ويقضي
 عليه بالضمان وهذا من باب العمل بالبينتين بجعل كره وبرئ من كره
 ثم كره ثانيا ومات منه من محيط البرهان في كتاب الدعوى رجلا جرح ان
 ومات فقام اولياء القتيله مات بسبب جرح واقام الضارب بينة انه
 برئ ومات بعد عشرة ايام فبينه المقتول اولى من القتيله في كتاب الشهادت في كل
 باب البينتين المتضادتين ضرب بطل الله ومات بضرب فقال المدعى عليه
 في الدعوى انها فوجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو قام البينة
 انها صحت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحيح والاخر على الموت
 بالضرب فبينه الصحة اولى من خلاصة الفتاوى في الدعوى بينة الموت من جرح
 اولى من بينة الموت بعد البريعة رجلا جرح ان ومات الجرح فقام اولياء
 بينة انها مات بسبب جرح واقام الضارب بينة انه برئ ومات بعد عليه
 ايام فبينه اولياء المقتول اول من الدرر والغور في كتاب الشهادت
 قبيل باب الاختلاف في الشهادت **مسألة** زبدك عدون قرص
 ويرد كل اقرص طلب اتيك بلكره بنشر فرض اوارنه شهادت ايله

الجواب
 الجواب
 الجواب

شرعا

شرعا بوشهادت ايل حكم اولور من **الجواب** اولور بوقوله لاحق اولان
 فعلمت من ان اختلاف في فعل طمحي بالقول كالمقضى واختلاف في المكان
 او في الزمان لا يطرأ الشهادة وان كان القرض لا يقع الا بالتسليم يكون
 في هذا بمنزلة الطلاق من شهادت ما صيغ في باب من الشهادت المسته
 يكذب المدعى شهادته في بعض شهادته في فصل في اختلاف الشهادت ولو
 شهد احد صاعدا بالافاض والاخر بالانقراض يقبل من شهادت محيط الشرع
 في الكور في الاقر تخني **مسألة** وقف واقف شهادت على شهادته مقبولة
 اولور من **الجواب** قول صحيح والمقدور وذكر ان طمحي في واقعات ان الشهادت
 على الشهادت في الوقف لا يجوز والصحيح انه يجوز لان فيها من احياء الحقوق
 والوقوف من محيط الشرع في اول باب الشهادت على الشهادت **مسألة**
 زبدك عدون دعوى ايله وكنس بينة عادله ايله ثابت وظاهر اولين
 حاكم الشرع شرعا عدم حكمه في اولور من **الجواب** اولما زحمان في حال
 قضا واجبا ولور فصل واما بيان حكم الشهادت فحكمها وجوب القضا
 على القاضي لان الشهادت عند اجتماع شرائطها مظهر للحق والقاضي بالحق
 بالحق قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق
 من البينتين قبيل كتاب الرجوع عن الشهادت **مسألة** زبدك اصل اولين
 ادعى ايلك شهادت انا سنك اسن وانا سنك اسن بيان قبوله شرط مبد
الجواب وكذا دعوا سنك صحت شرط اولاد وغي كني ولا يشترط الحق
 دعوى حية الاصلية ذكر اسم الله ولا اسم ابني اتم يجوز ان يكون من اصل وانه وقفة
 صحيح في اقر العادة وجامع المصلحة وكذا في الشهادت بحرية اصل كانه دعوى القتيله
 من الاشياء والظواهر في كتاب الدعوى **مسألة** مدبوه دايد وبنك متفرق

الجواب
 الجواب
 الجواب

الجواب
 الجواب

ایصالی ادعا ایله کلاش بیدار مطلقا باجمله ایصالیه شهادت ایسه
شرعا مقبوله اولورمی **جواب** اولار ادعی المدیون الایصال الی الدین
متفق و شهادت شهوده بالایصال مطلقا او جمله لا یقبل من الغبنه فی کتاب
الشهاده فی الباب الثالث عشر **مسئله** نکاح شهادتیه بوطای بوقسمه تابع اولور
دیوشهادت کفایت ایدرمی **جواب** ولادته شهادت لازمی **جواب**
کفایت ایدرمی و الشهاده بالنکاح ان بشهد بان هذا کان یتبع هذه الالیه ولا یتبع
اداء الشهاده علی الولاده کذا فی الفتاوی **مسئله** نکاحه سماعیه شهادت
عقد نکاحه حاضر او کدیز جایز اولورمی **جواب** اولور کورلم مکرر اتمومین
حضرت عایشه رضی الله عنها زوجة النبی ایدرمی شهادت ایدرمی حاکم بک علیائیه
عقد نکاح کورمک الشهاده بالسمع لا یجوز الا فی اربعة مواضع الموت والنزاکه
والقضاء واما النکاح اذا اراد رجل ان یخل علی امرأه وسمع من اکثر فخلاته زوجة فله
وسعه ان یشهد انها زوجته وان لم یعاین عقد النکاح الا یرى ان یشهد ان
عایشه رضي الله عنها زوجة النبی صلی الله علیه وسلم وان لم تعاین عقد النکاح من الخلاصة فی کتاب
الشهادت فی الفصل الاول فی النوع الثاني **مسئله** زید هندی ویدوک شریون ایدرمی
منکر او لیجی بینة عادله ایدرمی ثابت او لیجی شرعا موجب ایدرمی **جواب**
شاید ایدرمی زیدک ضمیمه وقوفه مجال یوقدر ولا یقبل الشهاده علی التقبیل والسر
والنظر انه بشهادة لعدم العلم بها من جمیع الفتاوی و فی کتاب الطلاق فی فصل الرجعة
مسئله شهادتین اجتناب بایک کسینه نکر شهادت مقبوله اولورمی **جواب**
اولور قاضیان فقها بزم زمانه شهادتین احراز زمانه و کلا مسلم اولان
حرام معا بندهن اتفاقا بیدر ویش اول زمان او بد او لیجی بزم زمانه اول
بالطریق فالاولی بزم زمانه شهادت و علی المسلم ان یتیق حرام العاین

السر
الزمان
والطریق

السر

السر من قاضیان فی کتاب خط و الا باجته فی الوری الثاني **مسئله** زید زوج
هند ایدرمی حلی او قسوب بیدر حکم قبض اولور قرض حکم زید وقت خلعه مجنون
او کس ادعا ایدرمی بینة داخا قاضیا ایدرمی کلا هند عاقل اکین او کس
بینة اقامت ایدرمی شرعا فنفسک بینة سی اولی **جواب** هند اولی
و بینة کون المستطرف عاقل اولی من بینة کونه مخلوط العقل او مجنون
یعنی ان امه اما بینة ان مولاهما دیرها فی مرض موته و هو عاقل و اقام
الورثة بینة ان کان مخلوط العقل فبینة الامة اولی و کذا اذا خالک امرأه
ثم اقام الزوج بینة ان کان مجنونا وقت خلعه و اقامت بینة علی کونه عاقل
یا او کان مجنونا وقت خصومة فقام ولیه بینة ان کان مجنونا و الامر علی ان
کان عاقل فبینة المرأة اولی فی الفصلین من الدرر والنور فی کتاب الشهادت
قیسب الاختلاف فی الشهادت **مسئله** زیدک بینة اولان باریک و عمرو
استحقاقه دعواس ایدرمی شهادت ایدرمی کسینه لرمدوک یونقون در یونقون
اولورم زاید اولورم دیوشهادت ایدرمی شهادت یونقون داخا و اراکین شرعا مقبول
اولورمی **جواب** شهادت اثباته قاض اولوب انقون داخا اولیجی قول الصح
قبولیدر الشهاده لو قامت علی الاثبات وینها نق بان یقول هذا غلامه یتبع عنده
وهذه دایته تحت عنده ولم یزل بالکما که یقبل اختلاف الشایع والاصح
قبولها کذا فی الفتاوی من معبر حکام فی النسخ عشر فی القسم الثاني فی کتاب
مسئله زید فوت اولور قرض حکم زید و هندی مولود اولی و لری
میت بولور قرض فایله بعد الولافة اغلیوب و بعض اعضاسی حرکت ایدرمی
دیوشهادت ایدرمی اولورم زید و وارث اولورمی **جواب**
امام اعظم قولی اوزرینه اولار ایدرمی امام امیر قرضک اگر چه کیم ایدرمی

السر

السر

ويعيدون البضائع الى ملكها وعلى امهم بكنز سبهم اياها فيبطلون عليها
ما اخذت من الحقوق على الزوج بالملك من القسم والنفقة وما يحصل لها
من منفقة تعود بغيرها الى ملكها منفقة محجوة بشواها ضررها فلا يمنع موتها
وإبائها على ما عرف من ان تارة وبغير النفقة والضرر يجب ضابطه الدعوى الا ان
وهذا متبرر وبينها لان لها منفقة بعد البضائع اليها ومضرة من سقوط النفقة
والقسم قبل الشهادة على الطلاق شهادة على حي الله تعالى واذا كان كذلك فوجود
دعوى الام وعدمها سواء لعدم شراطها قيل الدعوى مع كونه حادثة بعد
موتها على حقها فباعتبار كونه حادثة لم يشترط الدعوى باعتبار كونها
اعتبرت الدعوى اذا وجدت مانعة من القبول عليها من شرح ابن وصفا
في الشهادات **باب** زيد مدبوني عمر ما يخصه صفة شهادته
ايكون خصم منك حاكم بغيره شرا وتدر ويوشاهد من طوعا مكره قادر او لور
باب اولاد عمر وحياته ايسر ويجوز ان يكون المدبوني باهون
دينه كذا ذكره الوجاهة والجماع ولو شهد المدبوني بعد موته باللم تقبل
شهادته لان الدين لا يتعلق بالمدبوني في حيوته ويتعلق بعد موته من قاضيه
في كماله شهادته في فصل في شهادته المتهم في الورى الذي **باب** زيد قولي
اول عمر وخصمه باوزيريه شهادته ايكونه بغيره زيد عبد ملكه كيد وشهادته
روايتك استدرك عمر وكجك قولي ايدم لكن مني اعتاق ايتدي مدبوني واما
اقامت ايتدي فياخصه عتقه حكم ايتدي وشهادته قبول ايتدي كيد صكر زيد
كلوب اعتاق ايتدي كونه منك اولك بنم يوزوه اثبات ايتدي وديك قادر
اولور **باب** اولاد رطلان شهد اعل رجل سخي من حقوق نفاس
المشهور عليهم هاجدان نفاسا كما عجز لفظ الغائب الا انه اعتقنا واما البنية

علی ذلك فان القاضي يقضي بعقوبتها ويكون ذلك قضاء على ماله بما خرج من الخصم
 وانكر العتق لا يثبت له انكاره من قاض خان في كتاب الدعوى في فضل القاضي
 في المجتهدات في الورق الثاني **مسألة** رينك عمروك ووزنه شهادت ايلدك عمرو
 رينك روجه ي هند ايد بكا نمت اولنوب صوباشي بنون اول سب ايلد بكا
 المتدر بنوك بكا عدواني واردر ديس بوسب ايلد جوج اولنوب
جواب اولنوب مصر حدر بم من اتمم بامرة رجل حتى اخذ منه الشحنة مالا
 بهذا السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه على ذلك الرجل لا تقبل من القنينة
 في كتاب الشهادت في باب من يقبل **مسألة** هند و زينبك زوجي اولان ايد
 شو انكي حرق قنكر اكل ايد رس اوج طلاق بوش اولسون ديوش ط ايلدك صلا
 ايلك كنه هندك كنه ايلك كنه ايلك كنه رينبك كنه شهادت ايلدك حرم
 شرف بوش بچه در **جواب** شهادت بوش مقبوله اولان لوقال لا يثبت له
 ايضا اكلت هذا الرغيف وشهد اخوه فها طالق وشهد ايلدك ان هذا اكلت
 هذا الرغيف وشهد اخوه ان الاخرى اكلت هذا الرغيف لا تقبل شهادتها لان
 يتقن بكذب احد الفريقين لا يحال اكل شخصين رغيضا واحدا ولا يوصي شهادته
 احد الفريقين لا يقبل نه في الشك لانه قضى بحجة شرعية فلا ينتقص الشك من
 محيط الشك في كتاب الشهادت في باب البينة اذا تعارضت فترتاب **مسألة**
 لعان دعواي شهاد ايد ثابت اولوري **جواب** اولان واللعان بمنزلة الحد
 لا يثبت به الحد ولا يثبت بشهادة على شهادة ولا الشهادة اليك مع الرجل
 ولا الكتاب قاض الي قاض من التجريد في كتاب الطلاق باب الشهادة في اللعان
مسألة لعان دعواسده شهادت على الشهادة جاز اولوري **جواب**
 اولان حد من كنه در اولن اولان بونون داني رعایت اولنوز واللعان

اما در این مورد فرموده است که

امتیقن الکنز فیما

الحمد لله

مکر

بشرکة لا یثبت الا باثبنت به احد ولا یثبت بشهادة ولا شهادة
 النبا مع الابرار ولا یثبت قاضی قاض من تجرید الفقه و کتاب
 اللعان **مسئله** زید عمرو و بکر و خالد و ولید ده اولان
 اوان بیک اچدی ارا بکن خالد و ولید زید و عمرو و بکر سارا ایلد و کنه
 شهادت ایلر شرعا شهادت کدی مقبول اولور **اجواب** اولور
 اقام اعظم قنند اید یوسف قوی اولان اولان زید و بکر علی اربعة نفر مال
 و بیکر کل و احد کفیل عن صاحب فشهد اثنان لاثین انه قد اراهما
 من المارق محمد بن جابر و قال ابو یوسف ما یجوز من حیثه الخس فی باب الشهادة
 من کل الشهادۃ و فی المقوم فی الوری **مسئله** برخصه شهادت ایدن کس لری حکم الشرع علم
 عدالتیه بنا و دایتش ایدن ینہ اطرش ایدر شهادت ایلد کلدن اول
 حاکم یا حاکم آخر اگر چه کیم اولان فاعلم انک ایشل حالاً تا ب اولوب عدالت
 تحصیل ایشل و یو قبول ایلکد قادر اولور کدی **اجواب** ینہ
 اول خصوص ایلر اداکار شهادت بدعت ایچون رد اولوب
 اول عدالت کلدن اولد قن مقبول اولان و رت مواضعک بورک و کلدن
 و یو مسودت اولامسی بصریح و اخی اولنند و قتی روت شهادت
 ثم رالت العلة لا تقبل الا فی اربعة مواضع احدها اذا کان عند فردت
 شهادت ثم عتق فشهد زید کلدن تقبل اذا کان عدلاً الا فی ذلک اذا شهد
 علی مسلم فردت ثم اسلم فشهد فی ذلک حادثة تقبل الثالث البصی و اشد فحادثة
 فردت شهادت ثم بلغ فشهد فی ذلک حادثة تقبل الرابع الا اذا شهد فردت شهادت
 ثم صار بصیر فشهد لا تقبل لانه من الملاحقة فی الشهادت و الفصل الثانی فی الوری **مسئله**
 فی ایدر ده قاضی حادثة ایل تقبل شهادت فیها ایسلاف کس قاضی غیر قبول فیها لان

تقبل و یوشد قاضی فردت شهادت
 افسد ثم تاب فشهد

الاول

الایم

الافران رد الاول لوجه شرعی ندی بخلافه ان فی له من الوری و قور فی کتاب الشهادت
 فی باب القبول فرب فیما لا یختلف لصحفة **کتاب الوری** خصوصه و کل
 اولان صلح قادر اولور **مسئله** اولان و لیس لک کلین خصوصه ان صلح
 کما فی صلح خلاصته فی الفصل الثانی **مسئله** زید فایک ملک ابی یحیی و کل اولان
 عمرو مشری ایلد مجلس شرعه وار د قلدن مشربک قبولی ایلد قاضی عمرو و کل
 شاهد لری استماع ایدوب عمرو و زید کلان یرده اولان و ین شوقد
 اچیه مشری بیج ادم دیو اوار ایدوب بکر مشری بیج حجت الیه توکیل
 شود استماع و بیج صحیح اولوب حجت رفقه ایلد عمل اولور موقوف
 زید مومکل طرفدن استماع شود و حصم شرعی لری **کتاب الوری** یومتله شاهد کلدن
 شهادت و لریک قبولی قضاته واجب اولور و کلدن بر اخصوست شرعیه بر
 بناء شهادت انش و کلدن لکن شود عدول اولوب حاکم صدقند
 محقة اولیجن شهادت لری قبول و سقا قد یک عدل لری خبر ایدوب
 مشری بیج حجت و بر یک شر و عدل عامه حکمک مبیعات بویده و ضرر
 مرتب اولور و کلدن اما مومکل کلوب توکیل انکار ایدر بیجینه فانی
 لازمدر مضمون جنک شوقی منید و کلدن اصله بد لور سه یه
 و الا مومکل بیج الوری کس به ضرر اولان قبولی واجب اولان شهادت
 خصوصت شرعیه بر مرتب اولان و عمرو مشری ایلد حاکم کلوب
 زیدک ابی شوقد شخصه شوقد ان و کالکله بیج ایدوب
 اری تسلیم ادم اچیه سنی طلب ایدرم دیو دعوی ایدوب
 مشری شرعی و قبض میعه اعتراف ایدوب اما بیج زیدک
 و کللی ایدر کس بیجیه اقامت اچیه شوقن و بر مزین و بکر کلدن

برجیه و یومتله

عمر وبنه اقات ابنه قبولي واجب اولوب زيد كلوب انكار
 انكر كن صكن مضموني بنوني كتابت ايدر ايدى وبالجملة وكيل
 بر جيتله ايدوب كه موكل بصل انكار اليه سموع اولامغه ايلي
 اوج وجه واردر برى ذكر اولاندر اراد وكيل المانع اثبات وكالة
 بحيث لو انكر موكله لا يسمع ان كان فله وجهان احدهما
 انه يسم الموكل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل بقبضه وجه
 فسمه الى يقول ذواليد لا اعلم وكالتة فير من فاما الثاني
 بسمه فيبعه والثاني ان يقول هذا الطمان ابيعته منك
 واقبضت فسمه يقول المشتري لا اقبض لاني اخاف ان ينكر المالك
 وكالك ورتبا يهلك المبيع في يدى او ينقص فيضمن فيضمن
 الموكل انه وكيله بذلك ويجوز على القبض وثبت باليمين ولا يبر
 على القبض وضما وجه اخر وهو ان يج يقول اني نقولى طلاق
 المبيع فيبرعن المشتري انه وكيل فسلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه
 وكيل البائع مرجع الفصول في الفصل السادس
 في الورق انما يحينا وكذا في العمادية **مسألة** زيد عروى برادره في
 اشترى ايه ثمن معين ايله وكيل انشكن عروى دارم قدمه بى ملكيت اوزن
 تصرف ايك سند كن زيد بن اول زمانه كندمه الدم ايدى ديوب
 ودمعاسن بيته عادله اثباته قادر اويجي اوى زيد ويرمكه قادر
 اولو مر **الحوا** اولان رجل وكل رجلا بشر اشى بعينه فاشترى
 الوكيل نفسه لايصح ولو وكل الوكيل غيره بشر او وكل اشى الا بشر
 الا ان يكون هذا بخلاف التوكيل بخلع امرأة بعينها اذا تزوجها نفسه بصل

في قوله انكر كن صكن مضموني بنوني كتابت ايدر ايدى وبالجملة وكيل
 بر جيتله ايدوب كه موكل بصل انكار اليه سموع اولامغه ايلي
 اوج وجه واردر برى ذكر اولاندر اراد وكيل المانع اثبات وكالة
 بحيث لو انكر موكله لا يسمع ان كان فله وجهان احدهما
 انه يسم الموكل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل بقبضه وجه
 فسمه الى يقول ذواليد لا اعلم وكالتة فير من فاما الثاني
 بسمه فيبعه والثاني ان يقول هذا الطمان ابيعته منك
 واقبضت فسمه يقول المشتري لا اقبض لاني اخاف ان ينكر المالك
 وكالك ورتبا يهلك المبيع في يدى او ينقص فيضمن فيضمن
 الموكل انه وكيله بذلك ويجوز على القبض وثبت باليمين ولا يبر
 على القبض وضما وجه اخر وهو ان يج يقول اني نقولى طلاق
 المبيع فيبرعن المشتري انه وكيل فسلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه
 وكيل البائع مرجع الفصول في الفصل السادس
 في الورق انما يحينا وكذا في العمادية **مسألة** زيد عروى برادره في
 اشترى ايه ثمن معين ايله وكيل انشكن عروى دارم قدمه بى ملكيت اوزن
 تصرف ايك سند كن زيد بن اول زمانه كندمه الدم ايدى ديوب
 ودمعاسن بيته عادله اثباته قادر اويجي اوى زيد ويرمكه قادر
 اولو مر **الحوا** اولان رجل وكل رجلا بشر اشى بعينه فاشترى
 الوكيل نفسه لايصح ولو وكل الوكيل غيره بشر او وكل اشى الا بشر
 الا ان يكون هذا بخلاف التوكيل بخلع امرأة بعينها اذا تزوجها نفسه بصل

في قوله انكر كن صكن مضموني بنوني كتابت ايدر ايدى وبالجملة وكيل

البسر من وكالة في حق جان في اول فصل في الوكيل بالبيع والشراء ولو وكل رجلا بشر
 عبد بعينه فخرج الوكيل من عنده واشتريه منه بشر بغيره او وكل بشر
 له فاشترى من غيره او لا ولا يملك الشراء لنفسه ولا يملكه عند غيبة الآخر
 الا اذا اشترى بانه ما وكله او بخلاف جنس ما وكله به والله اعلم في وكالة
 الخاصة قيل فصل في دس لا يبيع غل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل الا
 الوكيل بشر اشى بغيره او يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت
 وكذا الوكيل بالتملك والطلاق والعاق فان خصم في الوكيل بشر امين والتمس
 البسر من وكالة الاشياء **مسألة** زيد عروى برادره اشترى من وكيله انكر كن صكه
 زيد اول قول مولاه سندن اذن يملك اشترى انكر كن صكه عروى في
 واروب اذن يملك اشترى ايجك من مولاه زيد دن قفغ عروى
 ثمن الماعه فاكراد لورى **الحوا** زيد انكر كن ثمن الورع عروى بعه
 انه كندمه عروى زيد بغيره انكر كن صكه باطل او لور وكم
 آخر بصل ثم تقف بغيره فبطلت الوكالة كان المداية **مسألة**
 في باب من الوكيل **مسألة** اصله ان الموكل متى احدث
 فيما وكل بصل ثم قبل بصل بصل الوكيل بصل الوكيل عن البيع فانه يخرج
 عن الوكالة لان الوكيل انما يخرج باشتياا ثمنه انا بالعمل وبانتهاء
 الامر منه بصله بان امثل بما امر به او بغيره عن الامتثال بما امر به
 فن احدث الموكل تصرفا بغيره عن البيع يخرج عن الوكالة **مسألة** في باب ما يخرج
 في باب ما يخرج به الوكيل من الوكالة **مسألة** زيد عروى حضوره ما رافعه
 ايه وب فلان بده اولان بكر سنده اولان اولان بيلك ايج ديني
 ووديت اولان بار كير ايج قبضه بى وكيل ايمى ويرد بعه عروى

فان كان المداية بصله بان امثل بما امر به او بغيره عن الامتثال بما امر به

تفسير المحرقة

بالخصوص في الورق الاول لو كانت المرأة مخدرة لم تجز عا دنها بالبر وخصه مجلس
الحاكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان ينطق بجهلها بها
فيلزم توكيلها في الهداية في كتاب الوكالة في الورق الاول **مسألة** لو كانت سيدة
وكونه وحامه وفك شاره وباعه وبانجه وارن هند شرعاً حذره اولور من **الحجاب**
ابتدال اور رينه وارر ايسه او لما زكته ابو السعد وعظه المبارك **مسألة**
حذره اولمبان هند زيد ابل اولان دعواسه شرت ايله مشهور اولان
عمري وكيل ايله زيد رافعه او محبوب باللات رافعه اولورين ويكفا
اولور من **الحجاب** راي حاكم مفوضه شرت وشافهم ايدرس قبول عقوب
خصمه اخر اتر فكمه قادر ولم يلزم اي التوكيل بالخصوص لم يعل ولم يجز لان
لما اذ اتفق في بلاء رضا خصمه المتأخرين اختاروا الفتوى ان القاضي اذا علم
من الخصم التعنت في ابا التوكيل لا يمكنه في ذلك وقبول التوكيل في الموكل
وان علم في الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه
التوكيل الا بضره واصاحبه وهو اختيار شمس الائمة الحسني كذا في الكافي
مسألة من الدرر والغرين في كتاب الوكالة في الورق الاول التوكيل في غير رضا الخصم
والموكل محقق لا يصح وعندهما يصح والفقهاء ابو الليث كان يفتي بقولها وكل
شمس الائمة الحلواني في ادب القاضي المفتي مخير في هذه المسئلة ان
شافعه يقول لا يجوز وان شافعه يقولها قال به وخبر نفعه ان الرازي
الى القاضي في كلامه في كتاب الوكالة في الورق الاول التوكيل بالخصوص
لا يجوز عندنا الى حنفية رحمه الله سواء كان التوكيل في قبيل الطالب او
في قبيل المطلوب قال محمد رحمه الله والشافعي وابو يوسف رحمهما الله لا
يجوز ويستوي فيه الوضيع والشريف والرجل والمرأة في اخذ ابو القاسم

والخلاصة في الردم

مسألة

مسألة

الصغار

الائمة

الصغار وقال شمس الائمة الحسني رحمه الله عني اذا علم بالمدعي التعنت
في ابا التوكيل لا يقبل التوكيل ولا يلتفت اليه وان علم في الموكل القصد الى الاضرار
بالمدعي لا يشغل التوكيل بالجبل والتكيس لا يقبل منه التوكيل وذكر شمس الائمة
الحلواني ان ذلك مخصوص بالراي العكسي وهذا قريب من الاول في قاضي
في كتاب الوكالة في اول فصل في التوكيل بالخصوص وفي فقاوي عطاء ابن حمزة
وكل احد الخصمين وكلما الحكمه فقال لا خير ليس مال استأجره وكلما
الحكمه من بينا ومنه وانما عاجز في جوابه فلا رضى بالتوكيل بل يتكلم بنفسه
قال راي فيه الحاكم واحله ان التوكيل بلا رضى خصمه من الصحيح المقيم طال كان
او مطلوباً وضيعة او شرباً اذا لم يكن الموكل حاضراً في مجلس الحكم لا يصح عند
الامام اي لا يخرج خصمه على قبول الوكالة وعند سماعه في بيع يفتح اي يخرج
وبه ائمة الفقيه وقال المعتز وهو الحق وبه اخذ الصغار ايضا وقال الحلواني
يخير المفتي وقال نفعه ان الرازي الى الحاكم وفي العلوم المقرآن تفويض الجاني
العهد الفاد كما هو المقرآن علمهم بين حجة قال شمس الائمة الصفي انه اذا علم
التعنت في ابا التوكيل يفتي بالقبول وان علم منه ان قصده الاضرار
بالجبل كما هو صنيع وكلما الحكمه لا يقبل وغرض في قرض الجاني القاضي في الهداية
كان هذا الماعل ان احوال قضاهم الدين والصلح وفي ادب القاضي لا
لا خلاف في صحة بلاء رضا الخصم لكن لا يسقط حق الخصومة في مطالبته
بالخصومة مجلس الحكم والحجاب يفتي الا بضره واصاحبه الخصم الا ان
او مرض الموكل واعداءه يذكر في كتاب الوكالة التوكيل بالخصوص
الا بضره واصاحبه الا ان يكون الموكل مريضاً او غائباً مسيرة سفر
ثمثة ايام فصاعده او قال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو

مسألة

في الصغار

قول الشافعي ولا خلاف في الجواز وانما الخلاف في لزوم صوابه قال عبد الله بن جعفر كان على من غلبه
 لا يخفى خصوصية ابي اركان يقول ان كسبطان يخضه وكان لها ثمانية وكان اذا خصر في شيء من
 امر الله وكل عقلا فلما كبر ولحق الله به جعفر فقال جعفر كيلي فافض عليه فهو على ما فضل فهو على
 من الزبدي في كتابه كماله في النور الاول فنقول في الخلاف في ان يجوز التوكيل بالخصومة في اثناء
 حق المظلم والعين جابر حقوقه رضي الله عنهما جواب الوجيل والاسلاف ما رووه عن جعفر بن محمد
 رضي الله عنهما كان لا يخفى خصوصية وكان يقول كمالها يخضها الشبهة فيجعل لخصومة
 يقول في حقها الى ان قال في حقها كويل على ما فضل على كويل فافض عليه معلوم ان علي بن ابي
 لم يوجع كميل لا يرضى احد بتوكيله كان توكيله رضي الله عنهما في حق جعفر بن محمد واختلف في جواز توكيله
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز من غير عذر السفر والمرض وقال ابو يوسف ومحمد يجوز في الاحوال كلها
 وهو قول الشافعي في ذلك الخصومة لا تفصل في ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة واليكواب
 لكن المتأخرون من اصحابنا استحسنوا ان المرأة اذا كانت مخدومة غير مارة فحوزة او غيرها
 وهذا استحسان في موصوفه قال ابن ابي ابي لا يجوز الا توكيل البكر وهذا غير صحيح
 البواب في كتاب الوكالة في الفصل الثاني في توكيله في داره او في دار غيره او في دار
 بغيره حتى يطلب ابدوب الكور ديوب كويل ابدوب بكل بدوب دعوى وطالب ابدوب
 بكونه بغيره بده وردب طور دين المدونة بغيره ابدوب في داره او في دار غيره او في دار
 وكيلته ويركعه قادر او كور في **المادة** او لا يدرى من شخص ادعى على ابي جعفر في
 بسطه بدين فاجاب انه دفع المبلغ كله او انه لم يقبض العوض اذ اذ
 انه دفع المبلغ كله لا يلتفت الى قوله ويركعه الى التوكيل وبما اذا اقبل التوكيل
 فخاصة فيما ندعيه من فارق الخصومة ولو وكل رجلا يقبض دين له على رجل فاعطى الطالب
 فادعى الغريم انه قد اداه الطالب لا يجامح الطالب الى اخصار البينة والى
 اخصار الطالب ليخلف لكن يقال للغريم ادفع الدين الى التوكيل ثم اتبع الطالب

الطالب وحلفه ان اردت يمينه فاحلف والارجعت عليه لانه مقر باليمين
 والدين نقض على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا يكلم بقوله بدعوى الايفاد مع الاحتمال بل على التام
 الى التوكيل **المادة** في كتاب الوكالة في فصل واما
 بيان حكم الوكالة في الدين السكاني ولو وكل رجلا يقبض دينه
 من فدان فادعاه المطلوب انه ادنى الدين لموكله وظلت يمينه
 لا يلتفت اليه ولو من قبضه الدين لتوكيل فاذا اظفر بالتوكيل حلفه
 على دعواه من حقيقة المقر في كتاب الوكالة **المادة**
 برقية خلقه برك ضرر من خرف ابدوب فريدين الفرجه سي
 انظر من عذر زبدون سنده برك ضرر ابر شمس بنم اذ ربه
 ادرسون وبكاه فراغت اذ كان في سكن زيدا اهل فريدين بالدين
 اخذ ابدوب فرار بالمكوك اهل فريدين عودون نضيمه قادر او كور
المادة او لا يدرى اهل قرية ارادوا الخروج رجل عن القرية
 مخافة شره فقال رجل بهرحه ثمارا برسد او غرامت وضرر
 ان بر من ثم ان هذا الرجل خرج من القرية مع لغو ابدوب
 كثيرة لاهل القرية لا يجب على الفاس من شيء من جواهر النادر
 في اول كتاب الكفالة **المادة** اذ يكره ان يكره
 خصوصية ابدوب فرار من خورندن برك وكيل الدين صكره
 عذر فرار ابدوب بعينه بركه كالتدين عن المصلحة وليس
 وكالتدين منقول او كور **المادة** او لا يدرى بطلانه وكالت
 بركه بطلانه منقول صحيح او كور رجل اراد ان يغيب

في المصنف في الكفالة
 ان غيبه لا يكره ان يغيب
 في

عن بلدة فطلبته من امرأة ان يرسل جلا بطلا فها ان لم يحضر الى كذا
 فنقل ثم عزل الدليل فانه ينزل وهذا بخلاف التوكيل بالقبض فطلب
 الخصم وتسلط المرئس على بيع الرهن حيث لا ملك غرله لان جواب الخصم
 مستحق عليه وقضا الدين كذلك فاذا اثبت لاني حقا مستحقا عليه
 لم يملك ابطاله واما الطلاق فعرض عليه فلم يسمي المرأة فطلب التوكيل
 فان هذا الجواب يحفظه عن السيد امام الى تجميع هكذا ذكر وهو اصح الاكابر
 وان ذكر في بعض المواضع كشرح وفتاوى الفصول اختلاف المباح
 من جواب التنازع في الوكالة في الباب الثالث رجل على آخر دعوى
 فاراد المدعى عليه ان يفر فوطن كذا بطلب المدعى ثم عزله لا ينزل
 الاجبزة فان عزله في غيبة لا ينزل التعلق من الغير بجهة الوكالة
 من جواب التنازع في الخامس في الوكالة **كتاب** زيد عرو
 وار طلاق برده براء اولان حق طلب ادب البور الجذون سبوز
 اني سي سنك اولسون ال يعطيه عرو واروب طلب ادب البور
 وكذا نصك زيد سبوز وفي الكا و بر ميوب الماخ فاد اولد مر **كتاب**
 لازم اولاجر مشك سبوز وكذا رجل عزم في مصر اخر فقال لرجل ادع اليه
 وطالبه بي فاذا قبض الكل اخذت عشرة دراهم من ملكه ثم ادعاهم
 بطلب لرجل المش واستراط العشرة ما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قبض الطمان
 فان قبل البسران الداعم والذات لا يتعين في عقد والمعا وصات فلما اذا
 لا يحيل هذا كاستراط العشرة المطلقة فلما بل لا يتعين لكن يتعلق بالحق
 وبتيقن ما قبله اذا انقيد لم يكن ان كل مطلقا وباعتبار التقييد بوجوب الفسار
 من جواب التنازع في الوكالة في الباب الثالث **كتاب** زيد عرو وذكر

المدعى

المدعى

المدعى

برئته يدركه به به ويكل يدركه عرو حافر وكل يكن بركا كوز به به
 شرعا به به عرو حافر اولد **كتاب** اولد وكذا لو وكل رجلين به به من
 ان ان فوب احد هما جازم فاقضه خان في كتاب الوكالة قبيل سائل التوكيل **كتاب**
 بالطلاق **كتاب** مد بون اولان زيد داني اولان عرو بر فولي دروب بيع
 ادوب ونيك الوب باقيس نيم بون حفظا ايد يدركه صكره قوا عرو وكذا بانه
 وفات ايد برك شرعا يملك قنينة در **كتاب** عرو ماد ملكه حق قبض ايد
 زبده اولد بونده اشتباه بون بيع ادوب ثمان قبض اتمش اولد ده ماد ملكه
 قابض واخذ اولد به زيد در نوع آخر اذا دفع المد بون عبد الله الرب الدين فكل
 له بعد وخذ حاك منها او دفع اليه دنانير او قال له اخذها وخذ حاك منها وحقه
 في الدراهم قبض او صرف وقبض الدراهم فملك في يده بملك على المد بون
 عالم يحدث الدين فيها قبضا ويصير اخذ او بملك لو قال له بعد بملك او قال له
 بيع الدنانير بملك ففعل يصير المقبوض عليه كما قبضه من التمتع في فصل سائل التوكيل **كتاب**
كتاب الدخول **كتاب** زيد عرو ون يك سبوز في دعوى ايد وكذا شاهر
 الكا كوشهات ايد لر سبوز اولد **كتاب** توفيق قابله فادرا ايد
 اصله ان الشهادة مع خالف الدعوى لا يقبل قبل التوفيق وان التوفيق
 لان الخالف بينهما ثابتة حقيقة وقع الشك في زوالها فلا يحكم مع الشك عالم
 دليل الزوال بالتوفيق مثلك من ادعى الف درهم وشهد الشهود بان
 وخسامة لا يقبل عالم بوفى المدعى فيقول كان له عليه الف خسامة واثبت
 عنها ولم يعلم الشهود بذلك يقبل لان الخلاف متى زال يظهر ان
 الشاهد ليس بناسخ من محيط السحر في الدعوى في باب
 ما يكون الكا بالثبوت في فصل الاول **كتاب** زيد ولذا ملك

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

جاری پسین و علی ایوب و لدی حاصل اوله شرعا و لایم قویمک نسبی
زیدون ثابت اولور فی **الحال** اولور قیمتین و یرمک لازم کلور چل
دیزم نیتها استوله جاریه و لده تصیر ام و لایم و لغوم غوفا فر عتای قاصه جان فی
فصل الاستیلا **مسئله** زید عمر و دن اشترای اندوکی ارضیه تصرف
اوزره ایکن بکر زید و زوره دخل ایوب و عمر و دن اشترای اندوکل
ارضینک بعضی سندن مقدم عمر و د سوندن اشترای اندوکی دیو اوعار
اقامت بنیه اندوکرده شهود بکرک مقدم اشترای اندوکی شهاده
شرعیه اندوکرده حاکم شهود عدول ایکن بکر و مقدم اشترای اندوکی
شهاده و تکریمه اعتبار یلیوب بکر کون فی ای و حج میل مقدم مقدارین
تعیین و بیان ایکن دیو سوال اندوکرده شهود تعیین ایوبه میوب
لکن مقدم اشترای اندوکی عالم اولوب و شهاده و شهاده ایوبه زر
در لایم حاکم ماد ایکن تعیین وقت ایکن قادر اولیه سر قول اعزین دیوب
شهاده و تکریم بکر عدله قبول ایکن شروع اولور بیان بیور بکر
الحال ایکن تعیین وقت عدم لزومی و حاج شهاده اولوب
قیمه ده مسطور در **مسئله** زید عمر و غایبه اولان حق اثبات ایکن و لکره
قاضی حاکم رجل اراد ان یتبیت دینه علی الغایب فالجمله له ان یکفل
رجل المدعی بکل المدعی علی فدان الغایب فبخر المدعی کماله فی مجلس
ثم یدعی المدعی المال المقتدر الذی یرید اثباته علی الغایب فیکفل
بالکفا و یتکسر دینه علی الغایب فبقیم المدعی بنیه بکذا الدین علی الغایب
فقبل بنیه و یقضی له بکذا المال علی الغایب ثم یرئی المدعی الکفیل
غیر المال فیسق المال علی الغایب فویل بکر و اردب کماله مفر اولوب

دینی انکار ایوب بعده زید اثبات اندوکرده بکری ابر ایوب دین
عمر و ک ذممه فاقول حقن احیا یحیون علی جاری اولور **الحال** اول
واقعا کفیل و لکره ایوبه جاری اولور و لایم و بکر کذب رکاب ایکن
منوع ایوبه که محیط سرخی ده مسطور در و لو کان لکره غایب الف درم
فاراد ان یقضی القاضی علی الغایب و یقبل منه البینه و الجمله فیه ان یقدم
رجل الا الغایب و یقول ان علی فدان الغایب الف درهم دین وان هذا
کفیل عنه فیکفل الکفیل ان قد کفلت عنه و لکن لا ادری ان المدعی علی دین
ام لا فان القاضی یسأل فی المدعی البینه فاذا جاری بالبینه قضی القاضی بالمدعی
علی الغایب و یقضی بکفاله هذا الحاکم یقول هذا المدعی شهاده و ان قد ابرأت
هذا الکفیل فیه اء الکفیل و سنی القاضی القضا علی الغایب و مثل هذا
ما ینبغی ان یكون مباحا ان یسأل لاجل حقه لافیه فی التواطی علی الکذب
لان الطالب یدعی ان کفیل کا ذبا و المطلوب یصدق علی الکفار و موکاتبه
وان رام الخزع الکذب یقدم الکفاله اولای علی الغایب حجه یحقق صدق
الطالب فی محیط السر حجه کما یسأل بالکفیل **مسئله** زید بکر زوجه هندی
بکره اولان او کسند و نک ملکی اولوب زید کند و دن غضب اندوکرده او عا و ده عا سنده
بنیه اقامت ایکن شرعا قفله بنیه س ابله علی ایوب قفله حکم اول نور
الحال هندی حکم اول نور بعضی زید و فی حکم فایکل و لکره القضا و لو اقامت
المرأة بنیه علی دار فی بد الزوج انها لها و قد غضبها منه و اقام الزوج بنیه انها
دار سر استریتها منک قبل یقضی بها المرأة لان الدار والمرأة فی بد الزوج فکما
هی حارجه و قبل یقضی بها للزوج لانه لا تناهی بین البیتین فقبل الا قضیت
الغضب اولان ثم الشری اخری فی محیط السر حجه فی الدعوی فی اختلاف

في باب ما يمنع قبول الدعوى **مسألة** زبد عودن مودة سنة بور على جارية في
 اشتراها بلكة فضكه بوزن اربع كور دكن بونم جاريه ايدو دعو عليه
 اشتراها بلكة فضكه بوزن اربع كور دكن بونم جاريه ايدو دعو عليه
 رجل اشتريه من رجل ثوبا في منديل فعال البايع ابيعك الثوب الذي في هذا المنديل
 فلما اشتريه واخرج الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي سمع
 دعواه وتقبل بنية وكذا الجارية المتفق عليها فان في فصل في دعوى الملك
 بسبب الورق التي تحت **مسألة** زبد فوت اولاده هندا او على عمه بن زبد
 او لجه زوجة ايدم ديوب مهر وميراث طلب ابلكة عمه وانما ايدوب
 بنم بابا ملك او زبد وكل ملكه بركه در ديب بعده هندا كلوب عمه بن سنيك باي
 برك او لجه زوجة ايدم ديوب دعو عليه دعوى شرعا مسوعة اولور في
باب مسوعة اولور تناقض وكله بركه سنيك ايكه او اولم جازد رجل
 فقامت اراة لابن الميت كنت اراة ابيك فقامت الى ثوبه وطلبت المهر والميراث
 فانكر الابن وقال اسم ابي بركه بركه وانما كان عمره ثمان جات فادعت انها
 اراة ابيك عمر الى يوم موته وادعت المهر يسمع دعواها وليس
 بمتناقض لجواز ان يكون له اسمان **مسألة** في كتاب الدعوى في باب
 ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله كذا دينا اثم ظهر ان اسم جده محمد بن
 لا يبطل الدعوى لجواز ان يكون لجده اسمان **مسألة** في كتاب الدعوى في باب
مسألة زبد مسلم عمره مسلك فخر بن غضب ابلكة عمه زبد قسند
 قائم ايكس عمره حضور حاكمه دعو عليه حاكم الشرع دعو له فقدم في استماع
 ايدوب بنية ايدو باجو دكنو حكمه ايدوب **باب** ايدوب مسلك غضب
 من مسلم فخر اوي قائم بعينه باسمع دعو المعضوب منه عليه ويقبل



بنية وبخلاف ان لم يكن بنية ويقض بالكلية عليه وبديل عليه فاذا كره غضب فخر
 فعليه رد عينها وضمان رد بها وان لم يكن عليه ضمان فبنيها التقية في كتاب
 الدعوى في باب الاول ادعى مسلم على ذمي فخر بعينه باسمع ولا يكره لانه
 لو اقر ببيع فحقه ينفذ ولو ادعى عليه اطلاق فخر لا ينفذ لانه لو اقر لم يكره فحقه
 لم ينفذ فجميع الفصول في الفصل الحادي عشر في الورق الثالث تحت
مسألة زبد جميع اولان عمره سني بربل ابراهيم دعو ايدوب ديبه بعده شرعا
 دعو ايدوب قادرا ولو لم يجرى **باب** قادرا ولا لالا ليري ايقال ابراهيم سنة
 يكون ابراهيم مطلقا في اطلاقه سنة في كتاب الدعوى في الفصل الرابع عشر في
مسألة زبد ايدوب عمره بركه اولان او دنا تراعي ايدوب زبدكي واوان بخدر
 ديوب عمره ذمي كذلك دعوى ايدوب شرعا فتقنه حكم او نور **باب**
 حاله نظر قول واردر زجلان في سفينة وفي السفينة وقيل فادعى كل
 منهما السفينة وما فيها واحدها مودف ميع الدقيق والآخر مطلق مودف فالدقي
 لذي هو مودف يبيع والسفينة للملاح في حيط السرحس في الدعوى في القسم الرابع
 في الاستحقاق في باب الرجلين يتدا عيان الشئ باليدي **مسألة** زبد يبيت المال مني
 اولان عمره حضور حاكمه ايدوب مدعيه واقصر فند اولان اوي ايجون ملكه او كاشه
 اقرار ايدوب صاحبه او ملكه ايدوب بيت المال ضبط ايدوبين ديكه قادرا ولو لم يجرى
باب اولان ولو ان الوارث اقر ان الدار لم تكن لابه وانها كانت في يديه
 ودبيعة لها في يده لرجل ثم اقام البنية ان الدار كانت في يديه اخذها الذي
 هي في يديه بعد موته او اخذها في الاب في جوده كدوت الى الابن ان كان موصيا
 لما حقه يقدم المستودع وان لم يكن موصيا لما جعلت في يده لعلها اكله اذا اقر الوارث
 او اولان معروف فان لم يكن اقر لمعرف لكن قال لم يكن ايدوب الدار لابي ثم قال

في كتاب الدعوى في الفصل الرابع عشر في
 في كتاب الدعوى في الفصل الرابع عشر في

128

عمرى اعانة وصيت اليوب فوت اولده فده دعوى ابكر الكون شاهد كرك
شهادته كركى شهادته مقبولة **الجواب** اولو امام اعظم فقهه عجبك
حريته شهادته دعوى مقبولة اولو فقهه كركى مسند استنفا الهمزة
كتب فتا واده برى بورد الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل
عند الامام الا فى سبيلين الاول اذا شهد باجته الاصلية وانه
حريته تقبل لا بعد موتها والثاني شهد واثباته اوصى له باجته تقبل وان لم يوص
العبد وها فى اخر العادة والاولى مفرقة على الضعيف فان الضعيف شرط
دعواه فى العارضة والاصلية كما قد مناه فى الاشهاد والنظائر فى المتن
فى كتاب الدعوى ذكر فى متفرقات ادب القاضي فى المحيط لا يقبل البينة
على عتق العبد بدون الدعوى عند حنفية رحمه الله خلافا لما يقبل البينة
على عتق الامة وطلاق المرأة حصة بدون الدعوى بالاتفاق وهى كلف على عتق
الامة وطلاق المرأة حصة بدون الدعوى اشترط محمد راجع فى آخر كتاب التجرى الى انه
يخلف بهذا ذكر فى شرح القذورى وذكر شمس الائمة الخرسى فى مقدمات باب
السلسلة انه لا يخلف فيما عدا الفتوى وذكر الامام رشيد الدين هو فى فتاواه
ان فى الشهادة العامة على عتق العبد غير دعواه خلافا لحنفية وما اشهاد
على حرية الاصل فى العبد تقبل بدون دعوى العبد اذا كان ام العبد حصة لانه
شهادة على تحريم الفرج وتحريم الفرج حق الله تعالى فيقبل البينة فيه حصة بدون الدعوى
وان كانت الام ميتة لا تقبل لان فى الميت لا يتصور تحريم الفرج وقبله فى تقبل
الشهادة على حرية الاصل فى غير الدعوى غير هذا التفصيل فى باب دعوى
العتق ففتاوى رشيد الدين شهد شاهدان ان الميت اوصى بجاني هذا
العبد والعبد لا يدعى ذلك فغير دعواه لانه شهادة على انبات حق الموصى فيصير كان

تقبل

فيصير كان الموصى يدعى ويقول قد اوصيتى فحجب الورثة ان ينفذوه فان امتنعوا
فان شئ يعنى وينفذ الوصية فى العادة فى الفصل ان يعاين من اخوه قال فى الفتوى
الرشدية ان خلاف ابن حنيفة مع فى الشهادة بالعتق الاصل فى جهة مولاه
اما لو شهد انه حر الاصل فقبل بلا دعواه وفاقا اذا الشهادة بحرية الاصل منها
بحرية امه شهادة بحرية الفرج وهى حق الله تعالى فيقبل حصة كفى الطلاق وعتق
الامة قال فى شرح الجامع الصغير الصحيح ان دعوى العتق شرط وعند حنفية
فى حرية الاصل ايضا والتاقت فى لا ينعى صحة الدعوى والشهادة لا فى الحرية الاصلية
ولان فى العتق العارض لا ينعى فى معين الحكم فى باب ان لث والثلاثون
مسند زبدي حضور حاكم اخصار ايدوب زوج اوله عمرك
اوزرند او نيل بيل اني مبرم موطر زبدي فقبل اولوب بعده زوج فيوب
كتمك استند كركه كركر بيل كركر بيل كرك بيل كرك اولوب كركيدوب
حالا بيل تمام اولو فقه شرط مرقوم اوزرند تفسير طلاق ويردم دبوب
زوجك غيبته وادره وطلاقه اقامت بينه ايده شرعا مقبولة اولوب
كفيل زوج جندان حصم تصدق اولو **الجواب** اولو امرأة ادعت على رجل
انه كفيل لها بدينه فصدقتها الذى لها على زوجها فلان معلما بالفرقة وقد تحققت
لان الزوج جعل امرى بيدي من غائب شهر الهجر وقد غاب شهر وطلعت
نفسه فى مجلسي كما هو الشرط واما امت البينة على الغيبة والامر والطلاق فخرقة
الكفيل يقبل وان كان غائبا وينتصب الكفيل حصما عن الزوج فغير دعوى له
فى الفصل ان من **مسند** زبدي دعوى اخو زبدي بكرد اولان ديني دعوى
ايدوب بعد الاثبات قبض ايدوب كركر كركر ايدوب عمرك واروب
بكر حضور حاكم اخصار ايدوب دعوى وكالت ايدوب كركر كركر كركر

مسند

وارد به دعوى استكشاف عاقد او اولاد له **باب** اختلاف مشايخ واؤر
اولى قول الشيخ كورنور تروير و تلبس فهم اولما زسه انكلا عمل
اول نور رجل باع عقارا وامرأة وولده او بعض اقارب حاضر علم البيع
ووقع التقاض بينهما وتصرف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من
كان حاضرا في البيع ان العقار له ولم يكن للبائع قال شيخنا نعم قد لا يسمع
دعوى المدعى من الباب التلبس وقال شيخنا يسمع دعواه فينبغي للفقهاء
ان ينظر في ذلك ان كان البائع والمدعى معا بالتلبس والخطأ بالباطل
فلننظر ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي بغيره وهذا اذا لم يكن
السلطان استثنى تلك المضمومة في تقليد القاض من قاضى حان في كتاب البيوع
في فصل الاستحقاق ودعوى الوتر رجل باع عقارا وسم امرأة او ولد
او بعض اقارب حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا
وقد البيع ان العقار له اختلف المشايخ نعم قد لا يسمع دعواه وقال شيخنا
يسمع دعواه فينظر المقتضى في ذلك ان كان الخطأ في رتبة انه لا يسمع من
الدعوى وافق في ذلك حسن ليكون سد الباب لتروير وان لم يكن له رتبة
يفتى في ذلك بقول مشايخنا لان الفضايل باع مال على الغير وصاحب المال كان
حاضرا ولم يقل شيئا لم يكن سكوتة اجازة وعندنا ان سكوت المشتري
في تقليد القاضى سماع من الدعوى من قاضى حان في كتابه قوم قبيل باب
الربوا اذا باع الرجل شيئا بخبرة امرأته وهي ساكتة ثم ادعت بعد ذلك
انها لم يوافقها في ذلك فبها قال لا يسمع دعواها ويصح انها تسامع من قاضى حان
في كتاب الدعوى في باب ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء ويؤخر في كونه
الحاضر شيئا باع عقارا وابنه وامرأته حاضر للعلمانية وتقاضى ثم

في حال ما كان
كان حاضرا

ثم نعرف

ثم نعرف المشتري وفيه على ذلك ان ان الابن الحاضر عند البيع والمرأة ابنة
على هذا المشتري ان الدار المشتراة ملكي ولم يكن ملك البائع وقت البيع قال اتفق
مشايخنا واستاذنا هذا الدعوى لا يسمع ومنه تلبس شخص وحضور
عند البائع وترك منارعة فيما بينهما اقرا منه انه ملك البائع وان للاحق له
في البيع قطعا لا اطلاع القاسمة لاهل العقر في الاضرار بالتاس ملك في
البائع الاضطرار اذ البيع متاع انسان بين يديه وهو ينظر وهو ساكت قال
ابو ج و ابو يوسف لا يجوز قال به ماخذ وقال ابن ابي ليلى ساكت
يكون رضا بالبيع ونظام ذلك في الواقعة والقردوس من جواب القضاوي في
في الجواب البيوع وفي القضاوي الصغير رجل باع دارا وابن البائع حاضر كتم
الابن الدار بعد ذلك انها كانت ملكه واليوم ولم يكن وقت البيع ملكا قال اتفق
المشايخ ومن ائمة نعم قد رآه لا يسمع دعواه وجعل عند البيع والقبض
كالاقراء من الباب التلبس وافق مشايخنا انه يبيع الا اذا كان الابن تقاضى القاضى
في بيع القاضى في تلك الحالة في قبيل الفصل الثالث **باب** ما يجزى او كان من غير ذلك ما
مصوره في كتابه ذكره في سكوتة بواحد او زهيد **باب** وكل ذلك الا ان على و
استحسنوا انهم اذا اباؤا في كل موضع مست الحاجة اليه فيما يطلب فاعرف
كون سكوت اذننا وذا فيما لك فيه ولاية المني فان قد رعا النهي
ولم ينفذ ذلك منه امرأته ما عرف ومنه المثل السائر في اذالم ينفذ
واسم العرف على هذا القول هذا يقتضى كليا وليس كذلك فانه ذكره في فصل
الاحكامات وغيره ان سكوت البكر ليس باذن لزوجها غير الوفاة وكذا
سكوت المالك اذا باع رجل ملكه وهو حاضر ليس برضى بخلاف البيع عند بعض
اقارب فان فيه خلافا في امثال هذه السكوت ولاية المني مع انه لم ينفذ ذلك

المدعى

سكوت

سكوت

فی شئی ما خلا ثبوتہ التي علیہ ان كانت اثبات من محض الضمیر القسم
 الرابع فی الاستحقاق بالادعی باب الدلیلین بدعیان الشئی بالادعی کما فی الدعی
سید زید عودہ اولان دینی مطالبہ بہ بکری وکیل ایدوب بکرواروب
 عودون طلب ایدکہ عودون زید بنی ابراہیم حسن دنی علم حسن بیلد و کوکبیں
 ایدہ در شہر کما وکیل عین تکلیف اول نور من **الباب** اول نماز ہر شئی کہ مدعی
 علیہ اقرار ایدہ لازم اولوب انکار ایدہ مجہد و ہر یک قاعدہ اولان
 اوج صورت مستثنیہ رہی بود و ما با عترت حق حلف بکرو و سوسہ
 للغير والعیب بظہر مقصد رونا بقول بالبر من و بالعکس کالایہ اتم المقصود
 لمفعول ای ما وجب بالاعتراف و بالقول بتعلق بر و البنی للمفعول و البنی
 بتعلق بالقول و فی البینین قاعدة التخیف اعنی التخیف فیہا الخصم کما یستحق
 منها و ہی ثلث صور و القاعدة ان کل شئی لو اقر المدعی علیہ بہ لزمہ اذا انکر
 استخاف علیہ الا فی ثلث صور احدها لو وکل رجلا بان یسیر علی عین
 فاستتر بالوکیل ثم وجد بها عیبا فاراد ان یرد ما بہ فادعی البلیغ ان موکلہ
 بالعیب فاکر و طلب یمنہ باللہ لکن انہ ما یعلم ان موکلہ رضی بہذا
 العیب فانه لا یحلف ولو اقر ان موکلہ رضی بہذا العیب فانه لا یحلف
 ولو اقر ان موکلہ رضی بہذا العیب امتنع الروی بہ فہذا الصورة لو اعترف فیہا
 بالمدعی لزمہ الحكم ولا یحلف الصورة الثانیة عکس ہذا لو اطلع الامر علی عیب
 و قد رد البلیغ فادعی البلیغ ان الوکیل اطلع علی العیب و رضی بہ و انکر
 فانه لا یحلف و لو اعترف ان الوکیل اطلع و رضی بالعیب امتنع
 ر وہ ان لزمہ شخص علیہ و بن فوکل رب الدین شخصاً مطالبہ فادعی علیہ
 و طلب المال منہ فادعی ان رب الدین ابراہیم فاکر الوکیل لا یرد فانه لا یحلف
 الوکیل

ردہ

الغنی

الوکیل انہ لا یعلم ان رب الدین ابراہیم ولو اقر ان رب الدین ابراہیم سقطت
 المطالبہ من شری این و بہان فی فصل الدعوی **سید** زیدک یمنہ اولان بکری
 عود و عتب ایدوب زید دعوی ایدکہ عود و حالان ذوالیدم اثبات ایدسون کجی
 اولد عن و یسہ لم مقبولہ بدانیات ایدہ ذوالیدم اعتبار اول نور من **الباب** اول نماز
 عود و عتب ایدہ اولور عفا را و شہار شہر بیدرجل و عتب علیہ و احدیہ
 علیہا لا یصیر بہذا ایدہ و البید علی العفا را لا یثبت الا بالیمنہ فی اوب الغنی
 للخصاف ولو حکم بامرہ بالتسليم الیہ من کل الامنہ فی الدعوی الفصل الثانی فی التوفی بالادعی **سید**
 زید عودون اشتراک و کجی بکری سرقہ سے ظاہر اولوب عود و ر و انکت
 استکہ عود و کندی قندہ سرقہ سے ظاہر اولد و عن انکار ایدوب زید بیدون
 عاجر و لوجی عود و یمن تانہ می و یر بور چسہ علم می **الباب** اگر کہ کم بو غیرک
 فعلی البید و دینہ تانہ و یر سے و ر و غر و و زین و دیر ہند ر علم اولان بیدہ
 تانہ و یر سے و معتبر ایدکہ مقصر کس فی کل اوبیہ احتیاط بو نکتہ علمہ ایدکہ
 مقصرہ ر ظاہر و لکن فی البدایع مقصرہ خلاصہ ثم ان استخاف البلیغ فی ہذا العیب
 استخاف علی العلم لکن البتات باللہ ما یعلم ان ہذا العیب ایدہ عند الشری
 ولا سرقہ ولا مال علی الشرائس ولا یمن ولا یحلف علی البتات لانه حلف
 علی غیر فعلہ و من حلف علی غیر فعلہ یحلف علی العلم لانه لا علم لہ بما یسقط
 و من حلف علی فعل نفسه یحلف علی البتات خیر المشتري فان حلف لم یثبت
 العیب المشتري وان کل یثبت عندہ فیما لا ینبای الا ثبات عندہ من البدایع **سید**
 فی البیوع فی طریق اثبات العیب و الاصل فیہ ان الیمن منی و عتب علی فعل
 الغير فالیمن علی العلم و منی و عتب علی فعل نفسه یكون علی البتات لا یرد علیہ
 حلف البیہودی باللہ ما قننتم و لا علمتم لہ فاکمل فخرہم علی البتات

سید

جابر

سید

اصلہ

سید

في الاول لانه فاعلمهم في الشئ على العلم لانه فعل غيرهم قال الخواص في هذا الاصل مستقيم
في المسائل كلها الا في الرد بالعبث فانه اذا ادعى المشتري ان العبد بايع ونحو ذلك
فان المشتري يخلف البايع فانه يحلف على البتات مع انه فعل غير واما ان كان
كذلك لان البايع ضمن تسليم المبيع سالما عن العيوب فالتخلف يرجع الى المشتري
فيخلف على البتات ولانه لما يكون الخلف على فعل الغير على العلم اذا حال للمكسر لا يعلم
واما اذا ادعى العلم فيخلف على البتات لا يبري ان الموعود اذا حال ان دعيته
قبضها صاحبها بخلف على البتات لا دعيته العلم بذلك ثم كل من
وجب اليقين فيه على البتات لخلف على العلم لا يكون متبرحا حتى لا يقضي
عليه بالكل ولا يسطر اليقين عليه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم
فخلف على البتات بغير اليقين حتى سقط اليقين عنه ويقضي عليه
اذا اكمل لان المخالف على البتات كدفعه مطلقا بخلاف العكس الذي
في الدعوى في باب التحالف التخلف على فعل نفسه يكون على البتات
اي لا يسكن ذلك والبتات التعلق والتخلف على فعل غيره يكون على العلم
اي انه لا يعلم ان ذلك وجه الاول ظاهر واما الثاني فكلما لا يعلم ففعل
غيره ظاهر فلو خلف على البتات لا متنع اليقين مع كونه حقا فانه يفتقر
فقط اليقين فلو لم يقبل مع الامكان صار باطلا او مقرا بهذا الفصل
مقرر عن المتعارفة وكان الامام قد استدل بغيره عليه حقا وهو ان التخلف
على فعل غيره على العلم الا اذا كان اي فعل الغير شيئا يتصل به اي بالبايع فانه
عليه بقوله فادعى سرقة العبد او باقية يخلف اي البايع على البتات مع
محل الغير يعني ان يشتري العبد او ادعى انه سارق او آبق وانبت الباقه
او سرقة في يد نفسه وادعى انه آبق او سرقة فانه البايع واراد التخلف

بكل

بما في ذلك

يخلف البايع بائنه ما آبق في يدك وهذا تخلف على فعل الغير واما ان كان
تسليم اي تسليم البايع المبيع سليما عن العيوب واجب عليه بالتخلف يرجع
الى ما ضمن البايع بنفسه فيكون على البتات في الدرر والغرس في الدعوى
ثم لو وقع الدعوى على فعل المدعي عليه من كل وجه بان ادعى عليه سرقة
او غصبه مني يخلف بتاتا ولو وقع على فعل الغير من كل وجه يخلف على العلم
حتى لو ادعى على وارث ان اباك المنة او سرقة او غصبه مني يخلف على
العلم وهذا من حيث قال في هذا الاصل مستقيم ان التخلف على فعل الغير
يكون على العلم الا في الرد بالعيب يعني ان المشتري لو ادعى ان القر سارق
او آبق وانبت الباقه او سرقة في يد نفسه وادعى باقية او سرقة في يد
البايع يخلف على البايع على البتات بائنه ما آبق او ما سرق في يدك وهذا تخلف
على فعل الغير وهذا لان البايع ضمن تسليم المبيع سليما فالتخلف يرجع الى ما ضمن
بنفسه فيكون على البتات وزاد اليه ذوى على هذا الاصل حقا وهو ان التخلف
على فعل نفسه على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل
به فيخلف بتاتا وخرج عن هذا فصل الرد بعيب لانه مما يتصل به لان
تسليم القر سليما يجب على البايع في جامع الفصولين في اول الفصل
اخامه عن **مورد** بن يانده وادعى فرار ايلدي ديدو دعوى ايدوب بائنه
سكن يانده وادعى فرار ايلدي وكنه يمين ايله ويحكم قاراولو رضى **المجاب**
امام اعظم قنده غير مشاهد اولان عبيده مشتري يانده وادعى حد وثمن
اثبات ان يمينه قادر او عاز اما يمين قول الرى او زنه او لور واما اذا كان
عيا لا يشاهد كالا باق والسرقه والجنون لا يخلف البايع حتى يتم المشتري
ان آبق او جرح عنده ثم سخط البايع بائنه لقد باعه وسلم وادعى او جرح

اي البايع

السل

السل

الزني

عندك قط وهو ايضا تخلف حسن وان انكر البائع العيب عند المشتري واراد
المشتري لا يخلف غداي حينئذ وعند ما يخلف لان توصية الخصم هي مقصود
لانه وسيلة الى حقه وهو الرديف في تخلف يبنى على صحة الدعوى وعلى صحة
الخصومة لانه فاعا لا لاثباتها ومنها يستخلف لاثبات الخصومة واثباتها
فلا يشرع في تحيط السرخس في البيع في باب المخاطبة والبيع **مسألة**
زيد عمرو بن بيك اقره دين طلب ايلد كده عمرو ويرد ديوب لكن اثباته قادر
اولد وعي اجلدن بمقداره صياح واقع اولد قد نكحه اقامت بينه ايد بيك
مقبول اولور **الحال** اولور بوضوح يميندن فدا اولش دكلد عمرو
يعين متوجه اولاز ولوا دعوى دينا فادعي المدعي عليه الايقاد فلم يقدّر فصله
ثم اقام البينة على الايقاد بقبول لان دعوى الايقاد منه دعوى الدبر على المدعي
وذلك الصياح ما وقع فدا وعي اليمين لانه لا يمين على المدعي عليه في العهادية
في الفصل التاسع **مسألة** زيد وفات ايلد كده هند زوجة من ايد وكنه ورثه
كبار اقرار ايلد كده نكحه قسم اولش ايكس بعده ورثه در بعض زيد
قبل الموت هندي طلاق ثلثه ايلد تطبيق ايد وكنه بينه بولد قدر زينه
هنديك الدعوى ميراثه رجوع قادر اولور **الحال** اولور رجل مات
فقا سمعت امراته وولده الميراث وهم كبار حكم واقروا انها زوجته ثم وجد
شهود ان زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم رجعوا عليها بما اخذت من
الميراث وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف فاختلعت زوجها
بمال ثم اقامت البينة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع من فاضها في كتاب
الدعوى قبل فصل في دعوى النكاح بورق **مسألة** زيد ايلد عمرو وارثه
اولان حايطة نزع ايلد لمرعا قنقنه حكم اولور **الحال** قنقنه يد

عليه الاثر لو اقام البينة
على ذلك بقدر كذا هذا
له ان التحليف

قوى ايه الكا حكم اولور المبسوط الايدي في الحايطة على ثلث مراتب اقسام
اتصال تربيع واتصال ملازمة ومجاورة ووضع جذوع ومجاورة بناء ولا
علامة لليد في الحايطة سوى هذا فاولاهم صاحب التربيع فان لم يوجد فصاحب
الجذوع فان لم يوجد فصاحب المجاورة من المحيط السرخس في الدعوى في باب
دعوى الحايطة **مسألة** زيد عمرو بن بر مقدار مال طلب ايلد كده عمرو ومكسر
اولعق زيد اشتهت نكته اقرار يكم خطك ايلد نكده ديوب سند بينه
ياز كندى ياركن ايدوكي نكته ظاهر وباهر اولور ديد كده عمرو ياركن كندى
ايدوكي دعي مكسر اولوب لكن ياز دقه انك طبق ياز يحق مشوعا
ياز يس او يمين ايلد حكم صحيح اولور **الحال** قول صحيح او كما مقدر
رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعي عليه فادعي المدعي خطا باقرار المدعي عليه
بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه فانكر المدعي عليه ان يكون خطه
فاسكتت فكتب فكان بين الطرفين شبهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم
يقضي القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح
من القنينة في الدعوى في فصل في المقدمات **مسألة** زيد عمرو بن اشتر
ايلدوكي قولكم بمرحى بقبول استحقاق اثبات ايدوب الدقة نكحه عمرو
بكره يابسوب كندوب بيع اند وكنه اثبات ايدوب حكم اولد قد نكحه زيد
قولى الخفة قادر اولور **الحال** امام اعظم قولى اوزره اليماز رجل اشترى
من رجل عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم استحقه رجل من زيد اشترى ثم اقام
البائع البينة على الحق انه قد كان باعه اياه وقضى له به قال ابو حنيفة
لا سبيل للمشتري على اخذ العبد لان شراؤه قد انفسح وبطل الاستحقاق فلا
يعود وروى غياي يوسف انه قال لم ان ياخذ ما لم يكن قبض الثمن

او قضي به في حيط السرخسي في باب من ينصب خصما **كتاب الاقرار**
 به به اقرار قبضه ده اقرار مبدى **الجواب** مسئلة اخلا فيد قول صحيح او لا
 دي رجل اقرانه وبه فلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة
 والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهم صحيح نافذة وذلك
 لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض فاقضى
 خان في كتاب الهبة في الورق الثاني تخميننا كذا في جامع الفصول في الفصل
 العاشر في الورق الثالث تخميننا **مسلم** اولان زبده خره اقرارا به
 شرعا تسليمه امر اولور في **الحق** اولور المسلم لو اقر بخر رجل صحيح حتى
 يوم تسليمه ولو كان تملك لا يصح من جامع الفصول في الفصل السادس
 في الورق السادس تخميننا كذا في الدرر وغيره **مسلم** زبده خره برسته ده
 شركت اقرارا به امانه مقدار ايد وكنه بلمسه قدر حكم اولور **الجواب**
 نضمين اولور فان احدا اذا قال انت شركتي في هذا المال بيننا نضمين
 به بجم للنفايض في تحت اولاد الام قال فلان في هذا الغنم شركة او بشور يكن
 فيه او هوولى ولم اوبين وبين فلان فله النصف اتفاقا الا ان يقول
 شركتي بالعشر او بكذا موصولا لان لفظة الشركة والشريك مقتضية للمساواة
 مالم يقيد بالتفاضل قال اسديع وهم شركاء في الثلث وكانوا في الثلث السواء
 لا ينضل الذكر على الانثى وكذلك لفظة البين يقتضى المناصفة بين المذكورين
 ومطلق اضافة الشركة اليهما يقتضى التسوية بينهما الا انه يحل التفاوت
 والتفاضل مكانه ببيان بالعشر وخره مغيرا ما اقتضاه مطلق كلامه فيصح
 موصولا لا منفصلا في حيط السرخسي في الاقرار في باب الاقرار بشئ بغير عينه
 في الفصل الثاني **مسلم** زبده خره وارني اولان عروا ايد اجيبده اولان

السيد
في الاقرار

وعادة جامع الفصول
 الاقرار بالهبة اقرار بهم صحيح
 لا صالة العبد فكون اقرارا
 بهم وقبض لان قبض الهبة شركة
 المصوب والافوا بالحقه اقرارا بهم
 الحق والحق ليس باقرار بهم صحيح
 وعادة الدرر
 الاقرار بكذا
 نصح الام اقرارا بهم
 حتى يوم تسليمه ايد وكنه
 تملك امته المانح

بكره اولون بيك اقمه دينه على طريق الشركة اقرارا بهم اقرارا بهم صحيح اولور
الجواب شيخين قولى اوزر مطلقا باطلدر واذا اقر المريض لوارثه ولا يجنب
 بدين فاقاره باطل تصادقا في الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف وقال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة
 او انكر الاجنبى الشركة من اخر اقرار قاضى حان قبيل كتاب القسم **مسلم**
 هندسى اولند قد يدنده عمرو حى بيلم اولوب او غلا او طاسر ادعا ايد
 بعده ايكسده ازاد اولوب بعده عمرو وفات ايد بلك هو اقرارا بهم
 عمرو وارنه اولور في **الجواب** اولماز قال وكل نسب ادعاه المسبى اذا
 تصادقوا عليه ولم يعرفوا ابنتولم فانهم لا يتوارثون بذلك ما خلا الابوة
 والبنوة الا ان تقوم البينة ثم المسلمين على ذلك النسب فحسبه حركى التوارث
 به وهذا بناء على ما عرفنا في الدعوى ان اقرار الرجل يصح باربعة نفر
 بالاب والابن والزوج والمولى واقرار المرأة يصح بثلاثة نفر بالاب
 والزوج والمولى ولا يصح اقرارا بالابن لانها تحمل نسبه على غيرها وهو صاحب
 الغرائس فاما الاقرار بما سوى ذلك من الغرائب لا يصح من واحد منهما
 لان المقر انما يحمل النسب على غيره والاصل فيه ما روى ان امرأة شيت ومعا
 صبي حاملته وكانت تقول ابني فاعتقا وكبر العلام فمات وترك مالا فقبلها
 خدى ميراثك فتحتوى ذلك وقالت لم يكن ابني انما كان ابن دمتان
 القرية وكنت ظمرا لم فكتب في ذلك الى عمر بن فكتب عمر ان لا يورث
 الحليل الابنية فصار هذا اصلا فيما قلنا لان الحمل يحول النسب على الغير
 فقبل عن المفقول او حامل نسبه على الغير فقبل عن فاعل وكل ذلك جائز
 في السير الكبير في باب موارث القتل فان كان في حجر امرأة منهم صبي

السيد

التم في

بهذا اقرار الوارثا ولانها متممة في الاقرار بالاستيفاء كما كانت متممة في الاقرار
 بالدين من حيث الشخص في باب الاقرار المريض في الفصل الثاني **مسألة**
 زيد مرض موتته ورثة سددن عمرو كندوبه اولان بيك في دينه كندوبه اولان
 بكره الدم ويوافق اهل بيته فوات اولدقه ورثة بواقرهم وكلدر
 ديو بكره طلبه قادر اولور في **الجواب** اولور له واقفا صحيح وكلدر فصل
 ولا يصح اقرار المريض بقبض الدين ولا العين المضمونة من وراثته اذ اقامت
 من ذلك المرض سواء كان الوارث اصيلا او كنفيا في الصحة او في المرض
 لانه مجرد عن التصرف مع الوارث لتعلق حق الورثة به والمحمول عليه لا يصح
 اقراره بالاستيفاء والعين والدين فلهذا اقراره بقبض الدين في الكفول عنه
 ولانه الكفيل عن الوارث ولانه اجنبى متطوع به عن الوارث والبالحوالم
 عن الوارث الى غيره لان الاستيفاء والدين من احد ما استيفاء الدين من
 الاجنبى حتى يبرأ الآخر وكذا الوارث يبرأ من الدين باقراره باستيفاء الدين
 من الاجنبى او من المحتال عليه كما يبرأ باقراره ايصال نفع الى الوارث فلم يصح
 من حيث الشخص في باب اقرار المريض **مسألة** زيد عمرو دى دين طلب انكره
 عمرو دينه مقر اولوب اما دينه وعده ايله در ديو اقرار ايله ردا جاعل منكر
 شرعا في الحال حكم اولور في **الجواب** اولور عمرو واجل اثباته قادر او لما يحق
 بخلاف اذا اقر بالدين الموجل فصدقه المقر في الدين وكذب في الاجل حيث يكون
 القول قول المقر لان المقر له اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو الاجل
 فلا يقبل قوله بلا شبهة الاصل في كتاب الكفالة قبيل باب كمال الرجلين
مسألة زيد بيانه كيد على اولدقه جملة قوله وجاريه دن وسائر املاكه دن
 واراسه انا مكره ووافق اهل بيته قبل التسليم من بور قوله من عمرو كندوب

على الدين
 من كندوب
 او من

الآخر

على الدين

بسر

كيدوب

كيدوب الله ازاد ايله عتق ناقدا اولور في **الجواب** اولور اقراره وكلدر
 بهبه در قبض بولما يحق اما به ماله اولور اقرار او لا غنم يده يايك منسوب
 اولاد يملك كرك في النوازل رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما ينسب الي
 فهو لفلان فهذا اقرار ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهذا نصيب
 ان سلم اليه جاز وان لم يسلم اليه لا يجز عليه من خلاصة في كتاب الاقرار في الفصل
 الاول في اول النسخ الثالث **مسألة** زيد عمرو دى دينه اولان دارى ملكه
 ملكه ايدو كنه اقرار ايله ديو دعوى ايله دعوى مقدمه صحيحة اولور في
الجواب اولور بينه به واراسه مسوم اولور اما بومور رتة انكار ايدو
 قول مفتحة به اقراره بينه وبينه ملكه ماله وملكه ردا جاعل ان لو قال
 ان هذا ملكي وهكذا اقر به ذوالبدا وقال لي عليه كذا وهكذا اقر به المدعى عليه
 فانه يصح وتسمع البينة على اقراره اذ لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه
 الصورة لو انكر هل يكلف على اقراره فيه خلاف بين اب يوسف ومحمد
 وقيل كلف لانه لو نكل ثبت اقراره وينفي بعدم تخليفه على اقراره وانما كلف
 على المال وجايع الفصول في الفصل السادس في الورق الخامس اختلفوا
 انه هل يصح دعوى الاقرار في طرف الدفع حقه لو اقام المدعى عليه بينه ان المدعى
 اقراره لاحق له على المدعى عليه او اقام بينه ان المدعى اقراره ان هذا الدين
 المدعى عليه هل يقبل قال بعضهم لا يقبل وعامة من همنا على انه يقبل
 واجمعوا على انه لو قال هذا الدين ملكي واقر به صاحب اليد او قال لي عليه
 كذا وسكذا اقر به هذا المدعى عليه يصح الدعوى ويسمع البينة على اقراره
 لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يكلف
 على عدم اقراره فيه خلاف بين اب يوسف ومحمد وقيل كلف لانه

من سئل عن اقراره
 بدينه او بدينه

في دعوى الاقرار
 في الورق الخامس

بين على انه دينه
 في طرف الدفع واجمعوا

لو نكل ثبت الاقرار والفتوى على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على
 المال كذا في العبادية **مسألة** زيد يهدى لولده اولاد ولد له بوبند
 اولاد او غلوم ودر ديدكده يهدى داخي اقرار ايلدكده نكده زيد يهدى
 زوجة ودر يوتقري ايكم السندكده يهدى نكده اوليحي اقرار قوم
 زيدك زوجي اولورمي **الجواب** اولور حرة اوليحي بونكده اقرار اولور
 ولو قال هذا ابني منك وهي حرة فتالت نعم فهو اقرار بالنكاح منها
 لانها تصادقا على ثبوت النسب والنسب لا يثبت الا بالقرائن
 والقرائن لا يثبت على الحرة الا بالنكاح الصحيح لان امر المسلم محمول على العقل
 في المحيط الرضعي في كتاب الاقرار في باب الاقرار بالنكاح في الفصل الثاني
مسألة زيد شرب خمر ايدوب سكرى حاله اندوكي اقرار صحي اولورمي
الجواب اولور و اقرار السكران جائز كما اقرار الصحيح لانه مما طيب لان
 السكران عليه السرور فلا يؤثر في عقله شيئا فينفذ اقراره كما
 تصرفاته تنفذ الا بالحدود والخالصة سدسها لانها تدعى بالشبهات
 وقد عكست فيه الشبهة لتزلزل عقله في محيط الرضعي في كتاب الاقرار
 في اول باب اقرار الصبي **مسألة** زيدك زوجة يهدى بجهول النسب
 اولوب عروك جارية يهدى او لانه اقرار اندكده عروك يهدى بونكده
 اذن ويريد بونكده يهدى فانه قادر اولورمي **الجواب** اولوز نكاح جوازده
 حرة معروفة النسب كيه باقية قالوب ملكه فخصه اولاد تصرفاته
 امه معروفة كيه اولور شته كم قولن از اذ اندكده نكده فلا ند غصبه
 ديوا اقرار امه نفسه الحاب اندر صمدده صحى اولوب عبيدك حريته
 اولوز بجهول النسب تزوجت ثم اقرت ليرجل جعلتها امه ولا يفسد
 بالملك

في النسب
 كتاب
 في السرد

في السرد

في السرد

النكاح لانها اقرت على نفسها بالرق وعاز زوجها بفساد النكاح وضرر الرق
 بخصها وضرر فساد النكاح يهدى الى زوجها فانه ضرر لا يمكن الزوج دفعه
 وندركه فكانت مقرة على زوجها فلا تصدق فيه على زوجها بفساد النكاح
 النكاح حرة معروفة النسب وفي حق التفقات المختصة بالملك كانه معروفة
 كما لو اعتق عبدا ثم اقر انه غصبه من فلان يصح اقراره في حق ايجاب النكاح
 على نفسه ولم يصح في حق ابطال حرية العبد و فرق بين هذا وبينه اذا اقر
 انها بنت اب زوجها وصدقها الاب يفسد النكاح والفرق ان من ضرورة ثبات
 النسب في اب الزوج فساد النكاح لان ثبات النسب لا يثبت على فساد
 نكاح المحرم والنسب متى ثبت لا يحتمل الانتقاض فيحكم بفساد النكاح ضرورة
 فاما ليس من ضرورة ثبوت الرق فساد النكاح لان النكاح مع الرق يجمعان
 فانه لو تزوجها باذن المقر له جاز ومتى امكن الطبع بين الرق والنكاح والاقرار
 حجة قاصرة فيثبت الرق في صحته دون حق الزوج بخلافه لو اقرت انها قبلت
 ابن زوجها وكذا بها الزوج لا يفسد النكاح لان اقرارها بحرة المصاهرة لا يفي
 خالص حق الزوج من كل وجه وهو ثبوت الحرمة فلم يصح في حق فاما الاقرار
 بالنسب لانه صحا فان للنسب حكما مساويا لفساد النكاح وهو النكاح وغيره
 فيصح فيما هو صحا لافيهما هو حق الزوج في محيط الرضعي في باب اقرار المرأة بالرق
 وهي تحت زوج 2 الفصل الاول **مسألة** زيد فوت اولوب برقاغ وارثه ودر يهدى
 ترك اندكده خارجة برى دخي وراثت دعوا من اندكده ورنه دن برى يهدى
 ايدوب باقية تركت ايدوبك نسب ثابت اولوب تركه دن حصه المائنة
 قادر اولورمي **الجواب** نسب ثابت او لم يحمل النسب على الغير وركب متكر
 حصه منه مشاركا اولور اصله ان الوارث المعروف اذا اقرت ان اقرت اقرت

104

عنه لانه حق الله تعالى او عيناً او ديناً او ضابطاً على ما لا يخلو
 عن حيز الزمان والسرقة وشرب الخمر باخذ زانيا او سارقاً من غيره او شارب خمر
 فصالح على مال على ان لا يرفع اليد الى الاموال من حق الله تعالى ولا يجوز الصلح في حقوق
 لان المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء كل حقه او استيفاء بعضه
 واستقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا اذا صالح
 من هو القذف بان قد زنى رجلاً فصالح على مال ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد
 فيه حق فالتائب حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم شرعاً بخلاف التغير
 حيث يصلح الصلح لانه حق العبد والنقصان في النفس وما دونها لانه ايضا
 حق العبد من الدرر والفرر في كتاب الصلح كذا في البدائع في الفصل الذي يربط
 الى المصالح عنه كذا في غيره **مسألة** زبد عروءه امانت وضع اليد على
 متاعى طلب ابله كده عروءه امانت ادعا ايدوب زيد منكر اولوب بر مقدار
 مال او زينة صلح واقع اولسه صلح مرقوم شرعاً يصح اولور **الجواب** اولماز
 باطلدر المودع اذا ادعى هلاك الوديعة وانكر صاحبها فاصطلى على شيء كان
 بالبلاد صلح فاضى خان في باب فيه صلح العمال **مسألة** زيد عروءه بر خصوص
 ادعا ايدوب عروءه منكر اولوب بر مقدار مال صلح اولدر قدر مكره عروءه كذا في
 بر شتى يوق ايدوكى ظاهر اولسه صلح مرقوم نيجه اولور **الجواب**
 باطل اولور ادعى فانكر فصالح ثم ظهر بعده ان الاشئ عليه بطل الصلح كما
 العادة من العاستر من الاشياء والنظاير في كتاب الصلح **مسألة**
 زكى تحت كحاج وبيد زده اولان مهندي عروءه كحاجد روي دعوى ابله كده
 بعض مسلمان ارايه كبروب مهندي مكره ايكن بر مقدار مال او زينة صلح
 راضيه اولوب صلح واقع اولسه شرعاً تجزى كحاج وعروءه لازم اولور

الجاب

هذا هو الحق في المصالح
 في المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه
 اما باستيفاء كل حقه او استيفاء بعضه
 واستقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه
 وكذا اذا صالح من هو القذف بان قد زنى رجلاً فصالح على مال ان يعفو عنه
 لانه وان كان للعبد فيه حق فالتائب حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم
 شرعاً بخلاف التغير حيث يصلح الصلح لانه حق العبد والنقصان في النفس
 وما دونها لانه ايضا حق العبد من الدرر والفرر في كتاب الصلح كذا في البدائع
 في الفصل الذي يربط الى المصالح عنه كذا في غيره
مسألة زبد عروءه امانت وضع اليد على متاعى طلب ابله كده
 عروءه امانت ادعا ايدوب زيد منكر اولوب بر مقدار مال او زينة صلح واقع
 اولسه صلح مرقوم شرعاً يصح اولور

الجواب اولماز وخرقنا وى رشيد الدين ادعى الكحاج على امرأة
 زوج والمكرت كذا في بيده فتوسط المتوسطون حتى اختلفت
 حال من يجنب الى الاعتداد والى تجزى الكحاج مع زوجها قال لا ولا صلح اطلع
 لان كحاج لم يثبت فكيف يصلح التلوع ولم يجب بدل اطلع وكان الكحاج على
 حاكم القصول العاديه في الفصل **مسألة** وصى اولان زيد بامتولى
 اولان عروءه مال ايتام ومال وقف ضايع اولوق لازم كطوب ذمته اولان
 منكر اولوب بينه وى عاجل او لمفعله بر مقدار زينة فراغت ايدوب صلح واقع
 اولور ايكن بيده بينه قادر اولسه باخود بينه بالغ اولوب قادر اولسه
 شرعاً طلبه قادر اولور **الجواب** اولور لم ينهايتى او كك صلح كذا في
 فايد من استخلاف جتنده دعوى امتناعه در كنز بينه او ليقا استماع
 اولور وان لم يكن بينه وبينه الطفل لا يملك فسخ الصلح الا ان يقوم بينه
 على ما ذكرنا ولو لم يكن له واراد استخلافه بعد السلوع لا يملك ذلك
 من صلح جواهر القساوى في الباب الخامس ولو بر من المدعى بعده على كذا
 لم يقبل الا في صلح الوصى في مال الميشت على انكار اذا صالح على بعضه ووجد
 البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلبت بميشت لا يملك
 كلف القنية من صلح الاشياء ولو تناول الاكارم غلة الوقف شيئا فصالح
 على شئ ان وجد بينه على ما ادعى او كان مقر الا يملك ان يحظر شيئا عنه ان كان الاكار
 غنيا وان كان فقرا جاز ان لم يكن ما عليه فاحصا لا اسعاف في باب
 الولاية على الوقف في فصل في بيان مما يجوز للقيم من التصرف ومما لا يجوز
 بعد الصبيته **مسألة** زيد عروءه امانت اولور على مالى طلب ابله كده
 عروءه استلكر ادعا ايدوب بعد بينه بر مقدار مال او زينة صلح اولور

في الفصل التاسع عشر

في الفصل

في الفصل

في الفصل

هذا الصلح في قول أبي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول أبي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

صلح مرقوم صحيح اولورى **الجواب** ابو يوسف قولى اولى اولى
 رب وديت ضمان اجاب ايد رسته ادعا ايد بلك صحيح اولورى كرسنودع
 بر ائى موجب اولورى ادعا ايد بلكه صلح بالاتفاق جائز ورا اذا ادعى
 المستودع بملك الوديعه وادعى رب المال انه استملك ثم اصطلح على
 فالصلح باطل في قول ابي يوسف وقال محمد الصلح جائز اذا ادعى رب الوديعه
 الضمان ولو لم يدع المستودع ما يجب برآته فالصلح جائز بالاتفاق في التجريد
 في الغنم في اخر الصلح تفصيله في صلح قاضي خان في باب صلح العمال و صلح الاملاك
 في الورق الاول فليطلب في الفصولين في الفصل الثلثين في الورق السادس
بوصورته بعد الصلح محروك بصلحك برآته موجب شئ ادعا ايد كدن صكره
 او عا سدا ادعا ايد وب زيد قبله او عا سدا ادعا ايد قول قنقنك بينه
 قنقنه و **الجواب** قول زيد كدر بينه عمروه و **الجواب** قول ابو يوسف قولى اولى
 ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستودع كان الصلح بعد ما ادعت البراءة
 وقال الطالب كان قبل ذلك فالقول قول الطالب الا ان يقيم المطلوب البينه
 وهذا تفريع على قول ابي يوسف في التجريد قبيل كتاب المزارعة **مسلم زيد**
 عمروه دار دعوى ايد كده عمروه مكر او ليجن بكر زيد ايد فضولى بيك اقم به
 صلح ايد وب عمروه اجاز تنسز بيك زيد تسليم ايد كده مكره عمروه زيد
 ملك ايد وكنه اقرار ايد وب بيك بكره و يروى دارى ملكه سرعا قادر اولورى
 بوقه جوكم عمروه مكر اولورى ديوب زيد بيك بكره و يروى اوى الورى
الجواب برى داخى قادر او لا ز او بكر اولورى المستغنى ادعى دارافى يد
 رجل فانتز فضاطه انسان متطوعه عامه دعواه على الف ودفعها اليه
 بغير امر المدعى عليه بان الدار دار المدعى غير نافذة في حق المدعى لقيامه

هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

عليها فاذا زال حقه اخذ المتطوع بحكم البيع السابق من صلح محيط الرخص
 في باب معرفة انواع الصلح **مسلم** زيد عمروى سار قدر ديو اخذ ايد
 عمروه مكره او لمفيعن حاكم الشيع حسن ايد كده عمروه زيد بر قدر مال دفع
 ايد وب صلح واقع او لمفيعن ايد بعد الاطلاق عمروه بن خوفدن صلح راضى اولورى
 ايدى بى وصلح فسخ ايد وب بدل صلحى دعوى ايد حكم اولورى **الجواب**
 اولورى رجل انهم بمرقه و حسن فادعى عليه قوم فصالحهم ثم خرج وانكر
 وقال انما صالحكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في جسر العاقصى فالصلح
 جائز لانه لا يجسر الا بئى وان كان في جسر الوالى لا يصح الصلح من غيبه
 الفتاوى في اخر الصلح المنتقل الى صلح المحبوس في السجن لانه مرقه وخوفا
 ان كان جبه والى وصاحب شرطه فالصلح باطل وان كان جبه العاقصى
 فالصلح جائز من صلح وجهر الرخص في باب الصلح الجاهل **بوصورته**
 عمروه حسن ايدى قوم اخر دعى كلوب قبله حقوق متفرقه ادعا ايد كده
 انما ايد صلح ايدى ايدى بعد الاخراج انكار ايد وب بنهم سركم صلح انفسهم
 خوفندن ايدى ديوب لكن بوصورته قاضى اولورى بيك حسن ايدى
 سرعا صلح مرقوم فسخ قادر اولورى **الجواب** اولورى بوقه مرقوم صلح
 باطل ايد وكنى مسطور در المنتقل اجل محبوس في سجن لانه مرقه وخوفا
 فصا طه في السجن وجاءه قوم اخرون وادعوا قبله صا في السجن فصالحهم
 فلما خرج انكر وقال صالحكم لاني خفت على نفسي بنظر ان كان جبه والى
 او صاحب شرطه فالصلح باطل لانه مكره لانه يخاف على نفسه وان كان
 جبه العاقصى فالصلح جائز لان العاقصى لا يجبر الا في حق صلح محيط الرخص
 في باب ما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع **مسلم** زيد عمروه اولورى اوى بيك

هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

هذا الصلح في قول ابي يوسف الاصل في البيع ان يكون في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد
 ولا يفسد في قول ابي حنيفة ان البيع لا يكون الا في وقت واحد
 ولو اذ كان صاحبه في السفر او في الغيبة لم يفسد البيع ولا يفسد

اقم حقتي طلب ايلد كده عمرو بس بيلندن كجوب يا خود الي اي تاخر ايجنه
 اقرار اتم بيلكه حله ماله اقرار اتمس اولوب في اقال حله بكم اولور **الجواب**
 اولور قال ونه قال لاخر لا اقر لك بماك حقه توخره عن او خط عني
 ففصل جاز عليه لانه ليس بمكره ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سزا اما او قال
 علانية يؤخذ به من صلح البداية قبيل فصل في الدين المشترك **مسئلة** هندي
 زوجي زيدا بيس طلاق بوشاد قد نكحه او ندين اخراجه كسنا كسنا
 بدل بيك اقم و بروب صلح واقع اولش ايس بعده هند شرعي و كسنا بديم
 منتضيه اولنجه او دن جهم سن وار قنده اولور سك اول و بكه قادره
 اولور **الحق** اولور و احسا كنه حق شرع اولوب هند اسفاطن
 قادره و كلدر و ان صالحه المبانة زوجها بكننا با على دراهم لا يجوز
 لان السكه حق الشرع و هي لا تقدر على اسفاط حق الشرع بموض كان اقم
 عوض من صلح قاضي خان قبيل باب صلح الحال بجهينه **مسئلة** زيدا بديني
 عمرو او تو زبيك اقم به تعامل باس جاري اولور و في اوزره بديم
 براتن يد بديه تسليم ايدوب عمرو و في بالطوع و الرضا مبلغ مرقومي نسكنم
 اندكده نكحه براتن اتيديروب روسه عمروك اسمي قيد اولور قد نكحه
 عمرو زبده بزم سكه اندكده تعامل باطل اولوب بيمار سلطانك اعطا سكه
 اولوب سكه دخلك يوق اتمس بندن الد و عنك مبلغك جميعن
 ويرديو طلب ايله شرعا الحقه قادر اولور و يوق بوقه بوقه معلوم معامله
 اولو كسنا اولوب سلطانك دخی معلوم و رضايه اولو ايله زبده و بركه
 قادر اولور **الحق** الماغه قادر اولور سلطانك شرع زبده مخالف
 علمه رضايه كه اسد معاخره بديني رضايه بغيه فالقدر قطعاً عمل و اعتباراً

في فصل في الدين المشترك
 في فصل في الدين المشترك

في فصل في الدين المشترك
 في فصل في الدين المشترك

اولنجا زبده بوقه بوقه معلوم ده بر شرعي صورته قور لم استردا مانع اولو
 ايجون اولش ايله اولماز له عطاء في الديوان مات غير ايسر فاصطلي على
 ان يكتب في الديوان اسم احد هما و ياخذ العطايا و الاخر لا شيء له من العطايا
 و بديل لم من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل و يرد بدل الصلح
 و العطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات
 الامام لا دخل فيه لرضا الغير و جعل صلح الزاير قبل الفصل الثالث
 بنصف صحيفه تخميناً **مسئلة** زبده فوت اولور قنده قانون اوزره بيماري
 كبير او غل عمروه و بركك ايسر صغير او غل بيمار و ايله صلح ايدوب بيمار
 مال و بروب اسفاط حق ايتكلمه مكره و بركك ايسر بيمار بديل صلح و بركك
 ماله عمرو دن طلب ايله حال بوكر بركك بيمار بيمار مال ايله اسفاط
 جميع اعيان ديوان بلوب سلطانك دخی معلوم ايسر و عمرو بيماره دخی
 مستحق ايسر بيمار عمروه بركك بيمار حاكم اولور **الحق** اولور سلطانك
 معلوم اولو بر نسبي مفيد اولور بيمار بركك بيمار بركك بيمار بركك بيمار
 اولور بركك بيمار حرام مستحق بيمار غير مستحق متاعه اثباته سلطانك
 اقم ايله و بركك بيمار اولور بيمار منع و دفع ايتكلمه و بركك بيمار
 اكثر مستحق اولور دخی غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين
 في قضيه بيمار المستحق و اثبات غير المستحق من الزاير في الحل الرقيم
مسئلة زبده بوقه بوقه معلوم ده و بركك بيمار بركك بيمار بركك بيمار
 صلح دخی شامل اولوب دنياه و عقبا ده مكر زبده بيمار اولور **الجواب**
 عقبا ده اولماز مكر اتم صلح اتم و باق سندن دخی اتم ديمش اولو الصلح
 على انكار انما برفع النزاع في الدنيا لا في العقبة الا اذا قال صاحبك على كذا

على انكار انما برفع النزاع في الدنيا لا في العقبة الا اذا قال صاحبك على كذا

السجل
 واثر انك في الباقي من صلح الاشياء والتظاير **مسألة** زيد مفتوك اوليا
 برى قاتل او لمان عروكي بمقدار اقمه تس الوب دمن صلح المذكره
 سار ويلري اول النان بدل صلحه مشترك اول **الجواب** دم عدد
 او لما زل خطا دن ابره اولور لرفقي نقلدن معلوم اولور فصل صلح احد
 الوليين غم دم العمد على ماية حاز ولا يشاركه الاخر فيه فان كان القتل
 خطا يشاركه لان الدية وجبت لهما بسبب متحد في وقت متحد فصارت
 مشتركة بينهما واحد ربي الدين اذا صلح غم نصيبه كان للآخر ان يشاركه
 فيما قبض فاما المال في القصاص وجب بعقد المصلح وانما انتقل الى
 ما لا بعد عقد الصلح لانه بعد الصلح لما تذر على الساكن استيفاء حقه يعني
 جالاه حقه الى اكلت انتك حقه ما لا مكان انتقال حقه ما لا بعد وجوب المال
 للماول بعقد الصلح فله ان يبدل الصلح مشتركا بينهما في حيط الشرعي
 في باب الصلح غم دم العمد **مسألة** زيد عمروى عدا قتل ايدوب قصاص لازم
 ككده مولاى قتل ايله عمروا وون بيك اقمه به وخر بعد اول ديار ده
 طور حتى شرط اوزره صلح ايدوب بعده او نبيك تسليم ايدوب بيا كقد انشاء
 ايدوبك صلح فسخ اولوب قصاص لازم ككده **الجواب** كل من ابراصح شرط
 باطلد فان الولي اذا قال للقاتل عدا ابرأت ذمتك على ان لا تعين
 في هذه البلدة مثلا او صلح معه عليه صلح الا برأ او الصلح ولا يعتبر الشرط
 من بيع الدرر والفر في ما يلى **كتاب المضاربة** بركة
 ماله مضاربة به ويركده مضارب ضامن او خلفه حيلة غير ندر **الجواب**
 مضاربة مالك اكثر من قرض ويروب بعد التسليم مشترك عنان عقد ايدوب
 بعده مستقرض ماله خاصة عمل ايدوبك هلاك اولور قرض على حاله قالو

السجل
 الفصل الرابع

السجل

ربح

ربح حاصل اولور بينهما ماله او لور على ما شرط دخی حيلة وارقتن
 ايدوب اولور اذا دفع ماله مضاربة واراد ان يكون المضارب ضامنا
 فاحيلة في ذلك ان يقرض المالك للمضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه مضاربة
 بالثلث او بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين في العمل ضامنا لو ملك
 في يده فالقرض عليه فاذا ربح ولم يملك يكون الربح بينهما على النصف حيلة
 اخرى ان يقرض المضارب جميع المال الادريهما واحدا ويسلم اليه ثم انهما
 يشتركان في ذلك شركة فنان على ان يكون راس مال المقرض ودرهما واحدا
 ورأس مال المستقرض جميع ما استقرض على ان يعمل جميعا وشرطا على الربح
 بينهما ثم بعد ذلك يعمل في المال المستقرض خاصة فان ملك المال في يده فالقرض
 عليه على حاله ولو ربح فالربح بينهما على الشرط كمن نرج الطحاوي من مجمع الفتاوى
 في كتاب المضاربة **مسألة** زيد عمروى اون بيك اقمه طلب ايدوبه قرضا ويا
 او لاس دعوى ايدوبك عمرو صورة اولي ده مضاربة ثابته وديعه او لاس
 او عايله شرعا قول قنك **الجواب** مضاربة محمول عمروكده وديعه اخذ
 ايله اعطايه اقرارى فرق اولوب اولده فنان وثابته عدم ضمان ايلكم
 اولور ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة القول فيها قول القائل
 لانها اتفقا على جواز التعرف له والاصل عدم الضمان لذا قال في الكفر وان
 قال اخذت منك الفاد ديعه ومهكت وقال اخذتها غصبا فهو ضامن لو
 قال اعطيتها ديعه وقال غصبها لا انتهى وفي البرازية دفع الاخر غصبا
 ثم اخذت فقال الدافع قرض وقال الاخر مديته فالقول للدافع انتهى لان مدعى
 الهبة يدعى الابراء في القيمة مع كون العبر متقومة بنفسها ام الاشياء والتظاير
 في الفن الاول في قاعدة في شك من فعل شيئا **مسألة** صد الزعيمه وغيره

السجل
 فصل الخامس

السجل

في القرض ان الله

كتاب مضارب بده رب مالك وارجره مرثا طاقى ايلم مضارب باطله اولوب
 مضاربك طاقى ايلم باطله اولوب مستحق علتند لان له عبارة صحيحة ويملك
 نه ويملك **الحواب** عبارة صحيحة ادقبت وتميز ايلم ورونده ايسه خلل يوق
 ويملك مرثا عقودى مال غيره صاحبه او نيله نافذه اولور زير اجوازي
 امرى ملكته وامر يملكه وامور كى عبارتلك صحتته مبتنى در واذا ارب
 المال غي الاسلام وطوق بدار الحرب بطلت المضاربة بينه او الم يعد سما قبل
 القضاء او بعده فكانت المضاربة كما كانت اما قبل القضاء فلا ينعزل الغيبة
 ومن لا توجب بطلان المضاربة واما بعد فلو خرج المضارب كالموت جقيقه اما
 قبل طوقه فيتوقف تصرف المضارب عند اى ضيقه لان المضارب يتصرف
 ارب المال فكان كصرف رب المال بنفسه وتصرفه موقوف عنده فكذا تصرف
 فيه يتصرف له ولو كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حاله في قولهم
 جميعا حتى لو اشترى وباع وزح او وضع ثم قتل عذر دته او مات او طلق
 بدار الحرب فان جميع ما فعله في ذلك جائز والريح بينهما على ما شرط لان له عبارة
 صحيحة لان صحتها بالادمية والتميز ولا تطل في ذلك والعبارة الصحيحة مبتنى
 على صحة الوكالة وتوقف تصرف المرتد لتعلق حق الوارث ولا توقف في ملك
 رب المال لعدم تعلقهم به فيبقى المضاربة خلا ان ما يلحقه من العهدة
 فيما باع او اشترى يكون على رب المال في قول اى ضيقه لان حكم العهدة
 يتوقف رده لان له لولزمته يتقضى من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصهي
 المحر اذا تطل بغيره بالبيع والشراء وفي قول اى توقف وجه حاله في التصرف
 بعد الرقة كى فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال من مضاربة الغاية
 في باب المضارب يضارب في فصل في الغزل **باب** مضاربة اخرى والمرتد

اصله

اصل ان عقود المرتد في مال غيره باذن صاحبه نافذه لان جوازها مبتنى على
 على ملك الامر وصحة الامر وعبارة المأمور ولا توقف في ملكه ولا خلل في امره
 برقة المأمور وللمأمور عبارة صحيحة تنفذت الا ان العهدة تنفذ
 عند اى ضيقه فلو سلم كانت العهدة عليه وان مات او قتل عذر دته
 بدارم او طلق الحرب وقضى للحاقه فالعهدة على الامر لان العهدة تتعلق بمالك سبب
 قول المأمور وتصرفه فيقف كصرفه في ماله كما لو وكل سببا او عبدا نحو را
 وعندهما لا يوقف بل يكون عليه كصرفه في ماله عندهما ارتد المضارب او دفع
 المرتد فخرج او وضع ثم قتل عذر دته كان الريح والوضع على ما شرط لان تصرف
 في مال الغير باذن تنفذ تصرفه والعهدة على رب المال عند اى ضيقه وعند
 على المرتد ولو كانت امرأة مرتدة فالعهدة عليها اتفاقا لانها كغيرها من العهدة
 مال غيره لان تصرفاتها نافذة وان ارتد رب المال فتصرفه في ماله يتوقف
 على المضارب ويضمن راس المال وعندهما على المضاربة من حيث الشراى
مسئلة زيد عوه مضارب به ويردكى ماله حاصل اولان يكون او لا يكون
 سبب كندى الرب باقيس بينهما بالانصف او طوق او زره شرط اوله
 شرعا مضارب مقدم صحيح اولور **الحواب** او طار فاسده در المضاربة تنفذ
 با شياء منها ما اذا شرط لاحد من الربح ما يقطع الشركة نحو ان يجعل له
 دراهم مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة من مضاربة قاضى حاله
 في الورق الاول كذا في النهاية **بوصوفه** مضارب على ايدى سبب فائدة شى
 او ليجى ربحى وجهه او لشور **الحواب** ربحى رب مالك اولور مضارب
 تاما اجر مثل الورز مضارب فاسده او ليجى اجارة باقية فالورز مضارب
 قاضى حاله في الورق الثانى نجسا كذا في البداية وغيره **مسئلة** زيد مضارب

ما ناله من العهدة
 العهدة

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

طريق ايله عروءه اون بيك اقم وروب عروءه لايته بعض متاع الحق وروب
المحبوب كل كده او ستمه وضعتكارتنه مال مضارب دله اولان خرجي رب المال
عروءه تفهيمه قادر اولورجي **الجواب** اولار وحق الاصل المضارب مادام يعمل
في المعرفه ففقهته في ماله وان كان كبير او هو اقام في جانب آخر للتجارة اما اذا
انفصل عن عمران المعسر سوا كان مسير سفر او دونه ففقهته في مال المضارب
وكسوته طعام ودره و ما يغسل ثيابه و مركبه و علف و وابه للمركوبه و
من يخدم في السفر في الخمر والطبخ و غسل الثياب و نفقة غلمان الذين يعملون
في المال و علف و واب حمل المتاع و الخلا و الحطاب و اكل العائكة
مثل ما يصنع التجار على قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف و علي بن ابي
في الحج كما كان يأكل يصفه به متاعه و السبيل في النفقة ان يحسب في الحج
وان لم يكن في راس المال و لو سافر فلم ينفق لم يشاء المتاع في النفقة مال
المعسر المضارب من مضارب خلاصة في الفصل الثالث **كتاب الوديعه**
زيد عروءه و ديعت وضع ايدوكي مالي و فاته اولاده و ربه نجم اولاده
بهمز و كلمه خلاص اولورجي **الجواب** اولار مات المودع لا يدرى
الوديعه بعينها صار دينا في ماله و كذا كل من اوصله امانه و كذا النسبه
بعض يكونه مجهلا من جامع الفصول في الفصل الثالث و الثلثين في الورق
العاشر في ضمان المودع **مسئله** زيد عروءه بر مقدار اقمه حسن امانت و وضع
ايدوكي كيد و بن اعمل و عيال نفقة من اليقويوب بونه نفقه به غايت
ححتاج اولاده قنده عروءه بونه ائناق ايدوكي مالي زيد كدوب قبول ايدوكي
الدقه عروءه و بن ايدوكي طلبه قادر اولورجي **الجواب** اولار المودع
او المديون اذا انفق على ولد المودع و رب المال او امراته بغيره من بعض

في حال الوديعه
و بنيه لها

المودع و لا يبرء المديون لكن لا يرجع المنفق على من انفق عليه من بنيه المرأة
من ادب العاقب لشمس الايمه الخلواني و حسب ما في الوصايا كتاب التمهيد في فصل
ولاية الائناق **مسئله** زيد عروءه امانت و وضع ايدوكي مالي عروءه لايته
اولاده و ربه هلاك اولدى ياخض ما كنه رد اولدى ايدوكي ديوار ما كنه
مالك مجهلا اولدى مجرد قول كنه اعتبار ايدوكي ائناق كنه كده و **الجواب**
اولور و لو مات المودع فان كانت الوديعه قائمه بعينها تر و عليه لان بنيه
ماله و نه وجد عين ماله فمواضيقه على ان رسول الله و ان كانت لا تعرف
في دينه في تركه الميت ياخض الغراء لانه لما مات مجهلا للوديعه فقد ائناقها
بر ان يكون مستغفرا في حق المالك بالجهيل و هو تفسير الانداف و لو قالت الورثه
انها ملكت او ردت على المالك لا يصدر قون على ذلك لان الموت مجهلا سبب
لوجوب الضمان لكونه هلاكاً فكان دعوى الهلاك و الرد امر عارض فلا يقبل
الايمه و يحاصر المودع الغراء لانه دين الاستهلاك على ما ذكرنا في سابق
المعسر دين الصيمه و ديعه البدائع قبيل كتاب العاربه **مسئله** زيد عروءه امانت
وضع ايدوكي مالي عروءه كندى ايدوكي اولوب جمله مواتين كوردوكي بكر
اجنيه حفظ وروب ضايغ اولد قند زيد چونكه بالذات حفظ ايدوكي باري
نحون اجنيه و روكي بونه تفهيمه قادر اولورجي **الجواب** اولار و الكلام
في الحفظ يقع في موضعين احد هما فيما يحفظ و الثاني فيما فيه حفظ
اما الاول فالاستحفاظ لا يخلو اما ان يكون مطلقا او مقيدا فان كان
مطلقا فالمودع ان يحفظ بيد نفسه و بيد من في عياله و هو الذي سكن
مع و يموت فيكفيه طعام و شرابه و كسوته كما بناه كان قريبا
كان او اجنبيا من ولده و امراته و خادمه و اجيره لا الذي تاجر

على صاحبها

دعوى

الميت

استحاجه بالدرهم والدنانير ويبدنه ليس في عباله محم يحفظ مال بغيره
 عادة كثيركم المفارض والعنان وعبد الماذون وعبد المعتزل
 هذا عندنا وقال ان في ليس له ان يحفظ الا بغير نفسه الا ان يستعين
 بغيره في غير ان يغيب في عينه حتى لو فعل بدخل في ضمانه وجه قوله ان
 تناول دون غيره فلا يملك ايداع غيره كما لا يملك ايداع سائر الاجانب
 ولنا ان المعتزم بالعقد هو الحفظ والان لا يلتزم حفظ مال غيره
 الا بما يحفظ الوديعة بايديهم فكان الحفظ بايديهم داخل تحت العقد
 دلالة وكذا لم ان يرد الوديعة على ايديهم حتى لو ملكك قبل الوصول الى
 المالك لا ضمان عليه وديعة البديع في فصل واما بيان حكم العقد **مسألة**
 قاض خان في خلاصة سنن وديعته ولو استقرض من رجل خمسين درهما
 فاعطاه سنين غلطا فاخذ منها العشرة ليرد على صاحبه فملك في الظن
 يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القرض قرض والبائع وديعه وكذا
 لو ملك البائع يضمن خمسة اسداسها وديعه قاض خان في فصل فيما يضمن
 وفي الغناوى رجل له على اخر خمسون درهما فاخذ غلطا سنين فلما علم اخذ
 ليرد فملك يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القرض قرض والبائع
 امانة في خلاصه وديعه كنده اسداس عشرة ضمانى نذر لازم كل دره مقدار
 اولور **الحواب** سكر اقمه وبر درهمك ايك سدس اولور زير او قاك او قمي
 حقدن زياده قبض ايدى ايسه التشنون هر درهمك ضمنده حقدن زياده
 سدس شايع اولور زير او درهم بوراده تبين ايله تبين اولور
 اولور التشنون سدس او درهم اولور او يلية الدرهم ضمنده اولور اسداس
 كه اخذه لازم اولور سكر درهم وبر درهمك ايك سدس اولور

م مال نفسه وانه يحفظ نفسه بغيره
 ويرد على غيره ان يحفظ الوديعة
 بغيره اياهم

ان يدبرهم بدوهم في دار المالك ايدى كماله في حفظه

عشرة في رد ايجون اخرج ايله جلد سنن ضمانه خلاص اولور كماله
 حقه اسداس سنن باقسنن خلاص اولور كه بر اقمه وبر درهمك
 در رت كد سيدر **قول** ويضمن خمسة اسداس العشرة يعني
 مبلغ ثمانية دراهم وسوس درهم لانه لما اخذ الداي من مديونه
 غلطا مبلغا زائدا على حقه الكاس في ذمته وهى عشرة دراهم فقد اخذ منه
 في ضمن كل درهم وستين درهما سدس اياها زائدا على حقه فان الدرهم
 لاثنين بالتعبين فستون سدس اياها عشرة دراهم فالاسداس الف
 يكون في ضمن خمسين درهما وهى التي يلزم على اخذ ضمانها لمديونه
 ثمانية دراهم وسدس درهم وانما يلزم ضمان تلك الاسداس عليه بعد
 هلاك العشرة الماخوذة للرد عليه في يده ليعود كل سدس في ضمن
 كل درهم مقبوض منه ليدنه الكاس في ذمته وعدم تعيين الدرهم
 بالتعبين ولا يلزم عليه ضمان الباقى وهو درهم واحد واربع اسداس
 درهم لان ذلك القدر مما اخذه غلطا زائدا على حقه لم يكن في ضمن
 ما قبضه ليدنه وهو خمسون درهما بل يكون امانة في يده حتى لو ملك
 الستون كله في اليد فاللازم عليه ضمان خمسين سدس فقط وهو خمسة
 اسداس العشرة ليعود في كل درهم من خمسين درهما لخره بر حسن
 له على اخر خمسون فاستوفى غلطا سنين فلما علم اخذ عشرة ليرد فملك
 يضمن خمسة اسداس العشرة لان هذا القدر قرض والبائع امانة لانه
 المراد بخمسة اسداس العشرة ثمانية دراهم وثلاث درهم او يقال ثمانية سدس
 درهم هذا على تقدير جمع الكسور وانما على تقدير عدم الجمع في خمسة دراهم وعشرة
 اثلاث غلطا درهم الاربعه او يقال خمسة دراهم وخمسة انصاف درهم الثلثه

رجل على عشرة دراهم فاذا اتيه غلطا فافزاده
 امانة عند القاضى بل يملك لم يضمن عندنا ان يضمن
 وانه عند محمد بن فضال والى في حقه اسداس فقط
 والى بن النعمان والى بن النعمان والى بن النعمان
 ووجه شيوخنا انهم يضمنون الخمسة الباقية الى
 حق لو ملكك ومنه ههنا بطريق اخر في حقه
 والى بن النعمان والى بن النعمان والى بن النعمان
 وكيفية ضمان غلطا فاخذ العشرة ليرد فملك
 فاعطاه سنين غلطا فاخذ العشرة ليرد فملك
 منه في الطريق يضمن وديعه وكذا لو ملكك الباقى
 يضمن سدسها او يخرج غلطا بر

من الاربعه وخمسة اسداس منها والمراد بالباقي الذي هو الامانة درهم وثلاثون
او درهم ونصف درهم وسدس وكل هذه المسئلة يتوقف على اصلها
ان ما اخذه عروا مائة في يده وثانيتها ان الدراهم مثلي لا يتعين الا بالقياس
ولا يتعين الا بالاحراز بعد التسليم فاذا عرفت هذا فاعلم ان العشرة
التي كانت لزيد سدس ستين فاذا ملكتها منها ثلثي فسدسها من حصته
زيد لا يضمن عروا وان ملكتها بلا تعد وبقيتها من حصته عروا وهو خمسة اسداسها
لان كل عدد يخرج منه سدس فيبقى خمسة اسداسها وما يخرج منه سدس فيبقى
سبعة اسباعه فوجب منها تقسيم العشرة التي اخذت غلطا الى ستة
اقسام لان العشرة الهاكمة لما كانت سدس ستين ايضا وجب اعتبار
ستين ستة عشرات فيلزم تقسيم العشرة الى ستة اقسام لكون كل قسم
في ضمن كل عشرة من العشرات ليعلم المضمومة فاذا اردت تقسيمها
فاجعل الستة منها ستة اقسام كل منها درهم فبقي اربعة دراهم وثلاثون
اثنى عشر ثلثا لان كل درهم يكون بالثلث ثلثة اذ لا فيصير اثنى عشر
ثلثا فاجعل تلك الالاث ستة اقسام ليصير كل قسم ثلثين درهما واصفهم
كل قسم في ثلثي القسم الى كل قسم في الاولى ليكون كل قسم درهم وثلثين
درهم فاعتبر كل قسم في ضمن كل عشرة من العشرات فسدسها فهو في ضمن
العشرة الهاكمة امانة لا يضمن وهو درهم وثلاثون درهم ويضمن خمسة اسداسها
وهي ثمانية دراهم وثلث درهم هذا هو المراد من قوله يضمن خمسة
اسداس العشرة وان اردت جميع الكسور في بصيرة عشرة كاملة فخذ
خمس دراهم من خمسة اسداسها وبقي عشرة بصيرة منها ثلثة دراهم
فاضفها الى خمسة دراهم التي اخذها في قبل فصار ثمانية دراهم وثلث درهم

وبقي

وبقي سدس الستة وهو درهم وثلاثون درهم فاضفهم الدراهم الى ثمانية ليصير
تسعة واضفهم الثلثين الى الثلث الباقي من خمسة اسداسها ليصير درهما
كاملا فاضفهم الى تسعة بصيرة عشرة كاملة هذا على استخراج المرحوم طاش كركي
مسألة زيدك بدنه وديعت اولان متاعا صاحب طلبه كذا صناع
اولدى ديو جواب وبرد جي سوال اولند قد دوشروم وملكه ضمان
ايدهم او تور **الجواب** بوند قبل وقال جوق حاكم حالته وقولك بالثمن
نظر ابدوب تقصير وتعدي فهم ابدوس حكم ابدوا الا فلا اذا قال المودع
سقطت الوديعة او قال بالفارسية يبقا دارم لا يضمن لو قال سقطت
او قال يفتكدم يضمن اذ كرهه الفقيه ابو الليث في قضاواه وطعنوا او قالوا
فردا لا سقطت ليرسب للضمان الا ترى انه لو اسقطها ثم رفعها او لم
يرفع ذلك المكان فملك لا يضمن فلهذا لا يضمن بحد قوله سقطت
بل بشرط طمع ذلك ان يقول اسقطت وتركته او يقول سقطت وذهبت
او يقول اسقطت في الماء او ما اشبه ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي ان
يضمن لانها انما سقطت لتقصير من حمله اما في المشقة ان جعلها في محل لا يجزئها
فيكون كالجمل هكذا في وديعة الذخيرة وفي قضاوى ظهير الدين اذا قال
المودع اسقطت الوديعة اي يفتكدم ينبغي ان لا يضمن بحد هذا القول
لان العادة لا يترقون بحد قوله يفتكدم من العادة في الفصل
الثاني والثلثين في ما يضمن المودع وما لا يضمن كذا في النصول في الفصل
الثالث والثلثين **مسألة** زيدة وديعت اولدى او اى احران بالنار اولوقده
اخره وير ملك زيدة تقصير قادر او تور **الجواب** او مار ولم ان يدع الوديعة
الى غيره في حالة الضرورة نحو حرق بيته او خاف من تخييفه فدفعها

١٥٧

لا يجزئها
في الفصل
الثاني
والثلثين
في ما
يضمن
المودع
وما لا
يضمن
كذا في
النصول
في الفصل
الثالث
والثلثين
مسألة
زيد
و ديعة
اولدى
او اى
احران
بالنار
اولوقده
اخره
وير ملك
زيد
تقصير
قادر
او تور
الجواب
او مار
ولم ان
يدع
الوديعة
الى
غيره
في
حالة
الضرورة
نحو
حرق
بيته
او خاف
من
تخييفه
فدفعها

ولو دفعت المرأة الوديعه الى زوجها لا تنص وان لم يكن الزوج في عياله
 لانها لا يمكنها الحفظ بنفسها الا بخرج ولان الرضا يكون الوديعه في يد
 المرأة رضا يكونها في يد الزوج دلالة لان المرأة والبنت في يد الزوج
 والعبرة للمنفعة لا للصورة منه ووديعه تحيط السرخس في باب ما يكون
 حفظا للزوج للمودع دفع الوديعه الى من في عياله كأمه وولده ووالديه
 واجيره مساندة او مشاهرة لاميا ومم دخل في عياله ان يضمنها عند من
 في عياله للمودع ان يودع عند من يقول المودع والمودع لودعها الى من
 في عياله رها قيل ضمن وقيل لا وتفسير في عياله ان يسكن مع سوا في
 نفقة او لا والعبرة للمساكنة الا في حق الزوج والزوجه والولد الصغير
 والفقير فلا يضمن بدفعه الى احد هم وان لم يكن في عياله ونفقة سكنه
 بان يكون في جملة اخرى وهو لا ينفق عليه شرط ان يكون الولد قادرا
 على الحفظ ولو دفعت المرأة الوديعه الى زوجها لم تضمن وان لم يكن
 الزوج في عياله فجميع النصوص في ضمان المودع بالدفع اليه ومن
 لا يضمن **مسألة** زيد عمره امانته وضع ايده على عياله كذا او لا
 بكفه ويرمى بوجهه ايمن عمره زيد كانه امرته فالحقت ايده وبه وبكل
 ماله او ليجاق ضمان لازم كلور **الحا** ان في عياله بوجهه كلور
 ولو قال لا تدفعها الى فلان من عيالك وعينه فدفعها اليه ولا بد له منه
 فان لم يكن له عياله سواه لم يضمن لانه لم يصح نفيه لانه لا بد له من الدفع اليه
 كما لو قال له لا تحفظها في هذه الدار وليس له دار اخرى سواها وان كان له
 عياله غيره ضمن لانه صح نفيه لان الناس يتعاونون في الحفظ ولم يدع ان يدفع
 اليه فاذا فعل صار ضامنا في حيط السرخس في المحل المرفوع **كتاب العارية**

المنقول
 بان يكون
 مودعه

زيد عمرو

زيد عمرو وعاريت الدغى بار كيرى كندى سوار او ليوب بيزى بند وكله
 تعدى ايمش اولور **الحا** او عاريتك بنفسك شرط او عندك
 اولندى ايس اولور نيز ايس استعماله متفاوت اولاند ندر رجل
 استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلما اتي البلد لم يتقن له الرجوع الى الرستاق
 فوضع الحمار في يد رجل ليندب اليه الرستاق وسلم الى صاحبه فملك الحمار
 في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يكسب المستعير بنفسه كان
 ضامنا بالدفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة
 المطلقة للمستعير ان يعير غيره سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الياس
 في الانتفاع كالركوب واللبس او لم يتفاوت كسكن الدار والحمل وان كانت
 الاعارة ليركب المستعير بنفسه فدفع الى غيره كان ضامنا لان في الوجه
 ان يعير غيره فلا يكون له ان يدفع الى غيره وهذا على قول من يقول ان المستعير
 لا يملك الا بداع ولو قال المغير لا تدفع الى غيرك كان ضامنا على كل حال اذا دفع
 الى غيره في عاريت فافها في فضل فيما يضمن المستعير في الورق الثاني ثم العارية
 قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة فالمطلقة ان يستعير شيئا ولم يبين انه
 يستعمله بنفسه او غيره ولم يبين كيفية الاستعمال وحكمها انه يزل منزله
 المالك فكل ما ينتفع به المالك ينتفع به المستعير من الركوب والحمل
 ولم ان يركب غيره ولكن يحل بقدر المعتاد لا زيادة عليه فيكون انما فاعا
 واما اذا عين انه يستعمله بنفسه فمذاعل وجهين ان كان مما يتفاوت الناس
 في الاستعمال كالركوب واللبس فانه يختص به ولا يجوز له ان يركب
 غيره وان يلبس غيره وان كان شيئا لا يتفاوت كسكن الدار فلم
 ان يعير غيره وكذا اذا سمي وقتا او مكانا فجاز وزعم ذلك المكان او زاد

سبح

المنقول
 بان يكون
 مودعه

109

كما كان وتبطل الهبة **مسألة** زيد ماله يرد على ماله بوجه الرجوع انك ديك كده و هو ملك
ادعاه ليدكره اثبات لازم كلورى يوقه جود قولى كافيه **الجواب** قولى
كافى ايدوكى كافيه مسطور در فلو ادعى الموهوب له الملك صدق بلا حلف
كذا في الكافي من هبة الدرر والقرر **مسألة** هند زوجي زيدة جارية سكتها
فرجى هبة انكلمه من عاجاجى خلال اولور **الجواب** اولور قبض ايد كده
مالك اولور رجل قال بغيره هذه الامه لك قال ابو يوسف هذه هبة جارية
يملكها او قبض ولو قال خلال لك لا يكون هبة الا ان يكون قبضه كلام يستدل
على انه اراد به الهبة ولو قال وهبت فرجها لك فمن هبة يملكها اذا قبض من
اول هبة قاض جان **مسألة** زيد قرناش عروه بكر عبد مملوكى ايمن هبة ليدكره
على رجوع ايدوب طلبه قادر اولور **الجواب** اولور بجر اجنبى ايسه
وهب لعبد رجل شئ فالقبول والقبض الى العبد وبعد القبول والقبض فملك
للمولى فبعد ذلك ينظر ان العبد ومولاه كل واحد منهما اكل اجنبيا على الواهب
فلكلوا هبة حق الرجوع وان كان العبد وارحم من الواهب بان كان اخره
والمدلى اجنبى على الواهب فلكلوا هبة حق الرجوع وان كان العبد اجنبيا على الواهب
ومولاه وارحم من الواهب بان كان مولى العبد اكلوا هبة فلكلوا هبة
حق الرجوع فيما عند ابي ج وان كان العبد ومولاه كل واحد منهما وارحم من
فعله قوله ليس للواهب هبة الرجوع فيها من هبة تحيط البركة في الفصل الخامس
في الرجوع في الهبة **مسألة** زيد عروك جارية منى اذ نبه تزوج ايدكره
هند بغير اسباب هبة وتلك ايدوب قبض او نكح ايمن بده زيد
قادر اولور **الجواب** اولور ولو وهب لاجنبى وهو عبد لغيره فلم يرجع
ولو وهب لعبد اجنبى فلم يرجع عند ج وعند ج لا يرجع لماله الملك

في الهبة
انكلمه من عاجاجى
مالك اولور رجل
يملكها او قبض
على انه اراد به
اول هبة قاض جان
على رجوع ايدوب
وهب لعبد رجل شئ
للمولى فبعد ذلك
فلكلوا هبة حق
والمدلى اجنبى على
ومولاه وارحم من
حق الرجوع فيما
فعله قوله ليس
في الرجوع في الهبة
هند بغير اسباب
قادر اولور
ولو وهب لعبد اجنبى

في الهبة

في الهبة يقع للمولى فيكون الهبة صله للمولى لان معنى الصلة يحصل بالملك
لا بالعقد ولهذا لو وهب لاجنبى لم يرجع لان صله الرجم لم يحصل معه والمانع
في الرجوع صله الرجم فتمت الصلة بالملك يعتبر جانب من له الملك
لا جانب من يقع له العقد فان كان من يقع له اولا ثم ينتقل الى المولى كوهبة
للمولى من وجه باعتبار انها تستقر على ملكه فلا يكون صله كاملة في حق كل
واحد منهما والصلة الكاملة مانعة من الرجوع فلا يتعدى الى الصلة الفاصلة
لانه وقع السك في كونها مانعة من الرجوع والاصل في الواهب ذكر الكرخي
عن محمد ان قياس قول ابي ج ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما صله كاملة
قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس له ان يرجع في قوله جميعا لان الهبة لا يراها
وقعت منع الرجوع ولو وهب للكاتب وهو وارحم من حر من هبة فان ادعى الكاتب
فتمتق لم يرجع لانه استقر الملك عليه فيكون صله في حقه مكر كل وجه باعتبار
العقد وحكمه وان عجز ففقد محمد لا يرجع لان الكسب كان للكاتب ثم ينتقل
الى المولى عند العجز لما بينا في الكاتب وانتقال الملك يمنع الرجوع وعند
ابي يوسف يرجع لان من اصله ان بالخبر يظهر ان حقيقة الملك وقعت للمولى
من وقت الكسب والهبة لما بينا ولو كان الكاتب اجنبيا ومولاه قريب الوهب
فان عتق الكاتب يرجع لاه الملك وقع للاجنبى وان عجز فلكذلك عند ج
كما بينا خلافا لما بينا على اختلافهم فيمن وهب لعبد اجنبى من هبة تحيط برحمته
في باب ما يمنع الرجوع في الفصل الاول **مسألة** هند كقرى فاطم زيد
زوجى ايمن وفات اندكره هند من برة قرى فاطم ايمه كده اولدكره
واقع اولان حصه شرعية سر دامادى زيدة سلمان رخصه زو
هبة صحى شرعية ايمه هبة وتلك ايدوب ابدىم ديوب زيدا فخر

في الهبة
انكلمه من عاجاجى
مالك اولور رجل
يملكها او قبض
على انه اراد به
اول هبة قاض جان
على رجوع ايدوب
وهب لعبد رجل شئ
للمولى فبعد ذلك
فلكلوا هبة حق
والمدلى اجنبى على
ومولاه وارحم من
حق الرجوع فيما
فعله قوله ليس
في الرجوع في الهبة
هند بغير اسباب
قادر اولور
ولو وهب لعبد اجنبى

في الهبة

على الغنى بمه في الحقيقة واليه في اثنين لا يجوز عنده وعندهما جازة وان كانا
 فقيرين ففند بها يجوز كما يجوز اليه في رجلين وخارج ضيفه روايت كتاب
 اليه انه لا يجوز وفي الجامع الصغير انه يجوز وصحرواية كتاب اليه ان الشيوخ
 كما يمنع جواز اليه يمنع جواز الصدقة على ما ذكرنا فيما تقدم ومنها يتحقق
 الشيوخ في القبض وصحرواية الجامع وهي الصحيحة ان منع الشيوخ في القبض
 لا يتحقق في الصدقة على فقيرين لان المتصدق يتقرب بالتصدق الى الله
 ثم الفقير يقبض من الله قال الله تعالى ان الله يحب المتقربين
 وياخذ الصدقات وقال عليه السلام الصدقة تقع في يد الرحمن قبل الله
 في يد الفقير واسدته واحد لا شريك له فلا يتحقق مع الشيوخ كما لو صدق على فقير
 واحد ثم وكل يقبضها وكليهما بخلاف التصديق على غنيين لان الصدقة على الغني
 لا يتبقي وجه الله فكانت هدية في الحقيقة لا صدقة قال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة
 يتبقي بها وجه الله والدار الآخرة والهدية يتبقي بها وجه الرسول وقضاء
 والهدية بمه فيتحقق مع الشيوخ في القبض وانه مانع من الجواز عند من يهمل الابعاد
 في فصل واما الشرايط في الورق المذكور **مسألة** زيد او ي ايجده اولان
 متاع عوده بمه ايلدكه او ي بيده تسليم ايديوب عمرو حمله من قبضه اليه
 صحيح اولوب بمه تمام اولور **الجواب** اولور تسليم مانع اولان مشغول
 او لمقدرا غل او لمقدرا وكذا في الاصل ان الموهوب متى كان مشغولا لا يملك
 الوهاب يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومع كان شاغلا لا يمنع التسليم فنصح
 الهبة ففي الفصل الاول الموهوب شاغل لا مشغول وفي الموهوب مشغول
 بملك الوهاب وهذا لان المظروف مشغول بالظرف اما الظرف فلا يشغل
 المظروف به **الدرر والفرر كتاب الاجارة** برقرية بن ذميرى

بينت

بينت طوله الى طاعة او تلامنه برى يكون بركون برخرى سور و سوال
 حرور او زره او تار لر ايك بر ذميرى بن او كوزى ضايح اولدقه اول ضايح
 اولدو على كون كفرة دن راعى اولان ذمى امانه كوزور كن ضايح اولر او ينجى
 او كوز صا حى راعى اولان ذميرى او كوز يكت به كن تضييه قادر اولور
الجواب اولان اهل قرية كانوا يرون دوابهم بالتوب فضاعت البقرة
 في نوبه رجل تلمو فيه قال الفقيه ابو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذه
 يسب اجارة بل هي امانة واعارة فاجارات قاضى في فصل البعارة والراعى
مسألة زيدك اولادنه ومن اولان عمرو حمله اجارة طلب اليه التمسع
 قادر اولور **الجواب** اذن حاكم ايله اولور ان الوصى سحق اجره على طلب
 ذلك من الحاكم ويجوز للحاكم الاذن لم بذلك من ائنه الوصى في مثل الوقف
 في الفرق بين الوكيل والوصى في الوصى اذا نفسه التامه وعين لم اجره بعدد
 اجرة المثل جاز واما وصى لم يمت فلا اجر له على الصحيح كما في الغنية في الاشياء
 في الفن الثالث في الخلافة في اجرة المثل **مسألة** زيدنا حرم اولان يندى اجارة اليه
 دارنده استخدام جاز اولور **الجواب** اهل عيال اولوب يندى خلوته
 اولان زياره لباس والاكرامت وارور وفي النوازل اجرة اجرت نفسها
 للخدمته من رجل ذى عيال لا لباس به وانما يكره اذا خلا بها قال في الاصل قال
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يكره ان يستاجر امرأة حرة او امه ليستريحها
 ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية حرام منهي عنها والاستخدام لا يؤمنه الا خلا
 عليها قيل ان تاويلها ما ذكر في النوازل وفيه من اجارة الخلاصة
 في اول الفصل العاشر اجرت نفسها من رجل **مسألة** زيدنا حرم اولان يندى اجارة اليه
 لان الخلوة مع الحرة الاجنبية حرام من قاضى فان في باب الاجارة الفاسدة في الورق

حرم

حرم

حرم

حرم

حرم

حرم

حرم

حرم

حرم

حرم

الذي رواه زوائد من أي فالقرون عمر كل واحد من ذلك التدين
 انفع فادرا **والمعنى** زيد تعالى الذي فقد او مثل المثلث
 صكوه في جو مثل زيادة اوله زيد بلان في عام الحار فاضى فموا
 شيخ الاسلام فوالله جابيه نظر اوله في فمضض في عام
 اوله واما مثلا الزيادة في اجرة المأجور اذا كان وقتا هل ينفسح جاز
 بهام لا وعنه ذكر فقول كما ذكر في فموا فامثل للمثلث اذا اوجم
 الوقف في جمل ثم جاء او زاد في اجرة لحام قالوا انه كان حين
 لحام في الاول او باجرة لثل او ينقصان يبيعان الناس في مثله
 فليس للمثل ان يخرج الاول قبل انقصاء مدة الاجارة وان كان جارة
 الاولى بما لا يتغابن فيه تكون فاسدة وله ان يوجها اجارة
 من الاول او غيره باو لثل او بازيادة على قدر ما يرضى به
 الاجارة باو لثل ثم ازيد او لثل كان للمثل ان ينفسح الاجارة
 يكون على الحسنة التي ذكره الطحاوي وذكر في فموا للحام
 ارض الوقف بلان سبب باجرة معلومة وهي اجرة لثل فلما دخل الثانية
 كثرت رغبات الناس وازداد اجرة الارض ليس للمثل ان ينقص الاجارة
 لنقصا اجرة لثل لان اجرة لثل بعثت في العقد في العقد في
 وفيه كذا الاجارة وفي عام اجرة للمثل في جمل ثم جاء او زاد في
 وان كان حين اجرة لحام باجرة عقد اجرة مثلا او ينقصان يتغابن
 في مثله فليس للمثل ان يخرج الاول في مثل مضى مدة الاجارة البوا
 الاجارة بما لا يتغابن الناس في مثله في مثله فله ان يوجها
 اما في الاول او في الثانية باو لثل او بازيادة على قدر ما يرضى به

سبب ان الاجرة
 كما في الاجارة

الكلام في

العقد

الاجارة

انفسح

فوالله

في واقعان لحام التمدد رجل استأجر ارض في ثلث سنين باجرة
 هي لثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازداد الارض
 ليس للمثل ان ينقص هذه الاجرة لنقص لثل لانه لثل بعثت في العقد
 ووقن لمسي لثل وفيها ايضا في اجارة عام وفي عام
 من اجل فجاد لثل فاد في اجارة ليس للمثل ان ينقص الاجارة اذا
 او باجرة لثل منعنت وان ينقص قدر ما يتغابن الناس في
 فالاجارة فاسدة وله ان ينقصه وذكر في الفموا البعير
 استأجر ارضا موقفة ثلث سنين باجرة معلومة هي لثل فلما
 كثرت رغبات الناس وازداد اجرة الارض قالوا ليس للمثل ان ينقص
 الاجارة لنقصا لثل لان السبب باو لثل او لثل انما بعثت في
 العقد في العقد كان السبب لثل فلا بعثت بعد ذلك وذكر في
 اذا استأجر ارض الوقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجرة لثل حتى
 حازت الاجارة خصصتها لثل فلما دخلت الثانية وازداد او لثل
 لمدة على رواته فموا في سمرقند لا ينفسح العقد على رواته شرح الطحاوي
 بنفسه وجرى العقد والى وقت الفسخ يجب لمسي لما مضى ولو كانت الارض حلال
 لا يمكن فسخ الاجارة بان كان فيها زرع لم يستحق فسخه فالى وقت
 يجب لمسي بقران بعد الزيادة الى عام السبب باو لثل وزيادته ان
 بعثت اذ زادت عند الحار هذه الجملة في مزارعة شرح الطحاوي **قلت**
 فموا لثامن هذا ما حاصله ان الاجارة التي لا ينفسح بمجر زيادة
 من جارية زيد في اجرة مالم يبيتن ازيد او لثل في المأجور
 ما زاد مقدار ثلث الاجرة او ربعها او ثل او اكثر ثم من الاجارة

170

انفسح قدر ما يتغابن الناس في
 لان ان لم يزد في الاجارة على لثل

الثانية

الزخيرة

الارض حلال

وسواء كان

وقت عقد الجارة
نقط ولم يجر
على زياد الخلل
ص

أو لئلا يكون العقد وهو حصلت من بين مستندة إلى أن أو لئلا أراد
لا نقول بالتفصيل بعد ذلك منهم من قال إذا أراد أن يخلل العقد كان للمولى
أن يفسخ العقد ويحتاج إلى تجديد العقد ثانياً وخرج من هاهنا الذي
أبوله على فيما قلناه أنه بغيره بأن أن يفسخ وما لم يفسخ يجب أن يرضوا
أن يفسخ إذا كانت الزيادة معتبرة غير كمالها لو جاء واحد من وجهيها
لم يفسخ إليه لضماله أنه منعته فيها ولم يقل أحد من وجهيها أنه جاء شخص
وإذا زادت الزيادة أو الربع أو الثلث أو أقل أو أكثر من ذلك ففسخ العقد
فسخاً بمقتضى زيادة هذا الأصل فقط بل انصوب فيما ذكرنا على وجهيها
أنه لا يفسخ إلى زيادة ولا يعمل بها ولو لو فاقوا العقد منعته كل المنعته
وكلام المنعته لا يعيابه ولا يوجب عليه قاضي خارج فيما قلناه عنه
لوصايا بما قرناه ونقول لا يفسخ إلى خارج يربط بل يوجب فيه لأرباب
فيما قلناه عنه من النفع أو سائل في مسائل الوفاء لثبوتها أرض في ذلك
بأوجه هي أو مثلهما حتى جازت إذا فرغت من هاهنا لا يفسخ ولو غلبت
أو يفسخ في رواية لأن أو لئلا يعتبر في العقد يفسخ في رواية
العقد وإلى وقت يفسخ لونه المسمى الأول ثم فيما جرد لورضى لستاه لاول
بالزيادة فهو أو غير غير من خارج الفصل الثاني عشر في كوفي
الرابع تخيلاً **س** زيد عمرو كوفي يبريد بربيع مناعاً لثبوتها
أبو مناع يوجب بولته كيدر لربيع بربيع بربيع أو غير ذلك من غير
بأكثر من سورجوب وخبوب بعض مناع أصلاً هو هذا كوفي وعرف
وقد يأنه كوفي يبريد بربيع بربيع بربيع بربيع بربيع بربيع بربيع بربيع
لأن الرأى تحت العقد عمل سليم والفسخ غير داخل في أحوال الدرر

صح العمل بالمال

منه

في باب

في باب من لا جارة له لا يجوز له أن يبيعها وساق المكارى الدابة ^{المنازع}
بشيء معدوم لم يكن هو ففسخت الدابة ففسخت المنازع ضمنها ^{المنازع}
بيننا أنه أجبر من ذلك ففسخت الدابة بغيره وأن يفسخ لجل وسقط المنازع
فذلك كوفي عننا وإن كان عند أصغر أفساق المكارى بأذن ^{العبد}
فسقط لا يفسخ وإن كان الصغير لا يستمر على الدابة ولو استأجر
دابة فحل عليها مناعاً فحل رتب المنازع وربها مع المنازع فساد المكارى ^{الدابة}
وعزوت وفسد المنازع لا يفسخ في قولهم جميعاً وكذلك إذا كانا بغيره
الدابة ويسوقها هكذا ذكر في المسألة وذكر في موضع آخر من قولهم
وقال إذا عزوت الدابة فلا ضماً على المكارى وإن كانه غش الدابة في ساقه
وقادراً لجل إذا حل فأنقطع صلبه وسقط لجل يفسخ بالاجتماع
حل بجل وأه من أجازة الفناوى في مسائل الهلاك ضماً للمكارى
ذكر في الخبر في شروط ظهور الدين المرغبات في دعوى عزوت الدابة المنازع
من سوق المكارى فسقط لجل وفسد المنازع وصاحب المنازع ركب على الدابة
لا يفسخ إلا جبراً لأنه لم يجل بينه وبين المنازع بخلاف ما إذا عزوت
الدابة المنازع فقط المنازع وهكذا وصاحب المنازع يبريد خطف الدابة
فإن الأجير يفسخ لأن الملاك حصل من ضامته بدل وحل العمل ^{غير ممكن}
وسير مغلف الدابة ليس باسترداد لما دفع إليه لا يرى أنه هذا الأمر
من الدابة فكيف يمكن ما عليها ولو كان على الدابة مملوك صغير رتب المنازع
استأجر الدابة ليجل عليها فعزوت الدابة فلو كان المملوك ففسد لجل يفسخ
المملوك لأن الدم محال يفسخ بالعقد بخلاف المنازع ثم أي يفسخ المنازع
المملوك محال لجل لخطف فان كان يصح لخطف المنازع لا يفسخ إلا جبراً

العبد

الدابة

غير أبي يوسف

وطر حيث

ص العبد

غير ممكن

لجل لا يفسخ

إذا كان

لا نه في يد العبد يد المالك فكاه بمنزله مالوكا في اليد واليد
 وقد نص على هذا في مسئلة الفينة ولو كان رب المتاع والكاري ربي
 على الرتبة المتبادرة او سابقين او فابدين فعثر الرتبة على كل المتاع
 الذي عليه لا يحمي الكاري كالورق للمتاع من رأس الحال والتمتع
 معه فلا يحمي عليه لان يد صاحبه قائم على المتاع وقيامه بين يديه في البيع
 الى غيره وكذا القطار اذا كان عليها فوله ورب له على وجهه لا يحمي
 على الحال لانه يد صاحبه المتاع ثابتة على جميع ذلك في العادة في الفصل الثاني
 والثلاثين في الكاري **مسئلة** كره كراحتك دفع فساد وسوء
 او ماسون بمان مطلقا اذا لم يكره على **باب** كل جابر منكر جوي ضار
 نلته الا بشرط يد بري ول فساد دفع وسوء او فساد او ما جنى واما
باب **مسئلة** الجبر في ترك كاسه الذي يتقبل العمل
 من الناس كالصباغ والقصار وخوفاً من عملهم جميعا وليس من
 ان يمنعهم العمل لغيره لانه لا ينفق عليه العمل دون المنفعة فكان له ان يصر
 منفعته نفسه الى عمل لغيره ولو هلك الغرض في يد جابر امان هلك الصنف
 او لا يصنف فان هلك لا يصنع فلا ضمان قبل العمل ولا بعد العمل
 وعند جابر الضمان اذا اذاهك بامر لا يمكن الترخيز عنه كالحرق والفرق
 الغالب العود والكاري ان شاء ضمن معول او عطاءه او جروان شاد ضمن
 معول ولا جروان في ان غرضه على معول ولا جروان في العمل كما يوجد
 الى المالك لانه لا يعمل على العبد بل المعول لانه يد المالك فيكون العمل
 واقفاً يد المالك معنى فيكون مسلماً كالوكيل بالشرى اذا قبض البيع فاعتبر
 الوكيل ايضا حتى لو هلك به المالك على الوكيل كما ان الخط

المتاع

ضمان الكاري

على العمل

على الآدمي فاذا اهلك بامر عين الترخيز عنه بضمي اذا اهلك في العمل لان المتعدي
 عنه يد المالك انه اذا اهلك بسبب عين الترخيز عنه لا يصح ولو كان معولاً
 في يد يخرجه كالمخصي فصحة امانة وادمانه لا تنفي الا بالتعدي
 ولم يضمن تعدياً وانما اذا اهلك من عمل الجابر المتعدي كالفصاد اذا
 او الفاه في التثيرة فاحرق او اخلج اذا غرق السفينة من ماله
 اذا غرق او غرق رتبة ضمنه كان المالك معولاً لم يكن قول في الشاغل بغيرهما ان الفساد
 حصل بعمل ماديون فيه مرجحة المالك لانه اذن له في الدق للقاء المالك
 فيه في قصور ولا تقصير وقد اتى بالدق للقاء في غير قصور ولا تقصير
 وانما التلف وقع خطأ فان الماهر المختار في العمل لا يمكن الاخذ به
 بقية امانه بغيره او فتره لا تجوز الا في عايدة حتى لو كان الفاسد
 من نفسه او قصور في المعرفة يلزم الضمان لئلا يفسد نتيجة العمل
 فيه لان الاخل تحت العقد العمل المصلحة المثلث بوصف القصاص
 دون العمل المفسد المحرق للثوب لانه اذا لم يدرفع ثوبه الى القصاص
 بقصاصه والمحرق دون المثلث والعقد على الشيء لا يتناول اخل الفساد
 اتماماً اما الجواب بالقصاص حيث ظن انه يجهل الثوب كركه ولا يخرجه
 ولا يجهل المثلث في المدة في الحشونة وخوها او خصاة في طي الثوب في
 والتخيز عن هذه الاسباب ممكن من غير منفعة وحيث كان الاخل تحت
 القصاص السالبة عن الفساد فلم يصح العمل المفسد ماذا في غير فجة
 هذا الجز غير مقصود لانه لم يسلم قصاصه من الجز الى الجز
 تعثر او عثر دامت ان شاء ضمنه فبما حيث حل ولا جروان في
 ضمنه فبما حيث انكسر ولم يخرجه بحسام لانه لا يقدر على سببها

177

دو الثوب تحرق

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

بغيرهما ان الفساد

من محط الوضوء كتاب الجبل في باب الجبل في الجارة **سند** زيد الجارة **سند**
 ارغادي وكمك جابر او لوي **سند** اما زادة في اوله ليس للمناجر
 ان يضرب الغلام وله ان يضرب الزانية المناجرة للمكوب في الزانية **سند**
 قبل الفصل الثالث **سند** زيد الجارة او لوي بزه معرفت منوي
 البيا ليس اليكى مدلت اجاره عام او لوي منوي زيد الجارة **سند**
 عمرق وورد كن زيد بن بناي رفع ابد ربي زيد كن منوي بنار ففعل ففعل
 ضرري واردر مقلوعا وبنيا ففقتي اقل به فيمن ال دي كن زيد ربي
 او لما بحق جبر ابنا وقف ضبطي او لوي بوقف غيره اجاره به وبن كن زيد
 بناسي مانع او لوي **سند** رفعك وقف ضرري او لوي بنار زيد كن
 يدي بوقدر ديلو منوي دي وكنه راضي او لوي واد غيره اجاره به
 وبن كن بناسي مانع او لوي خدصي ابد يح طور وكونا جرحا لضافا
 وبنى فيما كانوا ثم جاء آف واد في اجرة ادرى وارادا فاجبه بنظر
 ان كان اسنابو مشاهرة بتجدد جاز للموتى ففقتي عند اسنابو
 اذا كانت مشاهرة بتجدد انعقاد عند اس كل شهر ثم ان لم يضر رفع البناء
 بالارض كان لصاحبها ان اضرجا للموتى ان يدفع اليه قيمته بصيرق
 وان استعجز ذلك لا يجبر بال بنويص صاحب البناء الى ان يمكن تخليه
 من غير ضرر بالوقف فيما حله من الاسعاف في باب اجارة في الوقف الثالث
 وذكروا في النجيس اذا اوجس مني ارضا موقوفة وبني المناسا فيها
 بناء فاراد غيره ان يزيد في الخلج يخرج والاول فان آف مشاهرة فاجاء
 راس النهر كان للموتى ان يبيعها اجارة لونها اذا كانت مشاهرة بالوقف
 عند راس كل شهر ثم بعد ففتح الاجان بنظر ان كان دفع البناء ولا يضر

يرفع

يرفع البناء لانه ملكه ويجبر على الرفع اذا لم يرفع هو وان كان في الوقف
 ليس البناء رفع لانه وان كان ملكا فليس له ان يضر بالوقف ثم اذا كان
 رفع بالوقف فله ان يرفع من ان يرفع لساوان ياخذ للموتى بناء الوقف
 بغيره مقلوعا او بنيا انما كان اقل او لم يرض فان رضى فليلقم بالرفع
 الباقى القنبيسي وبتكك بناء لاجل الوقف وان لم يرض لا يتكك لاجل
 الوقف لانه التملك بغير رضا لا يجوز فبوا في غيره ويبقى البناء
 ان يتخلص ملكه ولا يكون بناء لساوان ما خاضر حتى الاجارة غير لساوان
 له على ذلك البناء حق لا يتكك رفعه ففصول العوارقية في الفصل العاشر
 الوقف الثالث **سند** بوضو صوره او مثل حكم او لوي من مقلوعا مالان وبن
 لازم اولو **سند** در اعم ودر نابورده لازم اولو رجب اول لساوان
 الارام والروا بنوي لساوان في الوقف الثالث في الكلام في افة كمال الشبهان
سند برورده او مثل حكم اولو يا خود بر بنوي اهل خبره فيمن بن
 ايك لازم كله قول بر او لوي بنوي ارق كمي اسكر تعيبي اليه بر شرعا
 اعادى اليه حكم او لوي بوقف او سفي اليه بوقف اذا ناسى اليه **سند**
 او مثل حكم او لوي بوقف او لوي اهل حكم او لوي اقطع فوقي
 افند مهربه ده بود في او مثل كيد ال عبد كن نفسي فيمن كن اسند
 فية على انسا واخلق المسقون فانه يعقوب بالوقف اذا كان
 على فني لوفانه لا يعقوب حتى يورى ال على كانه كنه الظاهر في غياق
 اذا وجب لساوان وكان متفاناسهم في بنقصي فاهم من بيت اهل
 في ال و يجب لوي طحق لو كان او لساوان في غرضه بعضه من بعض
 عشرة وعند البعض احسن رجب احد عشر جلاق المسقون لولا خلق المسقون

دكل اذا وجب
 الاشياء البغداد

اول و جوف المراسم للفقيه الادوية على كتب الكائين قد ما يجوز لغوره لان كتبها البش
الافاضاء ليجم في الدور والورق في مسائل شتى بعد الاجابة بار كبري ضايع
اولان عمر زيد بن ماري كبرى كما بولور كد سماه بنون في و برعم يد كد كد
زيد دلالت ايقا بولور قد عمر بن بوزي و برعمه فادر اول و في اول و
محمد كلام اية اية شتى بوق اكريل اراذي اية 9 مثل حكم اول نور في اجازات
الفقيه اية الليث ربح في المنقعي ابن سماعة عن ابي يوسف جل فضل شتى و
منه دلي فلم لا اقول عليه انسان فلا شىء عليه ولو قال ان لسان ابيهم نال شتى
عليه فلكر لا اقول عليه و شىء مع حتى ارشد اية فله اوجه و لو دل عليه كلام
و لم يفسر مع فلا اوجه عليه و ذكر الفقيه الامام على السفدي في السير الكبير ان
الامير اذا قال في دلالتنا الى موضع كذا كان هذا استجارا حيا و لان اذ
ينبغي بدلالة فيجب اذ هو متعالي من النعم في الاجابة في فضل مسائل استجار
الراعي **مسألة** احار به الراعي داري آخرة زيارته لاجل الله و بكنه
باس و اري **مسألة** زيارته من مكر و هدر المناء اذ اوجه المناء بالكرما
مناء لا يطيّب القاضل و حيلة ان يعطيه شيئا حقيرا كاللقد في المجلس غفرا
الفضل في طيب لانا نعرف الزيادة الى المناع كذا يوردي الى الزيادة في
الشرعي في كتاب الجبل في باب الجبل في الاجادة اوجه المناء بالكرما مناء
لا يطيّب الزيادة لانه ينصرف بها اذ في مسئلتين ان يواجر صاحبها في حسن
وان يعمل بها على كسب في البرازية من اذ مناء في الاجازات في الفصل
الثالث في الصاع و القمار في لوق الاول **مسألة** زيد عمر و داره
كبرى آخرة فادر اطا قد عمر و مسلما لانه حضوره يادر ادره
ياسدك هو كون ايجو قروا في لاجل اهرم يد كد نضكو بريل غفرا في لاجل

عمر و زيد دن كونه بر اجم دكتر ابكى فرقى المعنى فاد اولدى **اولد**
لو ان رجل غضب دار امي حبل فاراد المعصية منه تخوف الغاصبي برد
اليه الدار فانه ياتى رجلين عدلين الى الغاصب يلد هما على الغاصب فيقول
له ان اردت الدار الى والد اخذت منك كل شئ الفادر هم مثله فان
الاشهاد صح وان اقام الغاصب بعد هذا التقدم اليه والمعصية ينقض
الادعوى المستق على الغاصب في السبيل الكبير في باب متى يصير الحربي ذميا في
الثاني **تخيلا** زيد صغير لا يعقل اولاد في عمره كانه
كسيرة اولدى وبوصوله بكر بدل كتابه اد اليه زيد راضى قال
ازد اولدى بوصوله زيد كتابته حاله يقول اد زيد راضى
او غلام جاز اولدى **الموت** او **مات** واما الذى يوصى له المكاتب
فالواع ايضا منها ان يكون فيه خطر العدم في المكاتبه هو شرط الاخذ
حتى لو كانت ما في بطن جارية لم تغفل لئلا يبنى عليه السلام في بيع فيه
غراما والمكاتبه فيها معنى البيع ومنها ان يكون عاقلا وهو من شرط
الاخذ حتى لو كانت الرجل عبد احمق او صغير لا يعقل لم تغفل
مكاتبته لان القول احد شرطى الركن واهلية القول لا يثبت بل في العقل
ولان ما هو المقصود من العقد هو الكسب لا حصل فان كانت فادى الميراث
فضل المولى لا يعتق لان العقد لا ينفذ بل هو القول ولم يوجب مكان
اداء في غير عقد فلا يعتق وله ان يترد ما اراد لانه اذا اراد في العقد
ولم يبع العتق ولو قبل عنه الرجل الكاتب ورضى المولى لم يحر ايضا لان
غير من رضاه ولا يجوز قول الكاتب عن غيره بغير رضاه فيل يوقف
على اجازة العبد البالغ ذكر العتق انه لا يوقف وذكر العتق في ترجمه



عن رجل
أرأى الكهني

قيل الكتابه

مخاطر الطحاوي أنه يتوقف البصير ما ذكره القدر في أن تصرف القضي
أما يتوقف على الإجازة إذا كان محجوزا وقت التصرف وهذا لا يجوز
إذا الصغير ليس من أهل الإجازة يتوقف بخلاف ما إذا كان العبد كبيرا غائبا
فما وجد قبل الكتابة عنه وفيه لولي أن الكتابة يتوقف على إجازة العبد
لأنه في أهل الإجازة وقت قبول القضي فكان له محجوز وقت التصرف فيستحق لولي
القابل في الصغير لا لولي ذكره أو صل أنه يعقب استحسانا وجعله غير أدب
أنه كذا القدر في حرق قال هذا والكبير سواء والقياس أن لا يعقب لأن الكتابة
على الصغير لم يعقد لأنه ليس في أهل القبول ففي أداء بغيره كما يتفق
وجه التحسين أن الكتابة فيها معنى للعاقبة ومعنى التعليق ولو كان كذلك
الزام العبد العوض لكن بملك تعليق عطف بالشرط فيصح من هذا الوجه التعليق
بوضع الشرط وكان إذا كان العبد كبيرا غائبا فضل الكتابة عنه وضو
وأدائها المولى يعقب استحسانا وليس للقابل أن يرد أد لولي القياس أن
لا يعقب ولم أن يترد لما قلنا هذا إذا أدى التملك فإن أدى البعض
فإن أن يترد قياسا واستحسانا لأنه إذا أدى لبيع العقب في العقب
بأداء بعض بدل الكتابة فكان أن يترد القابل فليس يترد بغير
لأن الإجازة استند جواز العقد لا وقت صوره فإذا رد حصل عقد
جائز فلا يكون له أن يترد أو فلو أن العبد عجز عن أداء الباقي وفي
الرق فليس أن يترد أيضا وإن رد العبد في الرق لأن الكتابة لا
تفسخ بالرد في الرق بل تنهى في المنقل فكان حكم العقد قائما في القدر
لو أدى فلا يكون له أن يترد بخلاف البيع بان باع شيئا ثم نزع
بأداء النخ ثم نزع البيع بالرد بالعيب ن يوجه في الوجه أن المبيع أن يترد ما

الآذان مع النسخة
تقبل في نسخة

دفع لأن الدفع كان حكم العقد وقد التفتيح ذكر العقد وذكر لو تبرع رجل
بأداء المهر عن الزوج ثم ورد الطلاق قبل الدخول أنه يترد منها النصف
لأن الطلاق قبل الدخول يفسخ من وجه ولو كانت النقرة من قبلها قبل
بها فلم أن يترد منها كل المهر ولا يكون المهر الزوج بل يكون المهر لا يفسخ
معه النكاح هذا إذا أدى القابل فلو امتنع القابل عن الأداء لا يطالب بالأداء
إذا امتنع في يوجبه حكم النكاح ما لم يوفه فليس شرط حتى لو كانت له قبل
البيع والزوج جازت الكتابة ويكون كالكبير في جميع أحكامه بخلافه الشا
أذن في النكاح وأذن العقب لعاقلة بالتجارة مفعول عند خلافه في
مسائل كتاب المأذون من البائع في كتاب الكتابة **باب** في رد المبيع
مسلي اشترا بدين اعناق ابتداء كد صكره عمر وفان يرد في إصدار في فالد
زيد مولد عتاقه أولى سبيله تركه من العتاقه فادرا ولولي **باب**
أو ما ذكره مولد عتاقه مذكر وموت مسلم وكافه شاملا لأن كونه
كلية كعقوبات يرد في مسطور در **باب** أي العقب مذكر كان أو مؤنث فلا
يؤد عليه أن المؤنث لا يمتنع ولو ثبت وكذا مسلمانا أو كافرا لأن الكافر
المرتكن لو أسلم يرد بالولد الذي ثبت له بالاعتاق في حال الكفر عتاقه
سبل قال في المحيط والى دعى مسلما أو ذميا جاز وهو مولد أنه يجوز
أن يكون للمدعي على المسلم ولد العتاقه فكذلك ولد الكافر ولو كان مسلما
على يد حرابي ووالده هل يصح لم يذكره في الكتاب وفي خلافه قبل يصح
للمدعي ولد العتاقه على المسلم فكذلك ولد الكافر الذي قبل يصح
لأنه عقد المولادة مع الحرابي تناصرا لحرابي ومولده وقد بينا عتاقه
الذي أقول ظاهره شكل لأن الأدب لأن المولادة وقد نقرر أن اختلاف

ففي لأن الكتابة

بمس

قوله

لا يرد في حال

لا يجوز أن يكون

الذي يبي ما نفع في الارش اللهم ان يقال معناه ان سبب لا يثبت
 في ذلك الوقت ولكن يظهر ما دام على حالهما فاذا زال المانع يعود
 كما ان كسر العصب او صاحبه الموضع مانع من الارش فاذا زال القيد
 يعود المانع من اولاد الدر والفر **س** زيد في عمره بكون
 جارية من هذه البور وبعد بكونه في عبد من حامل ابن اشد
 ايدى بعد زيد في عمره اشد ايدى جاك وادى اناسى مولد سلكى
 اولاد بوقه باباسى مولد سلكى اولاد **س** هنر ادا ولفه التي ان
 اقله طوى ابه اب جاكدر او مولد با خود طلاق من عطف
 التي ابدن اكثره طوى ابه اب جاكدر او مولد با خود طلاق
 معده ابى دكل ابه عتي او بولاب به موت وطلاق الى بيان
 اكله طغانك وادى بنه مولد اكل اولاد واذ انفرج عبد
 امة لا فرق عتي من امة امة وهي حامل من العبد عتي عتي
 حاملها وولد لكل من امة لا يستقل عنه اب امة عتي على عتي امة
 مقصود اذ هو حر واما بقول اذ عتي مقصود فلا ينقل ولا يورث
 غلاما رويها وكل اذا اولد وكل اذا قل من سنة اشهر للتيقن بقيام
 لكل من اذ عتي او اولد من احد هما اذا قل من سنة اشهر لهما ثبوت
 ينقلان معا وهن اطلاق ما اذا اولدت رجلا وهي حلي والزوج لا
 غيره حيث يكون وولد الاول من امة ابن الجاني غير قابل للورا
 الولاد مقصود لان عامه بالرجحان هو ليس محل اقال فان كان
 بعنقها لا كذا من سنة اشهر واولاد وولد امة امة عتي بها
 امة لانها لم يبعثها فيتم بها في الولاد يتيقن بقيامه في اذ عتي

حتى يعق مقصود فان عتي العبد جازا اب وولد ابه و ينقل عن مولا
 امة لان العتي هناك الولد يثبت تبعاً بخلاف الاول وهو لا يولد
 بمنزلة النسب قال عليه السلام ان اولادكم كالحكم كالحكم النسب لا يورث
 ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذلك الولاد والنسب الى مولا امة
 كانت لوم اهلية الاب ضرورية فاذا اذ اب المولاد عن عتي النسب
 بخلاف ما اذا اعنت العدة عن موت او طلاق في اذن بولاد
 الموت والطلاق حيث يكون الولد من مولا امة وان عتي الاب ينقل
 اضافة العلوق اما بعد الموت والطلاق البابين لحرمة الوطى
 الطلاق الرجعي ما امة يصير مراً جوا بالشك فاستند الى حاله النكاح
 عند اذ عتي فعتق مقصود اذ هو امة في كتاب الولاد وولد الولد
 ولدين احدهما اقل من اى من نصف حول من وقت اذ عتي والدف
 لا كذا من بينهما اى بين الولدين اقل من اقل اى اقل من اقل من
 حول من ولد والدر والفر **س** انا به قوة الاصل اولاد زيد في
 اولاد بولدين عتي من هذه واباسك باباسى عتي اذ عتي
 او على بكرى وقرلى زيبى خراجى ترك ايله قست ذكره عتي في امة
 اولاد **س** بوسيلة اختلاف علماء ال عثمان زاد الله تعالى اذ عتي
 والبر ان اولادى من مولد رخصيل اناسى جانب اصلا طارى
 او ما جنى راحة وولد فلور يوب درر غور يد ابع الصابون نقل ابنا
 اية افنا بيبوبى بعضا من اولى من مولد اولى من اولى من اولى من
 مولد اخر من مولد من اولى من اولى من اولى من اولى من اولى من
 حل بالشروط الحكم على اولى من اولى من اولى من اولى من اولى من

١٧٢
 هذه اشارة خلاصه مولا امة
 امة لا عتي بنسب الى اولى من اولى من اولى من اولى من اولى من
 من سنين من وقت
 فكان الولد مولا
 لكل من اقل من نصف
 الى يوم الحساب
 اهلك كرك

كذا في الخلاصة في حق الفاعل وقوم اي وقوع ما هو عليه كمال بان
 يغلب على ظنه انه يفعل لم يصبر بمحوه على ما دعي اليه في الفعل والباقي
 والثالث كونه اي الفاعل متنعما بما اكره عليه لحي ما اي لحي نفعه كبيع
 ماله او تلافيه او غناؤه او غيره او لحي شخص اخر كما تلاف مال الغير
 او لحي النفع به كزب الخمر والزنا ونحوها واذا راجع كون المكره به
 نفس او عضو او موجب ثم يعدم الرضا وهذا اذ مر انبه وهو
 ايضا متفاوت بحسب الاشخاص كما سبنا في اكره الكدر والغدر
 او اكره لا يتحقق من غير السلطان في قول صاحبه يتحقق من كل
 متغلب بقدر على تحقيق ما هو عليه في عليه الفتوى من فاضحة
 في كتاب الاكره **زيد** عمرو بن بكر اكره له الذي قولك انك من
 دعي وهرش ابني عمرو بن بكر مكره ايدم ديو الكراهي
 اثبات ابدى انك من وهرش قولك زيد بن المنة قادر او لوري
اولو اكره من الماده دعي مكره ايه والظاهر انك انك
 اولو قادر او لوري منها الرضا لقوله تعالى الا ان يكون بخاره من نرض
 منكم عقوب قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقال عليه السلام لا يحل
 مال من مسلم الا بطيبه من نفسه فلا يصح بيع المكره اذا باع مكره او
 مكره لعدم الرضا فاما اذا باع مكره او سلم طابعا فالباع صحيح على ما
 في كتاب الاكره من البديع في البيع قبل فصل واما الذي يتحقق
 الباعان بورد **زيد** بن ابي بكر مكره او لوري مكره او لوري
 اسرافى انك شروع ابلد كره دايك لوري منع قادر او لوري
 او لوري قاض اسرافه منع ابدى كفايت مقدارى تقدير اليك

في حقه

في حقه

في حقه

كره المحبوس بالدين اذا كاه برف في اغاذا الطعام بمنه الفضي غير الاسرف
 وبقدرة العروف والكفاف وكذا كره الثياب بقصد فها وبأمره
 بالوسط ولا يضييق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه من غير فاضحة قبل
 في بحر بسبب السقم والتبذر **زيد** كره في عمرو بكر بن بكر انك
 اسرافى ابدى اكل وتلاف ابدى كره بكر عمرو بن بكر بكر
 زيد بن المنة قادر او لوري **اولو** او لوري بعد الفنى طلب العبد
 المحرر اذا اسرف ماله واستهلك لا يؤخذ به في الحال ولو اخذ بعد
 العتق لان الصبي المحرر ليس من اهل الالتزام فلا يقع التزامه اما العبد
 من اهل الالتزام الا انه لا يقع التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه
 في فاضحة في فصل في بحر بسبب السقم في الورق الثاني **زيد** بكر
 عمرو بن بكر ماله عمرو بن بكر اكره له الذي قولك انك من
 ديو تسليم ابلد كره بكره عمرو ماله نصيب ابدى بكر بن بكر بن بكر
 كور **زيد** بكر بن بكر مكره ايدم ديو الكراهي
 القاء او بحر فساله وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع فضاء ماله
 ضمه لوى لان دفع المال اليه مع علمه انه مضيع نصيبه في حقه
 مضاعف مفسد لم يدرك دفع الوهي اليه ماله ودين له بالتخلف
 فضاء املا في بده لا يفي الوهي من بحر فاضحة في فصل في بحر
 في الورق الثالث تحيينا **زيد** بكر في عمرو بكرى عند اقل بلد
 انوار ابلد بحر قوله اعتبار او ثوب قصاص ابلد حكم او لوري
 او لوري عند بحر رفته راجع اولان مواده في ايه من اخذ لوري
 والعبد المحرر يؤخذ بافعاله دون افعاله الا في ابرص لا نفسه كالتفصيل

في حقه

في حقه

في حقه

في حقه

او نور **قادر** او مان زمانه مجرای ابدی ابدی و خدای
 در بخانه بویا او شهر او سینه کان اذناک في البخانه ابدی
 في كتاب المادون في الورق الذي لا يتوقف بغير اذا اذن لعبد
 بويها او شرا كان ما ذوقا ابدی ان يحجر عليه لان الاسفاطات
 لا تتوقف **زید** قوتی عرو کل نفسی سکا بشی بیکه بیع ابریم
 دیدیکه عرو بکردن بشی بیکه لخم اسفراض ابریم لکن نفسی شرا
 انجدين قوتی اولی بکردن بشی بیکه لخم قادر او نور **قادر**
 او نور اگر بیک بدنه فالدی ابدی **قال** لعبد شتر نفسک من
 فاستدان من انسان ومان العبد قبل ان يتزى نفسه وبقي
 العبد في الورق فلصا حلي العين ان يتردها منه من الغني في اول كتاب
 المادون **زید** قوتی مازون دکل لیکن عرو من انتر اندک
 متاعی عرو قول سن بحور سن بیعک صحیح دکل در دیو و بر ملک
 زید بن مقبولم دیکه لخم قادر او نور **قادر** او نور اجازت موقوف
 العبد الحور اذا اشترى شيئا بغير اذن مولده فتر او موقوف
 اذا باع شيئا من مال مولده او مما وهب او اقر له رهن او ارث
 او اقرض او اسفرض فجميع ذلك موقوف و كذا الصبي الذي يعقل
 البيع والشراء اذا فعل شيئا من ذلك يتوقف على اجازة وليه
 في العبد على اجازة مولده ان اجازة مولد نفس من فاختار المادون
 في الورق الذي **الفصل السابع** زید عرو کل مکند ساکن الی
 طوارین قوتی لوب عرو بعد علی طریق الغصب تصرف انسان
 ابدی حکم او لنقد بوقدر زمان استخدام او لمان امدتک

مثان

مثان در فی طلب ابد حکم او نور **قادر** او نماز و لیس علی الغاصب سکة
 الدار و رکوب الدابة او و کذا في کل عین و کذا في تعطيلها و لقب
 المسئلة منافع الدعيان و لا يصح بالغصب ان يذوق من غصبه خلاصه
 في الفصل الذي في الورق الثاني **قال** مبنی مینک غرامانک
 زید ظالم اخذ ايله ورثه تکرار المغة قادر او نور لوی **قادر** او نور
 و في البرائة الظالم اذا اخذ من غراما لیت من مال البيت فذلک لیت علیهم
 في غصبنا تادخا في الفصل السابع **زید** قوتی سور من حاضر برائة
 عرو غصبا الفاء بذرا ايله زید عرو عرو کل تخنی و بر کل محو
 کندي المغة قادر او نور **قادر** عرو کل تخنک من رعا عینی و بر
 محو کندي المغة **قال** لو غصب رضا و ذرهما فلیثبت حق
 جالبها فهو بخیر ان شاء ترک بدنه فيها باو لکل ولو شاء فلیبذر
 للغاصب **ع** عمل ان یفعل ما زاد البذر فيها ثم ان شاء ترک حق
 یثبت ثم یاثم یقلعه ولو شاء اعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم ارض
 و فيها بذر و تقوم بلا بذر **نقط** لو شاء اخذ فعند **س** ان یعطيه مثل
 بذر و المختار ان یفعل فیمه مزا عا في ارض غیره و فیها لو غصب **ارضا**
 فلیتها ان یاثم الغاصب یفعل فیها فلو ان یفعلها ان یفعل مالور رفع الحاکم
 نفعه قال برید به قلع بقیه و لو لم یحضر مالک حق ادرك الزرع فلو الغاصب
 و لما اکل ان يرجع ینقصان ارضه کذا في **ز** و سئل صاحب المحیط عن
 غصبها و زرع فیها فطافا و انار ارضی رتها و زرع شيئا او حل
 فی رتها للغاصب شيئا اجاب لا یفعل اذا فعل مالور رفع الحاکم
 لفعلم رجوع الغصبين في الفصل الثانی في الورق الرابع

زید عرو کل بر فرغانه ايله بر طرین کویت
 غصبا اخذ و بکره اوست غصبة
 عرو عرو کل موقوف الما بجا و سقیم
 ابدی و ب ابره بکره و نه اخذ
 است که م صکره عرو و اول فرغانه
 ابدی کو به الرقة زید رنه ابر
 نامه نه المغة قادر او نور
 اول لکن زید نه حق حلال اولان
 سر الغصب علی
 الغصب علی

و هو ان یفعل الارض او یفعل فیها
 و یفعل فیها فلو ان یفعل مالور رفع الحاکم

عرو

وإذا كان المالك قد مات وترك ذكراً مسلماً مسلماً
فإن الميراث يكون له من كل ما تركه من أمواله
وإن كان له دين فله من أمواله ما يوفيه من الدين
وإن كان له دين فله من أمواله ما يوفيه من الدين

تجنيباً لو كان في العادة رجل اغتصب أرضاً فبذرها حنطه ثم اختصها قبل
أن تلبث قال حمل أن شاء صاحبه الأرض تركها حتى تلبث ثم يقول
للغاصب ألق زرعك وإن شاء أعطاه ما زاد الزرع فيقوم
الأرض ليس فيها بذر ويقوم فيها بذر فأعطاه فضل ما بينهما
في غصب فاضح في الورق الخامس تجنيباً **ر**كس تركه لغيره
بدون ألب فجرسه لزم أولور **ر**عزير لزم أولور ولد
أخذ المديون من بد ربة الدين من حرب لا يفي ولكن بعرض الأمان
من جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين في الورق الثالث
رجل أخذ غرضاً فجاءه إنسان وأتبعه فبذره حتى حرب الغريم فأنه
بقر الحكم الحياتة ولا يفي لئلا الذي على المديون من غصب ضحاً في الورق
الرابع أخرج الغريم من بد طاله لا يفي لكن بعرض لئلا يعود إلى مثل
في غصب البراذنة في الفصل الثالث في الورق الثاني كذا في القيد وغيرها
وكذا في الأضمان من بد طالب غرضاً فلم يفرم ولكن يعرض إن حيانه
بعض كنه لوده إلى أولاد كنه فوت ألوب وارث معروف والمغني
سلطاناً بسن غرمادن دلي أخذ أو لن قد صكره وأرض ظاهره ورقه
غرمادن تكرار طلب الحكه قادر أولور **ر** أو نور نور مال صاحبه رفع
أو نور في ظاهر الحق ركن حاصل أو حاز رجل مالاً على الناس دين
وليس وارث معلوم فأخذ السلطان دين كنه غرمادن لئلا يوارث لئلا يوارث
الغرمادن لم يدفع المال إلا صاحبه الحق فلا يحصل لهم البوابة وكان عليه الأداء
ثانياً في بيع فاضح في فصل في نقران الوكيل في الورق الثاني و
ديوناً على الناس في وارث غائب فأخذ السلطان الغرماء دين كنه فلور

الميراث
في الميراث
في الميراث

الميراث
في الميراث
في الميراث

في الميراث
في الميراث

أن يأخذ المديون منهم ويكون ذلك ظاهراً للسلطان على الغرماء ولا يكون
ذلك للدين الذي تلبث ولا يكون على وارث الميت لأنه أخذ العين
حق الدين في غصب جواهر الفناوي في الباب الرابع **ر**يد عمر
فراجحة في اللوب استعمل الدين نفساً ورقه شرعاً وعرفياً في غصب
قادر أولور **ر** نقصان في الميراث رجوع ألب نفساً أكل استعمل الدين
أولس دكل ألب ده ولو نقص المخصب في بد الغاصب النفس الأمان
يكون ذلك النفس اجنباً غير الغاصب المخصب بالحياد في النفس
أن شاء ضم الغاصب ويرجع على الجاهز وأن شاء ضم الجاهز ويرجع
في غصب خلاصة في الفصل الأول في الورق الأول **ر**يد عمر
بغز ابن ألب بكر أرضه أكم زرع غاصبكي أولور بوق تخم صاير
عمر كي بوق صاير بكر كي **ر** غاصب بكر على هذا الأصل فلما
في الغاصب زابد حنطه غيره في أرض غيره أن الزرع للغاصب كان
التغير بطبيع الأرض والماء والمواد وأما الألفاء فترط لكن العلة
لما كانت معنى سحر الأختيار لم يصح علة مع وجود فعل غاصباً وأن
كان ترطاً فجعل الترط حكم الحلال من ألب دوي في باب نعيم الشرط
الذي هو حكم الحلال **ر**يد عمر دن غصب ألب دوي بار كي
بكر زيد دن غصب ألب دوي بكر دن بار كي طلب ألب دوي بكر
زيد دن ألب دوي دعي ألب خلاص أولور **ر**يد عمر
وغاصب صاير يرد بالمر على الغاصب الأول إذا ثبت دعه
بالبينة من العادة في آخر الفصل الثالث **ر**يد عمر
غرمين غصب ألب دوي ومقدارين أجيوبه بأبسي بار كي بكر طلب

دنه غصب بكر

ضم الغاصب

لجاهز على أحد

شرعا ردي زين واجبا ولو لم يرد اليه حكم او نور **باب** سركه ايجك
 ايجون طلبا يند وكني فطوا بيلوك ردي لازمد ر ايجيكل قيامت
 كوتنه مواخذ او نور حاكم الزعم رافعه او نور قلون حال انا مل او نور
 استردادي خلل ايجون ايدوكي معلوم او نور سركه ايجك او نور
 شرب ايجون ابي غاصبه اراقت اليه او نور بو حاكم باق او نور در
 ايجون ايجون دنياره دعوي بوي اكر سركي غري ايه اثم غصب
 اكر شرب ايجون ايه او نور دغي خفي او نور نهايني شارب سركه
 اني او نور مسلم غصبه مسلم اخر اهل ايجي على الخاصيت ر الحرام اليه
 خفي لو لم يرد به بواخذ به يوم القيمة اذا علم انه يترد بالاختيار
 كان عليه الرد وبواخذ به يوم القيمة ولو ترافعا الى القاضي بئامل
 في حاله ان علم انه يترد بها بامر القاضي رقه هذا كمن في
 يد سيف رجل فجاءه ملكه كياخذ منه ان علم ان صاحب اليد لا يافق
 ليقفل به مسلما لم يكن عليه ان يورده مسلم غصبه مسلم فترافعا اليه
 دعوي في الدنيا وعليه اثم الغصب ان كان الخمر في الحبل بين وكان اخذ
 العنب والعصير للخل اما اذا كان قد اخذها فترافعا اليه ر حق
 له عليه الدخوة وانما على الشارب اثم شرب الخمر لا غير من غصب هو
 في الباب الثاني **باب** زيد عمرو او نور سركه ايجك او نور
 فون اوله شرعا فارغ ياريلوب فواج او نور **باب** او نور
 في كبي دكلار او نور جوان ادي هلا كدن صيان ايجون ردي
 واريه اذن النور حبل ابلع دره حبل ومات فان ذكر مال بعضي
 النعمان تركته وان لم يبع ماله لا يسبق بطنه بخلاف مال امانت اهل

اي علم انه يترد
 بختلاف بعض
 ايه

على المهر او ان
 على بعض ما يترد

و بطنها

و بطنها و لدر في فانه بنق بطنها لان ذكر صيانه ادر في الملاك
 فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابلع دره غير وهو في بعضه
باب سركه ايجك او نور سركه ايجك او نور سركه ايجك او نور
 الثالث تخمين **باب** زيد عمرو مسموم طواحي يد و يربو برك
 شرعا ديت وقصاصه لان لدم او نور **باب** او نور غصب
 عظيم در ضرب شرب جس مدي او نور كركر حبل قال لغيره
 كل هن الطعام فانه طيفيا كل فاذا هو مسموم فوات لا يفيح بالو
 قال لغيره اسكر هن الطريق فانه آمن فسلك فاخره المصوم في بعض
 في غصبه في الورق الثاني **باب** زيد ك جاريه سن عمرو غصب
 يدنه زنادن حبلي واقع او نور زيد جاريه سن الرق نقصا
 حبل ايجون نه مقدار نه حكم او نور **باب** او نور
 حبل نقص ايدوكي ايلم ارشي زنا عيبه نظر او نور نفسى الزنا
 اول حكم او نور استخانا قياس امريني جميعا ضامني او نور
 محمدن قياس ابلر و اني دغي مرويدر وان حبلت في الغاصبه
 زنا اخذها لوي و حبله نقصا لحبل والحكم في قدر الضامان او نور
 ينظر الى ما نقصها لحبل ولا ارشي عيب الزنا في بعضه الا كز و حبل
 الاقل فيه وهذا استخانا و قياس ان بعضه امريني جميعا و ردي
 عمر محمد انه اخذ بالقياس و القياس ان بعضه ان لحبل و الزنا كل
 واحد منهما عيب على من في غير ديفان عامر و هه الاستخانا ان بعضه
 الضامان غير ممكن لان نقصا لحبل اغا حصل سبب الزنا فانه يكن
 نقصا بسببه على من في غير ديفان على من فلا بد من عيبا في حبل

١٨٦

نكاح النقص الى من يواحد منها
 نقصا على حدة

بالتصدق بغير صوت المسئلة لو غصب عبد فآخوه كانت الدجوة
 الغاصب دون المالك وكذا كذا الدابة ولكن بغير بالتصدق
 نص عليه صاحب البسيط من شرح منظومة ابن وهبان في الغصب
 هند و ز يذب جكتوب دو كند كلون هند ز يذب كند
 يربو التي يركب في حق الماس كوي به سني ضبا ع سيب او لحي ز يذب
 هند سيبتي سيبك كوي به سني ضبا ع سيب او لحي ز يذب
 او لحي ز يذب احدى المراتبي اذن الاخرى في المشاورة
 فسقط منها القوط فضاغ لم يفر لا نهاما تصرف في القوط من غصب
 القينة في التسبب في التلغ **ز يذب** عمروك التكني الوي محاسن
 احيون اطلاق اليوب بواثنا ده عمرو دن بشي برك افي دوي
 ضايح او لحي عمرو ز يذب سيب اولك ديوب مبلغ مرقوي نصبة
 قادر او لحي **او لحي** يعلق رجل برجل و خاصه فسقط عن
 المتعلق به سني و فضاغ بعض المتعلق من القينة في الغصب في باب
 التسبب **ز يذب** مدبون دايبي او لحي عمرو ديتي كند
 آل صاي ابو سبي و با تلو سبي كورد بوي بدنه تيلم ايند كند
 اول افي عمروك بدنه تعد يسر هادك او لحي عمرو ز يذب دن
 ديتي تكرر طلبة قادر او لحي **او لحي** مدبون دفع الدرام
 لا دايبه و امه بان ينفذها فملك في يد هادك من مال المدبون
 ويكون على حاله و كود دفع الدرام المدبون لينفذها فملك هادك
 و مال الطالب كما لو دفعها الى اجنتي لينفذها من غصب او لحي
 الرابع تخيناد جال عليه ديني في امد المدبون الى صاحب دينه لينفذ دينه

السيار

دفع الدرام الى صاحب الدين
 ثم ان الطالب يمد الدين
 الى صاحب

و دفع مال

فرفع المال الى الطالب لينفذ فملك المال في يد الطالب فملك مال
 المطلوب و الدين على حاله لان الطالب وكيل المدبون في الانتقاد
 فكان كمد المدبون ولو ان المطلوب دفع مال الى الطالب و لم ينفذ
 فاحذر من الطالب ثم دفع الى المدبون لينفذ فملك في يد هادك
 الطالب لان الطالب دخل حقه فاذا دفع المدبون لينفذ ما لم يطلب
 وكيل الطالب في الانتقاد فكان الملاك في يد المطلوب بعد ذلك كالملاك
 في يد الطالب في قاضيه في فصل في برائة الغاصب للمدبون **ز يذب**
 بر مقدار مالي غصب يا يربو ابي او يربو كند اخذ الوي حاكم الزكي
 جاكوب بدنه الوي بعور ز يذب عمرو اخذ ابي مال طلبة ايند كند
 فلا بد من قاضيه يد يد الذي انهم در ديوب فضاغ كوي سوي
 مهورن اينان ايند كند ز يذب فضاغ الزكي كند كل يوي كماله
 شرعا نصبة قادر او لحي **او لحي** او لحي نوادر اين سماعي عمل القيني
 ان ياخذ مال في الغاصب كسارق و لا يبرأ باخذ القولي القيني ان
 ينفق في مال الخايب فيما يوردي لا يفظ لا في ابرج الا ابر و حقوق
 امان مقرر على الغاصب من صفوي الغايب لا يفظ لا ابر و حقوق
 غصب الرضوي في باب غاصب **ز يذب** ز يذب شفيع شفيع طوبون
 استناد ايند كند صكره بوي ممداري تاخير اينك شفيع ساقط او لحي
او لحي هادك قوت و اوزم او ملاك افي به سنادي قاضي او لحي او لحي او لحي
 كما افي به ابو العود الي سبي قول في مغيته به در حاكم الزكي كند
 فقنه سبوا لوب الحكم ايدس نافذ او لحي قال لا يفظ
 الشفعة بتاخير هذا الطالب عند الحشفه هو و لونه عز في يوسف

اذا كان الاكبر غايبا و يحفظ عليه
 فان ضاع ثم جاء صاحب المال
 فله ان يبيع الباقي

الغيب

وقال محمد بن تركيما شهدا بعد الاستعداد بطلت وهو قول زفر معاذاً أن تركيما
 في غير غدر وعنه أبو يوسف أنه إذا ترك الحاضرة في مجلس القضي يبطل شفعة
 لأنه إذا مضى مجلس من مجالس ولم يخاطب فيه اختياراً أو دلالة على أمر
 وتلج فيه قول محمد بن يوسف لا يبطل بتأخير لخصومة أبداً ينتظر له حتى لا
 لا يمكن التعرف على حجة حذار نقض من جهة الشفيع فقد رآه في بعض الأدلة
 وما دعي عاجلاً على ما تروى إلا بما جرت عليه العادة وهو ظاهر للدرج عليه
 الفتي أن الحق متى ثبت واستقر لا يبطل إلا بإسقاطه وهو المخرج بلسانه
 كما في سائر الحقق وما ذكر من الضرر بكل ما إذا كان غائباً ولا فرق في حق
 الختري بين الحضر والغياب ولو علم أنه لم يكن في البلد فاضل يبطل شفعة
 بالافتقار لأنه لا يمكن من الخصومة إلا عند القضي فكان غدر من شفعة
 في باب طلب الشفعة فإن ترك الشفيع الطلب الثالث بعينه ما طلبه الطلبين ولم
 يرفع إلا من القضي حتى يقضيه له بالشفعة هل يبطل الشفعة أجمعاً أم لا
 إذا ترك هذا الطلب بعد من مرض أو حبس أو غير ذلك ولم يمكنه التوصل
 بهذا الطلب أنه لا يبطل شفعة وإن طالت المدة وأن ترك هذا الطلب بغير
 غدر في قول الحسن لا يبطل شفعة وإن طالت المدة ففي رواية محمد بن
 قدامة بن علاثة أيام في رواية أخرى قدره بشهد وهو إحدى الروايتين
 عن أبي يوسف قال ينبغي لا سلام الفتي اليوم على هذا وهكذا ذكر أيضاً
 في جامع الصغير لقاضيها فكان ما اختاره في الكتاب بأن الفتي على
 قول الحسن مخالف لروايات هذه الكتب من أنها لو كان الشفيع
 بعد جوار الطلبين ولا شهدا إذا ما المرافعة إلا باب القضي ولم
 يخاطم محل يبطل شفعة فقد اختلفت الروايات في أصحها وأصلها عند
 الأئمة

قوله حسن بن محمد
 في باب طلب الشفعة
 في باب طلب الشفعة
 في باب طلب الشفعة

في شفعة لم يبطل الشفعة بالتأخير بعد الاستعداد بين الأدان بقضائها بلسانه
 فيقول تركت الشفعة وهي إحدى الروايتين عن أبي يوسف وفي رواية
 أخرى عنه إذا ترك الحاضرة إلا القضي في زمان يقدر على الحاضرة فيه بطلت
 شفعة ولم يوقت وقال زفر إذا كان في المطالبة بعد الاستعداد لها في غير
 غدر يبطل شفعة وعنه الحسن أنه قال وهو قياس قول الحسن في أبي
 يوسف وزر وبه تأخذ من حقه الفقهاء قول محمد بن يوسف إذا قال الشفيع
 أن لم أجد بالتمني إلا الله أيام فانا يرى من شفعة فلم يجز بالتمني إلا
 الذي وقد ذكر ابن رستم عن محمد بن يوسف أنه يبطل شفعة وقال عامة النسخ
 لا يبطل شفعة وهذا الصحيح لأنه الشفعة في تدين بطلب الموائمة وتقرر
 بالادلة لا تبطل ما لم يلم بك من غيبته في أو الشفعة ليس ينبغي
 أن يقض بالشفعة حتى يحضر الشفيع لئلا فإن طلبه اجداً أجله يومين أو ثلاثة
 ولم يقض له بالشفعة ثم إنه الشفيع أن يقض حبه وذكره الأصل أن
 للفتوى أن يجس الدار حتى يستوفي الترخ من الشفيع وكذلك إذا مات هذا يدل على أنه
 يقض بالشفعة قبل إحصاء الترخ قال وظاهر رواية الأصل قول أبي حنيفة
 وأبو يوسف قال محمد بن يوسف لم يخاطم بالشفعة بعد الاستعداد حتى مضى شهر بطلت
 الشفعة من غير الشفيع باب الحكم بالشفعة قال ولا تقض بالتأخير
 وعنه أبو يوسف أن ترك مجلس أو مجلسي من مجالس الحكم يبطل غيبته أيام
 لأنه دليل الإعراض وقد روي بشهد لأن الختري ينتظر بالتأخير يقض
 نفراً في قدره بالشهد لأنه أقل الأجل وأكثر العاجل ومردى إذا ترك
 بغدر ولا يحسنه حق ثابت فلا يبطل بالتأخير كما يرفع في غير
 الختري يمكن فهمه من شفعة إلا القضي حتى يوقف لها وقتها بوقته فيه الترخ في يبطل

الحسن بن محمد

في باب طلب الشفعة
 في باب طلب الشفعة
 في باب طلب الشفعة

مات هذا يدل على أنه

في باب طلب الشفعة
 في باب طلب الشفعة

حق بعد القضاء حيث لا يكون له ان يأخذ نصيبا من الموقاة
 في الشفعة **س** زيد عمروه وادع بيع الدرك شفعاً من بعض غائب
 بعض حاضر ولو بشفعة طلب اليه لو كان حاضر حكم او لنور يوت
 عايم ده يلا **س** حاضر بين بيند جميع من حكم او لنور يوت
 غائب حاضر ولو بطلب يد رس الكاره حكم او لنور ولو كان بعض
 غائب يقض بالشفعة بين الحاضرين في الجميع ثم اذا حضر طلب الشفعة
 قض له بها كالموقاة في الشفعة **س** يبيع اولاد كسبه **س**
 الو ب بعضي ترك انك قادر او **س** او عاز و لو اراد البيع
 ان ياخذ البعض ويترك البعض ليس له ذلك اذ يرضى للموقاة
 الموقاة **س** بعض شفعاً نصيب بعضه قبله شرعاً قادر او **س**
 او كان صحيح دكادر حتى ساقط او نور ولو جعل بعض الشفعة
 لبعض لا يبيع وخط حقه به وبعث بين الباقين الموقاة **س**
 زيد مشاع ومثرك اولاد دكر منده حصه من عمروه بيع الدرك
 دكر من مرفون حصه من واد بكر استماع الدرك شرائط طلب الشفعة
 بالتمام رعایت ابد بلك شفعه طريق اليه الموقاة او نور **س**
 دكر منكر يري دخی مكره عجلري ايه بناسه اليه ببيع او نور
 واد ارض ميريه ووقفن ايه قادر او عاز زير ابناءه شفعه
 يري بيع او عاز ك شفعه اوله ولا شفعه في الكرد اري البناء وسمى
 بنو ارض حق القرار لانه نفلي وذكر كاد ارض على من الموقاة
 التي اجازها لهما ليست لهما ويدفعها مزارعة الى الناس بالصف
 فصار لهم فيها كروا كالبنا واكلبي اذ اكسها بالثوب حتى صار لهم

سردار

كرد اري بيع هذه الاراض باطل وان بيع الكرد اري واما معلوما يجوز
 لكن لا شفعة فيه من شفعة الموقاة في الفصل الثاني في نوع ما يثبت فيها
 وما لا يثبت و **س** في المقتصر ولا شفعة في البناء والتخل اذا بيعت
 دون العوضه وهذا صحيح من كونه الاصل لانه لا يرد له مكان نفلي
 يتحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفن اذا لم يكن طريق العلو فيه
 لانه حاله من حق القرار الحق بالعقد من شفعة الموقاة في باب حقه
 الشفعة **س** زيد كجاري عمرو وكراد كرى اليه زير شفعه ولو كان
 اشترى البند كونه بكر عالم او يوقن شفعه طوبى شرايط ايتا دكره
 عمرو دن طلب اليه عجلري حكم او نور يوت نصيب **س** عمرو و لو
 شفعه اذ اشترى او طابق عجلري حكم او نور انشأ به نصيب اكرم
 شرا اليه شفعه باطل او طار ايو كي مبرهن لكن اخره شفعه من لفظ
 بوفع اكرم كنب فتا و اكر الكون مطور ككل ركن صاحب قاي
 ظهر به و ايجاز بيان انشور و من زير د ا شفعه و غيره على
 عذر الرؤس تقدر صوة المسألة شخص اشترى داراً حال كونه شفعاً
 غير الشفعه لشري فجاء وطلب الشفعة واثبت فانه ياخذ نصيب الدار
 بالشفعة فلو جاء ثالث كانت الدار لثالثينهم و اتجا و ابيع فاراع
 و **س** او لا ذكر اشترى بعت على عذر الرؤس تقدر هذه المسألة
 ذكر صاحب القينة والفتاوى الظهيرة ولا يسجاجة في نوع من خطاي
 علامة الكتب الثلاثة **من قضاة** و هو عبارة الثالثة قال الاول في آو
 باب في ثبت الشفعة ما نصه ولو اشترى الجار الدار و لها جار آو
 فطلب الشفعة و كذا المشرى في بينهما نصفا انتهى وقال في الفتاوى

لها نصيبان

184

وهذا بخلاف العلوي حيث

لازم ايد دخره

لها و الدار يبيع آو

و غيرهم فالكسب على البيت

انظم المسند و نقلها من الكتب
ما نصه فقول صاحب

[illegible]

بَعْلَى

باز اولی که از فایده در این کتاب مذکور است
که از اولی که از فایده در این کتاب مذکور است

المجلد

٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

منه فاد اولور
کوکله ر عشقه غلار

اعلم
 ان الله قد اراد ان يبعث
 في كل امة نبي ورسول
 ليعلمهم ما كان الله
 بعبادهم لئلا يكون
 منهم من يظلم ظلمات
 ابدا
 واما من كان من
 الذين كفروا فيما
 ارسلنا من رسلنا
 اليهم من قبله
 فليظلم ظلمات
 ابدا

لان الدفع الى غيره اشياء الشركة في مال غيره بغير اذنه فلا يصح ان
 واذا علمت ذلك فاكذب على البيت **اشارة** الى الكتابين
 المذكورين وقد ذكر في الودائع في هذا الكتاب ذكر عشرة اشياء
 التي يملكها الشخص ولا يملك ان يفتقر الى غيره ونفكر في الودائع
 ومن جعلها المزارع الا ان يكون البذر في جهته ووجه عدم جواز المعاملة
 بغيره ان اعمال الناس متفاوت ورتب الاض في جعل زيد لا يملك
 ولا يلزم من رضاه بعمل زيد ان يرضى بعمل غيره من مزارعة شرع ابن
كتاب الودائع **سنة** افلاق ولا ينفذه كغيره صغير ليربى بالنسبة اليه او رب
 باصديه ايدوب دارا سلامه مع ايدوب مثوله وماله وملك
 اكله حلال او لور **الاول** ولما زكوة اختيار من كوكس اليه كلك راسد
 بوعز لمقدر حتى وقايه روايته يوم جاعت اكله ان ياتن بوعز
 جايه وكلد جامع الصغير وابتدع جايه زور فواسفته وحي بودر كلك
 دفي در ندر برى قورل او كندر برى قورل او كوكس اليه كلك راسد
 طر لم يدر كوكس بوعز حلقوم مري وودجان در لرامام شافى فشفه حلقوم
 شط در ندم اليه فشفه اوجى كلك فشفى اوجى كلك اولسون اما ابو
 بر روايته اول اوجى كلك حلقوم اليه مري اولى شطدر اما محمد
 بر روايته هر بر نيك جوعى كلك شطدر والنزج بين الخلق والنبوة
 وفي الجامع الصغير لابس بالنزج في الخلق كله مطه واعلاء وانفله واصل
 فيه قوله عليه السلام الزكوة ما بين النبوة والحيث ولانه جمع الجري والعيون
 فيحصل بالفضل فيه انما الدم على البغى الوجوه فكان حكم الكل سواء قال الورق
 التي تقطع في الزكاة اربعة لحلقوم والمري والودجان كسطة السلام

السير

في الزكاة اربعة
 لحلقوم والمري
 والودجان كسطة
 السلام

انما الودائع باثباته ام جمع واقل الثلث فيشاكل المري والودجان
 وهو جوعى على الشافعي في الاكثر بالحلقوم والمري الا انه لا يملك قطع من
 الثلثة الا بقطع الحلقوم فيثبت قطع الحلقوم باقتضائه بظاهر ما ذكرنا
 يخرج ماله ولا يجوز الاكثر منه باقل شطر قطع جميعها وعذنا ان قطعها
 جزا الاكل وان قطع اكثر فلكذلك بخلافه وقال لا يملك قطع الحلقوم
 واحد الودجان قال به هكذا ذكر القدر في الاثبات في حقه والمنه في
 كتاب شايخنا انما قول اليربوف حده وقال في الجامع الصغير ان قطع الحلقوم
 ونصف الودائع لم ياكل وان قطع الاكثر في الحلقوم والودائع قبل المني
 اكل لم ياكل خلافا واختلفت الرواية فيه فالحال ان عند ابي حنيفة
 اذا قطع الثلث في الثلث كان ياكل وبه كان يقول ابو سفيان ولا ياكل
 الى ما ذكرنا وعنه من انه يغير اكثر كل فرد ورواية عن ابي حنيفة ان
 كل فرد منها ان يقطع لا يقطع على غيره ولو روى والامير بغيره اكثر منها
 ولا يرضى ان المقصود من قطع الودجان انما الدم فينبو احد جماع الاخر
 اذ كل واحد منهما جري كما الحلقوم فيجوز المري فانه يجري العلف والماء والمري
 يجري النفس فلا يرضى قطعها ولا يرضى ان الاكثر يقيم مقام الكل في كسبه
 في الاحكام واتى ثلث قطعها فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود
 الدم يحصل ما هو انما الدم المسفوح والتوجيه في اخراج الروح لانه لا يرضى
 قطع النفس والطعام ويخرج الدم بقطع احد الودجين فيكسبه بخرار
 عن زيادة التعذيب بخلاف ما اذا قطع النصف لان الاكثر باق
 فكانه لم يقطع شيئا احتياطاً بجانب الحرمة في الهدياة في الزكاة
كتاب النجاسة **سنة** اضحية فركميد واهبيد بوبه ستميد

واحد

السير

وانه منقول كنهه لازم **الحال** اصح روايته واجبه هو مسلم كحر
 مفترم واجبا اصله سندن نصاب قد رتبه سر اوله كرجه زكوه
 واجب اولور رتبه وحق كل ايبه مثلا حاجت سندن زياده نصاب
 قدر اولري با سباني با طواري با فوله فراوشه اوله فالانتيه
 واجبه على كل مسلم مفترم هو في يوم الاصح عن نفسه وعن ولده الصغار
 اما الوجوب بقول 2222 و 2222 و 2222 و 2222 و 2222 و 2222
 عن ابي اسحق بن عمار سنة ذكره في الجاه وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي
 ان على نول 2222 واجبه وعلى ابي يوسف رحمه الله ومحمد بن احمد
 سنة موثقه وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف في رتبه السنة
 قوله عليه السلام من اراد ان ينجي منكم فلا ياخذ من شئ ولا يفره
 شئ والتعلق بالارادة ينافي الوجوب لانه لو كانت واجبه على
 موجب على المسافر لانه لا يخاف ان لو طائف المانية كالمركبة
 وصار كالحصيرة ووجه الوجوب قوله عليه السلام من وجبته ولم
 فلا يقرب من مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بغير الوجوب لانها
 قرينة يضاف اليها وترها يقال يوم الاصح وذلك بوزن الوجوب
 لان الاضافة للخصال وهو بالوجود والوجوب هو المقتضى للوجود
 بالنظر الى الجنس غير ان الاداء يخص باسباب يشق على المكلف اختيار
 وليقتضيه الوقت فلا يجب عليه بغيره الطاعة والمراد بالارادة فيما
 والله تعالى اعلم ما هو ضد الوجود لا انتيجر والحصيرة منسوخة وهي شأ
 تمام في حجب ما قيل في الهداية في الاضحية **مسألة** ههناك جواب اصله
 زياد ماله او محبوب لكن زوجي او زوجه ماله او زوجي شرا اصبحت

اولور

اولور **الحال** اولور مجمل اولوب زوج ماله على قول الامام ميرزا
 اما ميرزا مجمل ارب او لماز على قولهم جميعا منى واجبه في ظاهر الروا
 على الرجل والمرأة الموفتر المقيم في الاصل والمسا وعنه ابي يوسف
 سنة وهو احد قول الشافعي وفي احد قوله يقطع وروى ابي زياد
 عن ابي حنيفة عن ابن رستم عن حماد بن عيسى عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 في ما يناديهم اولور عرض اول ماله في ربيع سول مسكنه وخامه وثياب
 التي يلبسها واثاث البيت فالغنى في الاضحية ما هو الغنى في حد الفطر
 وقد ذكرنا والمرأة تكون موصوفة بما لها على الزوج من الصداق او المهر الزوج
 في قول ابي حنيفة رجم وروى في حد الفطر موصوفة وهذا اذا كان المهر مجلا فانه كان
 موطلا لا يكون موصوفة في قولهم جميعا في الاضحية في الفصول الاول **مسألة**
مسألة الكراهية **مسألة** اولان نه انتم كرك ناكم حجة كنية **الحال**
 نفس حرام دن حفظ ايدوب كيبه بظلم ائيمه ونسب على المسلم ان يحفظ نفسه
 عن الحرام ولا يكتسب حراما وان لا يظلم مسلما ساهدا وقد ذكر
 في اخوه خصالا من ملاك الورع والزهد اساس التقوى والرشد
 من خطا ائيمه في اخوانه بالقبيل كين بالبيع **مسألة** ملاك ورع وهو
 اساس تقوى ورشدا اولان خصال ندر **مسألة** نفس حرام دن
 حفظ ايدوب وحرام كيبه ايلوب سلم ومعا منه ظلم انتم كرك كما في خط
 الرخية قبل البيع الورع هو الاجتناب عن الشهوات كما ان التقوى
 هو الاجتناب عن المعاصي في الامانة في قوله ثم الورع **مسألة**
 شنيع كيبه بيع عالم اولوب اشهاد به مجال اولورنده صباح اشهاد
 ابله كده الان عالم اولدم ديكلم كاذب وعيد كاذب بنيد وافر اولور

من خطا ائيمه في اخوانه بالقبيل كين بالبيع
 اساس تقوى ورشدا اولان خصال ندر
 حفظ ايدوب وحرام كيبه ايلوب سلم ومعا منه ظلم انتم كرك كما في خط
 الرخية قبل البيع الورع هو الاجتناب عن الشهوات كما ان التقوى
 هو الاجتناب عن المعاصي في الامانة في قوله ثم الورع

من خطا ائيمه في اخوانه بالقبيل كين بالبيع
 اساس تقوى ورشدا اولان خصال ندر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

حدیث

حدیث غنیمت بگوشید که اگر سزاوارست که از آنجا بیاورد و آنچه واجب است
 طوبی که از آنجا که شکرش کمی و آنچه نفع و بر مزین و روع او لما ینجی اللہم
 الغنایه و ذکر فی فصول التمر تاشی نقل فی العمیون من فی شیخ
 ابی حنیفه او احمد فی الیه فان کان غالب مال المهرک او المصنف
 فی حرام لا ینبغی ان یتقبل و یا کل ما لم یخبر انه حلال و ان غالب ماله فی حلال
 لا بأس بزرک ما لم یتبین عنده انحرام و بکرم التمر تاشی نقل عن البستان
 اذ لم یکن المهرک ظالما و لایکون ماله حراما فالأفضل ان یتقبل و یجانیه
 بافضل منه او مثله فان عجز عن المکافات بالمال فبالرعا و حسن الثناء
 و ذکر ابی حنیفه التمر تاشی انه قال مشایخنا فیمنه دعی الی دعوة الظالم
 الذی یرثه و یظلم الا ان له ذر و غلات یحل الا جائیه و یحل ان یک
 من حالس املاکه و ذکر فی بقیة المنیة ان الامام ابی جعفر سئل عن التمسک
 ماله فی امر الله و جمع المال من اخذ الفحشاء المحرمة و غیر ذلک حل حل
 لاحد عرف ذلک ان یاکل من طعامه قال حب اتی ان الیاکل
 منه و لیس اکل حکما کذا ایضا فی التمر تاشی و ذکر التمر تاشی
 ان الرجل حل الا اخلط به من الربوا او الرشی او السحت
 او من مال غضب او سرقة او من حیاته او من یتم فصار کله شای
 لیس لاحد ان یشاکره او یبایعه او یتقرضه منه و لیس له ان یتقبل
 الهیة او صدقة او هبة او یا کل فی بیته و کذا اذا منع ذکونه و شر
 صار ما یشبهه ما فی من اجزاء مال الفقیر و ذکر فی خلاصة الفقهاء
 ان ابی حنیفه سئل عن اکل طعام السلاطین و الظلمة و غیر الجائز
 عنهم ینبغی ان یخبر عنده اخذ و الاکل و ان وقع فی قلبه ان حلال

يأخذ ويتناول والآ فلا وقال الامام الترمذي في فتاواه ان يرى شيئا
 حلالا في يد الناس في ظاهر الحكم ما لم يبين كشيء مما وصفناه
 وقال حجة الاسلام محمد الغزالي رحمه الله ان قيل ما تقول في صلاح اهل البيت
 وغيرهم في هذا الزمان هل يلزم رد هديتهم والبحث عنها وقد عرفت ان
 وفاء نظرهم في معاملاتهم وكذا صلة الاخوان فاجاب له ان كان الظاهر
 الان الصلاح والستر فلا حرج عليك في قبول صلته وصدقته والزم
 البحث بان تقول في هذا الزمان فان هذا هو ظن بذلك الرجل المسلم
 بل حسن الظن بالمسلمين باحوالهم في هذا الباب وهو ان
 شيئا احدهما حكم الشرع وظاهره والثاني حكم الورع وحقه حكم الشرع
 ان تأخذ ما ناك من ظاهره صلاح ولا تال الا ان يقين انه نخب
 او حرام بعينه وحكم الورع ان لا تأخذ شيئا من احد حتى تجتنب عنه عاب
 البحث وتستقص غايه الاستقصاء فتبين ان لا شبهة فيه حال
 والافترده فان قلت كان الورع يخالف الشرع وحكمه فاعلم ان الشرع
 موضوع على العبد والسماحة وكذلك كمال فالنبي عليه السلام بعثت
 بالحنيفية السمحة السهلة والورع موضوع على الشريعة والاحياء طمأنينة
 قبل الامم على الحق اصبحت في عقد التعريف الورع في الشرع ايضا وكل اعطاه
 واحد لكل الشئ كان يجوز حكم الاصول ما جاز فتقول حكم الشرع والامر
 والاحوط حكم الورع وجميع مخرجاتها واحد في الاصل فافهم ذلك استاذي
 وتوابعه في الشبهات فان قولهم الورع والعبادة متعلقين بالاطلال كما ذكر الامام
 النقيب ابو الليث السمرقندي في كتابه بنبيه القائلين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لو صلتم حتى تكونوا كالحيا يصمت حتى تكونوا كالادمار

والنفس

ولا ينفعكم الا الورع قال العلامة الورع الاخر اخرج عنه الحرام والنفس
 الاخر اخرج الحرام في جواهر الفقه في النسخ والورع الحرام
 لا ينبغي للناس ان ياكلوا في اوطانهم لئلا يتبين الامر لهم وزجرهم عما
 وان كان محلهم احيى **سنة** جامع شريفة غزاة اخوان عاودتنا جميع
 اولنا مؤمنون فترت عن غريم بدر امكن اهل علم اولان زبد كلك من مرفوعة
 تقطعا قيام جابر اولورج **سنة** اولور قوم بقرول من المصنف
 ابقوا جلا واحد من علمهم واحد في الاجلة والاشراف مقام القاري
 لاجله قالوا ان دخل عليه عالم او ابوه او اساده الذي علم العلم جازل
 ان يقوم لاجله وما سوي ذلك لا يجوز من فاضل في الخط والاباحة
 في فصل الشيخ في الورق الاول **سنة** مريض اولان زبد من ضنة
 كزبي ويلان اكل طيب اولان عذو ما فعدرو يكلمه شرعا اكل جابر
 اولورج **سنة** اولما زانه ككمد بر سنة في حرام اكله حتى من امر
 كبد رنج وشملة سنة مخوخر ايلد وحرام اولمعة نفقي فالما شدة
 بعضه فود منافع الاعطاء ولما سدة قائل اولمعة رسول اولد وخر
 نوبه الميسرة واذا قال الطبيب القنفذ نافع واجبة لا يجوز اكله
 للشواولي لان الله ما حكم لاجرم شيئا حتى ينزع منفعه وقوله تعالى في الخير
 منافع للناس قيل اراد به منافع الاعطاء اذا رذل السكران فانه من
 وديره والكلب الواحد يفي فيه مرة او مرة ذاك فمن رآه اعطاه
 اعترض بان النقية وكدان بيع احيات يجوز اذا كان ينفع بها
 في الشواولي دل على اباة الشواولي قلت قال الاستاذ اذا جعل
 في الدواء صار مغلوبا مستهلكا فلا يلزم من جواز بيعه الا ان لا

جواز ذاك

في النسخ
 في النسخ
 في النسخ

١٩٤

تعار حال الاجتماع والتفقد عند ذلك ^{حلال} ولم يجوزوا فيه كغيره من الامور
المقطوع عن الزاوية في كتاب الصلوة **الفصل الخامس**
في حكم شرب نلاوت اولئك قدن صكره ببره جوع ولو جوعا او شربا
صنعت من غير عمد **باب** صكره وابدو مطوور زيار رسول الله صلى الله عليه وسلم
حضرته من اكرام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول صكره لكن مع او شربا او شربا
صكره وجايزه عدل مع فم ابدو لزيته كرم سلطان العلماء حضرت من اكرام
اولئك قدن موزن صكره وابدو مطوور زيار رسول الله صلى الله عليه وسلم
اولئك قدن مع او شربا وابدو مطوور زيار رسول الله صلى الله عليه وسلم
راجع بكرة الدعاء عند ختم القرآن جماعة في رمضان وغيره من الزاوية
في كتاب الصلوة في الحادي عشر في الفارة جواب آخر بكرة الدعاء عند ختم القرآن
في شهر رمضان عند ختم القرآن جماعة لا يندم فيقول في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ولهذا قالوا في الصلوة لا ان يندم فيقول في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لكن هذا لا ينبغي به لانه لا ينبغي ان يقال للعامة لا ينبغي ان يقال في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم **باب** صكره وابدو مطوور زيار رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطيبون بعض آية وادعية ما توره او قنوب اولئك قدن
صكره يوم مقابلته **باب** صكره وابدو مطوور زيار رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ابن عباس رضي الله عنهما ان احق ما اخذتم
عليه احو الكتاب الله الحديث رد ان رهطانه
اصحاب الله صلى الله عليه وسلم اطلقوا في سفر
سافر وما حته نزلوا الحق من احياء العرب فاستضافوا
فابوا ذلك فلدخ سيد ذلك الحق فسعدوا بكل شيء فلم يبق منه

الصلوة

قال بعضهم لو انتم هؤلاء الذين نزلوا ان يكون عند بعضهم شيء
فانتم فقالوا يا ايها الرهطان سيدنا لدخ نسعدا بكل شيء
لا نبتعه شيء نزل عند احد منكم شيء فقال بعضهم نعم والله لا نبتعه
ولكن والله بعد ان كنا نبتعه انما نبتعه انما نبتعه انما نبتعه انما نبتعه
انما نبتعه انما نبتعه انما نبتعه انما نبتعه انما نبتعه انما نبتعه
الحمد لله رب العالمين حتى نكنا ما فتنا في عتاقنا فانا نبتعه انما نبتعه
عليه قال الذي روي لا تفعلوا حتى تأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكر في ذلك
كان فيمنظر ما ياحرنا به ففقدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكر في ذلك
وما يدريك انما رقية فقال الحسن التميمي او اضربوا اليه بسهمكم وودكم
بعض المشركين الراقي ابو سعيد الخدري احدث رواة الحديث وذكر
ان التميمي كان يفتنهم ففقدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكر في ذلك
عالم الله السلام الحديث وفيه نص بان فاته الكتاب يسمى رقية وانما يجب
الايضا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والايضا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
من غير كراهية ولا خلاف لاحد في ذلك وهو يجوز ان يعلم القرآن
بذلك كسلي بالرقية فيه فذهب الشافعي وما لك في غيرهم الى ذلك منعه
ان حبيته بناء على ان يعلم القرآن وقرانه وتدرسه في العبادات
والاجرة من ذلك عمل الله وهو القياس في الرقية ايضا الا انما كناه
بالاثر واصل ان ذلك لم يكن اجرة لان الصلاة امر بالقسمه بينهم ولو كان
اجرة لكان الراقي اخص به او حبيب بالقسمة كانت من باب المزايا
والترغيات ومنه ما لا يخفى الا انما حبيب بالقسمة كانت من باب المزايا
فيه انما حبيب بالقسمة كانت من باب المزايا

190

فيجوز الاجارة فيما هو موصوفه ويظهر فيها هو ثمة نشيخ بغير حق
 فان الجواز لا اجل الكتابة وهو ليست من الواجبات على الانسان
 مثل الصلوة وتعليم القرآن وليس اجنبية خصوصا بالقول بالجواز بل هو
 غير ايضا فلا وجه لهذا الكلام مع مطالع الاسرار شرح مشارق الار
 عربيت ايل معنا من مفهوم اوليا رقي جاز اول
 على ما علمت بعبث ايل معنا من فهم اوليا رقي جاز اول
 شرك اوله ويجوز ان تجامير الطوائف تقر بوجود الحق بل يقرن بها جليل
 به معاونة الحق من الغرام والظلام سواء كان كذا بعبث ايل لا يمان
 او كان شركا فان المشركين يقرن من الغرام والظلام وبما فيه عبادة
 الحق وتغلبه لهم وعامة ما يابى الناس والغرام والظلام والحق
 ان لا يفرق بالعربية فيهما بما هو شرك بالحق ولهذا انتهى على الميامين
 عن الحق لا يفرق بالعربية معناه لانها مظنة الشرك ان لم يعز الى
 انما شرك وفي الصحيح عنها النبي صلى الله عليه وسلم انما رخص في الحق
 ما لم تكن شركا وقال من استطاع ان ينفع اخاه فليفعل وقد كان
 للعرب عند من يعرف اخبارهم ولسان الامم في ذلك امور بطولها
 واخبار العرب في ذلك متواترة عند من يعرف اخبارهم وعلى المسلمين
 وكذا لك عند غيرهم ولكن المسلمين اخوي اهلية العرب منهم بجاهلية
 سائر الامم من ايام المذبحان في احكام الجان ناليف العبد العبد العبد
 القدير محمد بن عبد الله الشيباني الخفي غفر الله له في فضلها في
 في الباب الاول في اثبات وجود الحق **باب** انه ما حصر في ضامه
 كونه شرعا جازيا ولومى **باب** اكثر فقها قائل او لما مثل في بابا

او
 كونه

احوط ايدوكي مخرج روية الله تعالى في الاخرة خير له من الدنيا والآخرة
 بلا كيفية ولا تشبيه ولا تجارة اما روية الله تعالى في المنام اكثر من قالوا
 لا يجوز والسكون في هذا الباب احوط من ثانيا جان كتابا لشيخنا
رواية الله في المنام يحكم المشايخ فيه فان اكثر مشايخ سمرقند
 حتى قيل لا حد بين عصام ان جلا يقول ان الله تعالى في المنام تعالى الحمد
 مثل النزل رايته في المنام كثر امانته في السوق في كل يوم وقال الشيخ ابو
 هو شر من عابد الوثن واخص جواب الحمد والسكون في هذا الباب
 وحوط من تجسس المريد في باب في المديان في كتاب الكراهية **باب**
 التورن جبر الجدة عود ووصلها يا قوب استعمال التورن كراهية ربة
باب وارور كونه واني لان حنة استعمال الذهب لانه لا يجوز
 التخم للرجال بالفضة ولا يجوز التخم بالذهب التخم يادع ايجنبية
 انه كان بكثرة ان ينجي من ذهب وفضة في آخر التهمة **باب** مال
 جمع التهمة كسبه الجدة اية وشاخي وضع ايدوب خصوصا
 شاميك بعنده لفظه الله وارايك جنه فويوب او تور وچه
 او شنة او نورده شرعانة وارمدر ناس اليه بوكا مشلا وري
باب مال الذر جمع اوبوب زكوة في سبله حقوقه ويريك كسب
 بوثر زير مقصود حفظ واستخفاف ككل اعتبار مقاصدك
 نفسه ونفس اهل ككل قال اولي يجمع المال اياتا او اولى زكوة
 وحصل حجة وابن سمانه على محمد لابس بالتقوى على كسب او جوالق
 فيه وراحم وكذا النوم عليه وانما او روهذه المسئلة لنوع اشكال
 ان الدراع يكون عليها اسم الله تعالى فالتقوى عليها لا يخلو في نوع

وذكر في فادرو على يوسف على
 على نحو ما ذكر في جامع الصغرى قال بشر
 مع العلم وهو قول ابو سعيد ثم رجع اليه
 في الكفر بالحق رحمه الله وقال لابس ان يشتر
 بالذهب وهو قول ابن سنان في الكفر
 مع

من امر الملكة وغيره من جامع النصوص فاحفظ الفصل الرابع والثلاثين
 واعلم ان من اهل الفريسيين من يفتخرون بكنائسهم وبيوتهم وخدمتهم
 وجوع والى مطنون كفضده وشربهم هلويا على اهل البيت بالاضداد
 كحرارة وبرودة وجوعها والى موهوم كل وقية واما المقطوع فليس
 تركه في التوكل بل تركه حوام عند خوف الموت واما الموهوم فتركه شرطا
 التوكل اذ به وصف النبي عليه السلام المتوكلين قال النبي عليه السلام اربيت
 الام بالموهوم فربيت امته فذللت السمل والجبل فاجبني كثر الامم واهلهم
 فقيد في ارضيت قلت نعم قال ومع مولا سبعون الف
 يدخلون الجنة بغير حساب فيقولون من هم يا رسول الله قال الذين لا يتكبرون
 ولا يتكبرون ولا يستعززون وعلى ربهم يتوكلون الخ وصف المتوكلين
 بترك كي وقية وطيرة واقوا بالكلية ثم الرقية والطيرة اذ ما والا
 عليها غاية التوكل في مله الا سببا واما المتطعن لا يباقي
 التوكل وتركه ليس بغير طهور بل يكون افضل في فعله في بعض الاحوال وفي
 بعض الاحوال خاص وسبيل النبي عليه السلام في الدوا والرقية هو تركه
 فالله هو في قدر الله وفي تدوي رسول الله صلى الله عليه وسلم في تدوي ما هو في
 في الحصر وقد وصفه كتابي طب النبي عليه السلام وفي بعضهم ذكر في الاساليب
 ان موسى عليه السلام اعتزل الله فدخل عليه بنوا اسرائيل فزعوا عليه فقالوا ان الله
 مودع جرب وانا تدوا وينا وزيانا فلو تدوا بربك فانه لم يزل فاقوا
 لا ابريك حتى تدوا كما ذكره فقد اوى به فبر افا وحي الله اليه اريد
 ان يتوكل على من اودع العقاقير منافع الاشياء غري وادوا فذا تذكروا
 في اول الامر فاولا به ثم ان يطعموا اسم الحبال في السفر فانه حسن الولد ونفك

ولا يتكبرون

في الشهر الثالث والرابع اذ فيه يصور الله الولد فبين هذا والاسباب
 جدت قدرته احوال سنة بربط المسببات بالاسباب والادب
 اسباب مسخرة بحكمة الله فاما ان الخبز والماء دواء الجوع والعطش
 وكذا ان كخبيرة والسقمونيا دواء الصفراء غير ان علاج الجوع
 والعطش بآخرة جلي يدرك كل واحد ومعالج الصفراء بالسقمونيا
 وخوفا يدرك بعض الاطوار فمن ادركه بالخبيرة الخوخ في حقه بالاولى وكل
 ذلك شجر الخوخ فلا يضر التوكل استعماله مع النظر الى مسبباته
 بان يرى الشفاء منه لامن الدوا وفي جامع النصوص في الفصل الرابع والثلاثين
 وكذا في العباد في الفصل **اسم الله** يا خذوا اسم انبياء الملكة
 عليهم السلام باذلو اولان او راي اياك الشدة فالما لمسون ويواحيون بار
 ايتك جاز اولدري **الاول** او لما زما دكم خو او ينفذ بعده احوال وما جاز
 كبر الناجاز وبناس اولمبان ارض طاهرة به ومن حسن جاز اولدري
 ابره رجل وصي ان يدفن كنبه فالابن فالحال لا يجوز ان يدفن كنبه الا ان
 شبا لا يفر من عالم احده شيئا او فيها فافيشي ان يدفن فان كان كنبه السائل
 وكان فيها اسم الله تعالى يستغفر عنها صاحبها وجب الا يفر فافيشي السائل
 ما كان فيها في اسم الله تعالى خرقها او يلقها في الماء الجاوي الكبير فان فيها
 في ارض طاهرة لا بناء فيها كان ذلك حسنا ولا حجب
 ان يفر من سباب النار ما لم يخ ما كان فبها من اسم الله تعالى
 والانبيا والملاكة في خاضع رجة الله عليه ربنا الرحمن
 في العصر الوصايا في مسالخلفة في الورق الشافعي شيئا
 عدد ثلث خلس وعطه حاضره او لم يجر جاز اولدري

في الشهر الثالث والرابع

واعتد العباد في كنف العبادات والاشياء كذا
 واعلم ان الاسباب التي تفتقر الى قطعها في فاعلا المثل
 لعرض العطش والخز الخبز الجوع والى مطنون كالفضة
 والحيات ودر الشهد ورا احوال الطب افي من اياها
 بالاراة ومعالج الحرارة بالبرودة ومعالج الباردة
 في الطب والى سوسه حالي والرقية اما المقطوع فيسبب
 من ترك التوكل تركه حوام عند خوف الموت والى مطنون
 فتركه كذا في وصف النبي عليه السلام المتوكلين
 وذلك حديث يفتقر الى فصل في ارضه كنبه السائل
 فيها مع ابي سواد فقال ربيت الام بالموهوم
 في فاعلا السمل والجبل فاجبني كثر الامم واهلهم
 فقيد في ارضيت قلت نعم قال ومع مولا سبعون الف
 يدخلون الجنة بغير حساب فيقولون من هم يا رسول الله
 قال الذين لا يتكبرون ولا يستعززون وعلى ربهم يتوكلون
 الخ وصف المتوكلين بترك كي وقية وطيرة واقوا بالكلية
 ثم الرقية والطيرة اذ ما والا عليها غاية التوكل في مله
 الا سببا واما المتطعن لا يباقي التوكل وتركه ليس بغير
 طهور بل يكون افضل في فعله في بعض الاحوال وفي بعض
 الاحوال خاص وسبيل النبي عليه السلام في الدوا والرقية
 هو تركه فالله هو في قدر الله وفي تدوي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في تدوي ما هو في في الحصر وقد وصفه
 كتابي طب النبي عليه السلام وفي بعضهم ذكر في الاساليب
 ان موسى عليه السلام اعتزل الله فدخل عليه بنوا اسرائيل
 فزعوا عليه فقالوا ان الله مودع جرب وانا تدوا وينا وزيانا
 فلو تدوا بربك فانه لم يزل فاقوا لا ابريك حتى تدوا كما
 ذكره فقد اوى به فبر افا وحي الله اليه اريد ان يتوكل على
 من اودع العقاقير منافع الاشياء غري وادوا فذا تذكروا
 في اول الامر فاولا به ثم ان يطعموا اسم الحبال في السفر
 فانه حسن الولد ونفك

الحال اولما زولا جماعة للنسب الوفا في الكافي مني كونه
 المسجل للصلوة فلان كونه حضوره مجلس الوعظ خصوصا عنده
 بجهال الذين خلوا الجلية العلماء اولى ابن سببر على شرح النسخة
 زبدي زوجه منده مجلس وعظه وارفعه اذن ويرى اعطاه
 وزاهد علم وحكمته ايم متصف كنه او لم يحن اولو عليه منده عتد الملتج
 باس و امير **الحال** بو قدر بويله الوحي اما اولر ضاله در في زماننا
 بولتمز وان اذن انا بالخروج الى مجلس الوعظ الخالي عن البديعة لا باكر
 في نكاح البرازية في الفصل الثامن عشر وهو في العالم المتصف بالعلم
 والحكمة اغر في الابلق العصفون في الصيغ العقاق بالكره المحامل
 في كل علم وقولهم طلب الابلق والصفون مثل ما يكون لان الابلق الملام
 ولا يكون الله كره حاكما وحكي ان حكاما راسخا بن عيسى بابا الله
 اتني اغبطان راي عالمنا زاهد افعال ركبت تلك ضالة لا توجد
 في زماننا ابن سببر على في فصل فضل العلم بعد وصية الاسلام
 بوام يورق **الحال** اعظم منده بن اولان زبدي عمر وشافح بوز
 قان اتقوا بالابديت بوز لما زبدي بوز او قول باطله وبك جاني اولر
الحال اولما زخطا در آداب ترمه في القدر حق وباطل معتقد انه
 اولور مجتهد انه خطا وصواب مستعمل اولان حتى بزم منده
 ابله في القدر منده بن فر وعده سوال ولتمقده واجبلان بوز بزم منده
 صواب بزم خطا در اما سببر صواب اولو بزم خطا اولمقده اعتقاله
 اكر قطع اولما حتى اولو بزم بزم خطا صواب خطا ايد مجتهد بزم بزم
 اولور اما بزم معتقد من الامم بزم معتقد من سوال معتقد انه لو ابله

السجل
 النوع الثاني

اولو بزم اولر مانده بزم لازم اولان حتى بزم اعتقاد بزم بزم
 معتقد في باطله وبك كرك بزم اذ اعوامي الادب حيث قال البصواب
 لان الخطا والصواب يستعملان في المعتقدات حتى اذا استلنا عنده
 ومنه بزم بزم في الفروع يجب علينا بان نجيب بزم منده صواب بزم خطا
 ومنه بزم بزم خطا بزم الخطا لانك لا تقطع القول كما صح قولنا ان المجتهد
 بخطا ويصيب اذا استلنا عن معتقدا ومعتقده خصوصا في المعتقدات
 يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما هو عليه خصوصا
 هكذا انظر في المشايخ في آخر المصنف شرح المنظومة
 عند فارنده اولان ولله في علاج ايدوب اخوانه شرعا ان اولر
الحال خلقنك بر شمس مستباز اولما ديه بو قدر اعره
 عاجت في اسقاط اولم ما لم يات ما لم تسبب شمس في خلقه من اولر
 الدار في الكراهية وبكره التمسق لاسقاط علمها و جاز لعنه حيث
 لا تشتر رومن قال لم نائم واطلق قوله بزم كان القتل او حين تعذر
 ونقد صاحب الفتاوى عن الزخيرة مانصة واذا ارادت المرأة التمسق
 بعد ما وصل الى رحمها هل يباح لها ذلك قالوا لا بل انما لا يبعده ما مضى
 فيه تنفخ الروح فانه لا يباح لها ذلك لانها نصية فانه اعتبر خيا على مانصة على الفقه
 ولا يحل لها ذلك بعد الانفصال وان ارادت التمسق من تنفخ فيه الروح هل
 يباح لها ان لا تختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يباح لانها اذا كان كل
 مضى من تنفخ فيه الروح فالتام في اتمها وعز الماسوا وقد ذكر ان الفقه
 فكذا اهدى الى خرج ابن جهم في الكراهية في الود تفصيله فليبر اجمع **الحال**
 مدون اولان كنه غراما دنس غزايه يا فوج شرفه كنه جاز اولر

السجل

جواب **مکر و جبر و بکرة** الخروج الى الغزو واجتهد المكون بلا اذن النعمان
 في الزمان في قبيلتين **النجاح** حنفى مفتوحة لان زبده اية شائعة
 جواب نه وجهه در ديو استفتا اولن قد مذ هبله جواب مکر
 جابر اولو **جواب** اولما زامام اعظم قنند شوليه در ديو و مکر
 وان سئلنا كيف الشافعي فيه فجه لا نجيب بذهب الشافعي الا بقا
 الامام سند الامام لان الاقبا بما هو خطأ عنه لا يجوز من الزبارة
 و كتاب النجاح في الفصل الخامس **جواب** حبل شجرة تمكده باس و اميد
جواب مکر و جبر و بکرة و فعل الجبر و جبر حبله مشرعه و در حبل
 فرار و نيا بعد الجبر احتيا و بندر فاما مسلم حقه ابطال الجبر
 الجبر ما تم و عدوان در الحيلة مشرعه و لله رب المکر و اولد مع
 المکر و فالا احتيا للفرار عن اطرام و التباعد منه مندوب فاما
 الاحتيا لابطال حبله ما تم و عدوان في تحقير الخط في اكل الجبر
جواب منكر وضع حبله في ديو و بزر بر اولو ب حجاب منقطع الجبر جابر اولو
 او لما زامام اذا انقطع الحجاب الذي بين الدبر و القبل ليس لزوج ان يجا
جواب منكر في فصل الكتاب الصلح و ليس لرجل ان يجامع امراته اذا كان الحجاب
 الذي بين القبل و الدبر منقطع الا ان يعلم انه يمكنه اتيانها في نفسها
 في غير بقدره فاصح ان في كتاب الطهارة في فصل جبر القبل
جواب زبد صوغان و صرمان اكل ابن كسندر
 رسول اکرم صلا الله عليه وسلم حضر نلري في اكل الثوم و البصل
 و الكراث فلا يقرن مسجدنا فلان الملايكة تشاؤن
 مما يتا ذل منه بنوام بر حديث شريف فلهذا و ان من اكل ثوما او بصل

السمر
 و اولو
 ح

منسوب

في انفسهم
 و اولو
 ح

السمر

فليفتونا

فليفتونا او ليفتونا مسجدنا وليفتونا في بيته قول شريف
 اولان لاهل مسجد و حجب لازم كلور في بوسه اغزل فوفه كن مسجد
 و انظر ترك او في المنحى اولو **جواب** ترك واجب منس اولو
 و عید واجب تركه لاحی اولو و علی مصرجه راضیه و جوبنک لیله
 و ان بود در وجه الوجوب قول الله الام من وجد سعة ولم يضح فلا یمرن
 مصلانا رواه احمد و ابن ماجه و مثل هذا الوعيد لا یجی الا ترک الوجوب
 في اصححة الدرر و الفرير **جواب** كدرش طوئق شرعاً جابر اولو **جواب**
 مصارعة بدعت و كدر تلای هر او لا یجوب کفار الیه مقابلیه قدره
 قوت تحصیل الجون او یجی جابر در مشابیحی او لور تلای الجون او یجی
 مکر و هدر منع او یجی کمر و في جواهر الفقه المصارعة ليست ببدعة
 و قد جاء فيها الاثر الا انه ينظر ان اراد به التلای مکره لک لم یجع عنه
 وان اراد به تحصیل القوة لیقدر علی المقابلة مع الکفار و ان یجوز
 علیه و هو شرعاً یجوز ان اراد الطرح التلای منع و یجوز و ان کان مکرراً
 وان اراد به القوة و القدرة علیها جاز و له نظایر کذا في جواهر الفوائد
 في الکرا حیم في البان الشیخ من شرح النقایب جندی في الکرا حیم في البان الشیخ
 تخمیناً و استدلالاً بصارعة رسول الله علیه السلام ابن ركانه حین کان یكلمه ثلث
 کلامه ثلث غنمه و لو کان مکرراً ما فعله رسول الله علیه السلام لما صرعه و الثالث
 قال اوضح جینی امر قط و ما انت صرعتی فرد رسول الله علیه السلام الغنم علیه
 فقط و ه لیس سخیاً فیقول لو کان کلک طیباً ما دده علیه و کلت
 نواله لو کان لک مکرراً ما دخل رسول الله علیه السلام النار و الغنم علیه
 منه علیه یزید فذلک سوالی علی الله علیه السلام لم یضربکم حتی یومئوا

۹۱

۱

في شرح السبب الكبير في باب ما يكره حاله **س** طائفة جليله كافر كيد وكى تقيته
 ويكوب النكاح ايده كيد به اسير **الحال** يوفد على القلابة
 والذليل على بالبرسم على لا يصلح الا للطلد وانه عليهم حرام على جواهر
 ذلك ليلب المسلمون لا يخلو ذلك وان فعل ذلك فليحمله الى دار الكفر وشيعه
 في اهل الذمة لا بأس به في كراهية جوار النساوي في باب الثاني **س**
 صفرا منه سفره كتمك ابو دكلد حتى رسوا الكرم على السلام صفرك خوجن مرده
 ايدنه جنت ايله مرده ايدنه بن بونقل اولنان حديث **س** حيدر **الحال**
 كذب محض معتقد متدين بوقوله به اعتقاد الميوسب الله در نظر اعلى
 وليك كسالة ان جماعة لا ينفردون في صف ولا يبدون بالاعمال فيه
 من السكاح والذخول ويمسكون بما روى عن النبي عليه السلام من بشرى في حرم
 بشرى باجنه يصل الصغره الطر وحل فيه خوسه وانه على الحرامه ولا
 لا يخطون الشياطين لا يقطعون اذا كان القوم في جبال الاسد حمل الامام
 ما را ما يتولون في صف فذلك شيء كانت العرب يقولون ذلك وما يتولون
 في القوم في العقب اذ في الامامه شيء يذكرون اهل النجوم لتتخذ مقالهم منسوبة
 على السلام وهو كذب محض وكثرة مقالهم يتخذ قوم انه يفرهم ويمسكون على
 فلما ينبغي لمعتقد متدين ان يعتمد عليه فانما هو من خصاياه وما وقدره عليه
 سواء سافر القوم في العقب في الغول او في غيرها وما يقضيه الله تعالى في حقه لا يخطئ
 سواء كان القوم في العقب والاسد وغيرها جوار القضاة وما في الكراهية والاسد
حديث لا تافدوا في حان الشهرة ولا اذا كان القوم في العقب في
 في طريق المامول عن النبي عليه السلام عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب
 ما في سؤالات ابن جنيده لابن معين سببه الى علي انه يكره ان يزوج آدم

العمل

وكذا الاية في قوله تعالى
الفرج في رجع العقب

العمل

اذ انزل القوم في العقب عن الامام في منطوقه لنفسه نافع من القلابة
 تصنيف سببه ناولا ما شيخ الاسلام يميل الدين السجاوندي
 رحمه الله كما روى عن علي بن ابي طالب في القوم في العقب فنهذه ان
 حجة عنه فانما نهي عن ذلك لئلا يتفق اتفاق فينبغ الى كون القوم في
 العقب فيكون ايمانهم بالخوم وتكذيبا في الاخبار المروية في النهي في هذا
 الباب في محط الخسرة في كماله في رضاء في باب جوفه من حرم الرضاء
 عن مضي قول النبي عليه السلام ان من العلم جهلها قال اي ان بعض العلم جهلها الى بعض
 العلم ما يشبه في الجهل والاضرار والافعال لا يكون جهلا لانه معرفة الشيء على
 عليه عند التحقيق ولكن لما اضطر بعض العلماء الى الجهل صار مذموم ومن العلوم
 ما يؤول الى الاضرار لصاحب العلم وبغيره كعلم التجر والطسما والنجوم فانه يفر
 لصاحب العلم به في غالب الامر لانه يعتقد ان في معجزات الانبياء وكان في
 في الطسما وكل ذلك يضر لصاحبه وان يسع منه ذلك ولقد قيل اكثر من ذلك
 فيه لضعف ثبوتهم وقلة علمهم في جواب ذلك وان الكل في قضا الله
 وان الشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فان قالوا انهم يتعلق بهم الكواكب
 شيء يكون في خلقه عبث قلنا ما من شيء خلقه الله تعالى في الفلك الا لضر
 وغيره الا وفيه مصلحة فائده به لكن في ذلك باختياره وانما هو شيء
 رتبة الله تعالى فيه مشر السبوسه في الشئ الياس والره طوبه في الشئ
 الرطب والطرارة في الشئ الحار والبرودة في الشئ البارد
 وهذا الحكم والطبيب يامر بهن الادوية لمن هو في المرض فيستريح في القدر
 عنه فاما ان يقال هو الصانع والاعمال فلا كذا في النجوم وغيرها
 ان يكون هو المكن ليس باختياره بل لانه خلق فيه ذلك فاعلى القائل

العمل الاول

ان الامار والحوادث في سيرة الكواكب
والله الموفق في تحصيل الخير والشر
وكذا اذا تعلم السحر واعتقد ان
في وسعه تغيير الاحوال وكذا
الطسما يعتقد

لم يكن

المتدين ان ينظر الى من خلقه فيه ولا ينظر الى ذات ذلك الشئ فانها
 احكام لا حياة لها ولا اختيار في جوابها **الفصل الاول**
 حردن او حقر شرعا حلال او لورس **الفصل الثاني** فوشاق
 بكم كقدر امام اعظم وجهه فكله نذر **الفصل الثالث** لا بكمه الشك
 في حردن عن يوسف بكمه في الزايد شرح العقد ورن في الخط
 والاية **الفصل الرابع** مستقرض مفرضه بعض سنة سدي كثور بقتل
 جازر اولورس **الفصل الخامس** اولورس كلدس اولورس ولا خلاف ان
 المودة الشفاعة على ان المودة لا تقضي كما قالوا في المستقرض
 اذ ابدل بمفرض شئ او اضاف ان كان يجرى في كسبها ما قبل
 خلا باس به بالقبول والافلام من حبط الشئ في القضاة **الفصل السادس**
الفصل السابع في ان سائله بابا سنك عابته عاجز اولوب به
 اندك اولورس خجده اولورس لازم كليكم عصيان لازم كلورس
الفصل الثامن والذنيك حنك مراعاة جوي متعذر اولورس تعظيم واحترامه في
 ونامده حتى اتي رعايت ايلك كرك اذ اعذر عليه جميع مراعاة
 حتى الوالدين بان يتاذي احدهما بمرأه الاخير حج حتى الآ
 فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحتى الآ فيما يرجع الى
 والافسام وعنه علماء الائمة المحاسن قال مشايخنا
 الاب مقدم على الام في الاحترام والام في الخدمة
 حتى لو دخل عليه في البيت يقوم على اللاب
 ولو سأل منه ما لم يأخذه في يده احدهما فبدأ
 بالام في الغيبة في الكراهية في باب بر الوالدين **الفصل التاسع**

في
 في العمل في
 في الكراهية

للمصادقة

السيل

السيل

في بعد كفه طابفه في خرج المليون ديوانك الشئ عند التدرج
 دفعا ثلثه ثلثيه اولورس قد نصكره ملعونك مثبته اولوب عاونه
 او زره منجانه لربه شراب فوبوب خفية بيع ايدرك جاعت طمير
 كبروت فوجيليرين بارليوب خمرلين دو كشر عاصمان لازم
 اولورس **الفصل العاشر** احتسابا انتم لكم لازم اولورس فوجيليرين
 لازم كلدس عامنة كتب فقير به كذا بغيره ضمان لزوم مطور
 ولالة الحانبا تضمنه لقصديك احترا اريده كعدم ضمان كراشه
 مطور ورو في العيون وفي فناء الشئ انه يكسر دنانير ولا
 يضمن الكاسر ولا يكسر بالحق الملح وكذا في اراق خور اهل الذمة
 وكسر دنانير وشنق زقاقه ان كان اظهر ما بين المسلمين لا يضمن لانه
 لما اظهر ما بيننا فقد سقط حرمته وفي سب العيون يضمن الا اذا كان
 اما ما يرب ذلك لانه مختلف فيه في الزانية في كتاب الكراهية في
 الشئ في الورق التي اجتمع قوم للف وفاعهم شيخ الاسلام السعيد
 هذا بالمعروف ونهاهم عن المنكر فلم يترجوا فاستعان بالكتاب
 وبعض جماعة من الفقهاء وظفر البعض المطور واراقوما وجعلوا
 في بعض الزنان الملح فقال شيخ الاسلام لانه عوا ذلك كسر والذنيك
 كلها واراقوما بقي وان جعل الملح قار ذكر في كتاب العيون ان من
 اراق خور المسلمين وكسر دنانيرهم وشنق زقاقهم التي فيها الخو حسيبة
 لا ضمان عليه وكذا في اراق لعل الذمة وكسر دنانيرهم وشنق زقاقهم لا اظهر
 فيما من المسلمين بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا ضمان عليه
 في حسان حواجر العواول في الفصل الثالث من الاربعة **الفصل الحادي عشر**

السيل

او اعتمر على كنية في فضاء اخذه وقد روى ان ابي هريرة ايضا اسند
 ابن ابي شيبة عنه حدثنا ابو سامة عن شعبة بن عمرو بن ابوب من وادج
 عن ابي زرعة قال كان ابو هريرة يقضي على كنية في فضاء فاضل القسبة
 فاقبل في اباب ان يحل على النسخ كما هو اصلنا في عمل الرول على خلافه وروى
 روى ايضا عن غير الاول وعن النبي عليه السلام ان من اعطى على اعطى انما
 غالبها او كلها كما هو فعل الجحش الاعجم من خلق طام كايها من الرول
 وبعض الجحش الفرج فيقع بذلك الجحش من الروليات ويؤيد اراة هذا
 ما في سلم عن ابي هريرة عنه علة الدم جزو الشارب ولسعوا اللعنة خالفوا
 الجحش في هذا جملته واقعة موقع التغلب واما الاخذ من رول وذل
 كما يفعل المماربة ومحنة الرجل فكم نجد احدا من الجحش عات به رول
 سلم عنها فتر في الفطرة تقدم بيانه في الباب في حذ الفطرة فمن
 هنا التبعض والندم كذا في الشافعي انما كان كل واحد من الجحش
 عشرة كاي في الفطرة لكان احسن قص الشارب ونفعا الحجة الى انما يلا
 نقص منها كما قال الله تعالى عفووا وقالوا الا كثر واقبل المكره فقروا
 الاخذ من طولها وعرضها الشافعي في كل اختيار ان لا يتعرض لها بقدر
 الا اذا اشتت المرأة كنية في فضاء فاضلها السواك فاستعملها واستشاق للماء
 وقص الاظفار تقدم كيفية فقها في الباب انما خرج من الملك في
 كتاب **احياء الاموات** روى ابن ابي عمير عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام
 مصرح ابكر في زماننا نحن فاكس لوب اوله كره وروى في الشافعي
 ابي **الحارث** ملكه اذن او لم يوب بجز الشافعي ابي مالك او لما روى
 فسادا مصر حد امام امر رجلا ان يبر ارضا ميتة على ان يتزوج بها

المائة

الملك

فان عدل الخواة او ما دله الوادي
 وكان برجي عود الى الملك الوادي
 لا يجوز احياؤه ولا صدق
 يكون وادى او كان له برجي عود
 كان كل احد احياؤه باذن الام
 واما اذا كان هو بالمعروف فهو ملك
 العام كذا في الحفظ من كتاب راجع

الملك فاحيا ما لم يملكه الا ان من شرط صحه عند ابي حنيفة لان عند الملك
 الارض الا باذن الامام فاذا لم ياذن له الامام بالملك للملك في فضاء
 الملك الوادي في اخر كتابه لكونه **ردت** بارة فتره ملك خلق بر طاع
 وعائني اوزره فصرف ابي الرابح جالازيد بن صاحب صندن مستدان
 ايلدم ديور زانت ايلست فكم راولان فقل خلق زبول ررا عند منقذ
 اولو كلى **الحارث** طاع او ارايش ببلور رده او ثوب ماني فتره ملك
 احيا جمل رول ربه قادر او لولر وان وجه تشي في المفازة فليس فيه شيء
 قال الكرخي وهذا اول ما يمكن ذلك الموضع فربما في العمران حيث يطلع على
 صوت اهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم لان الموضع الذي يشي ربه
 صولهم فناء العمران وهم احسن بالنبي ربه لري مواشهم الا ان لا يشي ربه
 ان شي ذلك الموضع بغير رضا هم فاما وراة ذلك من جملة الموات لانا
 لاحقة فلا يجب فيه شيء مبيطو لحره في باب القضا **ردت**
 او ثوب بيلدن بر وراس اولان يتر ووفول بور وملكه قادر او لولر
الحارث من ريد محض ربه عمر وادنه محتاج او يحي كثور وب
 كثور يملك بن كندم الا ان يملكه قادر او لولر كما في المهادية وغيرها
 في احياء الموات **ردت** اوج فتره ما بيننده اولان طاع بر ربه بعيد
 ايكس فتره او لم يتر اولان فتره لم خلق بعيد اولان خلق طاع
 من مودن او دن كسمه دن منعه قادر او لولر **الحارث** اراضه مبا حرد
 او يحي قادر او لولر كذا في الفناول **ردت** كسب واده الرصو الر كذا في
 ملكه كذا او لا اجيبك احيا لى او يحي انا صاحب ملكه يا جبر يا خورون
 وير كبرو الا ان يملك قادر او لوب صاحب شرمع منعه قادر او لولر

مستورد

ما نفعه رسلت سكة في ياد نجس فكبر في فيه لا بأس باكلها على الأكل
 فكتب على البيت **ق** اشارة الى الكتاب المذكور ووجه ذلك ان
 وكونه يتعدى بالنجاسة لا يمنع حله اذا ثبت حله بالبدل وذكر في بعض
 الفتاوى ان الطهارة ما نفعه ولو ان جديا غديا بلبس الجوز فلا بأس باكله
 لا يتغير قال وعلى هذا قالوا لا بأس باكل الجوز لانه غليظ ولا يتغير
 ان الدجاجة تجس ثلثة ايام ثم تخرج فذلك على سبيل التفرقة لانه ذلك
 ثم طفال والبقر اذا سبق في اثم خرج ساعة حركته وكبره وذكر في
 ذلك ان الجملة هي التي تعاد اكل الحيف والنجاس بحيث لا يتغير
 واما يخطئنا والنجاس بحيث لا يتغير فهاهنا الحيف وهو ما عليه
 ان ذلك لا بأس باكله وذكر في الباب المذكور من القسمة انما ما نفعه جديا
 ان تضع ندى الكلبة تحت اكله اذا خرج بعد ايام والافلا وقال ابن المبارك
 في المرقع يلعب الانسان اكرهه وحل اكله في شرح ابن وهب في الصيد نوع في
 الجملة بكبره ثم اكل الجملة وفي النول جدي غدي بلبس الجوز لا بأس باكله
 فطعمه من اكل الجوز لان في وما غدي به صا من اكله لا يبق له اثر وما
 رول عليه السلام انه تجس الجوز ثلثة ايام التفرقة والافلا في ذلك
 في الجملة التي لا تأكل الا الجيف واما التي تخطو وياكل غيرة ايضا على وجه لا
 اثر في لمة لا بأس في ذلك في الباب بحسب شراؤ البقرة عشرة دن والاشتر
 والوجه ثلثة قال الشيخ الاصح عدم التقدير بحسب شراؤ البقرة عشرة دن
 وفي المنع المذكور الجملة التي اذا قرئت فوجد منها اربعة ثلثة فلا تأكلها
 لبها ولا يركبها ولا يعمل عليها وتلك حالها وكبره بيعها وجمعها وتلك
 حالها وذكر الباقي في ان عرفها نجس في البرازية في الصيد

في الجملة البقرة
تتبع النجاسات

فمنه

لا بأس

الجملة اذا قرئت

س بالحق اولئك وسائر اولئك الجوز المأكول باحوضت انك
 شرعا جائز اولو من **الحال** او لما ز الصبي مباح الا للتلذذ او حرفة
 كذا في البرازية وعلى هذا ما خافه حرفة لصيادي السمك حرام في الآباء
 في كتاب الصيد **ق** **س** زيد عمدة بعض اسباب رهن وضع
 ايدوب فلان زمانه ذلك كطوب حقلهم اسم فلان وكلم اولوب بيع
 ايلسون وبه اولو ان اولو زه زيد غايب اولوب دين اولو في شراؤ
 اسباب مرقوم بغير قادر اولو من **الحال** اولو اشترى ايدوب جبر
 اولو جبر لم في ايدوب فافض دعي بيع ايدوب اذا وكل الراس المرقوم
 اولو اولو غيرهما بيع الرهن عند حلول الاجل فالجائزة لا يتغير
 بيع ماله للرهن في الرهن في باب الرهن يوضع على يد غيره في رهن
 ان الرهن عليه ان حل الاجل والرهن غايب ليل تغير الرهن وكيفية الاجاز
 الرهن انما يابى لبيع فان لم يبدف فالتجسس عليه **س**
 زيد عمدة رهن وضع انك اكله الرهن مناعى بكبره رهن وضع ايدوب
 بعده عمدة رهن بغير كبره او انك اكله كبره رهن وضع ايدوب
 عليك قادر اولو من **الحال** او لما ز كغير الرهن في الرهن بغير كبره
 على القبول حاجته الى اكله عنينه وان لم يكن الدين عليه في القبول
 في الحاشية في فصل اولو في كذا في غيره بوجهه رهن بغير كبره
 لو ان اكله دين اداه بغير المثل اكله شرعا رهن رهن قادر اولو من
الحال اولو لانه مضطر بالاداء لانه يخاف تلف ماله في يد المثلان
 في خليفه العبد عنه الا باء الدين في الاصل والافاض في الحاشية في كذا
 فانما هو ان الشرع لا يوجب الرجوع الا اذا كان مضطرا

انما يابى
لبيع

طاسر

بجلاف بيع الرهن فانه يرجع على المثل
وان ادى بغير ارضه

المصدر

العدد

لا يخرج بناء على ان
ما قد عرفت ما وعنده
ص

سوق

صارت

عُتَان

مردود

المجلد
ص ١٢٠
مجلد ١٢٠

الاضطرار

کذا

من جنات قاضي خان في فصل المان الجين ويسل على البراغ والنفاذ
 والجامع ضمان السرية اذ لم يقطوا زادة على ما اذن لهم بطبع الكتاب الخلف
 وبعض الخلف ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض حكمه عدل ان طبع
 الحسنة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان لم يمت كان عليه نصف الدية
 والشرط هو لا العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه اجازات فاصحان بالمر
 في انهم فصل العقار **س** زيد عرو يدوني مثل المذكرة عرو يدوني عنوانه
 عرو مانعه فادركه من المذكرة فادركه من المذكرة فادركه من المذكرة
 قصاص منعه فادركه من المذكرة فادركه من المذكرة فادركه من المذكرة
 على منعه المذكرة من العند العند ككتاب العند في الاستدلال **س** زيد
 كلبى عرو من البوب مجروح ايدوب عرو اول جرحه من صاحب اش اولوب
 فوت اوله من ربح شرعا وبني لازم اولوب من المذكرة **س** عفو رادوب كلبى
 ونع ايدوب تقدم ادنما وبه لانهم اولما آو يدون غير يك فعل عرو
 ما دام كلبى ان سوق واغوا قودون برن بونيمه وفي العادس رجل كلبى
 كل ما ترم عليه بعضه فلا يمل القرية ان يفتوا هذا الكلبى فاعض ان كانا
 تقدموا على صاحبهم وبينهم والاندلس خلاصة مكتاب الكلبى في الفصل الثاني **س**
 رجل كلبى عفو بعض كل ما ترم عليه فلا يمل القرية ان يفتوا هذا الكلبى
 وحل كلب على صاحب ضمان ما عصف قالوا ان لم يفتوا اليه قبل العصف
 لا يضمن وان تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضمانا بمنزلة الخاط
 المائل قالوا لا مانع ويغفر ان لا يكون ضمانا فان الدية اذا خلت
 ارض الغيرة واقد الزرع لا يضمن صاحبها ان لم ترضى بالاصحابها
 في الزرع ولا يضاف فعل الدية الى صاحبها الا بالارسل ويغفر

س

على

من

ان لا يضمن صاحبها اذا لم يكن من صاحبها شيئا من كلبى الخط **س**
 والاباحة في احوال باب كلبى من النظر ولو ان كلبى عقود دابة
 مودية فدخل ان كان باذنه او غير اذنه فعقود الكلبى او لف
 مال ان لا يضمن صاحب الدار من عصف ما صحن في اول فصل
 فيما يضمن بالرسالة الدابة رجل رسل كلبى الى الشاة ان يفتى ثم ذهب
 وقيل ان الشاة لا يضمن وان ذهب في فود الكلبى وقيل ان الشاة ذكر
 الاول في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سائفا يعني اذا لم يكن خلف
 وهكذا ذكر العند من عن الى يوسف انه يكون ضمانا والشيخ اخذوا
 بقوله وذكر الفقيه ابو الليث بن شرح الجامع الصغير رسل كلبى فاصا
 في قوله ان الشاة تقتله او خرق ثيابه ضمن الرسل لانه مادام في فود كلبى
 خلفه وذكر الناطق رجل اغر كلبى على رجل فعضه او مرق ثيابه لا يكون
 ضمانا في قول احمد ويضمن في قول ابو يوسف والحنابلة فيقولون
 ولو رسل كلبى الى صيد ولم يمس سائفا فاصا ان لا يضمن الروايات
 الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة من جنات قاضي خان من باب اليك
 في الدورة الاول ولو اغر كلبى على بعض رجل لا يضمن كما لو رسل
 وعند ابو يوسف يضمن سواء بقوده او بسوقه كما رسل البهيمة وعنده
 ان كان سائفا او فاد يضمن وان لم يكن لا دابة احد الظاهر
 والنسبة ابو الليث كان يفتى بقول ابو يوسف وهذا اختيار ابى حاتم
 قال الصدر السعيد في الجامع الصغير وفي الزبادات ان في ذلك
 وعليه النسبة وتار بعضهم ان كان الكلب معتمدا لا يشترط ان يكون
 هو سائفا ولا يضمن مطلقا وفي غير العلم يشترط السوق **س**

س

اولا بقوده ولا يضمن

س

في كتاب الديات في الفصل الرابع في الورق الاول قبل في الصغر
 فيمن شىء على صيد مملوك فقوله او على نفسه فقوله او مرق في باب
 رجل لم يضمن لانه صاحب سبب وقد عرض عليه فعل تحت غير مضائق
 لان الملك يعمل بطبعه وليس الذي اشكاه بيق بخلاف
 ما اذا اشكى على صيد فقوله ان صاحبه كل كانه ذبحه لنفسه لان الاطباء
 من المكاسب في محله مبنى على نفي الخرج بغير الامكان ووجب الحصر
 في ضمان العدو ان الى حصص القياس من البردوى في باب تقسيم الشرط في الشرط
 الذي لحكم الاسباب ولو كان لرجل كلب عقور يؤذى قرية فلا يهل البلدان
 ان يقتله وان تلف يجب على صاحبه الضمان ان كان قد علم البهيمه
 قبل الاتلاف والالتكاشى عليه كالحائط المائل من الزرع في الديات
 فيمن سبب جناية المملوك في سبب جناية البهيمه له كلب ياكل عشب الكرم
 فاشهد عليه فيه لم يخط حتى اكل العشب يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه
 فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط المائل ونظا النور وعقر الكلب العقور فيمن
 اذا لم يخط من الدرات في الديات في باب جناية البهيمه **س** زيد بريرة او تور
 عرو كلوب قفنا في اوستة او تورب زيد لحواله عالم وكل ايكن فالقذود
 جلوسى سبيله ثوبى بريجه زيد عوده ضررين تضمنه فادر اول من **الحوا** اوله
 تضمن زيرا ايكنك فعل اليه او لشدة جلس الى جنب رجل جلس على
 فقام صاحب الثوب هو لا يعلم فاشق ثوبه من جلوسه قال محمد يضمن نصف
 الشق لانه لم يكن للجلس ان يجلس عليه فصار جانيا في جلوسه فصار الثوب
 مستوقا بغير قيامه به وبما ساك صاحبه ثقله يجب عليه نصف الضمان من جناية عيشه
 في **س** زيد عروك عروك زير الت حرب اليه ادر بجهار عروك زيرك تصاصا

في **س**

في **س**

كوزين جوفه فادر اول من **الحوا** اوله فصار منه ثوب كبد حدة
 باقى او لمن كرك الاماثل صغرى اليه استيفاء عذر ولا تصاص في العين
 اذا تورت او شقت لانا اذا فعلنا ما فعل هو النور والفسخ لا يكلن سبنا لائل
 اذ ليس له معلوم وان اذهب منه فلم يفعل مثل ما فعل فقذر الاستيفاء
 بصفة المالكه فامنع الوجوب وصار كمن قطع يدان من رجل عدله لابل
 التصاص لانه لا سبيل الى القطع من عدو لامن الزند لما قلنا فامنع الوجوب
 كذا هذا وان ضرب عليها فذهب صنوها مع بقا الحدة على حالها لم تخف
 فيها التصاص لقوله تعالى العين بالعين ولان الاستيفاء على سبيل
 المالكه ممكن بان يجعل على وجه القطر المملوك وحكى المرأة وتقرى من غيرها
 حتى يذهب صنوها وقيل اول من استدى الى ذلك على رضاه فانه روى
 اذ وقعت من الحادى من عثمان من فوج الصحابة وشاءوا في ذلك فلم يكن
 عندهم حكمها حتى جا على رضوان الى ذكرنا فلم يكره عليه احد قضى عثمان
 بخبر الصحابة فيكون جماعا **الحوا** في الجبايات في فضل واما اجابة عدو دون النفس
 في الوقاية **س** قال من ضرب عين رجل فقتلها فلا تصاص عليه لانه المالكه
 في القلع فاكنت قايمة فذهب صنوها فعليه التصاص لان مكان المالكه على
 ما قال في الكتاب حتى له المرأة ويجعل على وجهه فطن رطب يقابل عينه بالمرآة
 فيذهب صنوها وهو ما تورع من جماعة من الصحابة **الحوا** في كتاب الحماكة التصاص في باب **س**
 فيما دون النفس في الورق الاول كذا في غير **س** زيد عوده زهر دوبر
 عرو اول زهر دن فوت اويحيى شر عازين نه لازم كلور **الحوا** تعز زهير
 مس يدب لازم كلور ولو اطعمه غيره سمات فان كان تناول نفسه
 فلا ضمان على الذي اطعمه لانه اكله اختبا ككته بعز ويضرب ويؤذى

في **س**

في **س**

في **س**

لأنه كتب جناية ليس لها حد مقدرة وهي الغرور فان اوجبه الستم فعليه الدية
 النقتل عندها وعندنا فمضى عليه القصاص من جنائيات البدائع في الورق الثاني
 كل من لا يباشر القتل لم يقتض عنه لأن مقتضى الطعام المسموم الى الضيف
 وامره بالاكل منه او سكوتة وكذا الدعاء الى بئر لا يعلمها وكذا الشبهة اعطيت
 فقتل ثم رجعا وقالوا لا تعدا فانه يقتض منهما وكذا الوثبت انهما شهدا زورا
 وقالوا لا تعدا من القواعد والعدا في نوادر الجنائيات وهي تسع في الخامسة **مسألة**
 زبد عروك بار كيريك بركو زبن اخراج ايمه في لازم اولور **المطابق**
 ربع قيمت لازم اولور دليل نقل قضاي رسول اكرم علم عقلي فرس دوت
 نوز ايمه عمل ايد ايمى مستحبات كان درت كوزى كين اولوب بركو بركو ربع لازم
 عينها **اولور** قال شاة انصاف فقيها ما نقض بالان المقصود وهو اللحم
 فلا يعتبر الا انقصان وفي عين بقرة الجزار وجوز ربع القيمة وكذا في الجزار
 والبغل والفرس قال الشافعي انقصان ايضا اعتبارا بالثابة ولنا
 ما روى ان النبي عليه السلام قضى في عسل الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر
 ولان فيه انصافا وسوى اللحم كالحمل والركوب والزبن والجمال والعمل في الجوز
 يشبه الادمى وقد تمسك لاكل من هذا يشبه الى كولات فعملنا بالشبهة
 يشبه الادمى في ايجاب الربع وبالشبهة الاخرى في نفي النصف ولاننا لم يكن
 اقامة العمل بها باربعه اعين عينا ما وبعنا مستعمل فكأنها ذات اربع اعين
 فيجب الربع بنوات احديهما من الهدية الى كتاب الدييات في حاشية البهنة
 وكذا في غيرها **مسألة** زبد عروك والى الت حرب المدة قتل ايمه كوك
 عروك ورثة صفارى دارا كين وارث كبير قضا صلب
 ايندركه قار اولور **المطابق** امام اعظم قسم اولور انا صلب شرع

دكلمه

وكذا سيف المير قتل اولور ولا يستوفى القصاص للابا سيف قال الشافعي
 بفعل به مثل ما فعل ان كان فعلا شرعا فان مات والاخر رقبته
 لان سبي القصاص على الواو ونان قوله عليه السلام لا تؤدوا الابايف
 والمراد به السلاح لان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل
 المقصود مثل ما فعل فخر كيمجب التخر عنه كاني كسر العظم ومن قتل له اولاد
 صفار وكبار فلكبار ان يقتلوا القاتل عند احمد خلافا لما حكي
 الصفار لان القصاص من شرك بينهم ولا يكتفى استيفاء البعض لعدم
 التجزى ولى استيفائهم الكل ابطال حتى الصفار فيؤخذ الى اديهم
 كما اذا كان بين كبيرين واحدهما غائب او كان بين المولدين
 واحدهما صغيرا ولا انه حق لا تجزى الثبوت بسبب لا تجزى وهو الورثة
 واحتمال العفو من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كما كانى وللاية الكفا
 بخلاف الكبيرين لان جمال العفو من الغائب ثابت ومصلحة المولى
 ممنوعة من الهدية وكما ان الحيات في سبب ما يوجب القصاص لا تؤد
 ولو كانت الورثة صفارا وكبارا وكبارا ولا يباي استيفاء القصاص
 قبل بلوغ الصفار في قول احمد في قول صاحبه ان نفعي ليس لهم ذلك
 حتى يبلغ الصفار من جنائيات صحتان متصل فمضى استوفى القصاص الورثة
 الاول اذا كان بين صغير وكبير ولاية الاستيفاء عندهما
 ليس له ذلك بظهور بلوغ الصغير ووجه البناء ان عند احمد لما كان القصاص
 حقا ما بنا للورثة ابتداء لكل واحد منهم على سبيل الاستقلال لا استقلال
 ثبوتة في حق كل واحد منهم وعدم تجزئته في نفسه ثبت لكل واحد
 منهم على الكمال كالسبب غير فلا معنى لتوقف الاستيفاء على بلوغ الصغير

فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود مثل ما فعل فخر كيمجب التخر عنه كاني كسر العظم ومن قتل له اولاد صفار وكبار فلكبار ان يقتلوا القاتل عند احمد خلافا لما حكي

34

فيما ذهب اليه

دكلمه

وعد ما كان حقا شركا بين الكل فاحذر من لا ينفرد بالتصرف في محل
 شرك بدون رضی شركه اظهار العصبه المحل وتحرز عن الضرر والصحاح اصل
 المحل لا ذكرنا ان القصاص لا يحل في الشركه في غير المجرى محال وانما ثبت
 الشركه اذا انقلب ما لا لان المال محل قابل للشركه على ان باخفيفه
 ان سلم ان القصاص شرك بين الصغير والكبير فلا بأس بالتسليم لانه لا يقتل
 بثبوت ولانه الاستيفاء للكيف في نصيب بطريق الاصله وفي نصيب الصغير
 بطريق النيبه شرعا كالتصاص اذا كان بين انسان وابنه الصغير
 والجامع بينهما حاجتهما الى استيفاء القصاص لاستيفاء النفس في الصغير
 عن الاستيفاء بنفسه وقدره الكبير على ذلك وكون تصرفه في النظر
 والشفقة في حق الصغير نفسه لو كان اهلا ولذا يملك الاب والجد
 استيفاء القصاص وجب كله للصغير فهذا اول ولا يحسد اجماع الصحابه
 ايضا فانه روى انه لما حج ابن عمر عليهما السلام قال الحسن ان ثبت فاقله مطلقا
 من غير التقييد ببلوغ الصغار والماثل في ذلك ان الحسن لم يمت ولم ينظر
 بلوغ الصغار وكان ذلك من الصحابه ولم ينقل انه انكر عليهما احد فليكون اجماعا
 من البدر في كتاب انجبايات في فصل والمايان من حق القصاص
 في الورق الاول **باب** وفي شرح الطحاوي لو قتل الرجل عبدا وله
 ولي واحد فله ان يقتل القاتل قصاصا سواء قضى القاتل او لم يقض فيه
 بالسيف ويضرب علاوته ولو اراد ان يقتله بغير السيف منع ذلك
 ولو فعل ذلك بعز الآله لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه سواء قتله بالعصا
 او الحجر او ساق عليه ابنة او حفرة فيها فالتقاءها اوبى نوع من انواع القتل
 في كتاب الديات في الفصل الاول **باب** لانه باثم بالاستيفاء لا بطريق شرعي

شركه الصغير

رضى به فيهما ان شئت فقل
 وان شئت فاعف عنه والفقير
 خير لك تقتله الحسن وكان في ورثته
 علي رضي الله عنه صفا والماثل
 ثم ورحم من احد ما يقول علي واثني
 بفعل الحسن مني الله تعالى فاما الاول
 فلانه خير الحسن حيث قال مع

في القتل

باب في عروى عند اقل ايدوب قصاص الميكلم اوله قتل من كبره
 قتل الميكلم زيدك ورثته سي بكونه بالشوبك في ذلك ارعروك ورثته
 وكل امكن ديو دعوى الميكلمين عروك ورثته سي بكونه الميكلم ويكلمه شرعا
 خلاص اولور **باب** اولما امر ظاهر ولا يحج بينه كرك الاكبر في
 قصاصا قتل اولور وله ان يقتل نفسه وبنايه بان يا مرغرة القتل
 لان كل احد لا يقدر على الاستيفاء بنفسه والضعف قلبه وقلته بداية البه
 تحتاج الى المائنه الا انه لا بد من حضور عند الاستيفاء لما ذكرنا فيها تقدم
 ثم اذا قتل المأمور والمرد في هذا القتل الامر فانه يجب القصاص في المال
 فلو خرج من ان يكون سببا انما يخرج بالامر وقد كذب في القتل في الامر
 و تصديق في القصاص غير معتبر لانه صدقه بعد ما بطل حقه على القصاص
 لنوات محله نصا رخصا عنه فلا يعتبر تصديقه فلم يثبت الامر في القتل
 العمد موجب للقصاص من البدائع في كتاب انجبايات في فصل
 واما بيان ما يستوفى به القصاص في الورق الاول كما قتل من ولي
 واحد فله اي لذلك الولي قتل القاتل قصاصا قبل قضاء القاتل
 يقتل بقوله قتل القاتل اي له ان يقتل نفسه القاتل او امره الخيره ولا عليه
 اي على ذلك الغير اذا كان الامر ظاهرا به فاقبل جميع سبني يعني اوقتل رجل خلا
 بمحض جماعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعددا
 فان اتفقوا كانه اكلوا واحد والام بخير القتل وجاز ايضا ان امر آخر يقتله اما كونه
 القصاص له قبل التضا فلما مر من الجواز القصاص كجرح ثبت عينا فاما كونه
 قيدا الجواز الامر فلانه لما جاز له جاز المائنه الغير سببه واما كونه قيدا لعدم الضمان عليه فلان
 جواز القتل لظهور الامر في الضمان اما اذا قتل في الاضني وقال لو امر لم يقتل الاضني

اما الضعف بانه

والامر ظاهر صارت مستوفيا ولا ضمان
 اما اذا اقتله الامر غير ظاهر

على القاتل ولا يعتبر تصديق الولي لان القتل العمد
 مسبب لوجوب القصاص

عليه

لا تقاضا جواز القتل ويظهر الامر بالدر والنز في كتاب الجانيات في باب
 ما يوجب القود **سنة** زيد جرح فوت اولدقن ويسى اولان عمر وكردن
 دعوى ايدوب كبريكر او بجن بشو بشير كقتل المدي ديوشهادت ايدوكلان
 حاكم قبول ايديك شرعا ديمي حكم اولنور بوسه قصاص الممر **الكتاب** اگر كالت
 ايدو صرب ايدوب اولضربدن صاحب فراش اولوب وفات ايدو نازل
 اولاد غنة شهادت ايدو ايسه قصاص لازم كور واذ اشهدت سودانه
 ضرب بيلم نزل صاحب فراش جنات فعليه القصاص اذ كان عهد الاثبات
 بالشهادة كالت ثابت معانية وفي ذلك على بينا من عهدانه في الجانيات
 في باب الشهادة في القتل **كتاب** **سنة** زيد عروك
 بار كيريك حكوب قور وخن قور خله شرعانه لازم اولور **الكتاب** برسل مملت
 ودر يلوب بعن نظر اولنور اگر تهرسه قور وعله بهايه يلوب و قور شرعونه
 نه نقص ايدو **سنة** الظه رجوع اولور رجل خلق شو كقتف وابه او ققت شر
 من ذنبها فانه يوجب سنة كافي شرع الادنى فان ثبت والا يقوم المشرع
 ويقوم من غير شرع فخرج نقصان ما بينهما المروا مع المهر في كتاب الديان
 في باب الديان بعلامه النون كذا في الخلاصة في كتاب الديان في الفصل **الكتاب**
 ميرى تار لارده وجاير لارده و باغرده مفعول ايدو بولوب فاني معلوم اليك
 ديمي اول ذكر اولنا دمي متصرف اولنور من دوشو بوسه بيت الماله دور
الكتاب بيت الماله دوشو كذا في اقتى اسناد شيخ الاسلام قد نقل
 من خط الميرى كحافيه له خذوا القتل من غير تفاوت بينكما و اوبقطة ققت
سنة زيد عروك جاريسك كوزيل اخراج الميرى لازم اولور **الكتاب** بين
 نصف قيمي لازم اولور جنبه دن بر شيه مالك يد الميرى دوشو خمان ايدو

القصص

و عبارة الملهه كذا
 و في شرع الفرس كالت
 يقيم مع الشرع في الجانيات
 كالت

ما نقده

في
 الجانيات

النشر

مالك اولور بونفا احدى عيني امه انسان بضمن نصف قيمته
 ولا ملك شيئا من اخته بخلاف اذا نقا العين ضمن كمال الدية فانه يملك الجاني
 كذا في شرح البسوط في كتاب الحدود **سنة** بر قور ده جادو ايدو بونفا
 اهل قرية يه ديمي دوشو **الكتاب** دوشو جادو ايدو ساكن المله دور
 وان لم يكن في ملكه باني وجدي جانا او فسطاطا فعليه من سكين الجانيه فسطاط
 وعل عواقبهم القسامة والدية لان صاحب الخيمة اخضع بوضع الجانيه من اهل
 بمنزلة صاحب الدار او وجد فيها قاتل على الجانيه كذا هيبت الميرى في كتاب
 الجانيات في فصل في القتل في ذكرنا حكم قتل نفس في الورق الثابت
سنة جامع شرع بونفا مفعولك مسامحة ديمي كيمه لازم **الكتاب**
 قسامة او لازم مخصوص او ماله و غنجون يد عوم ديت ايجاب ايدو بيت المال
 مال عامه مسلمه در اذن اخذ اولنور كذا في القسامة في قتل بوجده سوق العا
 وهي السوق التي ليست بملوكه وهي سوق السلطان لانها اذ لم يكن مملوكه ليست
 لاحد بخصوص كانت كالسورع العامة لان سوق السلطان العامة المسلمين
 فليكن القسامة وجب الدية لان قتلها والذير فيها الى جماعة المسلمين فيصنعون القسامة
 ديت مال مال عامه المسلمين فيؤخذ كذا اذا وجد في مسجد جماعة لا قسامة
 والدية على بيت المال لانه لا ملك لاحد فيه ولا يد مخصوص ويدر العوم وجب
 الدية لا القسامة لما يثبت من البراج في محل المرقوم **سنة** زيد كلكين
 عروك طواري مجروحيت بولسه شرعا زيد سنة لازم اولور **الكتاب**
 اولاز و سنا ان يكون القتل من بني ادم فاقسامة في بهينه
 اوبوت في قتل قوم ولا غرم فيها لان لزوم القسامة في نفسها
 اربب بخلاف الناس الاكراديين غير مشروجه واعتب عدد الخمين

في الجانيات القسامة على صاحب الدار
 في القسامة

٢٥

ما نقل

فيها ارش مقدس شرعا ولا يكن اهدار ما يجب فيها حكومة عدل هو ما نؤرخ
الحكمي وعمر بن عبد العزيز بن الحكم بن قنبر بن عبد الله بن ابي الاسود بن مضر بن
بين التميميين من المدينة هو الحكومة بنو نضال هذا هو عبد الله بن ابي الاسود بن مضر بن
ومعه تسعة مائة درهم فالتسعة مائة درهم وهو عشرة آلاف فيؤخذ في التسعة مائة
من الدية وهي عشرة آلاف درهم فمئة الف درهم فهو حكومة العدل العادل
احسن انما ذكر الكافي انه ينظر من اهل البيت من الوجهة يجب بعد ذلك من
عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكافي اصح لان عبارة اعيان هذا الطريق فيمنع من
من الدرر والغوري كتاب الدييات في الورق الثاني في تحصيلها وبعد ما شجرة اخرى
سلي الدائمة وهي التي تصل الدماغ والاعمال ذكر ما لا ينتفع قلنا في الطالب
لا جاية منفعة منفوعة بحكم على من ثم من الشجاعة تخص بالوجه والراس
لغة ثما كان في غير الوجه والراس يسمى جراحة والحكم مرتب على الخصم في الحج
حتى لو حقت في غيرهما خواسف والبد لا يكون لها ارش مقدس وانما يجب
حكومة العدل لان التوقيف وهو ما ورد فيما يخص بها ولانه ما ورد الحكم فيها
بعض الذين الذين بقا انما جراحة والذين يخص بانظر منها الغالب
بذل لعضوان يظنون لاسواءها لدية واخذوا في تنبيه حكومة العدل
قال بعضهم ينظر الى الجاني عليه انه لو كان مملوكا لم يتقص من ثمنه بهمة الجانية
ان كان يتقص عشر فتمت من الواجب عشر دية وعلى الاعبار في النصف
والثالث وهو ذلك وقال بعضهم ينظر الى الجاني في ما من النفقة واجرة
الطيب فهو حكومة عدل قال بعضهم ينظر الى ادنى جراحة طهارش
مقدرة وهي الوضحة فان كانت هنك لجراحة نصف الوضحة يجب فيها
نصف ارش الوضحة فاك رضي الله عنه والنور على الاول

جامع

التقديرون

صحة في بعض النسخ الدييات

والله اعلم

في كتاب الجانيات في الورق الاول **زيد** عروك بن ابي بكر بن
عروك بن ابي بكر بن كورس المكنى ابو ايوب كورس كوجوب هلاك او يبيع
عروك اذن امام سمرقند المكنى ابو يحيى ضمان لانهم كلهم من **الحال** عالم ان
او يبيع كلهم حتى اذا اسقط نفسه بدرومه كمن مسمى على فطرة واعنه
وضعت بخير من خشف به او على موضع راس الماء عالما بقران فخطب
بدرومه لان الاقا هو العلة وقد صلح اضافة الحكم اليه من البردوس
في ان التقييم الشرط الذي له حكم الاسباب **زيد** برحمة خرابه ده زيد
مستول بولوب فاني ما معلوم او يبيع شرعا ومن بدر اولد من **الحال** قرينين
مخلة عامرا وارايه المزدور اذا وجد قبل مخلة فخرية ليس فيها
احد وبقرها عامر فيها انما كس كثير يجب الفاشته والدية على اهل المخلة العاقبة
لانها اقرب اليه من محيط السخسي في باب الفاشته **زيد** اذ اعلم عروك
تا دينا ضرب المكنى عروك اول ضربين ومات ابي بكر شرعا زين نه لانه المور
الحال ديت وكفارت لانهم كلهم ميراثان دخر محروم اولد رجل ضرب نه
تا دينا مات فخلبه الدية والكفارة ولا يرث في قول ابي حنيفة ومنه السرخس
في الفقه **زيد** الوصايا **زيد** وصي ابيك مالهني زبانه اولد
دبوسع ابيدرب ابنا مالهني اذ قد تضييق جاز اولد من **الحال** اولد
ملكه توسيع كرك اذ اسراف وتضييق اولميه بومنتا ونذر قلنا
واختلاف حاله مالهني وحاله نظر اولد بولوب لاي اولد قدر اناق
اولميه كرك زبنا كرك اولد كرك مالهني اكل المكنى اولد
اولد كرك مالهني اكل المكنى اولد كرك مالهني اكل المكنى اولد
صن الله زبنا كرك واحد ويغير مالهني ان لا يضييق في الانفاق على ايام

من السجل

من السجل

21

فوقعت الوصية صحبة به ثم بين المقدار وغلط فيه والغلط في قدر الموصى به
لا يخرج في اصل الوصية فنقيت الوصية متعلقة بثلث جميع المال ولان
يحتل هذا ان يكون هذا رجوعا عن الزيادة على القدر المذكور ويحتل ان يكون
غلطاً فخرج الشك في بطلان الوصية فلا يتطلّب مع الشك على الاصل المعلوم
ان الثابت بيقين لا يزول بالشك قال ولو قال اوصيت بثلثي كل شيء
وهي ثلث ثلثي فاذلهي اكثر من ثلثي وهي ثلثي فلو وصيته جائزة
في جميعها لما ذكرنا انه اوصى بجميع غنمه ثم غلط في العدد ومما يابى البديع
في فصل واما صفة هذا العقد في الورق الثاني **مسألة** زينة فوت اولوب
مالي برقا ضلقة يتي قضا آخوه اولده مالي اولده مالي فاضيب
عمودن وصي يدوب بكر كلوب عمودن نظام واستعدا طر بقبيل مالي
عمودن طلب ايدي ب المنه فالدر اولور **الحال** فاور اولور
مختار ميت اولما يتي مختار اولان نظر بتيك اولده مالي فاضيب
اولده مالي فاضيب او نوب حتى روايتي بونيان وقفة متعلق بر مسئلة وافي
لو بدن استخرج او نوب من هذا النوع لو وقف على الحرم الشريف ونظر
النظر للقاضي على تصرف القاضي الحرم او قاضي البلدة الموقوفة او قاضي بلد الوقف
ينبغي ان يستخرج من مسئلة مالو كان اليتيم في بلد مالي في بلد آخر فدل النظر عليه
لقاضي بلد اليتيم او لقاضي بلد مالي صرحوا بالاول فينبغي ان يكون لقاضي الحرم **مسألة**
والنظام يقبل الشراء الثاني بورت في المبحث الرابع الوفا الذي يكل عليه اللفاظ
مسألة ايتام بر دلاينه اولوب تركه آخر دلاينه او يتي وصي نص في ولايته
قاضي مسئلة اختلافه ايتام رافع والنظر اولان ايدي على اولور في القدر
ذكر في القفا من القاضي اذ نصب وصيا في تركه ايتام ومهم في ولايته

والتركة ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته
والبعث لم يكن في ولايته قال تامل الامل الخلو الى بيع النصب على كل حال
ويعتبر النظام والامستعدا ويعتبر الوصي وميتا في جميع التركة ايها كانت التركة
وكان ركن الاسلام على السفك يقول ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا
ومالا فلا وتيل بشرط الصحة النصب كون اليتيم في ولايته ولا يشترط كون التركة
في ولايته ورايت بخط بعض المتأخرين القاضي اذ نصب وصيا في تركه ليست
لا يجوز العبرة بالخصوصية وذكر رشيد الدين في فتواه اليتيم اذ كان بخارج لا يجوز
نصب الوصي من قاضي سمرقند ونصب المستولي في وقت ليس في ولايته القاضي
قد كتبه على استقصاء في الفصل الاول من كتاب الفصول في احكام الصغار
في مثل الوصايا مات وترك اثنا يمكن فقها ودينه محبط ولا وارث ولا وصي
فانقضى نصب له وصيا ببيع تركته ولا يشترط احضار التركة نصب الوصي على
احضار ما لا ثبات له من قبله لا ادعى ثلثا على صبي حجر عليه ولو وصي اخر
لا يشترط حفرة الصبي كذا ذكره بلا فصل من ان يكون المدعى ذميا او عينا **مسألة** لو وجب
العين بمباشرة هذا القاضي لا يشترط احضار الصبي ولو وجب لابا مشيرة
كالمالك وكذا يشترط احضاره **مسألة** ادعى على صبي مالا باهالك او غضب لوقال حجر
المدعى اليه حاضرة يشترط حفرة الصبي لانه مؤلفه بانعاله ويحتاج الشهود الى الالة
لكن يحضر مع ابوه او وصية يؤدس عنه ما يثبت بعض من مال الصبي وان لم يكن له
اب ولا وصي وطلب المدعى ان نصب وصيا وكذا يشترط حفرة الصبي نصب الوصي
وقال بعض المتأخرين حفرة الصبي نصب الوصي عند الدعوى بشرط سواء كان الصبي
مدعيا او مدعى عليه والصحيح انه لا يشترط حفرة الاطفال الرضخ **مسألة** وفي **مسألة** لا يشترط
حفرة الصبي نصب الوصي بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجود الصبي وان يكون

الميت

وهو فتاوى وقضى من خارج
وقال الامام الخليلي عليه السلام يجوز

نصب

دعت المدعى

الصبي في ولاية قاتل او يسلم على انه لا يشترط حضرة الصبي عند الدعوى والقضاء
ولكن المختار انه يشترط حضرة عند الدعوى **الحال** دل على ان حضرة
ليس يشترط بالنصب الوصي وهذا لا يدل على انه لا يشترط حضرة عند الدعوى
اولا ملازمة بينهما ما كان نصب الوصي بحفظ التركة وضبطها بلا مشي
من الدعوى م جامع الفصولين في الفصل الثالث في الورق الثاني تحت
وفي الاقضية بشرط حضرة الصبي عند الايصاء وبكذا في قسمه الاصل للامام
خواهر زاده وبكذا في الفتاوى الصغرى من فتاوى الخلاصة في الفصل ان من
قبيل الجنس الثاني **مسألة** زيد يدعي على غيره بن وفات ابيه كده ويمكن
بري اوله يدعي كده من صك فوت اوله فخرج ورثة من عودن دين موقوف طلب
ايسر لشرع المهر فاذا اورد **الحال** والمأزر وصيته رشيد من غير
رجل له على آقودين فقال الطالب اذ امت فانت بري من ذلك الرين قال
يجوز ان يكون وصية من الطالب المطلوب لانه اضاف الابرار الى ما بعد الموت
والابرار مذكور من وجه فكل تقي وصية واذا استعمل الموت فيكون
اضافة الابرار الى وقت الموت فيكون وصية من وصايا بحيط الرضى
في آخ باب ما يقع به الوصية **مسألة** مرهفك وصيتي صحو او لوراي
الحال تجيزه وكفني وامر دفن غيري صحية وكدر ولا يجوز وصية الصبي
او لم يكن مرهفا وكذا لو كان مرهفا عنه تامة وصايا فاضحت في فصل
في يجوز وصيته وفيه لا يجوز ولا غير صبي بمنزلة تخرج وهو ليس من اهل الا في تجيزه
وامر دفن فانه يجوز عندنا استحقاقه اذ لم يكن في المخرج اصلا لغيره
في كتاب الوصايا في الورق الثاني فلا تقع من الصبي والمجوز لانها ليس
من اهل التبرع كونه من التفرقات الفارة المحضة او لا يقابل عرض ذنوبي

من نقل

مسألة

وهذا عندنا وقار ان نسف احد قوله وصية الصبي القاتل في القرب صحية
واجب باردي ان عرفت ان اجاز وصية يافع وهو الذي قرب او اكره وان
في وصية نظر الالة ثاب عليه ولو لم يوص لزال ملكه الى الورث من غير ثواب
لان غير وصية جبر استا والتواي فكان نفعنا ما نفع في حق فاست صلو الطوع
وصوم الطوع والجواب اما اجازة عرفت ان وصية نفعنا وصية ذلك الصبي
كانت تجيزه وكفني ودفن وصية الصبي في شك جازة عندنا لان ثبت
من غير وصية ولما قوله يحصل له عوض وهو الثواب فلم يكن ليس بمومن
ونيس فلا يملك الصبي كالمصدق ثم ان هذا في هذا بخلاف ما ثاب على الوصية
ثاب على التركة للورث بل هو اولى في بعض الاحوال لما بيننا فيما تقدم وهو ان
قبل الادراك اذ بعده لانها قد تمت باطلة فلا ينعقد الى الجواز بالادراك
الا بالاشتباه وسواء كان الصبي ذوقا باجارة او محجرا لان الوصية
ليست من باب التجارة معاوضة كمال بالمال من وصايا البديع في الورق
الثالث وقال لا يقع وصية الصبي في ان نسف يافع اذا كان في وجه
المجبر لان عرفت ان اجاز وصية يافع او يافع وهو الذي قرب اهل العلم ولان
نظرنا بغيره الى نفسه في نيل الزلفي ولو لم ينفذ يفع على غيره ونس انه تبرع والصبي
ليس من اهل الادراك لان قوله غير لازم وفي تقي وصية قوله بالزام قوله والامر تحول
على انه كان قريب العهد بالعلم مجازا او كانت وصية في تجيزه وامر دفن
وذلك جاز عندنا وهو محرز الثواب بالترك على ورثة كما بينا من وصايا المديون
في الورق الثاني قال ولا يقع وصية الصبي كلامه واضح وقوله ولو لم ينفذ
يقع على غيره يعني اذا نفذ الوصية كان ماله ياتي على نفسه فانه يحصل له
نيل بسبب الزلفي والدرجة العيب ولو لم ينفذ يفع ماله على غيره فكان الوصية اولى

او التجارة
في بعض الاما
عرفت ان

مسألة

وقوله ولا يجوز حمل على انه كان قريب العهد بالحلم يعني بالعلم على بعض على بلوغه
 زمان كثير ومثله يسمى بانها مجاز التسمية للشئ باسم ما كان عليه او كانت وصية
 في تجهيزه وامر دفنه ورد بانه صحيح في رواية الحديث انه كان غلاما لم يكتم
 وانه اوصى لابن عم له قال فكيف يصح التناول بكونه بانها مجاز او يكون الوصية
 في التجهيز ولعله الرق واجيب بان قوله كان غلاما لم يكتم معنى اياها حقيقة
 فيجوز ان يكون الراوي نقله بمعناه وقوله انه اوصى لابن عم له قال لا ياتي ان يكون
 مما يتعلق بتجهيزه وامر دفنه قال الطحاوي والاجتهاد بهذا الاثر لا يصح منه
 ان فمى لانه مرسل لان راديه غير مسلم وهو لم يلق عمر وعنده المرسل
 وان كان حجة كمن هذا في لف قوله عليه السلام رجع القلم عن ثلث وفيه نظر لان المراد
 بالقلم التكليف وما نحن فيه ليس منه وقال ابن خزم هو مخالف لقوله تعالى
 وابتوا اليها في الآلة فانها القبر ممنوع من الدخول عليه واللا يجوز حمل على انه
 كان قريب العهد بالحلم مجازا يعني كان هو بالعلم على بعض على بلوغه زمان
 كثير ومثله بانها بطريق المجاز لا ترى ان عمر رضي الله عنه لم يستفسر ان وصية كانت
 بعمل القربة او لغيره كذا في المبسوط **نهاية** وهو لان زيدا ميتا ودين
 طلب ابيه وصايتن لخراج او لنوري **الحال** بونه اقول كثيرة در فتوى
 اخراج او لهما من در وصى ادعى على الميت ويدا اختلاف ان القاضى بالخرج
 الحال من بده قال بعضهم لا يخرج حتى يدعى عينا انها لا يخرج القاضى فيه وقال
 بعضهم لا يمكن له بنية على الدين فان القاضى يخرج عن الوصاية وقال الفقيه
 ابو الليث يؤول القاضى ان تبرئ في الدين الذي تدعى او تقسم البينة عليه
 حتى تتبين الدين الا اخرجك من الوصاية فان لم تقم اوجه من الوصاية عن محمد بن مسلم
 ان الوصى اذا ادعى دينا على الميت وليس له بنية فان القاضى يغزله عن الوصاية

انما هو
 انما هو
 انما هو

والكان

وان كان له بنية فان القاضى يجب للميت وصيا حتى تقسم البينة عليه ثم القاضى بالخيار
 بعد ذلك ان شاء ترك ان في وصية وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء
 اعاد الاول الى الوصية بعد ما قضى فيه وذكر الخفاف ان القاضى يجعل للميت
 وصيا في مقدار الدين الذي يدين عليه فاقته ولا يخرج الوصى عن الوصاية
 وبه اخذ الشيخ وعليه الفتوى من قاضى فان قيل الشفعة بورد **مسألة**
 مال يتيم ودعى او لوب نبوت بولما بين وصيتك صلى صحيح اول **الحال**
 او لما اتلاف شخص معتبرا لم يبق بوقدر مكر حصلت اتفقا اياه وان كان الصالح
 عمن على الميت او على اليتيم فان كان للمدعى بنية على حقه او كان القاضى قضى بحقه
 جازم صحيح الوصى لانه اسقط ما لبعض الحق وان لم يكن للمدعى بنية ولا قضى القاضى
 بذلك لا يجوز صحيح الوصى لانه اتلاف ماله وهو نظير ما لو طلع السلطان الجبار المتغلب
 في مال اليتيم فاخذ الوصى وهدى فاخذ بعض مال اليتيم قال نصير لا ينبغي للوصى ان يعطى
 فان اعطى كان ضامنا وقال الفقيه ابو الليث ان خاف الوصى ان يقتل
 على نفسه او اتلاف عضده اعطاه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن
 وان خاف على نفسه القيد او الحبس او علم انه يأخذ بعض مال اليتيم يسقط له مال
 ما يكفيه لا يسعد ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصى
 هو الذي يدفع المال كية ولان السلطان او المتغلب بسطاطه فاخذ المال
 لا يضمن الوصى والفتوى على ما اختاره الفقيه ابو الليث من وصايا قاضى فان
 في فصل فقرات الوصى ولو صالح الوصى عن حق يدين الى ان على الميت
 وان كان لا يقدر على دفع الظلم الا باعطاء الحاكم كان له ان يعطى صيانة
 لبقا ولو اعطى لا يضمن من سبوع قاضى فان قيل فصل فقرات الوكيل
كتاب القراض **مسألة** زيدا يندون اولان ولد في فقر ولولب

الوصى لا يضمن
 في السر

دفع اليه يتيمه

مسألة

ان كان للمدعى بنية على دعواه او علم القاضى بذلك
 او كان القاضى قضى بذلك جازم صحيح الوصى ان لم يكن
 كذلك لا يجوز ولو طلع السلطان الجبار المتغلب
 ان كان له ان ياتى في الاول جازم وان كان
 مشددا لا يجوز ولو طلع السلطان في مال اليتيم
 فاعطاه الوصى يتيم مال اليتيم ان كان
 يقدر على دفع الظلم من غير اعطائه شئ
 لا يجوز له ان يعطى وان اعطى ضمن

بسا دن عاقر زو و دو مسجد به برادر قدر دن صکره بشما اولوب نه المغه
 وار و قدر نه بانده بر و له دای اولوب بکر بر نه کمال مرتبه تابد اوله قدر دن
 ولدی قنقیسی ایدو که نامعلوم اولوب اکیس دای اولوب بکریوب ولدی
 قنقیسی ایدو کی ظاهر اولو مادی زید فوت اولوبی شریک بویکیندن قنقیسی
 وارث اولور **الحال** هیچ بری اولماز اینه لمانه اولاد ولد تم فی بطون
 مختلفه ارمولی فی صحت ان احد هم اینه ولم یکن مات لا یثبت نسب
 احد هم لانه لا یثبت فی المجهول من المختلف فی کتاب الاستی فی باب
 قول الی حقه و کذا جهالة الوارث کما ان رجلا وضع ولده فی باب المسجد
 ثم رجع لیر فوفوا ذانیه ولدان لم یعرف ولده من غیره ومات قبل الظهور
 لایرث واحد منهما و ما یثبت المال ان لم یکن له وارث ولایرث کل واحد
 منهما من صاحب البیت و ما لهما البیت المال و یكون نفقة ما منه لان النعم بالهم
 کذا فی روضة العلماء فی شرح النواصی المنقطعة نفق من روح الشروح فی فصل
 المانع من الارث اربعة ولوان رجلا وضع ولده الصغیر الرضیع فی المسجد لیل
 ثم ندم فخرج بها را لیر فوافیه ولدان ولم یعرف ولده من غیره فنفقها جمعا
 ثم مات قبل ان یظهر ذلک لم یعر مال میراثا لاجل بوضع ما یثبت المال و ینفق
 الا ما علیها جمیع من بیت المال علی الولدین ولایرث کل واحد منهما من صاحب
 ایضا اذ مات احد هما ولم یرک ولدا و کذا ولا یشی لانها لیس باخوین و اما لم یعر
 مال الولد الراضع میراثا لاحد لانه لا یرک ولده من غیره و لایرث اما یكون
 لولد فلما وقع البک فی الوارث صار هذا مالا ضایعا کان مکانه بیت المال
 و اما وجب نفقتهما فی بیت المال و ذلک لان فیها غنمهما و هو میراثهما
 بیت المال فزما ایضا و هو نفقة ما علی بیت المال حتی لو انهما لوصار احاسین

صحة المثلوم
 و شرح
 و

کله

کانت نفقة کل واحد منهما فی کسبه کالولد اذ بلغ مبلغ الرجال و انکسبت نفقته
 فی کسبه لا علی والدیه کذا یهسا ولوان امرأة لها ولد ارشعت و له آفرقات المرأة
 ولا یعلم ولده ما غیره ما لم یکن مالک کما حدیث یقع فی بیت المال و خیر الی شریک
 خیر یجب فی روضة العلماء و لکن رسی فی باب الرابع ما یجب للعلماء
 زید عرو دن بر مقدار اربعه من الدنیه قوی بکر یس و یرک یس و یرک یس و یرک یس
 اکیس بکر ادر ب خطا کوزین اخراج ایدو که صکره زید مغف و فوات ایدو که بکر و
 غری بکر س قالم بکر دای ریس بولند و غندن ما عدا جایت ایلین بولوب بکر و بکر
 حتی تغلن ایلین ایلین بکینه و یرک دی سید شریک اولده مخرج اما بویکیننه
 کفایت ایلدو کی تقدیر وجه عبدک فبیت نفقیسی مقددر **الحال** بکر کفی
 مقدم در زیر ابونک عبدک فمشته ثابت اولمشدر بواقوی در العبد الجانی
 هو المملوک یقدم المجنی علیه علی حق المکترس لان حق المجنی علیه اقوی
 لان حقه ثابت فی ذمة العبد و حق المکترس غیر ثابت فی ذمة نفق من نفق من
 زید فوت اولوب اما سنک لابوین علی ایدو بویس خانی ترک
 ایل قسمت نه و یرک اولور **الحال** کتب فی البیض ثلث خاله ثلثان تحت
 کوریندر اما جوق کنسب شریک ایدو ب نقل صریح بویس ادم ثم ینتقل هذا
 الحكم الی جهة عمه ایوب و فخره لکلام الی اولادهم من السرا حیه قبیل نفق الخنش
 و اما برات اعام الام و عاتب خاله الام و عاتب الام ذکر ابو سلیمان عن یحیی بن
 ان الثلثین للزوجة و الثلث للام و عاتب الاب و خالته علی هذا من خلاصة الفتا و ک
 فی کتاب الفرائض اما الکلام فی اعام الاب لام و عاتب و اخواله و خالاته و اعام
 الام کلها و عاتبها و اخوالها و خالاتها فکل منسب عند الانفراد
 ما ذکرنا انه یسحق جمیع المال و اذا اجمعوا من جانب الام او من الجانبین

الحال

اذا کان

مع السبل و الورق اشد
 ثم اولم عند مسج
 فوسم و کذا اشد حیا
 العبد المملوک

الحال

الحال

جميعا فلا رواية فيه عن اصحاب المتقدمين فاختلج المشايخ فيه
 فالصحيح ما يروي الحسن بن زناد وابوسليمان الحواري ان الحكم فيهم
 كالحكم في اعمام الميت واخوانه وخالاته حتى انه اذا اجتمع الضعفاء يجعل
 الثلث من لمن يدي بقراءة الاب والثلث لمن يدي بقراءة الام ثم ما اصاب
 قراءة الاب بقسم بينهم على حسب ما يقسم بينهم لو انفردوا وما اصاب قراءة الام بقسم
 بينهم لو انفردوا ومنه الفقد في كتاب الفرائض ان اجتمع عمه الاب
 وخالته وعمه الام وخالته فالثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة الام
 ثم ما اصاب قراءة الاب يقسم بينهم على حسب ما يقسم اليهم في قرابة من قبل ابيه
 وبين قرابته من قبل امه اثلاثا ثلث من لقابته من قبل ابيه وثلثه لقابته من قبل
 امه وما اصاب قرابته من قبل امه يقسم بين قرابته من قبل ابيه وبين قرابته
 من قبل امه اثلاثا البقي من ثمة الفتى **مسألة** يهودى اولان زينة
 قرينة اثنى عشرين تزوج اثني عشر اكل فت ادلته زوج زوجته ايد وارثا
 اولور **الحل** اولماز والجوس يرث بالقراءة ولا يرث بالزوجة اذا فت
 على وجه لا يجوز في الاسلام كما تزوج بنته فولدت منه بنت ثم مات الجوس
 فلبسته الثلثان والباقي للعصبة وسقط اعتبار الزوجة من تحتها المحبط في كتاب
 الفرائض في باب تورث الجوس واصل الكوفي يوارثون عاتورات به اهل
 الاسلام ولا يوارثون بنكاح فاسد الا في وجهين النكاح بغير شهود
 والنكاح في العدة من كافر عند ابي حنيفة لان نكاح المحارم لم يعرف مسببا
 لا مستحق الارث في شريعة آدم عليه السلام فلم يعبر بآنتهم من لم يعبر
 شريعة من قبلنا واما النكاح بغير شهود كان جازا فكان مسببا لا مستحق
 الميراث في الامم الماضية وهو مجتهد في ديننا فاعتبرت وآنتهم لا تعلق

بمنه الفقد في كتاب الفرائض ان اجتمع عمه الاب وخالته وعمه الام وخالته فالثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة الام

الذي

الذي عند ابي حنيفة خلافا لمن فوقه كما جاز اعند من خالفه على السرخس **مسألة**
 في اول باب تورث اهل الكتاب **مسألة** زينة نوائل صبيدون بربر
 ولد لورديو اولور اربابا بوازار صحيح اولور **الحل** اولور بيانه جبر اولور
 او بنج بيان ابمنه ورثه بيانه جبر اولور برينك نبي اولماز حتى اجتمع
 واقع اولماز وفي الفتاوى رجل قال احد بنين الصبيدين ولد لي صح وبنه علي
 وان لم يكن من مات يكبر ورثته على البيان ولا يثبت نسب حتى يجتمعوا على
 ثم الخلاصة في الدعوى في الفصل العاشر قبيل النوع الثاني كذا في البرازة
مسألة زينة فوت اولوب لابوين قرينة اشركي منه وزينبي ولا ب
 قرينة اثنى زينة بي ولا ب قرينة اثنى او على عروس ترك ابيه قسمت تركه شرعا
 نه وجهه اولور **الحل** مسلا وجد اولوب ثلثان منه وزينبي باقى عمره وكر
 زينه به حصه بوف اكرجه كم اخوه واخوات لاب اولاد ابن من له سنده اولوب
 ما فتته اولاني تعصب كورينور لكن بوصور ستنى ايدوكي بعض معتبر انه
 مصرعه فالاخوة والاخوات لابوين بمنزلة الاولاد الصلبة والاخوة
 والاخوات لاب بمنزلة الاولاد الابن ذكورهم بمنزلة ذكورهم وانما منهم بمنزلة انما لهم
 الا في صورة واحدة وهي الذكور من اولاد الابن تعصب الانثى فتوته من لم يكن
 ذات سهم وابن الاخ لا يعصب الاخت لانه لم يعصب من في درجته
 لم يعصب من فتوة بالاولوية من ابن الفتى **مسألة** لا سواهم في القرابة فيه
 استمرالى ان الاخوات اذا لم يستوين مع الاخ في القرابة لا يعبرن بحصبة
 بل بالانوين صواب فرض على حاله كقولاب مع الاخ لاب وام **مسألة**
 مقول بالنسب على الغير برى برنل ارث اولور لايابون اولادى وافى برى
 برنل وارث اولور **الحل** اكرجه كم بخصومه نقل صرح جوى تتبع

٢٢٢

مسألة
 وعادة البرازة بكذا
 وتقال احد بنين ابني صح واجر علي
 بعده يكبر ورثته على البيان ولا يثبت
 النسب حتى يجتمعوا على احد هما الفصل
 في الميراث

مسألة
 فصول النسب عند ذكر احوال
 الاخوات لاب وام

مسألة
 في الميراث
 في الميراث

ايدوب بوليدم كل مولد اولاده وارث اولاده بونكر داف اولاده
 ولات ايدوب اولم كن كورينور ويدخل في هذا العقد اولاده الصغار ومن يولد
 له بعد ذلك من شرع ابن وبنات في اللقيط في شرع بيته اولم يوالى قبل عقل حياته
 ويهمل في الموالاة اولاده الصغار ومن يولد بعد ذلك من غير الشرع في باب
 توريث مولد الشاة ومولى الموالاة **مسألة** يهد عمر مسلم ابيه زيدا في
 امر زوب بعده فتقضى مسلم وتقضى كافرا يردكى ما معدوم اويحيى بونكر على
 نيم اولور وبابا كورين وارث اولور **الحكم** وارث اولم كورين اياكيسى
 دافى مسلم در وفي مجموع النوازل امرأة ارضعت صبيا من احد هما كافرا والا فمسلم
 فاستبنت عليها الكافر والمسلم فاما مسلمان ولا يرثان من ابويهما ثم قلنا
 قبيل الفصل الخامس في النكاح **مسألة** زيدا زوج من مائة مائة
 ويركض صكره فوت اولوب يترك تحت حمل منقضية والمادى وضع حمل
 ابدركن باشي جيقوب صداس ظا هرايش اكن فوت اولوب سائر
 اعضاس بعده خروج ابيه من عادول ولد زيدا وارث اولور **الحكم**
 اولم زفان خروج اقل الولد ثم مات لا يرث ولو خرج اكثر ثم مات برث
 فان خرج مستقيما فالمعبر صدره يعني اذا خرج الصدر كله وان خرج منكوسا
 فالمعبر ستره من المبراجية في فصل في الحمل وان خرج رأس الولد وهو يصيح ثم مات
 قبل ان يخرج الباقي لا ميراث له ولا يصح عليه الا ان يخرج اكثر البسدر
 وهو حي من قاض خات في آف القسمة ثم المعبر فخرج الاكثر لاقل من مستبشر
 وهو خروج الصدر ان خرج مستقيما وان كان منكوسا فستره وهو المعبر
 في انقضاء العدة وفي حق الارث اذا مات قبل ان يخرج كله من البطن
 في باب ثبوت النسب في شرح قول المصنف لا بدعية **مسألة** زيدا فوت له عدة

الصل

في انقضاء العدة

لام قرنه اشر عمر دوس ولاب عمل او غل يكرس ترك ابد كره عمرو دافى بونكرين بينه
 عم او غل اويحيى فرضن الدفن صكره عصو بته سنكه ماري م ديوب كرايه
 مشترك اولمته فاكر اولور **الحكم** اولور امرأة تركت زوجها وهو ابن عم لها
 فله النصف بالزوجيه والباقي بالعمومة وكذا ان ترك اخا لام وهو ابن عم له
 فله السهم بالاخوة والباقي بالعمومة من فرائض مختصر المحيط الشير برضوى
 في باب اجتماع الفرض والتقسيم كذا في البيه في احوال المحدثات في شرح
 قول السراج وعند محمد باعتبار الاثلاث **مسألة** زيدا فوت اولوب
 لا بوس عميك براء غلن وديوب عيك بيل او غلن ترك ابيه
 قسمت تركه مشرعا له وولد اولور **الحكم** جله مال التي سهم قيلنوب
 هر برنه برور ديوب عصبه ده ابدان فروع القفا قيد ثم اعلم ما بال المعبر
 في اولاد العصبات عدد رؤوسهم دون رؤوس ابائهم حتى لو ترك
 ابن اخ لاب وام وخمس بنى اخ اخو لاب وام فاما ان بينهم على ستة اشهم
 لاسهمين وكذا لو ترك ابن عم لاب وام اولوب وعشرة بنى عم اخو لاب وام
 اولوب فاما ان بينهم على عشرة سها لا على سهاين وهذا بالاجماع كما ذكرنا
 في اول الكتاب البقر شرح الفرائض للشيخ الاكل **مسألة** بروقى مرد اولور
 اولادى فالميوب تحت لحا حنده اولان زوجة منه شرعا ربع حصه من ترك
الحكم وبنو واذا تخاكم ايت اهل الكفر في القسمة قسمنا بينهم على حكمنا
 دون حكمهم من فرائض التما فانية **مسألة** صبي اولان زيدا مورثي اولاد
 عمر دوس قتل اميكله ارشدن محروم اولور **الحكم** اولم زفان في سائل
 الفرائض من سائر اهل الفل الذي يتعلق به حومان الميراث ان يكون المباشرة
 للقتل فاطلب حتى ان الصبي والجنون اذا قتل مورثه لا يحرم عن الميراث

اعتبارى ص

رجل له درهم اراد ان ينفقها فمالا نفق على نفسه ان كان يحال لوانفق
على الفقراء بصير في السنة اما ان كان يحال لا يصير في السنة فالتصدق
على الفقراء افضل ثم اتفق المتابع على ان الفقير الصابر اولى من الغني الشاكر
من جواهر الفقه في الباب التاسع في الورق الثالث **مسألة** زيد عمر دون
خوفار شوت ويريك لمن الله الرأس والمرثى حديثه داخل اولور ك
الحل اولما زاول غيرة ظلم انك يكون دبر لكده در بوقه نفندن
ظلم في نوح يكون دفع مشدوعده اذ المال وقاية النفس ودفع الرسوة
لدفع الظلم اعز من الهداية في كتاب الصلح في الورق الاول **مسألة** بالآيس
كلوب زيك ارشده بان اصل ايدكه خارج من اولان كسنة لآري ملكك
وكلدريو صا مل اولان بالي المنفعة فذكر اولور كرك **الحل** فذكر اولور كرك
بوسا بر حيو ايات كبي وكلدرك الفحل اذا عملت في ارض رجل كان لصاحب
الارض بخلاف الصيد اذا باعته او افرقت في ارض ابن او شجرة
وان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر مذكورة قاض خاير في كتاب **الحل**
برسا زلعي زيدا حيا ايدوب سدر ب اكن الكس اكن بعده عمر و كلوب ملك
اولا كس اذ عا ايدوب ببنه عا و ايد ايات ايدوب شرعا صاحب ردا ايدوب
حكم اذ تور ك **الحل** اولور ارض خاير او مله ملكك ملكندن جعفر
ولوان رجلا احب تقصبة وزر عها تم جادر جل و اذ في انسا ملكا و ردت
عليه لان الارض بالخراب لا تزدل عن ملك المالك فترد على المالك
ويكون الزرع للزارع الا ان مقدار البذر واجرة و اشباه ذلك بطيب
ويصدق في زيادة في قول ابي حنيفة ومحمد مذكورة قاض خاير في كتاب **الحل**
مسألة زيد عمره فلان باشر يكون فلان سنة في ايدوب و ايدوب كده عمره

وكذا

ارضه كان

في حال الفل
بما العمل

الاجابة
في بعض احوال
الوقت
في العمل

ايده

ايده يا خود بن ايدوب يومين ايدكه ايدكه مشرعا لازم اولور
الحل بومقوله بمينده صا و اولور سب معصيت كبره ايدوب
تخرج او مشد لا يكون ان يقاتل لعمري ان افعل كذا فان وفي باشر طو و بر
في ميسه يكون كبره ولا يكفر ويشتق ان يثبت نفسه فيه لان التعظيم
لا يكون الا لله تعالى نقا به ابوهريره رضي الله عنه روى البخاري عنه
من حلف فقال في حلفه باللات والعزى بالتخفيف و روى بالتشد به
ديما اسمائين فليقل لا اله الا الله الامر فيه للوجوب ان كان حلفه بهما
كلاهما ميسودين لانه صار كاقرا اوللذنب ان كان حلفه لغير ذلك اعلم
ان الحلف بالامانة لا ينعقد بميثاقك فكل من حلف على نفسه
عليه كفارة لان الله تعالى اوجب على المظالم الكفارة لكون الظالم
مشكرا في القول و ذورا والحلف بالامانة كذلك وقال الشافعي و مالك
لاكفارة فيه مخيمين بظاهر الحديث لانه لم يذكر فيه كفارة ولو كانت
واجبا لذكرنا ابن الملك لثارت في الباب الاول **مسألة** شفع كبره ايدوب
بيو عالم اولوب استهال بالي اولمكده صباح استهال ايدكه الان عالم
اولم ديمك كاذب اولوب وعد كا ذبيته داخل اولور كرك **الحل**
اولما ز حقي احيا يكون ونفندن ظلم دفع يكون كذا صباح ايدوب كبره
كذلك صغره و في خوف ليدوب ايدوب صباح الان اولم ديمسته
رفضت و ادر الكذب صباح لاجيا حقه و دفع الظلم عن نفسه كالشفيع
يعم باسيع في خوف الليل بحيث لا يمكنه الا شهادته فاذا اصبح يشهد ويقول
علمت الآن وكذلك الصغرة تبلغ في خوف الليل فاذا اصبحت قالت
بذنت الآن فاخرت نفسي فخرصت في صبح الجب طافه جمع الفتا و ك

في بعض احوال
الوقت
في العمل

في بعض احوال
الوقت
في العمل

وكان هذا هو المقصد من قوله تعالى

لو احدثت بينكم يوتى بالالاغدا وعظم غدا من امير عاتمة المصالح
في كتاب الامارة والعقائد في باب ما على الالهة من التفسير
مقتضى ومقبور ده اولان تامر يكون **الحوا** ثانياً يكون قد
بذره الاسماء باذخا ثانياً ثانياً عليه وذلك كالمظنة والمقبرة
والمنشأة بفتح العين فربا لارسان في معنى البقرة لئلا تتأكل
من لول هذه الاسماء من المظنة للموضع الذي يظن كون الشئ
فيه من ظن يظن بفتح العين في الماضي وفيما في الخبر كقار
الناجعة فان مك عامر قد قال جهلا فان ظنت الجهل السباب
وقوله ومنه المقبرة والمظنة بضم جوا من سؤا ليقدر من شئ العزى
علا علاه ده كي تامر يكون اويحي حق سبحانه وتعالى
الاطلاق اويحي اويحي جازا وليب **الحوا** ثانياً ثانياً في زلزل
تولد لعلاته تاوه لبيان او الفل او التانيث ولم يطلع على الله سبحانه وتعالى
مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث من عبد القدر **علا** آدم عليه السلام
زله وانع اولوب خبثه من جسد جدي فرار د ب ارضه كلكه
صيام وصلوة ليامر اولوب اويحي طوب نماز قلده يسه جسد
شريف يري بيا من اولوب ويد كل رويته صحيح مبد **الحوا** انبى
عليهم الصلوة والسلام ارفع وكرم در بونه طعن وعيب وير اوالد
ب نماز حفظ ايد مأمور لزم اصحاب كزينة واق طعن من شمع وار اويحي
انره اولي بالطريق وسئل عن قول بعض الناس ان آدم عليه السلام ثابته
تلك الزمة اسودت جميع جسده فلما بسط الى الارض امر بالصيام والصلوة
فصام وصلى ابين جسده **انفع** هذا القول قال لا يكون في الجملة القول في الانبياء

بني

بني يوتى الى الطعن والعيب فيهم وقد امرنا بحفظ الله من عمنهم
لان مرتبة الانبياء ارفع وهم على الله تعالى اكرم من سائر الخلق وقد **علا**
اذا ذكرنا في فاصكو انما امرنا لان لا نذكر السجانية بشي يرجع الى
فيهم فلان منكم وتكلف عن الانبياء اولي وحق من غنية الفقوك
في آخوه في نوع فباب **الحكم** بعض انبياء عليهم الصلوة
والسلام بعض اذ ينسب تفضيل جاز اولوب و محمد عليه السلام فلان
يعبره من افضله ويك جاز مبد **الحوا** على التبعين تفضيل جاز كلكه
لكل رسل سندن اولو النعم يعني صاحب كتاب غير يري و نزم بخير يميز
اولان سلطان محمد صلى الله عليه وسلم جدد و غير يري افضله و يميز زير افضل
عليه ك نقص موم اولوب و بشير ولا يكون تفضيل بعض الانبياء على بعض
على التبعين ولكن يقال الرسول افضل من النبي و اولو النعم يعني صاحب الكتاب
م غيرهم و بينا عليه السلام افضل من الكل ولا يقال ان محمد اعليه السلام افضل
من يونس عليه السلام وغيره على التبعين اذ فيه ايهام نقص المفضل عليه من جواهر الفقه
في الباب الاول في الورق الثاني قوله و افضل الانبياء محمد عليه السلام
واختلط اني الافضل منه فقيل آدم كونه ابا البشر وقيل نوح لظلال عمره
ومجاهدته وقيل ابراهيم لزيادته و كلكه و اطمينانه وقيل موس كونه كليم الله وقيل عيسى
لكونه روح الله اقول لو كان الشرف حسب اللقب فالروح انرف **علا**
امر معروف من منكر في مبد و اجميد رستيد مستجيد
الحوا حق بودر ك مأمور به ومنه عنده تابع اولوب واجب اليه
واجب منه وباليه منه وب اولوب فروض كفاية دند و جولي و اخي
قنه فلما من مظلون او كيو د عدم تجسس ايد مشروطه فانه للمرسل

مبطل

مبطل

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اوجب قوم ومنه اخذون والحق انما
 للمعروف والمنهي عنه فيكون الامر بالواجب واجبا وبالمنهوب مندوبا
 والنهي عن الحرام واجبا وعن المكروه مندوبا ثم انه فرض كفاية لا فرض عين
 فان اقام به سقط عن الآخرين لان غرضه يحصل بذلك ولو اظن كل طائفة
 انه لم يقيم الا في اثم الكل بتركه وهو عندنا من الفروع وعند المعتزلة
 من الاصول قال الاموي ذهب بعض الروافض الى انه لا يجب بل لا يجوز
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا بنصب الامام واستثنائه كافي اقامة
 الحمد ووجه من عدلهم الى وجوبه مطلق ثم اختلفوا في وجوبه
 السنة الى وجوبه شرعا والحيثي وابنه الى وجوبه عقدا ثم اختلف
 فقال الجبالي يجب فيما يدرك حسنة وتجه عقلا وقال ابو يونس ان نص الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر دفع الضر عن الامر والنهي ولا يندفع الا به
 وجوب والافعال الزائدة على وجوبه عندنا الاجماع فان القول قائلان
 قائلان بوجوبه مطلقا قائلان باستثنائه الامام فقد اتفق الكل على وجوبه في جملة الكتب
 كقولهم تعالى وتكلم فيكم لئلا يذنبوا الى الخير ويأخذون بالمعروف ويمنون
 عن المنكر والسنة كقولهم على السلام لئلا يذنبوا بالمعروف ويمنون عن المنكر
 او يستطعن الله شراركم على خياركم فبعد عوفياكم فلا يستجب واما على عدم
 توقف جوازها على استتابة الامام فيدل عليه ان كل واحد من احد الصحابة
 رضوان الله عليهم اجمعين يستعمل بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 بلا استتابة واذن من الامام وكان ذلك سابقا ذالجا فيما بينهم ولم يوجد
 نكير فكان اجماعا على جوازها ولو جوبه بعد علمه بان ما لم يعرف وانما
 عنه منكر وان ذلك ليس من المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها الفقهاء

قدم

بوجوبه مع

الامر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اوجب احداهما ان يظن انه لا يصير ثوران
 فتنه والامر بوجوب وكذا الاكبر اذا ظن انه لا يفيض الى المقصود
 بل يستحب اظهار الشك في الاسلام فوجوبه انما هو اذا اجوز حصول
 المقصود بدلالة فتنه وتأمينها عدم التجسس والتفتيش عن
 احوال الناس تلك السنة فقولنا تعالى ولا تجسسوا وقوله سبحانه ان الذين
 يحذرون ان تشيع الفاحشة في الدين امنوا لهم غدايب ايم في الدين والآخرة
 الآية فانه يدل على حرمته السعي في اظهار الفاحشة ولا شك ان التجسس
 سعي في اخلاص ما واما السنة فقولنا عليه السلام من تبع عورة اخيه تشيع الله
 عورته ففقه على رؤس الاشهاد الاولين والآخرين ورواه عليه السلام
 من ابتلي بشئ من هذه الفاذوات فليستره فليستره فان من ابتلي بها فليستره
 اتفقوا عليه وايضا علم سيرة عليه السلام انه كان لا يجسس عن المكورات
 بل يستر ما ويكره اظهارها جعلنا الله تعالى فخره ائمة الهدى وائمة
 واصحابه والصلحاء من عباده في الهداية والتوفيق والحمد يدرت العالمين
 والصلوة على نبيه وآله واصحابه اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين
 في الوقوف في الموقف **وس** زيد فوات اوله انما هي مندي
 والابوين فزينة اشترى زينة ولاب فزينة اشترى طلة وصالح في ولده فزينة اشترى
 عروس والابوين عيسى يكرى ترك ايدى تارلا وچايري قاله طبريزي في
الحواشي بوجوه صده واردا لان امر مشريف بوجوه ركنه فوات اوله
 او غنى وقزى وبابا فزينة اشترى كيو بقرضه اولان يراي قانون اذنه
 طبريزي سني اوله فذلك مشرعه عن شرعه انقال ابن ورنه مسند بحسب
 المراتب مقدم اوله طالب اوله منه طه فزينة يوزر سكس سكر فزينة

الكتاب

عزة مستدة ورثته امر او مستدر بحسب المراتب مقدم اولاد من مرادته ايده
 اجمال اوزنه ببيانته تحت جدر امانت ورايدن جمله وارثه ويرثه بكونه ايس
 بكر عصيه بنسبه باق قالمير وارث او لماز التي منهك بري لاسنه او چي زينه
 بري تحمله للتئين فاطمة وصالحه بري عروه ويرثه كافي السراجيه وقر ما
س شيطان حينه غير يوقه ملائكة وغيبر **الحجاب** اختلافيده
 موافق قولي اوزنه جنين او لما من جانين ارجح كورينور آكام مر جايده
 بولي تفصيل اوزنه يارفتد ر عالم اولاد ثقله نظرايدوب حفظايد ر عالم اولاد
 وجوده اعتقاد كافيد ر تعاصيد علم لازم دكلد **المفصل الرابع**
 في عصمة الملائكة وقد اختلف فيها فقلنا في وجهان الاول ما حكى الله تعالى عنهم
 انهم لا يفسد فيها من يفسد الدنيا ونحن نسج بحمدك ونقدس لك الله
 ولا يفسد ما فيه من وجوه المعصية وهو رجة لا في غيبه لمن يجعله طليقة
 بركم الله فيسب الله العجب وتنزكية النفس بذكرتها وفيه ايضا
 انهم قالوا ما قالوه من نسبة الافاد والسفك كما انظر بالظن اذ لا يفسد بكنه
 الله تعالى على رادته اعزاز بني آدم ان يطرح اعدائهم على عيوبهم واتباع الظن فقله
 غير جائز لقوله تعالى ولا تقف بايسر كبر علم وفيه ايضا انما على الله تعالى
 فيما يفعله وهو من اعظم المعاصي الوجه الثاني ان ابيس عاص بترك السجود
 حتى صار مردودا ملعونا وهو الملائكة بغير استثناء منهم في قوله تعالى
 فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس وبديل ان قوله تعالى واذا قلنا للملائكة
 اسجدوا استغاثوا والاسم استحقى الدم ولما قيل له يا منعه ان يسجد
 اذ امرتك والجواب عن الوجه الاول انه اي قوله لم يجعل استغاثا عن البرية
 الى خلقهم والغيبة اظهار رتبته المتعالي وذلك انما يصور لمن لا يعلمه

لا انكار على الله
 في خلقهم

عالم بجميع الاستبصار ما خدر منها وما بطن فلا غيبة هناك وكذلك تنزكية اخلاص
 مناقب النفس فلا يتصور بالنسبة الى الله سبحانه ولا رجم بالظن وقد علموا
 ذلك بتعليم الله اذ قد يكون فيه حكمه لا نعرفنا او بغيره كقوله انهم ذلك
 من العوج والجواب عن الوجه الثاني ان ابليس كان من الجن بقوله تعالى
 كان من الجن ففسق عن امر ربه وفتح الاستثناء وناوله الامر للجنة اي تغيب
 الكثير على القليل في اطلاق الاسم كما عوف في موضعه وكون طائفة
 من الملائكة مسمين بالجن على ما قيل فلا يكون حج كونه من الجن من انما كونه
 من الملائكة خلاف الظاهر لان المتبا در من لفظ الجن ما لا يدخل تحت الملك
 مع ان ذكره اي ذكر كونه من الجن في معرض التعليل لاستكباره وعصيانه
 كما بنا در من نظم الآية باياه اي باي كونه من الملائكة لان طبيعة الملك لا يقتضي
 المعصية او باي كون الجن اسماء طائفة من الملائكة وللمثبت الآيات الدالة
 على عصمتهم كقوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وقوله
 يسجدون البسل والهار لا يفرون اذ يعلم منهم انهم لا يعصون ولا يفعل
 الفتور في التسبيح وقوله يخافون ربهم من قولهم اي فلا يعصون ويفعلون
 ما يؤمرون والجواب اما بتم ذلك الاستدلال بملك الآيات اذ ثبت
 عمومها اعيانها وازمانا ومعاصي حتى ثبت بها ان جميع متبذرون عن جميع
 المعاصي في جميع الازمنة ولاق طبع نبيه اي في هذا الموضع لا نقيا ولا تابا
 بل اذ له طرية طنية وان الظن لا يغني عن مثله عن الحق مشيا من المواقف
 السمس في المصداق قال ابو الوفاء علي بن عقیل بن محمد بن عقیل في كتابه
 الارشاد ان قيل لك ابليس كان من الجن ام لا فقل من الملائكة خلاف لبعض اصحابنا
 وهذا قال ابو بكر عبد الوهيد لان البارئ سبحانه قال واذا قلنا للملائكة اسجدوا

من المسائل التي يطعن بها
 العلم واليقين

١٢١

لأنهم فسجدوا لآل أبيس ولا يستأثرون في غير الجنس في هذه المسألة
بلا لانه لا يحسن قول القائل فيجب الجبارون الأذلاء ويريد فلان الحداد
ولا يحسن ان يقول رأيت اناس الآحار اذ ان استدل مستدل على جواز ذلك
بقول القائل وبلدة ليس بها انيس الا العياض والآل العيس فقول العياض العيس
من جنس ما يونس به وانما يونس به وانما استثنى بها من الآبليس لانه في ذلك
لانه لم يحسن لآل انيس ذكر لادنى ولا جنى ولا غير ذلك قال والذي يرب
على صحة هذا انه في الملائكة انه لو لم يكن في الملائكة لما حسن لونه ولبس بامتاعه
لان من يقول ما عرت وقد كان مناظرا على ما هو اقل من هذا على عدل الى قوله
انما فيه من علم الفرق الامر اليه ولهذا لو نادى السلطان لا يفتح البرازون
تفتح الجبارون ولم يحسن لونه لانهم لم يفتحوا تحت النهى قالوا قد خصه باسم
فقال آله ليس كان من الجن قبل الجنة نوع في الملائكة يقال لهم الجن كما يقال
الكر وبيون والارواحون والفرقة والزبانية وهم كلهم جنس واحد شتم على النوع
كالآدميين زنج وحب وعجم فلو قال قائل امرت جنس كلهم بالاطاعة فاني اطاعوا
الا فلان فلان كان من الزنج فعصاى لم يزل على ان عبده الزنجى لايت ركب عبده
في جنسية وان عارقه في الزمنية انتهى وقال ابو يعلى رأيت في تعليل الى اسحق
ان شقلا يقول سمعت الشيخ يعنى ابا بكر وقد مثل على ابليس في الملائكة
فقال امر بالسجود فلو لان ابليس منهم ما كان مأمورا قال ابو اسحق اجمعوا
على ان الملائكة لا يتكلمون ولا لها ذرية وقد كان لابليس ذرية دل على انه من غير ما
وظاهر كلام ابي بكر عبدة النور انه من جنس الملائكة وقد صرح ابو بكر في التفسير انه
من الملائكة وعلى الاختلاف فيه ولانه لو لم يكن من الملائكة فوج من ان يكون
مأمورا بالسجود ولان السجود والنظر الى الملائكة وقد اجمعوا على انه كان مأمورا به

نور

وهو قول الأكثر من المفسرين ابن عباس وغيره قول ابن مسعود جماعة من الصحابة
وسعيد بن المسيب واخرون وبه قال جماعة من المتكلمين قال ابو القاسم
الانصارى وهو تلميذ شيخنا الى الحسن وظاهر كلام ابي اسحق انه ليس بالملائكة
وانه من الجن لانه اعترف على ابي بكر بالديس وهو قول الحسن البصري قال ابو يعلى
فان قيل فقد قال الله تعالى الا ابليس كان من الجن قال قيل في اخبار عما كان
مستتر فيه من معصية الله تعالى ومخالفة امره لال مشتقاق الجن من الاستتار ومنه
قولهم في الجن جننا لا استتار في بطن امه ومنه سمي الجنون مجنونا لانه قد ستر عقله
بالخيال وجواب آخر وهو ان ابا بكر قد ذكره في كتاب التفسير باسناد عن ابن عباس
وابن مسعود جعل ابليس على ملك سما الدنيا وكان من قبيلة من الملائكة يقال
لهم الجن وانما سموهم الجن لانهم خزان الجنة وكان ابليس مع ملكه خازنا واما ما حجه
ابو اسحق من ابليس له الشهوة فقد حدث له الشهوة بعد ان نجي من ديو انهم
كما حدثت الشهوة في ناروت وماروت بعد ان اهبط الى الارض وقيل انها
هو يا امرأة وقد كانا ملكين واذا ثبت انه من الملائكة وان نجي من ديو انهم
لما كان فيه من العصيان وكذلك ماروت وماروت انتهى قلت وقد ذكر
محمد بن جابر الطبري في تاريخه قول ابن عباس فقال حدثنا القاسم بن الحسن
حدثنا الحسين بن داود بن جراح عن ابن جرج قال ابن عباس كان ابليس من الملائكة
الملائكة واكرهتم قبيلة وكان خازنا على الجنة وكان له سلطان سما الدنيا
وكان له سلطان الارض وعن ابن جرج عن صالح بن مولى التوتة وشريك بن ابى غزا
وكلاهما عن ابن عباس قال ان من الملائكة قبيلة من الجن كان ابليس منها وكان يوسوس
بابين السما والارض حتى موسى بن ماردن الاله الى حد شاعروا بن جاد حدثنا
اساد بن نصر عن السدس في خبر ذكره عن ابي مالك عن ابي صالح عن ابن عباس

نور

وعن مرة الهداني وعن عبد الله بن مسعود عن ثمانين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل ابليس على تلك السماء الدنيا وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن وانما سموا
الجن لانهم خوان الجنة وكان ابليس مع تلكه فارتادوا قال ابو بكر القرشي
حدثنا نضر بن علي حدثنا نوح بن قيس عن ابي بصير بن جرد عن قتادة
قال كان ابليس عاشر عشرة من الملائكة على الرج وقال بطبر حدثنا ابو كريب
حدثنا عثمان بن سعيد حدثنا بشر بن غيظ عن ابي رواف عن الضحاك عن ابي اسحق
قال كان ابليس من جن من اجبا الملائكة يقال لهم الجن خلقوا من نار السموم من
بين الملائكة قال وكان اسم الحوت يعني بالهوية قال وكان قازناهم خوان
الجنة قال وخلق الملائكة كلهم من نور غير هذا التي قال وخلق الجن الذين ذكروا
في القرآن من نار من نار جهنم والذين يكون في طوقها اذا التهب
نار وخلق الانسان من طين قار من سكن الارض من الجن هم فافدا
فيها وسفكوا الدمار وتسل بعضهم بعضا قال نبت الله تعالى ابليس
في جنة من الملائكة وهم في الجنة الذي يقال لهم الجن فقتلهم ابليس ومنعه
عن الحقهم بجزر الجور واطراف الجبال ففعل ابليس ذلك اغتر في نفسه
وقال قد صنعت شيئا لم يصنع احد قال فاطلع الله تعالى على ذلك من قبله
ولم يطلع عليه الملائكة الذين كانوا معه قلت ويدل على قول شاذ ما رواه
ابن ابي الدنيا فقال حدثنا علي بن محمد بن ابراهيم حدثنا ابو صالح حدثني معاوية
ابن صالح ان العلاء بن الحارث حدثنا عن ابن شهاب انه سئل عن ابليس
فقال من الجن وهو ابو الجن كما آدم من الناس وهو ابو الناس من الكاظم المجاني
في احكام الجن في الباب الرابع والتميز **مسألة** رسول اكرم صلى الله عليه وسلم
حضر نزل يدون اولان كمنه نك فانه فينا دوى وديكر كوكب واقصيه رواه صلى

دار **مسألة** واردر مرد بر رقتي امام شافعي حذر نيك كفا لك
ركن الجن ايجاب اولوب قبول بيده او كاسد ويل فويل بودر اما الركن
فهو الايجاب والقبول الايجاب من الكفيل والقبول من الطالب وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد بن نوح ابي يوسف الآخرة في قول الاول الركن هو
الايجاب فحسب قايما القبول فليس بشرط وياخذ الثالث فليمارى
ان النبي صلى الله عليه وسلم الى بجمارة رجل من الانصار فقال هل على صاحبكم دين
فقبل نعم ورجلان اودنياران فاستمع من الصلوة عليها فقال علي بن ابي طالب
بها على يا رسول الله فصلتي عليها ولم ينقل قبول الطالب الا من رابع اول الكفالة
ونيل هذا كان في الابداحين من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة
لقلة ذات يدهم وعجزهم عن قضاء ولذا كان لا يصلي على ميت يدون لم يخلف
مالا يقضى به دينه ثم انتسج ذلك بقوله عليه السلام من ترك مالا فلو رثته
ومن ترك كلاء او عيال فهو على وقد وردت في الحان النبي صلى الله عليه وسلم
دعاه لمتة يعرفات فاستجيب له الا المظالم ثم دعا بالمسكين والمساكين فاستجيب
حتى المظالم فنزل جبريل عليه السلام يخبره ان الله تعالى يقضى عن بعضهم حتى البعض فلا يجد
مثل ذلك في حق الشهيد المديون من السير الكبير في الودع الخامس في ادراك
مسألة فزندن صكرة افضل اعماله **مسألة** علمه اخلفه في افضل اعمال
بعد الفرائض فقال انتم الصلوة افضل اعمال البدن وتطوعها افضل التطوع
وقال احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد واما مالك وابو حنيفة
فمنهما ما انه لا شيء بعد فزندن الاعيان من افضل من العلم ثم الجهاد
ثم الاصحاح في باب صلوة التطوع **مسألة** زيد سلطان في رجله من المكة
عمر سلطان من ذلك كسر سلطان اطاعت واجبه وقرآن ابد النجاة

سلطان ابد الشورى به ترغيز آن تربقي استخفاف الحكة كولا لازم
كلورمي **الحوا** كلور سرد رانيا عليه السلام حضرت نه روافي بوكلا مكد صدر
مرديد رمال عليه السلام ان الله تعالى نزع بالسطان مالا نزع بالقرآن من سبط
السه خشي باب ما يبي من طاعة الوالى **س** امام محمد ابد ابو يوسف حضرت
بينده عداوت دنيا و به ادوب حتى ابو يوسف وفات اينده كره امام محمد حضرت
جنازه منده حاضر اولاد و به كلور واقعيد روقه اقر اميد و واقع ريسينى
الحوا واقعد ركن بو مولى بيلىك مهمات و نبيون و كلور تفصيله
و قوف مراد ابد نرا امام محمد ك سيرة كبري ك شرح بولوب اولنده مفصل
و مشروح مسطور قال رض ابد عنه اعلم ان السيرة الكبري آخر تصنيف محمد في الفقه
ولله الم بذكر اسم ابى يوسف في شئ منه لانه منته بعد ما شملت النفرة بينهما
وكلما احتاج الى رواية حديث عنه قال اخبرني الثقة وهو مراده حيث يذكر
به اللفظ و اصل سبب تلك النفرة المحد على ما كل المحل قال ذكر محمد في مجلس
ابى يوسف فائى عليه نقلت له مرة يقع فيه مرة شئ عليه فقال الرجل
محمود و ذكر ابن سماء عن محمد ان ابى يوسف في اول ما قلده القضاء كان يركب
كل يوم الى مجلس الخليفة فيتم به عليه العلم فيقول ابو يوسف الى ابن يده يهون
فيقال الى مجلس محمد فقال ابلغ قدر محمد ان يتكلف اليه والله لا تفقه حجام يناد
و يعالها و عقد مجلس الاملاء لذلك و محمد موافق على الله رس فلما كان في آخر
حال ابى يوسف رأى الفقهاء يبرون به بكرة فقال الى ابن فقال لوالى مجلس محمد
قال اذهبوا فان الفتى محمود و سببها الخاف ما كل الى جوى ذكر محمد في مجلس
الخليفة فائى عليه الخليفة فحاف ابو يوسف انه يقر به فلما به فقال اترغب في قضاءهم
فقال محمد و ما غرضك في هذا فقال قد ظهر علمك بالعراق فاحتج ان يظهر

بعض فقال محمد حتى انظر و انا و في ذلك صحابه فقالوا ليس غرضه قضاء
و لكن يريد سخطك من باب الخليفة ثم امر الخليفة ابى يوسف ان يجلس
فقال ابو يوسف ان به و اذ لا يصلح مع مجلس امير المؤمنين فقال و ما ذاك
قال به سلس البول حيث لا يمكن استدامة الجلوس قال الخليفة فاذن بالقيام
عنه ذلك ثم خلا محمد و قال ان امير المؤمنين يدعوك و هو رجل مولود فلما نظر
الجلوس عنده فاذ انشئت اليك فقم ثم اوفد على الخليفة فاستحق الخليفة
لقائه لانه كان فاجال و كلام فاحسن كلامه و اقبل عليه و كلمه و جعل يكرمه
نفى خلال ذلك ان راعيه ابو يوسف ان قم فقطع الكلام و فرح فقال
الخليفة لولم يكن به هذا الا لكنا نخل في مجلسنا فنقل محمد لم خرجت في ذلك
الوقت فقال قد كنت اعلم انه لا ينبغي لي ان اقوم في ذلك كرس
يعقوب كان امثا و من فكر بهت مخالفة ثم علم محمد ما قال ابو يوسف
فقال اللهم اجعل سبب خروجه من الدنيا ما نسبني اليه فاستجبت دعوة
فيه و لذلك قصة موروثة و لما مات ابو يوسف لم يخرج محمد الى جنازة
و قيل انما لم يخرج استحياء من الناس فان جوارى الى يوسف كن يتعرض
فيما يركب على ما يكن ان جوارى الى يوسف كن يلقن عند الاجتيا زباني
اليوم يرجع من كان مجسدا اليوم متبع من كانوا تبعوا اليوم تخضع للاقوام كلام
اليوم يظهر من الحزن و الجزع فذا بيان سبب النفرة مراد من شرح السيرة الكبري
آخر تصنيف منصف محمد **س** زيد على فقره صدقة و صرف انك مراد ابد كره
نظر انك فتق رفره منصرف ادى و اورد **س** غرضك فتراسه
صرف اوليد رزيراهم صدقة هم جهاد معاصر حاصل و ان الصرف الى فقراء
المجاهدين اولى لان فيه معنى الصدقة و الجهاد في المال و ايضا منفعة ذلك

٢٠

الى جميع المسلمين بدفع اذني الشكرين عنهم بقوة م السبر الكبير في اوله
 في الورق الخامس نجيب **باب** يهودي طاف في محارس الحق اذ رده
 آيين باطلين ساكن اوله قدس مصر اظها رايتة كثر من منع اوله من
 يوقه لانا امرنا بان نتركهم وما يدنيون اية على اوله سبوت لازم ميد
الحل اظها رايتة يك منع لازم من خارج اظها رايتة خور و خنابر
 بيفك اظها رايتة كبر اوله و عن مصر حدر بول اظها رايتة مستحق
 حاصله مقصود لري اظها رايتة من وافي حاصل اوله و كذلك ممنوع من اظها رايتة
 بيع الخور والمث رير و نجاح المحارم في هذا المص لان في الاظها رايتة مستحق
 بالمسلمين ومقصودهم يحصل بدون الاظها رايتة السبر الكبير في ما يكون
 لا بل احب من احداث الكنايس وكذلك في الكنايس والنظاير في احكام
 الذم **باب** حديث شريفه كون طو غدة او يور بولان كسنة
 قولنا في شيطان تول ايم يور شس بار كسنة صباح نمازينة قالوا يا عيش
 او يوحى به من وارسيد **الحل** من در اين ماجر و ايتة حضرت علي كرم
 وجهه دس منقول در وور عن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم قالت
 فري رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا مضطجعة فخرني برجته ثم قال يا نايه قولي
 استمدر رزقك فلا تكلمي من الفاكه فان الله يقسم ارزاق الناس
 ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس و روله البرهقي و رداه اليه عن علي قال
 دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على فاطمة بعد ان صلى الصبح و هو على فذكرة بمعباد
 و روي ابن ماجه من حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل طلوع الشمس من الرغب والترهب في كتاب اليسوع في الرغب
 في البكور **باب** زيد عمر و ك عبد مملوك بكرة بيع ايمه سرعا بكرة نه لازم اوله

و عارة الكنايس هكذا
 و بعض من شغلها لانا ان طويرها بين
 فلا تمان لرايتها

الحل تسليم اتم من ليه نه لازم اوله و بيع مال الغير بالسليم
 ليس بمعصية من جامع الفصول في الفصل السادس في اوقه
 ث اظها رايتة حوت و رعا تسدي ز و جمل من اعب ردم اوله
 يوقه باياري ايمه اوله **الحل** ازواج ايمه اوله و ذكر عن سيدنا
 ابن بريده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوتة المجاهدين على القاعين
 كحوتة اتمها تم مانه رجل يحالف الى اخره رجل من المجاهدين الا وقف
 يوم القيمة يقال لهذا فانك في اهلك فخذ من عملك شئت فالتك
 فيه بيان عظم حوتة ازواج المجاهدين لان رباي حوتة النافذ و زبادة حوتة
 الازواج واليهات رايتة كافي قوله و ازواجهم اتم و في قوله في
 نوتها اجماعا من الاء ثم افا استحق هذا الوعيد لان المجاهدين خرج من بيته
 وجعل ايمه امانة عند القاعدة وعند الله تعالى فقه فان في امانة الله تعالى
 من ترجع السبر الكبير في الورق الرابع نجيب من ادا **باب** رسول الكرم
 صلى الله عليه وسلم اولاد من اولها من زيد بكنة شيل صار و با و اتم
 كجمنكه سر عازيه نه لازم اوله **الحل** ضرب شديد جيس يد بشير
 لازم اوله و من انتسب الى آل النبي عليه السلام بضرب ضربا و جعا و شتر
 و محبس طويل حتى يظاير توبته لانه استخفاف بحج الرسول من معي المحاكم
 في القسم الثالث في فصل من حيث الله حاش في الورق الاول
 رسول الكرم صلى الله عليه وسلم حضرت نيك نام سر يفرى ذكر اوله و قد
 صلوة شرعية فريضه و اجبيد مستحسنة **الحل** حسن كرمي
 قننه به بايع و عاقلة عمره بركة اتمك فصد رماج الشربة
 رخذ به و ذكر اوله قد مسجود ديتس كرخنك قولي و اني بودرسل الاء

٢٥

من
 من
 من

السرخسي وان يقول فليذكر قنينة في ذكر اوله فلهذا وجب
 نقل المصنف تحفة الفقهاء في صحيحه وان بودر ديش بر قوله مجلس واحدة
 بركة كفايت ايدرديش اگر ترك ايدرسه فمستند ديس اولوب قضا لازم
 اولودر ديش مفسرين و فقهاء متاخرين بر جماعت جمله در محط انفي كني
 هر ذكر اوله فلهذا وجب نقل اوله في شرح الآلام خواهر زمان وان اختيارك
 بوايد وكي جامع كبير من حنابلة مسطور در شرح الآلام كذا في كتاب بودر
 خلاصه مجلس واحد ورا ذكر اوله فلهذا مستند من مجلس متحد و بوجه بركة
 واجب لمخه متاخرين تكراره فليذكر ديش شايح كبريك به فقهاء كني
 عمل اوله اولور اما ذكر اوله فلهذا وجب بابه عمل ادوب و حديث شريفة
 بن بكته فستند ذكر اوله فلهذا مستند بوجه كفايت ايدرديش اولودر ديش
 قول سر غير ندن اسم دور و ذكر في تحفة الفقهاء ان الصلوة على النبي عليه السلام
 فرض عند الحسن الكرخي عن كل بائع عاقل في العورة كذا في المحيط و خلاصة القول
 و شرح تاج الشريعة الا ان تاج السيرة ذكره شريفة ان بسبب الصلوة على النبي عليه السلام
 كلما ذكره في قول الكرخي و السيرة حال سمر الآلة السرخسي و ذكر في القنية نقلا
 عن المحيط ان ابن مصلح به تواتر عنده ذكر كني في كل مرة كذا في تحفة
 الفقهاء و قال هو الصحيح و قيل كيف لمجلس مرة و به يفتي كذا في القنية
 وان لم يعمل بصل الصلوة دين في ذمة فيقف كذا في القنية و ذكر في القنية
 في دراية السيرة ان جماعة من ائمة المفسرين و الفقهاء منهم الطحاوي قالوا
 يجب الصلوة على النبي عليه السلام كلما ذكر و يؤيد ذلك قوله عليه السلام في ذكره
 فم يعمل على فقهه في وجب هذه واجبة التواتر و هذا القول اختيار سمر الآلام
 المعروف بخواهر زمان في شرح الجامع الكبير و اخبر سمر الآلة السرخسي و كذا في القنية

ذكر

ذكر في خلاصة الفتا و من نقلنا عن بعض شيوخ الجامع الصغير انه يجب عليه كل سماع
 و ذكر في خلاصة الفتا و من ان الصلوة على النبي عليه السلام اذ ذكره او سمع ذكره في مجلس
 مرارا قال المتقدمون ان التحليل كسب مرة و هو المتأخرون يستكرهون
 من جوابه الفقه في الباب التاسع في الورق الثاني قال القاضى ابو الحسن
 ابن القصار المشهور عن اصحابه ان ذلك واجب في الجمعة على الاثني عشر
 و فرض عليه ان ياتي بها مرة من دهر حج القدرت على ذلك من كتاب الشافعي
 بتعريف حقوق المصطلح عليه السلام في القسم الثاني في الباب الرابع في الفصل
 الاول قال الكرخي الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على الاثني عشر مرة ان
 جعلها في الصلوة او في غيرها و عن الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كما ذكر قال
 شمس الآلاء السرخسي و ما ذكر الطحاوي من مخالف للاجماع فعاة العلماء ان الصلوة
 على النبي عليه الصلوة والسلام مستحبة و ليست بواجبة كذا في النخبة و المحيط
 من اصلاح في باب الجمعة قلت الكرخي الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على الاثني
 عشر مرة ان جعلها في الصلوة او في غيرها وان ذكر النبي عليه السلام في الخطبة
 نسبت لان الامتصاص فرض من الصلوة على النبي عليه السلام ليس بفرض الا في
 مرة فلا يجوز تركه في غير ذلك و ليس بفرض و لهذا حرم عليهم الكلام بما هو
 بالمعروف مع انه فرض في هذا الاولى من محيط السرخسي في فصل الجمعة
 انه صالح و متدين اولوب بله شايح عظام من بريه بخت و اني المبتدئين
 اولوب كسوة سر كبرك اهل و فتن اولوب اول و فتنك كيت باستيفس
 قبول ابيك شريفة جاني اولوب بوقه طرقت قصرة نخل مبد راجع
 صالح و متدين اولان الوفا في الرده داخل اولوب اجتناب ايدرد
 و لابه الناس من عفا جمع عرفت فقبيل بعض مفعول و هو سيرة القوم
 فاعل

في السيرة السرخسي و في القنية
 في السيرة السرخسي و في القنية

والقيم بما هو الجاهل من القبيح والمحدث على ما هو من البيت الامير من احوالهم
وهو دون الرئس ولكن العرفان المار اسرارهم فيها اذا اجتمع عن الظلم
منهم يستحق الثواب كمن لما كان الغالب منهم خلاف ذلك اوجه مجر الحكر
كذا في شرح المصباح في شرح الشريعة في فصل حقوق القضاء
رسول اكرم صلى الله عليه وسلم حضرت اولاد من دونه غير انكده بنسب واريد
الاجابة يوقر دارفادون دار بقية نقل يورد في زمانه بواختلاف
واقعه اولاد من حضرت عمر رضي الله عنه كم يوبه بغير ايرس بائس كسرين
سايه رفع اولاد من دونه غير انكده بنسب ايرس بنسب كسرين
موتى الملاح ايرس برمان نور ايرس في اثبات ايرس حضرت عمر رضي
عنه واثق قائل اولاد من دونه كما خلتا فيم بعد ذلك في مونة من قائل عمر رضي
عنه فان محمد اقامت عدوة بسيف وانا رفع الى السماء كما رفع عيسى بن مريم
وقال ابو بكر من كان يحب محمد اقامت ومن كان يبعده الله محمد فانه حي لا يموت
وقال قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الال الاله فرج النجوم الى قوله
وقال عمر كان ما سمعت هذه الاله الى الان من المواقف في الموقف الاسر
في خاتمة الرصد الرابع **سورة** يوزنك اك افضل من ربه در ودينه
سورة ايرس ثرنا ايرس في دن قنقيس افضل **در الجواب** بنسب الصلوة
والسلام قبل شرفيتك موضع مباركون بقاع ارضك افضل
ايرس كنده خلاف يون عمر بن الخطاب وما لك واكثر من قول اوزرني
دينه سورة افضل **در الجواب** واهب وابن جيب قول اوزرني كنده
مشرقة افضل **در الجواب** وكل وجه واهب ابن جيب المدينه على مكة على ما قد تاه
وهو قول عمر بن الخطاب وما لك واكثر المدينين وفيه ايرس مكة والكوفة الى افضل

وهو قول عطا وابن وهب وابن جيب من اصحاب مالك وحكايا بني
عزلات من ولا خلاف ان موضع قبره عليه الصلوة والسلام افضل
بقاع الارض من الشفا في القسم الثاني في الباب الرابع قبل القسم الثاني
في فصل فيما يلزم من دخل مسجد النبي عليه السلام وافضل الاماكن المسجدة الحرام
ثم مسجد النبي عليه الصلوة والسلام ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد
الحج ثم البيت له انه نذر بزياده فريه فيسكنه ابن الهمام في كتاب الايمان
في فصل الكفارة في شرح قول الهداية ومن نذر نذرا مطلقا
قرض وصدقة دن قنقيسك ثوابي **در الجواب** قرضك ثوابي بزياده
اولا سر ويدر باب خراج ابوداود في حسنه قال قال رسول الله صلى
عليه وسلم وانطلق برجل الى باب الجنة فرجع راسه فاذا على باب الجنة مكتوب
الصدقة بعثنا لها والقرض الواحد ثمانية عشر لانا صاحب القرض
لا ياتيك الا وهو محتاج والصدقة ربما وضعت في ثمن خمر او ما به
في السن قال حدثني عبد الله بن عبد الكريم حدثنا سم بن خالد بن يزيد
ابن ابي مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت ليلة اشترى
على باب الجنة مكتوب الصدقة بعثنا لها والقرض ثمانية عشر فقنا
لجبريل ما بال القرض افضل من الصدقة ان الابل ال وعتده والمستقرض
لا يستقرض الا عن حاجه كذا في المعبرات **در الجواب** زيد في خسته اولوب
دلى طوكته اسلام عوض اولدقه ايرس رت ايرس لمان اولدقه فذكره
دلى ونحو اجل يوب فوت اولدقه سرعا فخرس قيلوب اهل اسلام قبره
دلى اولدور **در الجواب** اولدور دورت يرب معتقل الدين اولدقه
اشارت معتبرة در كفو اسلام ونسب وافاده فهو ما كعقله سر

لا ياتي في الجواب الى قوله له انه لا ياتي فيفضل
لنور زخم كالا يحسن على من نظر الى حله

وقت مودة ذلك دأبه اول قول من في اقراره واستهلاله مطلقا جاز
او لم يدر وان اشترى الا فوسر فان كان معتقلا في نفسه اختلاف
والفتور على انه ان دامت العقلة الى ثلث الموت يجوز اقراره بالاشارة
والاستهلال عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا
لم يعتبر اشارة مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتقار
وكذا في تقيع المجهول ويزاد اخذ انه مسلم الا في عاقل ان اشارة الشيخ
في رواية الحديث من الكتاب والنظر في الفقه ان كانت في احكام الاشارة
وقالوا في معتقلا ان اذا امتد ذلك وعلمت اشارة فكذا الا فالا المعتقل
الان هو الذي عرض لاجتباس الدين حتى لا يقدر على الكلام فاعتقل
حكم الا فوسر وعند اصحابنا ان امتد ذلك وعلمت اشارة كان حكمه
حكم الا فوسر والافلا وقدرا لامتداد بسنة وقيل بان يبقى الى زمان الموت
قيل وعليه الفتور من صدر السرعة في آفة **الحكمة** سنت
او كنهن الحل ليس فواكره غيرك او كنهن الحق جازد يد كل من صحه مبد
الحكمة صحه بكمس بر اطعمه وان طعام واحد او لم يوجب اجابة
تفاوت او لم يوجب جازد ومنه ان ياكل مما يليه قال عليه السلام
كل ما يليك ثم كان يدور به على الفاكهة فقيل لفي ذلك فقال ليس بنوعا
واحد ان افوان متفاوتة كذا في التوير وفي هذا علم ان قوله ولا يتناول
منه من جيب ليس على اطلاق بل فيها اذا كان طعاما واحدا ليس في اوقات
تفاوت اما اذا كان اجزاء الطعام واختلفت فيجوز له اليد باليد
اما جواز في الفاكهة فكذا ذكر آنف واما في غير ما قلنا من غير التمس عليه الصلوة
والسلام انه قال ان خياط دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام

صالح

صالح

منه

صنعه فذهبت مع النبي عليه السلام فغرب خبره من غير قافية ذبا وقد
به النبي عليه السلام تبع الدنيا عن حوالى القصة ذكره في المصاحح من النبي
سبح الله عن فضل من الكحل والرب **الحكمة** زينة عرو واولا حلق
ويكون حلال انك من افضله بوقته **الحكمة** انك افضل من رجل
قطع مال رجل ظاهرا فلا فضل لصاحب المال ان يحل له لونه في الدنيا فانفذ
كان مكتبا ثوبا عظيما فكذا اذا انقضى نارا الآخرة من اوقات الحاشية
في كتاب الكرامية قيل باب الكرامية بعلاء العبد **الحكمة** خطبا خطبا
عنه قائل فخر واما ديورات انه كثر من قائل ان ابنه واقع اولور
الحكمة عنك فاعلم من حال واقع اولوب من زينة اولوب واولور فاعلم
ويكس اولور باخود قائل جسد تميز واقع اولوب من زينة اولوب واولور
بواو في قوله عن قائل اما مثل الحيوة الدنيا قائل حال من فاعل عز وفهمها
زائدة من عرف قائل او تميز من حمة القائل فحينئذ لا يكون من زينة اولوب
للمفاجح واحتملت ان الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارس امر من حيث انه فارس او حال
كونه فارس لكن زينة من غير نحو من ذرة من فارس وقولهم
عنه قائل يؤيد التميز لاني الحال من الجاهل في التميز **الحكمة** حج افضل وصدقة في
بوقته اول صدقة دون ان اية اولوب اولوب **الحكمة** حج افضل
والج افضل ثم الصدقة ثم العتق ثم البرزخ في آو كنهن **الحكمة**
فسوق وغور اية او قتل علم من وف اية تحصيل من صاحب تمتع
اية وب فائدة من كور من اول علم اية شرف اولوب بر خور وار اولور
الحكمة اولور من عظمه تقوا من عظمه من عظمه من عظمه من عظمه

لان من زينة في التميز

البليس او ليرد بستره لو كان العلم دون النطق ترقى **الحكم** ان ترقى خلق البليس
 وفي الحديث علم لا ينفع كمن لا ينفع منه ونفع العلم حسن الامتداد في العباد
 فمن لم يزود بالعلم ورعا وزهد لم يزود من الله الا مقصداً اي بغضاً سديداً
 وبعد ارجعنا وقد كان النبي عليه السلام يتعوذ من علم لا ينفع ويقول اللهم
 اني اعوذ بك من علم لا ينفع وقلوب لا يجمع ودعا لا يسمع ونفس
 لا تسبح ذكرك في الاجساد **ابن السيرة** على شرح شريعة الاسلام في فصل في فضل
 العلم في الورق الثالث **تكميل** علم وجه مرقوم اوزر **تكميل**
 اية مبوب تصحيح نيته وادنى فاكرا اوليوس بكمه يمان منصب ومار
 ايجون تكميل دن ترك افضل اولور **الحكم** تعلم افضل ترك كذا علم تصحيح
 انك رجا اولور ديشتر **تكميل** باقى فاجل عار ولا يرضى بها الا عار
 واما اذا لم يقدر على تصحيح نيته فالتعلم افضل من تركه فانه اذا تعلم يرجى ان يفتح
 العلم نيته في الفصل المرقوم **تكميل** فن المذهب اولان كنه مذهب
 حنفي وداخل لو لم يكن فيه مذهب فن انتقال ايمك ديس
 جاز اولور **الحكم** مذهب الى حنيفه ثبات خبره واولى در شعور
 المذهب اذا صار حنفي المذهب وقد فاته صلوات في وقت كان شفعوا
 ثم اراد ان يقضيه في الوقت الذي صار حنفي يقض على مذهب الى حنيفه
 مثل نعم الدين النسي عن شعور صار حنفي ثم اراد ان ينتقل الى مذهب
 ات فن قال في ذلك فقال ثبت على مذهب الى حنيفه خبره واولى وقال **الحكم**
 اقرب الى الالف وارفع في الجواب العاقل الامام الحسن المازيري عن هذه
 المسئلة فانه قال يغزى ابن مس المزة اشبه التوزير من ترك المذهب الذي
 ويرجع الى المذهب السديد **الحكم** في كتاب الصلوة في الفصل الثاني

صح

ص

زيد فاقتر بعض ارباب من قرا كقرائن بوفلك جابر
 اولور **الحكم** اولما ان التقصير عن حقيقه البكاره فيج فادبر
 الحكم على مقتضاها وفي استنطاقها اظهار لها حشيتها وقد نهى الشارع الى السرة
 م شرح الجمع لابن الملك في كتاب النكاح في فصل الاول **تكميل** زيد ما ك **الحكم**
 اولور وخر عوب قوس حالت نزع من ازاوانك سرة عاشاب اولور
الحكم اولور اگر چه کم او طس مبارک ازاوانه مده را بگویم ازاوانه
 ايدوب انرکه ايد حق جل وعلايه واصل اولم فله غايه احسان
 اولور ظاهر زيد کيشي وادنى بودر انما الاعمال بالنيات الحديث لان الكفر
 عيب وكذا الرق لانه ازمه من الرقيل في كتاب النكاح في فصل الاكفا **تكميل**
 حامدا اولان ثبوت اولد قده وضع محلي قيب اولم فله قنده ولسر حى اولوب
 قيلداسه سرة قران ياربوب لقواج اولم فله لازم اولور **الحكم**
 صول ايكوسندن ياربوب لقواج اولم فله كرك مانت حامل وولد قده
 ريش بظن اخر جنبها الايسر ونجس ولد ما كذا في النكاح في كتاب النكاح واليه
 وفي آف باب ما يكره من النظر والمست من الدر والنور في كتاب الصلوة قبيل
 باب السجدة **تكميل** مستعد اذره وارن آخرته تنق زوجي ايد اولور حشيت
 بستر او يجمع **الحكم** آخر من ايد اولور ديشتر بررواينه خلقا احسن
 اولور ديشتر اختياره كى ايد اولم فله وادنى قول وارن الرجل اذا ابتكر
 بالمرأة بزوجه في الجنة قال ابو بكر بن الولي به احدث غيب ذكره
 في احكام النكاح فان كانت المرأة ذلت ازواج فقيل ان مات عنها
 م الاذواج آخر بقى لقال حذف لامرأة ان ترك ان تكون زوجي في الجنة
 ان محسن ايدنها فلا تزوج من بعدى فان المرأة لا تزواجها وخطيب

صح
 من انفس آلاءه يستفاد من كتاب النكاح
 في كتاب النكاح في فصل الاول

معاوية بن ابي سفيان ام الدر دأ قات وقالت سمعت ابا الدر دأ
يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المرأة لا فوازا جها في الآخرة وقال
لي ان اردت ان تكوني زوجي في الجنة فلا تنزجي من بعدس وذكر ابو بكر الخازن
حدثنا جعفر بن محمد بن سنان حدثنا جعفر بن اسحق العطار وسنان بن
عن حميد بن اسحاق عن حميد بن زويج النخعي عليه السلام قالت يا رسول الله
المرأة يكون لها الرزق في الدنيا ثم يموتون لا بها يكون للآخرة والآخر
قال لا حسنها خلفا كان معها بالأم حبيبه ذهب حسن بخير الدنيا والآخرة
وقيل انها خير اذا كانت ذات ازواج نقل في المعبرات **مسألة** لكل فرعون
موسى تركبته فرعون موسى منفر فبدر لا يفر فبدر لضبايد فرعون في
قوات او ممن كرك يوق فرعون في جرة تنوب اية **الحل** منفر فدر
لكل فرعون موسى من مراد لكل جبار قهار در بومعنا به نكرة اولد قنده
خفا بوقدر كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون
وموسى لشكرهما بالمرح المذكور من مخرج الكافية ان فيه في شرح ومثل
قضية ولا ابا حسن لها في بحث المنسوب بلا التي لنقى الجنس **مسألة**
الدم اجزاء النار دعا سنده اولان اجوانك راسى كتميد
يوق بكسور ميدر ومعنى تدويكدر **الحل** ساكنه در اجاره وندر
امن وعلام من معنائه جابر رضى الله عنه لا بد من احد انكم عمل الجنة
ولا يحير من النار بالجحيم والراء الهمة من الاجارة اى لا تجده امين
ولا انا يعنى ولا انا اذ دخل الجنة يعمل الا برحمة الله تعالى ان الملك لما راف
مسألة زيد قولى عود عليك ايندوى على احناف ايندكه المفعول قادر
اولوروى يوقه افند بسك تملكى اية اول ماله مالك اولوروى

المر

الحل مالك اولان لا ليس في اهل الملك فلا يصير ملكا بملك
من خلاص الدر والنور في آخر باب الظهار كذا في الزئبق وبغرة **مسألة**
يدون لفظي اعلاي مقتضى اولوب يدون اولوب صواب ايكن كتب فتاوى
خطاي قبول ايدوب جمدس يدون بازوب بر بسى يدون بازادونك
سرس وسيسى ندر **الحل** يدون بازون دافى كندر كرت قناوك
تبع ايدون بوقول قائل او كاز بالفر من اولكس ده بوخطا وكدر بنونيم
قوبدر خطا اولس ده فقت قنكره خطا مستعمل صواب نادر
خير لودر في كتاب الصلوة في باب سجود السهو قبيل قول الهداية
وهو على سجدة **مسألة** دعاوى ده اولان واو كسوره دافى اولوب
جابر ميدر **الحل** اولور بعضي كسر اولي در ديمش ويجمع على دعا
بكره الواو على الاصل وبفتح ما فظة على الف الثانية وقال بعضهم
الفتح اولي لان الوب اثر التخفيف ففتحت واظفت على الف الثانية
التي بنى عليها المفعول به يشعر كلام ابن ولاد وقال بعضهم كسر اولي وبيد
كلام سيبويه ومثل ذلك الفتور والفتاوى والفتاوى وكا
ان لا يسمع في عبارة اث فعية الالباب كسوفى عبارة اصحابنا بالفتح
ولما في السدع فنى اضافة المدعى الشئ الى نفسه في حال المجامعة والمنازعة
من شرح ابن وهبان في اول فصل من كتاب الدعوى **مسألة** زيدك عرو
واجب اولان اذن بيك اقره فقتن بسبون كسور وليم ايلدكه
زيد جمدسن كسور مينج قبض اليم ديكه قال اولوروى **الحل** قادر اولان
جبر اولوروى استى نا اعتبار اللجوء بالكل كافي عناق الدر والنور

من خلاص الدر والنور
في آخر باب الظهار
كذا في الزئبق وبغرة
يدون لفظي اعلاي
مقتضى اولوب يدون
اولوب صواب ايكن
كتب فتاوى
خطاي قبول ايدوب
جمدس يدون بازوب
بر بسى يدون بازادونك
سرس وسيسى ندر
يدون بازون دافى
كندر كرت قناوك
تبع ايدون بوقول
قائل او كاز بالفر
من اولكس ده بوخطا
وكدر بنونيم
قوبدر خطا اولس
ده فقت قنكره
خطا مستعمل
صواب نادر

المر
باب الحن على
المقتضى

عاشق الله تعالى
قوله وان احضرنا لاجره الحاکم على نفسه
وعتق العبد وتعتق الاجار له
رسم الحقوق من غير البيع وبيع الاجار
وغيره ان يترك فائضا بالتخليه منه
ان يكون بحيث لو بدله اخذه عليه
لغنى لئلا يجار الحاکم ان يحكم بغيره
اذا كان الغرض صحيحا

2 ان من رخص الله روي البخاري عن النبي
صلى الله عليه وسلم مع المشركين يوم بدر فامر فهدى نفسه
ورجع الى مكة ثم قبل الى المدينة مستمرا حتى اذ كان جال
في الانصار راوا ان يحلوا العيص ويتركوا اخاه له
حين اراد ان يهدي نفسه ويجعلوا ذلك من انصافهم
طلبوا رضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استأذنا في ذلك
من النبي صلى الله عليه وسلم قال لا والله لا ندرن بغيره الا
لا نجمع بين لا ندرن منه ودرنا يعني ذلك العيص
انما ابي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك انه بالقسمة تأويل العيص
وليدل بشئ على الانصاف في اموالهم ولما بلغ في نفوس
الانصار ان يكون العيص عنده وفي الحديث ولا تدرن على العيص
عن ذلك في التهمة ومواقع التهمة

في باب العتق على جعل معني جبار مال ابيه مولا بنى خليه اوله قد حاكم
قبض حكم الحاكم كما في ابن الهمام في المحل المرقوم **في** زيفه
صالح ومتدين اولوب لكن بعض تهتم اولان يرادون فزار لازم اولوب
الحواش مظان تهتم ومواقع تهتم ودر اجتناب لازم ايد وكنهه
ولالت ايد رخصه كبره در كمال النبي عليه السلام في انس وادله لدرن
منه ودرها معني من فدا العيص وفي الحديث ولا تدرن على الاجتناب
التهمة ومواقع التهمة من ابن الملك لثمن روي في الباب الثالث
شروع شريفة مخالف سوزر سويدي وكثير العيص اولان اخذته
خلاص اوله جاره **الحواش** استغفار وخرق وتحت ايك رك
يك عيصان جويك بر استغفار رخص لا صيغة مع الاصرر ولا كبيرة
مع الاستغفار الحديث **الحواش** بر جامع مترفيه زير وعظا وبقير وحب
نقل ايدوب وعظا تمام اوله قد جهله دعا ايدوب خلق واني باشرين اجوب
ان عني واني جاعر جاعر جان وكوكلدن وورون ولدن توجبه تمام ايدوب
يارتي شوبله ايدوب يارتي بوبله ايدوب ديبه ديبه وافر عليه نافع لفرعل
ايه ايكس عمر ودا شمس بوسرك ايت يلكوز افكار كازجه
وجهود در ديبه مسترعا بمقوله عبادته بوبله دين دان شمس نه لازم
كلور **الحواش** حق سويينه نه لازم كنهه كك كنهه كور دكي سويين
دعا خفيه وورون ولدن كرك الدعاء بالجمع بعد الجمع جيل لا يجوز
فال كان لا بد لهم من ذلك فعليه بالخفيه فان كل صلوة خلفها سنة
فالاستغفار بالنية اولى من الاستغفار بالدعاء والجهل بالدعاء بدعة قال
الله تعالى ادعواكم بكم تفرعوا وخفيه والذي يفعل المذكرون في مجلس الوعظ

المنع
والنهي
والجواز

من الدعاء بالجمع جهده واستدعا بارت بارت في القدم وكشف الرأس
به عتق لم يرو عن احد من السلف مثل ذلك بل يكون هذا التشبه بما يفعل المشرك
واليهود في بيعهم وكنائسهم جواهر الفتوى في كتاب الصلوة
قبيل الباب السادس **الحواش** زير عودون بيك شاهي بي سكره
روايج زمانه استغفار ايدوب النبي اوله قد نه بيك شاهي في روي
دينم ادا ايدوب ديكه قاله اولوب **الحواش** اولور واقعا مشك ردا ايدوب
وذكر في المبسوط في مسئلة الاستغفار ولو غلت او رخت فعليه رد
المثل بالاتقان من مجمع الفتاوى في كتاب البيع في باب ثل القرض
الحواش مصطفى به نسبت مصطفى ديك محبوب **الحواش** خطا
صواب مصطفى در فاسه سادس واقع اولان الف حذف اولور
وان كانت فاسه كراي وهو مفعول من المراتات اوسا وسته كغيره
وهو الجمل العظيم الشدي فالحذف لا يغير لظهور الاسم فقول العامة مصطفى
خطا والصواب مصطفى من الجار برور في المنسوب **الحواش** استباه
ونظا ثرده ابي صلوة فدت اصلها الحديث فقل مصلى الرابع اذا قام الى المني
قبل القعود قدر التشبه بوضع جهته فحدث قبل الرقع تهتم
ولورن قبل الحديث فد وصف التوضي ونبي قال ابو يوسف
زير صلوة فدت اصلها الحديث تعجبتم قول محمد بن حنبل في صحيح
اولور كقبل القعود حدث ايدوب مطلقا صلوة فاسه اولور
كيدر **الحواش** با قابل ديكه كما قصص الفتح القدير الشهير باب الهمام
عبارة ودر مقام الريب قبل القعدة فانه بكل اصلح صلوة عنه محمد
بان يروضه فباني فيقعده ويتشهد ويسلم ويسجد للسجدة فلا يمكن

في السجدة

في السجدة

في السجدة

اصلا حسب عند ابي يوسف وقد سئل ابو يوسف عنها فقال بطلت ولا يجوز
اليها فاجاب محمد فقال ربه صلوة فدرت بعد ما حدث ربه بمجزة
مكسورة بعده بجهدها كلمة تعجب وهو ما على وجه التكميل قال لعنيد
لحقه من محمد بسبب بطلته من عيبه قوله في المسجد اذا اخبر انه لا يعود
الى ملك الواقع ولا يخرج من كونه مسجدا وان صار ماوى الكلاب
والرداب من ابي الهام **ق**رآن عظيم بآيس واجى يازنى هاجر
او لوزى **ق** او لما زاحوا حتى تسمية اوله مسماى اول اصلى
او زرينه يازنى لازم مدر لان خطا المصحف سنة مشهورة وقد سميت
بكذا من سابع الكافى في شرح الشافعية في اول المظا **ق** فاستبرك
ومفتي كشرح شريفه خالف حكمه فتوأس بولند قد بر على قدر الطاعة
بذل وسع ايدى ب قادر له وغر كنى تبعدن صكره ابتك بولند ب
آثم او لم يوس بلكه بذل جهدا يملكه بر ثواب حاصل اوله وغر اذ عار ك
صوابميد **ق** خطا در حديث شريف نص صريح او لم يوس اجتهاد
محتاج اولان پرده مجتهد كوره درو والمقلد اولان كتب مشهورة وه
مسئله كورد ب واضح اقوال بولند ب حكم دافعا قطعاً جاز او لم يوس
بر مسئله خطا من مجتهد واولان عروس الحاضر رض الله تعالى عنه
اتفا على الرادى عنه اذا حكم الحاكم فاجتهد لما كان الاجتهاد متفقا على الحكم
اجتنب الى تأويل تقديره اذا اراد الحكم فاجتهد وهو في باب القلب
اي اذا اجتهد الى حكم كما في قوله تعالى ولم تفرق اهلها ما في آياتنا
ثم اصاب الاصابة في الحكم مطا بغيره بما سوغه الله والخطا عدلها فله اجوان
اجل الاصابة واجل الاجتهاد فان قلت الاصابة مقارنة ما حكم

دلى

فما معنى ثم في قوله ثم اصاب قلت ثم هذا التفرق في الرتبة وفيه إشارة
الى علوية الرتبة الاصابة والتعجب من حصولها بالاجتهاد واذا حكم واجتهد
فاخطا فله اجل لان الاجتهاد في طلب الحق عبادة قيل انما يحصل الاجر
للمجتهد عند خطا اذا كان محرزا لشره والاجتهاد وهو ان يكون حاديا
علم الكتاب ووجه معانيه وعلم السنة بطرقها ووجه معانيها وان يكون
مصيبا في القياس على ما يعرف الناس كما عرف في اصول الفقه ومميس
كذلك فليس له اجر قال صاحب التحفة في الحديث دليل على ان ليس
كل مجتهد مصيبا والامم يكن لقوله فخطا معنى فدفع الشيخ الشارح
بان القضية شرطية وهى لا تقتضى صدق طرفها فلا يكون دليلا على المجتهد
يخطئ اقول قوله فخطا اعطف على به فذل اذا الاصل فيها ان يستعمل
فيما هو مقطوع الوقوع فيصالح ويبدأ على تحقق الخطا منه في حكمه على ان
ترتيب الثواب على ما لا يتحقق ولا يجمل كقصة بعيد ماثلة فلا يكمل
بغيره عليه ابن ملك شرح المتارق في الباب الرابع القضية ثلث قاض
في حجة واثان في ان رفاض عرف الحق نقض له وهو في اجتهاد وقاض
عرف الحق نقض كذا في فتوى النار وقاض نقض على جهل فتوى ان الملك
ق طاعون نذر ارض سارية دندرو بوزن فرار جاز او كور **ق**
اهل سنت وجماعت نهى بوزن ما ذن الله تعالى حسن دورته مسيد
برار صده واقع اوله قد فرار نيتي ايدى خروج ممنوع در امانى تعالى كذا قد نزل
لطفه النجاة كذا باس بوقدر خلاصك دافى الله تعالى اعلم حكمى بودر
اسانه بن زيد اذا سمع الطاعون بارض فلاتدخلوها واذا وقع بارض
وانتم بها فلا تم جوامعها كذا رن **ق** الباب الخامس والخمسون في بيان الخطا

١٢٦

منه في الحديث الى موسى قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاما مني بالطن والطناعون قالوا يا رسول الله
هذا الطعن قد عرفنا قالوا الطعن في اخوانكم في كل شئ ما دة
ورواه ابو بكر بن ابي الدنيا في كتاب الطوائف وقال فيه في اخوانكم في كل شئ ما دة
ولا تنافي بين النفي لان الاخوة في الدين لا ينافي العداوة لان عداوة الجنب
للاش بطبع وان كانوا مؤمنين فالعداوة موجودة قال ابن الاثير
الذي هو طعن ليس بمانع والسيطان لا يرضى ويغضب ويغضب ويغضب
هذا الحكم المرحوم في احكام الجان **باب** في اوزنيه استشهاده
اولا في ديار ايتام يعقوب ضررا ليدركه من مبيد لم لازم اولور
حايط للصغير استشهد على ابيه او وصية فسقط فالغنى على الصبي لا يجب
شئ من ذلك على الاب والوصى سواء في النقص او لم ينقص لان الاستشهاد
على الاب والوصى كاستشهاد على الصبي وهو بالغ فاذا بلغ اومات الاب
او الوصي بعد الاستشهاد عليها بطل ذلك الاستشهاد حتى لو سقط الحايط بعد ذلك
وانتف شيا كان هذا في ديات واقعات الساطع في التمارية
في الفصل من حسن والشئين قريب من الفصل الا في بور **باب** زيد
هفيك وصي اولان عمر ديك صغير وصي اولان خالده حضور حاكم اعضاء
ايوب وصي اوله وعمر زيد وبكر دار لاس بينه اولان ديواردن سقوط
خوف او نوب بقله وغر تقدر جاكيسنه وضرر متحقق ايكل كل مرت
اير لم وديم بوايا ايدر ديو دعوى ايدر كس حاكم الشرع جبر ايدر رانية
باب قاض ايس كونه ررا كركنه ايكيسنه وضرر وار ايس مرت
جبر ايدر بوايكي فالحكم بر ايا ايش كس كركنه ايكيسنه ابي ضرر وخرنس

راض او يوجب جبر او نماز اما بونه داف صغيره ضرر اذ خالده راض او
اولور جبر ايس دارس صغيرين يوجب عليه السقوط وكل صغير ومن
فطلب احد الوصيين مرتبه الجدار ولى الا في حال النسخ الامام ابو بكر بن
القاض امينا حتى ينظر فيه فان علم ان في تركه ضررا عليها اجر الا في ان يني
مع صاحبها فان ليس هذا كالحاكم احد الحاكمين لان الحاكمي يرضى بغير الضرر
عليه فلا يجزه اما بهما الوصيان اذا خال الضرر على الصغير فيجب على ان يرمي
من وصاياه فافضله في فصل تقرب الوصى قريب من كتاب السقه بورق بن حنين
باب بر طري خاص رجاج كنه له مخصوص اولوب قبول رديم اليا من
انده ايكس طري مرقوم ديواردن اولوب قبول طري عامه اولان زيد
طري خاص من يكا قبول كنه طري مرقوم اولان كنه استشهد دكرين
بو طرفن قبول او مكيوب حق مردك يودع ويومنه فادر اولور ل
باب اولور على القول المختار وما يستربك فتح باب به ونسب للدار
باب فيه وهو الحجة صورة المسند لوان ذر با غير نافذ مشترك بين جماعة
واحد الشكره وار في درب آف واحد حيطتها الى هذا الدرب المشترك
فارد صا حباله الدرب هو واحد الشكره ان يفتح لهذه الدار التي ليس لها باب
في الدرب بابا في ذلك الدرب بل كجور اولافيه رويات احديهما
وهي المختارة للفقير انه ليس له ذلك به ورضي بنية الشكره فاقس
في خلاصة الفتاوى ما نفه اذا كان رجل دار غار ما الى سكة فافذه مشتركة
بينه وبين غيره واراد ان يفتح بابا للمختار انه ليس له ذلك بل لغيره وبها ان
في فصل الحيطان **باب** بر شدة قد يربح راسه حار جبر زيد
كلرب بردكان احداث ايوب انذلك تجار شئ انكلك واصل او يوجب

لها عليه حوله

محمد بن الفضل

كفي احد الحاكمين

السر

٢٤٣

النقل

قد بين او من بربو قدر رمان و كان بكيوب ك و ن جكوب و لحي
 رمانده رجبه زيبه بر منتهى ك و المنه بزه ضرر و در بوسه حاشه اولان
 ربه منتهى قار او نورال **الحاج** او كان رمنع او نور ضرر منعه و كل ايدو ك
 مصر حده و ذكر النسخ في شرح **بشيت** بنى ملكه حماما لا يمتنع فيه بلا خلاف
 وان اراد الانتفاع به و الجيران يتفردون به ضرر افاض الصحاح يمتنع و الا لا اذا انتفع
 و تمتد الى بناء الجيران بل ينقص الباء و فيه طحونه على نهر اراد ان يفتح فوقه
 طحونه اقوى و بسبب منسوبه بقل ماء الطحونه القدره و يحل دورها لصاحبها
 ان يمتنع الثاني عن النصب وان كان يتنقص غلة الاولى بنصب الثاني ليس
 للاول ان يمتنع الثاني ان كان جوا اذا اتخذ في جانب تاجر آخر حانوتا بمثل تجارة الاولى
 فكذلك تجارة الاول بالتجارة ليس للاول المنع من جيران البرازيقي نوع فيس كذا
 عمارة بضر لصاحبه كذا في فاضحات **س** زيدك حويسي و بوارى بوزيوس
 جارى عمرو تيمر ايدو ك و زيد بن فخر بن التيمر تمكه قار او نور **الحاج** او نور
 ردار في حكمة عمارة فاراد ان يجرها فله ذلك قياسا لا استحاثا و ابنى وقال صنف
 الفطور اليوم على القياس لو ايدم بيته و لم يكن و جيرانه يتفردون به فله حيزه
 على ابناء و لوقا و راعى بناءه و قال التيمر انه لا يجر على بناء و ملكه ثم جاب الفطور على الفصل
 الخامس و الثمانين في الورق الثالث تيمر قال الصبر الشهيد في كتاب الجيران
 في باب الجذوع المتصدرة ان الفطور اليوم على القياس ايدم بيته و لم يكن
 و الجيران يتفردون به فله كان لهم حيزه على ابناء اذا كان قار او نور على ابناء فله
 ذكر في غصب فتاوى سمرقنديان قال الصبر الشهيد في كتاب الجيران
 ليس لهم ذلك لان الجيران لا يجر على بناء و ملكه من العايد فيهم

لعله
 التوريش

ضربه

كذا نسبه
 في النسخ

بناشتر

لعلهم يتقون العاصي فيصير التقوى لهم ملكة او يحد لهم ذكرا
عظما واعتبارا عين يسمونها فيشطهم عنها وهذه النكتة اسند
التقوى اليهم والاحداث الى القرآن

التقوى اليهم والاحداث الى القرآن
يعني ولكون المراد من قوله يتقون الاسم ارا على التقوى بحيث يصير التقوى ملكة للمتق
ومن قوله يحدث لهم ذكرى تسيطرهم عن المعاصي فيكون الاول موصوفا باصل
التقوى دون الثاني اسند التقوى اليهم شريفا لهم ولم يند الذكور اليهم لعدم
استيها لهم للشريف بان ساد هذا الفعل الشريف هذا او اما ذكره المصنف هنا في الف
بظاهرة لما اسلفه في قوله لعله يتذكر او يخشى من ان لا يذكر للمحقق والخشية
للمتوهم
سعدى احدى

قلت لم يوفق المرحوم لاخراج الحبل ولم يهتد لكشف والحل فان مراد البيضاوى
 اية الله سبحانه لما اراد من يتقون كون التقوى ملكة لهم بحيث يكون مقتضى ذاتهم على
 وجه يستدعي انفسهم ذلك ويقتضى ذواتهم الاتصاف به اسناد التقوى الى ذواتهم ليكون
 في العبارة اشعار بذلك ولما اراد في الذكرى ان يحصل لهم ذلك حين استماع القرآن
 بسبب استماعهم له اسناد احداث الذكرى الى القرآن ليناسب العبارة للراد
 بحر عبد الحكيم احدى

نمر غزوہ وار کمر قیام اور سوارانہ عزم و کبر و عساکر کثیر اور درخت اور جنگل نمر غزوہ شریعہ اسلام اور اولیائے اسلام
غزوہ جوچ اسرار اس قصاص و لیلہ لازم اور

صید قطره
اولین ایل روز صوفی کی خدمت میں

٢٤٧

[illegible]

| | | | |
|----------------|----------------|----------------|----------------|
| اول روز دوشنبه | اول روز دوشنبه | اول روز دوشنبه | اول روز دوشنبه |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |
| ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ | ۱۰۰ |

میزن مصطفی
فکر و جویی
طلاق فی
من رمضان

اول روز دوشنبه
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰

اول روز دوشنبه
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰

اول روز دوشنبه
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰

حکم در صبح و در شب
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰

نبرد کردن خالی اول روز دوشنبه
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰

مقابله سینه دوشنبه
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰
۱۰۰

۱۰۰

قطع طریقه اوله رفاج کنه رالت حوب ایل بر فرجه زیدک منزله کیم ایل باصوب مالنه هنب و غارت
 ایدوب بعد قریه نایله منزه کیم ایل باصوب مالنه هنب و غارت ایدوب بعد قریه نایله
 عرو و کیم منزله کیم ایل باصوب مالنه هنب و غارت ایدوب بعد قریه نایله
 بر مقوله ظلم و قدس و غارت ستمه زری اولوب ساعی بالفاد اولقد کاشته عایت اوله شریکینه
 رفاج ایلونه اوله لاد ایل حوب ایل قتل اولقد مشر و عمید
 که العفر علی
 الحی و صوره
 علی

بیت اوله رفاج کنه رالت حوب ایل بر فرجه زیدک منزله کیم ایل باصوب مالنه هنب و غارت
 ایدوب بعد قریه نایله منزه کیم ایل باصوب مالنه هنب و غارت ایدوب بعد قریه نایله
 عرو و کیم منزله کیم ایل باصوب مالنه هنب و غارت ایدوب بعد قریه نایله
 بر مقوله ظلم و قدس و غارت ستمه زری اولوب ساعی بالفاد اولقد کاشته عایت اوله شریکینه
 رفاج ایلونه اوله لاد ایل حوب ایل قتل اولقد مشر و عمید
 که العفر علی
 الحی و صوره
 علی

۷۹

جوانب اربعہ میں دو طرفہ ایسا کہ کلمہ سہم اولوب انتفا عذہ قلوب مقاطعہ ارضیہ عقدی وقفہ اولوب
 اولوب عقدی ایسا کہ کور اولوب عقدہ مرفوعہ نے جانب وقفہ ہر نہ سنہ اکسیر نور احمد ورنیک اور
 ہر محمد عقد اولوب انتہا سے عقد تا نیک اندا سے اولوب اور زہ ہر اوج سنہ بر عقد حدید احتیاج
 اولوب اولوب عقد و متعدد اولوب طیفہ بر نامہ دکن اجارہ طویل امار و کلم اولوب اسرار و کلم
 سبیل ہر محمد ہر ہر عقد و عقد ہر ہر ہر

۷۶۹